الادخار المؤسسي واستثماره من قبل صندوق الحج الماليزي وإمكانية تطبيقه في إقليم كوردستان العراق: دراسة استكشافية

إعداد

شْكار حمه اغا قادر

الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا

٢٠٢٦م

الادخار المؤسسي واستثماره من قبل صندوق الحج الماليزي وإمكانية تطبيقه في إقليم كوردستان العراق: دراسة استكشافية

إعداد

شْكار حمه اغا قادر

بحث متطلب مقدم لنيل درجة الدكتوراه في معارف الوحي والتراث

قسم الفقه وأصول الفقه

كلية عبد الحميد أبو سليمان لمعارف الوحي والعلوم الإنسانية

الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا

يناير ٢٠٢٦م

ملخص البحث

يتناول هذا البحث تجربة صندوق الحج الماليزي في مجال الادخار والاستثمار، ويحلل مدى إمكانية الاستفادة منها في إنشاء نموذج مشابه في إقليم كوردستان العراق. وتتمثل مشكلة البحث في جمود الأموال المدخرة لدى الأفراد وعدم توظيفها ضمن إطار مؤسسي فعّال يسهم في تعزيز التنمية المالية وتخفيف الأعباء الاقتصادية، ولا سيما فيما يتعلق بتكاليف أداء فريضة الحج. ويهدف هذا البحث إلى بيان الإطار القانوني والتنظيمي الذي يقوم عليه صندوق الحج الماليزي، وتحليل العقود والمنتجات الشرعية التي يعتمدها في دعم عمليتي الادخار والاستثمار، مع تسليط الضوء على واقع الادخار المؤسسي في إقليم كوردستان العراق والتحديات التي تواجه تفعيله. كما يهدف إلى مناقشة إمكانية الاستفادة من التجربة الماليزية لتقديم مقترح يتناسب مع خصوصية الإقليم. واستند البحث في بنائه النظري إلى مقاصد الشريعة باعتبارها أساسًا لضبط غايات الادخار والاستثمار في إطار شرعي، إلى جانب نظرية الحوكمة لتأصيل آليات الإدارة الفعالة والرقابة المؤسسية في التجربة الماليزية والنموذج المقترح. واعتمد البحث على المنهج الاستقرائي في تتبع مضمون الدراسة، والمنهج التحليلي في تحليل تجربة صندوق الحج الماليزي، كما وظّف الدراسة الميدانية لبحث إمكانية تطبيق التجربة الماليزية في إقليم كوردستان العراق. وتوصل الباحث إلى جملة من النتائج، أهمها: أن صندوق الحج الماليزي يعتمد على إطار قانوني وتشغيلي متكامل قابل للاستفادة منه; وأن العقود الشرعية كعقد الوكالة والصكوك تُسهم بفاعلية في تحقيق أهداف الادخار والاستثمار; كما أظهرت الحاجة الملحة في إقليم كوردستان إلى مؤسسات ادخار فاعلة، مما يعزز جدوى إنشاء صندوق مماثل. وقد أثبتت الدراسة إمكانية تطبيق التجربة الماليزية في الإقليم، وجرى بناء تصور عملي لتحقيق ذلك. كما أسهمت هذه الدراسة في تقديم حل عملي مبتكر لإنشاء صندوق ادخاري استثماري للحج في الإقليم، مستند إلى تجربة رائدة ومقاصد شرعية واضحة. ويوصى بأن تبادر وزارة الأوقاف باتخاذ خطوات تنفيذية للاستفادة من نتائج الدراسة وتطبيق المقترحات.

ABSTRACT

This study examines the experience of the Malaysian Hajj Fund (Tabung Haji) in the fields of institutional savings and investment, and analyses the extent to which this model can be adapted to the Kurdistan Region of Iraq. The research problem arises from the stagnation of individual savings and their limited integration into effective institutional frameworks that can support financial development and alleviate the economic burden associated with performing the Hajj. The study aims to examine the legal and regulatory framework governing the Malaysian Hajj Fund, and to analyse the Shariah-compliant contracts and financial instruments employed to support savings and investment activities. It further explores the current state of institutional savings in the Kurdistan Region of Iraq and the challenges hindering their development, while assessing the feasibility of adapting the Malaysian experience in a manner consistent with the region's economic, legal, and institutional context. The theoretical framework of the study is grounded in the Maqāṣid al-Sharīʿah (Objectives of Islamic Law), serving as a normative foundation for regulating the purposes of savings and investment within a Shariah-compliant framework, alongside governance theory, which provides a basis for effective institutional management, accountability, and oversight. Methodologically, the study adopts an inductive approach to examine and synthesise relevant data and sources, an analytical approach to evaluate the operational structure of the Malaysian Hajj Fund, and field research to assess the applicability of the Malaysian model in the Kurdistan Region of Iraq. The findings indicate that the Malaysian Hajj Fund operates within a robust legal, institutional, and operational framework that can serve as a valuable reference for similar initiatives. Shariah-compliant contracts, particularly wakālah bi al-istithmār (investment agency) and sukuk (Islamic bonds), play a central role in achieving legitimate and sustainable savings and investment objectives. The study also highlights the urgent need for effective institutional savings mechanisms in the Kurdistan Region, thereby reinforcing the rationale for establishing a comparable fund. The research concludes that adapting the Malaysian model in the Kurdistan Region is feasible, provided that appropriate legal, institutional, and governance adjustments are undertaken. Accordingly, the study proposes a practical and context-sensitive framework for establishing a Hajj savings and investment fund tailored to the realities of the region. This research contributes to the existing literature by offering an innovative and applicable institutional model for Hajj savings and investment, grounded in a pioneering experience and firmly aligned with Shariah objectives. The study recommends that the Ministry of Endowments and Religious Affairs initiate concrete institutional steps to operationalise the proposed framework and benefit from the findings of this research.

APPROVAL PAGE

The thesis of Shkar Hama Agha Qader has been approved by the following:

Mohamad Sabri B Zakaria
Supervisor

Abdulmajid Obaid Hasan Saleh
Co-Supervisor

Ahmad Akram Bin Mahmad Robbi
Internal Examiner

Mohamad Zaharuddin Bin Zakaria
External Examiner

Akram M Z M Khedher
Chairman

DECLARATION

I hereby declare that this thesis is the result of my own investigations, except where otherwise stated. I also declare that it has not been previously or concurrently submitted for any other degrees at IIUM or other institutions.

Shkar Hama Agha Qader

Signature: …...…… Date: ...…….

الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا

إقرار بحقوق الطبع وإثبات مشروعية استخدام الأبحاث غير المنشورة

حقوق الطبع ٢٠٢٥م محفوظة لـ: شْكار حمه اغا قادر

الادخار المؤسسي واستثماره في هيئة صندوق الحج الماليزي (TH) وإمكانية تطبيقه في إقليم كوردستان العراق: دراسة تحليلية

لا يجوز إعادة إنتاج أو استخدام هذا البحث غير المنشور في أي شكل وبأي صورة (آلية كانت أو إلكترونية أو غيرها) بما في ذلك الاستنساخ أو التسجيل، من دون إذن مكتوب من الباحث إلا في الحالات الآتية:

١- يمكن للآخرين اقتباس أية مادة من هذا البحث غير المنشور في كتابتهم بشرط الاعتراف بفضل صاحب النص المقتبس وتوثيق النص بصورة مناسبة.
٢- يكون للجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا ومكتبتها حق الاستنساخ (بشكل الطبع أو بصورة آلية) لأغراض مؤسساتية وتعليمية، ولكن ليس لأغراض البيع العام.
٣- يكون لمكتبة الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا حق استخراج نسخ من هذا البحث غير المنشور إذا طلبتها مكتبات الجامعات ومراكز البحوث الأخرى.

أكد هذا الإقرار: شْكار حمه اغا قادر

التوقيع..... التاريخ: .....

إلى والدتي الحبيبة، رمز العطاء والتضحية، التي لم تدخر جهدًا في دعمي وتشجيعي، فكانت نورًا يضيء طريقي.

إلى والدي العزيز، الذي طالما دعمني وساندني في مسيرتي العلمية، فله مني كل الحب والامتنان.

إلى إخواني، الذين كانوا سندًا لي في كل لحظة، ووهبوني التشجيع الدائم.

إلى أساتذتي الأجلاء الذين بعد الله كان لهم الفضل في صقل معارفي وتوجيهي نحو طريق العلم والبحث.

إلى أصدقائي الأعزاء، الذين شاركوني لحظات الجد والاجتهاد.

إلى كل من كان له أثر في مسيرتي العلمية.

أهدي هذا الجهد المتواضع، راجيًا من الله القبول.

الشكر والتقدير

الحمد لله حمدًا كثيرًا طيبًا مباركًا، ملء السماوات والأرض، حمدًا يليق بجلاله وعظيم فضله، الذي منَّ عليَّ بكرمه وتوفيقه لإتمام هذه الرسالة على الوجه الذي يرضيه، وأشكره -تعالى- ولا أحصي ثناء عليه. وأصلي وأسلم على سيدنا محمد، خير خلق الله، وعلى آله وصحبه ومن تبع هداه إلى يوم الدين.

وبعد، فقد وفقني الله سبحانه وتعالى لإكمال هذا العمل العلمي، ولا يسعني إلا أن أتوجه بخالص الشكر وعظيم الامتنان إلى أستاذي الفاضل الدكتور **محمد صبري زكريا**، المشرف على هذا البحث، الذي لم يبخل عليَّ بإرشاداته القيمة، ونصائحه السديدة، وتوجيهاته الكريمة، فكان نعم الموجّه والداعم.

كما أتقدم بجزيل الشكر والتقدير إلى الدكتور **عبد المجيد عبيد حسن**، المشرف الثاني على الرسالة، الذي لم يدخر جهدًا في تقديم النصح والإرشاد، وأفادني بعلمه وتوجيهاته القيّمة، فله مني كل التقدير والعرفان.

وأخص بالشكر الأستاذ الدكتور **عارف علي عارف** على نصائحه القيمة وتوجيهاته الداعمة، التي كان لها بالغ الأثر في تطوير هذا البحث.

ولا يفوتني أن أتقدم بأسمى آيات الشكر والعرفان لعائلتي الكريمة، التي كانت خير سند لي في مسيرتي العلمية، فبفضل دعمهم وتشجيعهم استطعت تجاوز التحديات وإتمام هذا البحث.

سائلًا الله -عز وجل- أن يرزقنا جميعًا من فضله، ويوفقنا لما يحب، وأن يجعل هذا العمل خالصًا لوجهه الكريم. وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

فهرس محتويات البحث

ملخص البحث ..... ب

ملخص البحث بالإنجليزية ..... ج

صفحة القبول ..... د

صفحة التصريح ..... هـ

الإهـــداء ..... ز

الشكر والتقدير ..... ح

فهرس محتويات البحث ..... ط

قائمة الأشكال ..... ن

الفصل الأول: خطة البحث وهيكله العام ١

المقدمة ١

مشكلة البحث ٥

أسئلة البحث ٦

أهداف البحث ٦

أهمية البحث ٧

منهج البحث ٧

الدراسات السابقة ٩

الفصل الثاني: الإطار التنظيمي والقانوني لهيئة صندوق الحج الماليزي ٢٤

المبحث الأول: حقيقة الادخار والاستثمار والمصطلحات ذات الصلة ٢٤

المطلب الأول: مفهوم الادخار المؤسسي في اللغة والاصطلاح والمصطلحات ذات الصلة ٢٥

المطلب الثاني: مفهوم الاستثمار في اللغة والاصطلاح والمصطلحات ذات الصلة ٢٩
المبحث الثاني: التأصيل الشرعي للادخار المؤسسي واستثماره ومقاصده العامة..... ٣٢
المطلب الأول: التأصيل الشرعي للادخار المؤسسي واستثماره ٣٣
المطلب الثاني: المقاصد العامة للادخار المؤسسي واستثماره..... ٣٩
المبحث الثالث: التعريف بصندوق الحج الماليزي ومراحل تطوره ٤٥
المطلب الأول: التعريف بصندوق الحج الماليزي: النشأة والأهداف والمهام..... ٤٥
المطلب الثاني: مراحل تطور هيئة صندوق الحج..... ٥٢
المبحث الرابع: الإطار القانوني لهيئة صندوق الحج..... ٦٤
المطلب الأول: التطورات القانونية لهيئة صندوق الحج..... ٦٤
المطلب الثاني: القانون الأساسي لهيئة صندوق الحج لعام (١٩٩٥م)..... ٦٥
المبحث الخامس: الحوكمة المؤسسة والشرعية لهيئة صندوق الحج..... ٧٦
المطلب الأول: الإطار العام للحوكمة المؤسسية في المؤسسات المالية الإسلامية..... ٧٧
المطلب الثاني: الإطار العام للحوكمة الشرعية في المؤسسات المالية الإسلامية..... ٨١
المطلب الثالث: التزام هيئة صندوق الحج بتطبيق الحوكمة المؤسسية..... ٨٥
المطلب الرابع: التزام هيئة صندوق الحج بتطبيق الحوكمة الشرعية..... ٩٧

الفصل الثالث: العقود والمنتجات الشرعية الداعمة للادخار والاستثمار في صندوق الحج الماليزي: عرض وتقييم..... ١٠٣
تمهيد..... ١٠٣
المبحث الأول: العقود والمنتجات الشرعية الداعمة للادخار في صندوق الحج..... ١٠٥
المطلب الأول: واقع الادخار في صندوق الحج..... ١٠٦
المطلب الثاني: تحليل العلاقة التعاقدية بين صندوق الحج والمودعين..... ١١٢
المبحث الثاني: العقود والمنتجات الشرعية الداعمة للاستثمار في صندوق الحج ١٢٢
المطلب الأول: واقع الاستثمار في صندوق الحج..... ١٢٢
المطلب الثاني: المنتجات الشرعية الداعمة للاستثمار في صندوق الحج..... ١٢٩

المطلب الثالث: عائدات صندوق الحج وآلية توزيع الأرباح على المودعين.....١٥٢
المبحث الثالث: تحقيق المقاصد الشرعية في صندوق الحج.....١٥٦
المطلب الأول: العلاقة بين المقاصد الشرعية والسياسية العامة للصندوق: ١٥٧
المطلب الثاني: تحقيق مقصد حفظ المال ورواجه في صندوق الحج.....١٥٨
المطلب الثالث: المسؤولية الاجتماعية لدى صندوق الحج.....١٥٩

الفصل الرابع: واقع الادخار المؤسسي واستثماره في إقليم كوردستان العراق ١٦٣
المبحث الأول: واقع الإطار التشريعي للعمل المؤسسي الادخاري والاستثماري في إقليم كوردستان العراق.....١٦٣
المطلب الأول: نبذة عن إقليم كوردستان العراق.....١٦٤
المطلب الثاني: واقع التشريعات السارية في إقليم كوردستان العراق.....١٦٧
المطلب الثالث: واقع الإطار التشريعي للعمل الادخاري والاستثماري في إقليم كوردستان العراق.....١٧٠
المبحث الثاني: واقع الادخار المؤسسي واستثماره في إقليم كردستان العراق وتحدياته ...١٧٤
المطلب الأول: الواقع الاقتصادي لإقليم كوردستان العراق.....١٧٥
المطلب الثاني: واقع القطاع المصرفي في إقليم كوردستان العراق ١٧٩
المطلب الثالث: تحديات الادخار المؤسسي واستثماره في إقليم كردستان العراق ١٨٥
المبحث الثالث: دواعي إنشاء "صندوق الحج الكوردستاني للادخار والاستثمار" وعوامل نجاحه.....١٨٩
المطلب الأول: دواعي إنشاء صندوق الحج الكردستاني.....١٨٩
المطلب الثاني: عوامل نجاح مشروع صندوق الحج الكردستاني ١٩٢

الفصل الخامس: النموذج المؤسسي والشرعي المقترَح لإنشاء صندوق الحج الكوردستاني للادخار والاستثمار في إقليم كوردستان العراق ١٩٧

المبحث الأول: مدى إمكانية تطبيق تجربة صندوق الحج الماليزي في إقليم كوردستان العراق. ١٩٨
المطلب الأول: مقابلات حول إمكانية تطبيق تجربة صندوق الحج الماليزي في إقليم كوردستان العراق..... ١٩٩
المطلب الثاني: نتائج المقابلات حول إمكانية تطبيق تجربة صندوق الحج الماليزي في إقليم كوردستان..... ٢٠٦
المبحث الثاني: دراسة الإطار التشريعي لمشروع صندوق الحج الكوردستاني ٢١٠
المطلب الأول: مقابلة حول الإطار التشريعي لمشروع صندوق الحج الكوردستان ٢١١
المطلب الثاني: دراسة التصور التشريعي لمشروع صندوق الحج الكوردستان ٢١٤
المبحث الثالث: دراسة تكامل مشروع صندوق الحج الكوردستاني مع وزارة الأوقاف والشؤون الدينية والمصارف الإسلامية ٢١٦
المطلب الأول: مقابلة حول تكامل مشروع صندوق الحج الكوردستان مع وزارة الأوقاف والشؤون الدينية..... ٢١٧
المطلب الثاني: مقابلة حول تكامل مشروع صندوق الحج الكوردستان مع المديرية العامة للحج والعمرة..... ٢١٩
المطلب الثاني: مقابلة حول تكامل مشروع صندوق الحج الكوردستان مع المصارف الإسلامية ٢٢٢
المطلب الثالث: تحليل تكامل مشروع صندوق الحج الكوردستان مع وزارة الأوقاف والشؤون الدينية والمصارف الإسلامية..... ٢٢٧
المبحث الرابع: دراسة العقود والمنتجات المالية الشرعية لدعم الادخار والاستثمار في مشروع صندوق الحج الكوردستاني..... ٢٣٢
المطلب الأول: مقابلات حول العقود والمنتجات المالية الشرعية لدعم الادخار والاستثمار في مشروع صندوق الحج الكوردستاني ٢٣٣
المطلب الثاني: دراسة العقود والمنتجات المالية الشرعية لدعم الادخار والاستثمار في صندوق الحج الكوردستاني ٢٣٥

المبحث الخامس: النموذج المؤسسي والشرعي المقترَح لمشروع صندوق الحج الكوردستاني في ضوء تجربة صندوق الحج الماليزي ٢٤٢
المطلب الأول: التعريف بصندوق الحج المقترح، وأهدافه، وأهميته. ٢٤٢
المطلب الثاني: الإطار القانوني لمشروع صندوق الحج الكوردستاني ٢٤٤
المطلب الثالث: تكامل صندوق الحج المقترح مع وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية والمصارف الإسلامية ٢٤٧
المطلب الرابع: آليات الادخار والاستثمار في صندوق الحج المقترح ٢٤٨
المطلب الخامس: الهيكل الإداري والتنظيمي لصندوق الحج المقترح ٢٥٠

الخاتمة ٢٥٧
أولًا: نتائج البحث ٢٥٧
ثانيًا: توصيات البحث ٢٥٨

قائمة المصادر والمراجع ٢٦٢
أولًا: المصادر والمراجع العربية ٢٦٢
ثانيًا: المجلات والمؤتمرات والندوات والدوريات العلمية ٢٧٠
ثالثًا: الرسائل العلمية ٢٧٣
رابعًا: المواقع الإلكترونية ٢٧٤
خامسًا: التقارير السنوية ٢٧٦
سادسًا: القوانين والتعليمات ٢٧٦
سابعًا: المقابلات ٢٧٦
ثامنًا: المراجع الأجنبية ٢٧٧

قائمة الأشكال

شكل (١):	مراحل نمو عدد المودعين	٥٤
شكل (٢):	مراحل نمو الودائع وقمة الأصول	٥٥
شكل (٣):	الشركات التابعة لصندوق الحج	٥٧
شكل (٤):	صافي أرباح صندوق الحج	٥٨
شكل (٥):	معدل الربح ومعدل هبة الحج في صندوق الحج	٦٠
شكل (٦):	هيكل الحوكمة في هيئة صندوق الحج	٨٥
شكل (٧):	لجان مجلس الإدارة	٨٧
شكل (٨):	الهيكل التنظيمي لهيئة صندوق الحج	٩٢
شكل (٩):	إطار الإشراف في هيئة صندوق الحج	٩٥
شكل (١٠):	إطار الاستثمار في صندوق الحج	١٢٢
شكل (١١):	حجم سوق رأس المال الإسلامي بماليزيا	١٢٥
شكل (١٢):	توزيع أصول الصندوق في عام (٢٠٢١م)	١٢٧
شكل (١٣):	مراحل تنفيذ منتج إصدارات الاستثمار الحكومي	١٣١
شكل (١٤):	خطة نقل أصول صندوق الحج إلى الكيان الخاص (SPV)	١٤٧
شكل (١٥):	آلية استبدال الأصول بالصكوك	١٤٧
شكل (١٦):	العقارات المملوكة لصندوق الحج داخل ماليزيا	١٤٩
شكل (١٧):	عائدات صندوق الحج من الاستثمارات لعام (٢٠٢١م)	١٥١
شكل (١٨):	آلية توزيع الأرباح على المودعين	١٥٣
شكل (١٩):	الدعم المالي للحج لعام (٢٠٢٤)	١٥٥
شكل (٢٠):	عدد فروع المصارف العاملة في إقليم كوردستان حسب التوزيع الجغرافي	١٨٢
شكل (٢١):	الهيكل الإداري والتنظيمي لصندوق الحج المقترح	٢٥٢

الفصل الأول
خطة البحث وهيكله العام

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين، أما بعد:

فلا شك أن الشريعة الإسلامية قدّمت نظامًا اقتصاديًا متكاملًا ومتوازنًا يلبي احتياجات الإنسان، قائمًا على مبدأ الوسطية بين الإفراط والتفريط، مع التأكيد على منع الإسراف والتبذير، والدعوة إلى ترشيد الإنفاق، وتعزيز إدارة المال وحسن استثماره، نظرًا لما للمال من أهمية بارزة في المنظومة التشريعية الإسلامية.

ويُعدّ الادِّخار المالي خطوة أساسية نحو تحقيق الرفاهية والاستقرار المالي؛ إذ إن الجمع بين الادخار والاستثمار يشكّل أساسًا لحياة مالية ناجحة، حيث لا يحقق أي منهما أهدافه بشكل مستقل عن الآخر، كما أن انتشار ثقافة الادخار في المجتمع يسهم في الحد من مخاطر الفقر والعجز، ويعزز القدرة على مواجهة تقلبات الأسواق المالية.

وتشكل المدخرات النقدية الإسلامية على مستوى الأفراد اليوم ثروة حقيقية، ويبرهن على ذلك سعي المصارف التقليدية إلى استقطابها، من خلال فتح نوافذ وأقسام شرعية؛ بهدف جذب أكبر قدر ممكن منها، ومع انتشار فكرة المصارف الإسلامية التي تقوم على تحريم التعامل بالربا أو ما يؤدي إليه، والتزامها بقواعد الشريعة الإسلامية وأحكامها في جميع معاملاتها، شهدت هذه المصارف إقبالًا واسعًا من قبل الأفراد، مما أدى إلى نشوء مؤسسات مالية جديدة متخصصة في ادخار الأموال واستثمارها وفق الضوابط الشرعية. وقد أسهم هذا التطور في تعزيز الصناعة المالية الإسلامية في عديد من الدول الإسلامية، حتى أصبحت بعض الدول –مثل: ماليزيا– نموذجًا رائدًا في هذا المجال؛ نظرًا لنجاحها في تطوير بيئة مالية متكاملة، تدعم الابتكار والاستدامة في المالية الإسلامية.

وتُعد صناديق الاستثمار إحدى أبرز مخرجات النظام المالي الإسلامي، الذي أثبت نجاحه الكبير في توفير آليات مالية مستدامة، ويظهر هذا النجاح بوضوح في التجربة الماليزية المتمثلة في "تابونغ حاجي Lembaga Tabung Haji"، والتي تعني "هيئة صندوق الحج"، حيث تُعد نموذجًا رائدًا في مجال تعبئة الادخار الأسري، مما أسهم في رفع معدلات الادخار القومي، وتعزيز التنمية الاقتصادية. وعلى الرغم من أن الصندوق يقوم بإدارة شؤون الحجاج؛ فإنه تأسس أساسًا لتمكين الماليزيين الراغبين في أداء الحج من الادخار التدريجي، بعيدًا عن أي تعاملات ربوية. واليوم، يقدم الصندوق خدمات الادخار والاستثمار معاً، حيث يستثمر في مجالات التجارة، والعقارات، والزراعة، وشراء أسهم الشركات ذات السمعة الجيدة. ووفقًا لإحصائيات عام (٢٠٢٣م)، بلغ عدد المودعين في صندوق الحج الماليزي (٩,١٥) مليون مودع، فيما وصلت قيمة المدخرات إلى (٨٩) مليار رينغيت، مما يعكس ثقة المجتمع في هذا النموذج المالي الإسلامي وكفاءته في تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية المرجوة[١].

بعد النجاح البارز الذي حققه صندوق الحج الماليزي، جذب أنظار عديد من الدول الإسلامية التي سعت إلى تبني نموذج مشابه يعزز الادخار والاستثمار وفقًا لأحكام الشريعة الإسلامية. وفي هذا السياق، أنشأت وزارة الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية في المملكة الأردنية "صندوق الحج للادخار والاستثمار" عام (٢٠١٣م)، ليكون أول صندوق من نوعه على مستوى الدول العربية، والثاني على مستوى الدول الإسلامية بعد ماليزيا. ويهدف الصندوق إلى جمع مُدَّخرات الأفراد واستثمارها بما يحقق أرباحًا للمشتركين، ويسهم في التنمية الاجتماعية والاقتصادية[٢]، وذلك من خلال استثمارات متنوعة في القطاعات المتوافقة مع الشريعة الإسلامية. ووفقًا لإحصائيات عام (٢٠٢١م)، بلغ إجمالي موجودات الصندوق (١٩٧,١٤٦,٢٩٢) دينار أردنيّ، بينما وصلت إيراداته إلى (٧,٥٧٣,٣٩٨) دينار أردنيّ، مما يعكس نجاح هذا النموذج في تعزيز ثقافة الادخار والاستثمار المستدام في العالم العربي[٣].

---

[1] Lembaga Tabung Haji, *Annual Report for year 2023*, p13.

[٢] موقع صندوق الحج للادخار والاستثمار: http://www.hajjfund.gov.jo/ شوهد في ١٠-٠٩-٢٠٢١م.

[٣] البيانات المالية في موقع صندوق الحج للادخار والاستثمار: http://www.hajjfund.gov.jo/ شوهد في ١١-٠٩-٢٠٢١م.

وعلى الرغم من تزايد الاهتمام بالادخار المؤسسي في عديد من الدول الإسلامية، فإنه هذه الفكرة لا تزال حديثة العهد في إقليم كوردستان العراق – الذي يتمتع بالحكم الذاتي في جمهورية العراق الاتحادية – ولم يتمتع بالاهتمام الكافي الذي يتناسب مع احتياجات التنمية الاقتصادية والاجتماعية. كما أن الصناعة المالية الإسلامية لم تحقق نموًّا ملحوظًا في الإقليم، حيث تعمل المصارف الإسلامية ضمن نطاق محدود، مما أدى إلى تعطّل دور الأموال المدخرة في دعم التنمية. ولا تزال أغلبية الأفراد يعتمدون على وسائل الادخار التقليدية لتأمين احتياجاتهم المالية، دون الاستفادة من الفرص الاستثمارية التي توفرها المؤسسات المالية الإسلامية. وتشير الإحصائيات إلى أنّ عدد الحسابات المصرفية المفتوحة في العراق بلغ (٦,١٢٣,٤٥٢) حسابًا في عام (٢٠٢١م)، وهو ما يمثل (٢٥٪) فقط من عدد البالغين فوق سنّ (١٥) عامًا[٤]، مما يعكس ضعف الشمول المالي والثقافة المصرفية. ويُبرز هذا الواقع الحاجة إلى تطوير أدوات ادخار مؤسسية فعالة ومستدامة تتماشى مع القيم الدينية والمالية للمجتمع، وتُسهم في توجيه الأموال الجامدة نحو قنوات استثمارية آمنة تخدم أهداف التنمية وتُخفف الأعباء المالية على الأفراد، خاصة في القضايا المرتبطة بالاحتياجات الدينية الكبرى.

وفقًا للتقارير الصادرة عن دائرة الإحصاء والأبحاث في البنك المركزي العراقي لعام (٢٠٢١م)، بلغ إجمالي المعروض النقدي المتداول (٧٦,٥) ترليون دينار عراقي، إلا أن ما يثير القلق هو أن (٧١,٥) ترليون دينار منها لا تزال خارج النظام المصرفي[٥]، بينما تم إيداع خمسة تريليونات دينار فقط في المصارف. ويعود ذلك إلى ضعف ثقة المواطنين بالمصارف، مما يؤدي إلى عزوفهم عن إيداع أموالهم فيها، واللجوء إلى أساليب الادخار التقليدية، بدلًا من الوسائل المصرفية الحديثة. كما تشير الإحصائيات إلى أن نسبة الكثافة المصرفية في العراق منخفضة جدّاً، حيث يوجد فرع مصرفي واحد لكل (٤٥,٥) ألف نسمة في عام (٢٠٢١م)[٦]، بينما

---

[٤] البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، **النشرة الإحصائية السنوية ٢٠٢١م**، ص١١١.

[٥] المرجع نفسه، ص١٥.

[٦] عدد فروع المصارف في العراق (٩٠٤) فرع، وعدد سكانه (٤١,١٩) مليون نسمة، فالكثافة المصرفية تكون (٤٥,٥١)، والانتشار المصرفي يكون (٢,٢٪). البنك المركزي العراقي، **تقرير الاستقرار المالي ٢٠٢١م**، العدد (١٢)، بغداد، (٢٠٢٢م).

يرتفع هذا المعدل في الإقليم إلى فرع واحد لكل (٦٣,٦) ألف نسمة[٧]، ويعد هذا المعدل أقل بكثير من المعيار العالمي، حيث أظهرت أحدث بيانات البنك الدولي أن المعيار العالمي للكثافة المصرفية هو فرع واحد لكل (١٠,٨) ألف نسمة. أما على مستوى الدول العربية، فقد بلغت نسبة انتشار الفروع المصرفية في العراق (٣,٩٪) فقط، مما يجعله من أدنى الدول العربية في هذا المؤشر[٨]. كما أن نسبة أصول المصارف الإسلامية إلى إجمالي الأصول المصرفية في العراق لم تتجاوز (٠,٨٪)، مما يعكس محدودية انتشار المصرفية الإسلامية في البلاد، رغم الطلب المتزايد على الخدمات المالية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية[٩].

ولما كان الحج من العبادات التي تستلزم الاستطاعة المالية، فكان تسديد تكاليفه دفعة واحدة قبل موسم الحج بفترة قصيرة يشكل عبئاً ماليًا كبيرًا على عديد من المرشحين سنويًا، خاصة ذوي الدخل المحدود، مما يقلل من فرصتهم في أداء الفريضة. وفي هذا السياق، تبرز الحاجة إلى تطوير مؤسسات مالية إسلامية مبتكرة توفر آليات ادخار واستثمار متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، تتيح للحجاج تجميع تكاليف الحج تدريجيًا بطريقة ميسرة، بما يسهم في توسيع قاعدة المستفيدين، وتمكين أكبر عدد ممكن من المسلمين من أداء الفريضة بسهولة ويسر.

وقد بات الاهتمام بالادخار المؤسسي موضوعاً جديراً بالدراسة، خاصة بعد النجاح الملحوظ الذي حققته التجربتان الماليزية، والأردنية في هذا المجال، حيث أسهمتا في رفع معدلات الادخار القومي، وتعزيز التنمية المالية، ودعم النمو الاقتصادي. كما ساعدتا على تشجيع المسلمين على الادخار في سن مبكرة لتغطية نفقات الحج، مع تحقيق عائدات استثمارية مجزية، مما أدى إلى إسهام مباشر في التنمية الاجتماعية. وانطلاقًا من أهمية البحث في إمكان توسيع

---

[٧] عدد فروع المصارف في الإقليم (٩٧) فرعاً، كما جاء في تقرير النشرة الإحصائية السنوية ٢٠٢١م، وعدد سكانه (٦,١٧١) ملايين نسمة، فالكثافة المصرفية تكون (٦٣,٦)، والانتشار المصرفي يكون (١,٥٧٪). مجلس إحصاء إقليم كوردستان، **تقرير تحليل سكان إقليم كوردستان العراق ٢٠٢١م**. https://krso.gov.krd/content/upload/1/root/kurdistan-population-analysis-report-kurdish-v6-final-corrected-29052022.pdf شوهد في ١٣/١٠/٢٠٢١م.

[8] The World Bank, Commercial bank branches (per 100,000 adults) 2020. https://data.worldbank.org/indicator/FB.CBK.BRCH.P5 Retrieved on October 13, 2021.

[٩] منتدى البركة للاقتصاد الإسلامي، **تقرير البركة للاقتصاد الإسلامي "واقع – التحديات– الصمود"**، (٢٠٢٢م)، ص٣٥.

الاستفادة من التجارب الناجحة في مجال الادخارية والاستثمارية، جاء هذا البحث بعنوان: "**الادخار المؤسسي واستثماره في هيئة صندوق الحج الماليزي (TH) وإمكانية تطبيقه في إقليم كوردستان العراق: دراسة تحليلية**".

مشكلة البحث

تتمثل مشكلة البحث في تعطُّل الأموال المدخرة لدى الأفراد في إقليم كوردستان العراق، وعدم توظيفها بشكل مؤسسي يسهم في تحقيق التنمية المالية والاقتصادية، بالرغم من أن إيداع المدخرات في المؤسسات المالية والمصارف الإسلامية يعد من الركائز الأساسية في النظام الاقتصادي الإسلامي، الرامي إلى تحقيق النمو الاقتصادي المستدام[١٠].

يرجع هذا القصور إلى عدة عوامل، أبرزها الاضطرابات المالية، وعدم الاستقرار السياسي نتيجة الأزمات الاقتصادية والمشكلات الإقليمية، وغياب المؤسسات المالية الإسلامية المتخصصة في الادخار المؤسسي. كما أن محدودية أداء المصارف الإسلامية العاملة في الإقليم، وضعف الأدوات المالية التي تساعد في توفير قنوات ادخارية آمنة، ساهم في تفاقم المشكلة. إضافة إلى ضعف الثقة بالقطاع المصرفي مما يدفع كثيرًا من الأفراد إلى الاحتفاظ بمدخراتهم بطرق تقليدية خارج النظام المصرفي، فضلًا عن انخفاض الوعي المصرفي لدى الجمهور، مما يعوق تبني الحلول المالية الإسلامية الحديثة[١١].

كما يسهم ضعف الثقة في القطاع المصرفي، وانخفاض الوعي المصرفي لدى شريحة واسعة من الجمهور، في تفضيل الأفراد لأساليب تقليدية في حفظ مدخراتهم خارج النظام المصرفي. ويتجلى هذا الضعف أيضًا في الاعتماد على وسائل غير مستدامة لتدبير تكاليف الحج،

---

[١٠] تشير النشرة الإحصائية السنوية لعام ٢٠٢٣ الصادرة عن البنك المركزي العراقي إلى أن نسبة العملة المصدَرة والمتداولة خارج الجهاز المصرفي تبلغ نحو (٩٣٪) من إجمالي العملة. البنك المركزي العراقي، **النشرة الإحصائية السنوية ٢٠٢٣**، دائرة الإحصاء والأبحاث، ص١٦.

[11] Mohammed Jalal Mohammed Ameen, *How to Develop Trust in the Distrusted Banking System of the Kurdistan Region in Iraq*, PhD diss., Cardiff Metropolitan University, 2018, p 140.

كالاقتراض، وبيع الممتلكات، أو تأجيل أداء الفريضة، لا سيما مع ارتفاع تكلفة الحج، التي بلغت حوالي (٤٧٠٠ دولار) للفرد في عام (٢٠٢٢م)[١٢].

وتسعى هذه الدراسة إلى معالجة هذه المشكلة من خلال تحليل الأسباب المؤدية إلى تعطُّل المدخرات الفردية وعدم توظيفها مؤسسيًّا، واستكشاف نموذج إسلامي ناجح في الادخار المؤسسي، يتمثل في تجربة صندوق الحج الماليزي. ومن خلال دراسة هذا النموذج وتحليل آلياته التنظيمية والشرعية والاستثمارية، ومقارنته بواقع إقليم كوردستان العراق، تسعي الدراسة إلى تقديم تصور عملي قابل للتنفيذ، يسهم في إعادة توجيه المدخرات نحو قنوات شرعية وآمنة تحقق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتيسّر أداء فريضة الحج بطريقة مستدامة

أسئلة البحث

بناءً على الإشكالية التي سبق ذِكْرها، يسعى البحث لإجابة الأسئلة الآتية:

١. ما الإطار التنظيمي والقانوني الذي تقوم عليه هيئة صندوق الحج الماليزي؟
٢. كيف تسهم العقود والمنتجات الشرعية المعتمدة في صندوق الحج الماليزي في دعم عمليتي الادخار والاستثمار؟
٣. ما واقع الادخار المؤسسي واستثماره في إقليم كوردستان العراق وتحدياته؟ وما دواعي إنشاء صندوق الحج الكوردستاني؟
٤. كيف يمكن الاستفادة من تجربة صندوق الحج الماليزي لتقديم تصور عملي لإنشاء صندوق مماثل في إقليم كوردستان العراق؟

أهداف البحث

الأهداف التي يتطلع الباحث إلى تحقيقها عند إجابة الأسئلة السابقة؛ تتمثل فيما يلي:

١. بيان الإطار التنظيمي والقانوني الذي تقوم عليه هيئة صندوق الحج الماليزي.

---

[١٢] موقع حكومة إقليم كوردستان: https://gov.krd/moera/activities/news-and-press-releases/٢٠٢٢/ شوهد في ٢٠٢٢/١١/١٦م.

٢. دراسة دور العقود والمنتجات الشرعية المعتمدة في صندوق الحج الماليزي في دعم عمليتي الادخار والاستثمار.
٣. إيضاح واقع الادخار المؤسسي واستثماره في إقليم كردستان العراق وتحدياته، وبيان دواعي إنشاء صندوق الحج الكوردستاني.
٤. دراسة مدى إمكان الاستفادة من تجربة صندوق الحج الماليزي لتقديم تصور عملي لإنشاء صندوق مماثل في إقليم كوردستان العراق.

أهمية البحث

تتجلى أهمية هذا البحث فيما يلي:

١. يقدّم البحث إطارًا نظريًا وتحليليًا لنقل التجارب الإسلامية الناجحة، ويسهم في توسيع الدراسات المتعلقة بالادخار المؤسسي في بيئة إقليم كوردستان العراق، وهو مجال لا يزال بحاجة إلى المزيد من البحث والتطوير.
٢. يُبرز البحث الدور المحتمل لتشغيل الأموال المدخرة في دعم الاستثمار المحلي وتحقيق فائض في الدخل القومي، بما يقلل الحاجة إلى التمويل الخارجي.
٣. يُعد البحث مساهمة في تطوير الدراسات الأكاديمية المتعلقة بالصناعة المالية الإسلامية، من خلال تحليل التجربة الماليزية وتطبيق أدواتها الشرعية والحوكمية.
٤. يعزز البحث مفهوم استثمار المدخرات في مشاريع تنموية كبرى ذات نفع اجتماعي واقتصادي مشترك.
٥. يسلط الضوء على إمكانية تيسير الحج ماليًا لأفراد المجتمع عبر حلول ادخارية مؤسسية.
٦. يضع البحث تصورًا يمكن الاستفادة منه على مستوى الجهات التشريعية، لدعم مقترح قانوني بإنشاء صندوق الحج في الإقليم.

منهج البحث

تقتضي طبيعة هذا البحث تضافر مجموعة من المناهج؛ لاستقصاء مادة الموضوع وتحليلها، والوصول إلى نتائج مرضية، ونظرًا لأن موضوع نقل نموذج ادخاري-استثماري للحج إلى بيئة

إقليم كوردستان ما يزال محدود التطبيق مؤسسيًا وتندر حوله البيانات المنتظمة، فقد اتخذت الدراسة طابعًا استكشافيًا، يستهدف استجلاء إمكانات التطبيق ومعوقاته وبناء تصور قابل للتطوير، اعتمادًا على التحليل الوثائقي والمقابلات النوعية، لذا يتوسَّل المناهج الآتية:

١. **المنهج الاستقرائي**: لتتبع المادة العلمية وجمعها بالرجوع إلى المصادر المختصة بمجال البحث من الكتب، والأبحاث، والمقالات، والتقارير، وقرارات وتوصيات المؤسسات المالية الإسلامية، والمؤتمرات الدولية، وقرارات المجامع الفقهية.

٢. **المنهج التحليلي**: لدراسة المفاهيم الرئيسة المكونة لعناصر البحث، وتصور علاقة كل منها بالآخر، من خلال تحليل مفهوم الادخار المؤسسي وأهدافه والوقوف على واقعه وصلته بهيئة صندوق الحج الماليزي، ودراسة أنظمته ومكوناته، من أجل اختبار مدى إمكان تطبيقه في إقليم كوردستان العراق.

٣. **الدراسة الميدانية (المقابلات شبه المنظَّمة)**: اعتمد الباحث في الجانب الميداني على المقابلات شبه المنظَّمة مع عيّنة قصدية من الخبراء بلغ عددهم أحد عشر مشاركًا، شملوا ممثّلين عن هيئة صندوق الحج الماليزي (إداري وعضو مجلس إدارة) إلى جانب مختصين شرعيين واقتصاديين ومصرفيين وقانونيين ومسؤولين عن شؤون الحج في إقليم كوردستان، روعي في اختيارهم امتلاك خبرة مباشرة في المالية والمصرفية الإسلامية وإدارة الحج وصنع القرار، مع الاكتفاء بهذا العدد بعد ملاحظة تشبّع البيانات. صيغت أسئلة المقابلة في ضوء أسئلة الدراسة ونتائج الإطارين النظري والشرعي للادخار المؤسسي وتجربة صندوق الحج الماليزي، في صورة أسئلة مفتوحة تتيح تعميق النقاش حول واقع الادخار في الإقليم وإمكانات نقل التجربة الماليزية وتكييفها، ثم عُرض دليل المقابلة على عدد من المتخصصين لتحكيمه علميًّا ولغويًّا وأُدخلت التعديلات اللازمة قبل التطبيق. نُفِّذت المقابلات وفق بروتوكول منهجي اشتمل على التنسيق المسبق مع المشاركين، وبيان هدف الدراسة، وأخذ الموافقة على التسجيل الصوتي لغرض البحث فقط، ثم فُرِّغت التسجيلات تفريغًا نصيًّا كاملًا، وخضعت لتحليل موضوعي/مضموني عبر ترميز الإجابات وتجميعها في محاور رئيسة، ثم إجراء مقارنة بينية بين آراء

خبراء هيئة صندوق الحج الماليزي وخبراء الإقليم، وربط النتائج الميدانية بما سبق عرضه في الفصول النظرية؛ بما يضمن انسجام المنهج الميداني مع أهداف الدراسة وأسئلتها.

٤. **الاعتبارات الأخلاقية**: وفيما يتعلّق بالاعتبارات الأخلاقية للمقابلات، فقد التزم الباحث بالمعايير الأخلاقية المعتمدة في البحوث العلمية؛ إذ تم إبلاغ جميع المشاركين بطبيعة البحث وأهدافه العلمية، وطبيعة استخدام بيانات المقابلات، وأُخذت موافقتهم المسبقة على المشاركة والتسجيل الصوتي لأغراض البحث فقط. كما حصل الباحث على إذنٍ صريح من المشاركين بذكر أسمائهم وصفاتهم العلمية والوظيفية في متن الرسالة، نظرًا لكونهم خبراء وممثّلين رسميين في مواقع اختصاصهم، وعدم وجود أي تعارض مع مبدأ السرية أو الإضرار بهم، مع احتفاظ الباحث بحق عدم الإفصاح عن أي معلومات لا يرغب المشاركون بنشرها.

الدراسات السابقة

تعدّ قضية الادخار المؤسسي واستثماره في إطار شرعي منضبط من الموضوعات التي حظيت باهتمام ملحوظ في الأدبيات المعاصرة للمالية والمصرفية الإسلامية، غير أنّ معظم هذه الكتابات تناولت الموضوع في إطار عام، أو ركّزت على بُعد واحد من أبعاده الشرعي، أو الاستثماري، أو المؤسسي، دون أن تجمع بينها في نموذج تطبيقي متكامل يمكن نقله إلى سياقات جغرافية جديدة؛ مثل إقليم كوردستان العراق. ولغرض إحكام الصلة بين هذه الأدبيات ومشكلة البحث، سيجري عرض الدراسات السابقة وتحليلها وفق أربعة محاور رئيسة، ثم تُستخلص في الختام الفجوة البحثية التي تسعى هذه الدراسة إلى سدّها.

أولًا: الدراسات المتعلقة بالتأصيل الشرعي والاقتصادي للادخار المؤسسي

دراسة قطب مصطفى سانو "**المدخرات أحكامها وطرق تكوينها واستثمارها في الفقه الإسلامي**"[١٣]. تناول المؤلف في هذه الدراسة مفهوم الادخار والمدخرات، والفروق بين الادخار

---

[١٣] قطب مصطفى سانو، **المدخرات أحكامها وطرق تكوينها واستثمارها في الفقه الإسلامي**، (عمّان: دار النفائس، ط١، ١٤٢١هـ/٢٠٠١م).

والاكتناز والاحتكار، مع تصنيف أنواع الادخار بحسب مآل المال المدَّخر، وبحسب درجة الاختيار، وبحسب القطاع القائم به. كما عالج دوافع الادخار من منظور إسلامي على مستوى الأفراد والدولة وقطاع الأعمال، وربط بين الادخار والاستثمار من حيث الحكم الشرعي والدور الاقتصادي، ثم أفرد بابًا لبيان طرق استثمار المدخرات من خلال الصيغ الفقهية التقليدية (المشاركة، المضاربة، المرابحة...) والصيغ الحديثة عبر الشركات والأوراق المالية والأصول العينية.

تقدّم هذه الدراسة تأصيلاً فقهيًا معمقًا لوظيفة الادخار والاستثمار في المنظور الإسلامي، وتؤكد على أن الادخار عملية موجَّهة غايتها الاستثمار والتنمية، وهو ما يرفد هذا البحث بالإطار الشرعي العام الذي ينبغي أن يتحرك ضمنه الادخار المؤسسي لصندوق الحج المقترح.

تركز الدراسة على التأصيل النظري العام، دون تناول نموذج مؤسسي بعينه أو الإطار القانوني والحوكمي المنظم لعملية الادخار، كما لا تتعرض لإمكان نقل نماذج ادخارية ناجحة بين بيئات مختلفة، وهو ما يمثل أحد محاور هذه الرسالة.

دراسة إبراهيم عبد اللطيف العبيدي "**الادخار: مشروعيته وثمراته، مع نماذج تطبيقية معاصرة من الادخار المؤسسي**"[١٤]. سعى الباحث إلى ربط الادخار بمقاصده الاقتصادية والاجتماعية، فتناول مفهوم الادخار في القرآن والسنة وأقوال العلماء، ثم انتقل إلى بيان التطبيقات المعاصرة للادخار المؤسسي، من خلال الودائع المصرفية بأنواعها، والصناديق الاستثمارية، والصناديق الوقفية، وبيّن علاقة هذه الصيغ بمفهوم الادخار المؤسسي المنظم في الاقتصاد الإسلامي.

تُسهم هذه الدراسة في إبراز أهمية الادخار المؤسسي المعاصر، وبيان دوره في تعبئة الفوائض المالية وتوجيهها نحو الاستثمار المنظم، وهو ما يساند هذا البحث في بيان أن صندوق الحج المقترح ليس فكرة معزولة، بل يأتي في سياق تطور أدوات الادخار المؤسسي في الاقتصاد الإسلامي.

---

[١٤] إبراهيم عبد اللطيف العبيدي، **الادخار مشروعيته وثمراته، مع نماذج تطبيقية معاصرة من الادخار المؤسسي في الاقتصاد الإسلامي: الودائع المصرفية، الصناديق الاستثمارية، الصناديق الوقفية**. (دبي: دائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري، ط١، ١٤٣٢هـ/٢٠١١م).

على الرغم من تناول الدراسة لنماذج صناديق ادخارية واستثمارية، فإنها لا تتناول تجربة صندوق الحج الماليزي بوصفها نموذجًا مستقلاً، كما لا تعالج مسألة قابلية نقل النماذج من دولة إلى أخرى أو التحديات التشريعية والمؤسسية المصاحبة لذلك.

دراسة حسن بن غالب بن حسن: "**الصناديق الاستثمارية: دراسة فقهية تطبيقية**"[١٥]. ركزت هذه الدراسة على تعريف الصناديق الاستثمارية وأنواعها وأحكامها الشرعية، مع دراسة تطبيقية لمجموعة من الصناديق في البيئة السعودية. وقد تناول الباحث تكييف الصندوق الاستثماري، وأطراف العلاقة التعاقدية فيه، وأحكام رأس المال والمصروفات والأرباح وزكاة أصول الصندوق.

تُفيد هذه الدراسة في تأصيل مفهوم الصندوق الاستثماري من الناحية الفقهية، وبيان الضوابط اللازمة لسلامة توظيف أموال المدخرين، وهي عناصر أساسية عند بناء التصور المقترح لصندوق الحج الكوردستاني، خاصة في جانب منتجات الاستثمار وصيغ التعاقد.

تبقى الدراسة بعيدة عن موضوع الادخار للحج بوصفه هدفًا محددًا، كما لا تعالج العلاقة بين الصندوق الادخاري والمؤسسات الرسمية؛ مثل وزارات الأوقاف أو هيئات الحج، ولا تبحث في جاهزية بيئة معينة لاستضافة مثل هذا الصندوق.

دراسة أحمد محيي الدين محمد التلباني: "**التجربة الاقتصادية الماليزية: التقويم والدروس المستفادة**"[١٦]. تستعرض هذه الدراسة تطور التجربة الاقتصادية في ماليزيا، وأهم السياسات التي أسهمت في تحقيق النمو والتنمية، مع إبراز دور البعد الإسلامي، والتعليم، وجذب الاستثمار الأجنبي، والتصنيع الموجّه للتصدير، في تحقيق هذه النقلة التنموية.

تُفيد هذه الدراسة في فهم السياق الاقتصادي الكلي الذي نشأ فيه صندوق الحج الماليزي وتطوّر، وتبيّن أن نجاح الصندوق مرتبط ببيئة اقتصادية وتشريعية داعمة، وهو ما يساعد الباحث في تقييم جاهزية إقليم كوردستان العراق لاستقبال نموذج مشابه.

---

[١٥] حسن بن غالب بن حسن، **الصناديق الاستثمارية: دراسة فقهية تطبيقية**، (الرياض: دار كنوز إشبيليا، ط١، ١٤٣٣هـ/٢٠١٢م).

[١٦] أحمد محيي الدين محمد التلباني، "التجربة الاقتصادية الماليزية التقويم والدروس المستفادة"، **المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية**، ٤(٧)، (٢٠١٩م).

لا تتناول الدراسة موضوع الادخار المؤسسي أو صندوق الحج بصورة مباشرة، وإنما تظل في إطار الاقتصاد الكلي، مما يستدعي استكمال الصورة من خلال دراسات أكثر تخصصًا في المجال المالي والمؤسسي.

ثانيًا: الدراسات المتعلقة بصندوق الحج الماليزي وتجارب صناديق الحج

رسالة محمد أنس بن المحسن: "**الاستثمار في هيئة صندوق الحج بماليزيا**"[١٧]. تُعدّ هذه الرسالة من أوائل الأعمال العلمية المتخصصة في تحليل الأساليب الاستثمارية لهيئة صندوق الحج الماليزي، إذ تناولت نشأة الهيئة وأهدافها ونظامها الإداري، ثم درست صيغ الاستثمار التي تعتمدها؛ مثل الاستثمار في الأسهم، والعقارات، والشركات التابعة، والاستثمارات قصيرة الأجل، وبيّنت العلاقة بين هذه الأنشطة ومبادئ الشريعة الإسلامية.

تقدِّم هذه الدراسة وصفًا تفصيليًا مهمًّا لواقع الاستثمار في صندوق الحج الماليزي، وتكشف عن آليات توظيف مدخرات الحجاج في مجالات استثمارية متنوّعة، وهو ما يُعدّ أساسًا يعتمد عليه هذا البحث في تحليل الشق الاستثماري من تجربة الصندوق.

تركز الدراسة على البعد الاستثماري والمالي، مع ضعف التناول للبعد الادخاري المؤسسي ذاته، كما لا تتناول مسألة نقل التجربة إلى بيئات أخرى، ولا تبحث في الأبعاد التشريعية والمؤسسية خارج السياق الماليزي.

دراسة أحمد بن يوسف: "**تاريخ شؤون الحج في ماليزيا وإنشاء صندوق الحج**"[١٨]. تسلط هذه الدراسة الضوء على التطور التاريخي لإدارة شؤون الحج في ماليزيا، والانتقال من الإدارة التقليدية إلى إنشاء هيئة صندوق الحج، مع تتبع مراحل التطور التشريعي والمؤسسي التي مر بها الصندوق، وتحليل آثار ذلك في تحسين أوضاع الحجاج ماليًّا وخدميًّا.

---

[١٧] حمد أنس بن المحسن، "الاستثمار في هيئة صندوق الحج بماليزيا"، (رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا، ٢٠٠٢م).

[١٨] أحمد بن يوسف، **تاريخ شؤون الحج في ماليزيا وإنشاء صندوق الحج**، (بحوث ندوة طرق الحج الآسيوي، منشورات المنظمة الإسلامية للتربية والثقافة، ٢٠١٠م).

تُفيد هذه الدراسة في بيان أن صندوق الحج الماليزي لم يأتِ بمعزل عن سياق تاريخي وتشريعي طويل، وأن نجاحه مرتبط بتحوّل مؤسسي وقانوني متدرّج، وهو ما يلفت انتباه الباحث إلى ضرورة مراعاة هذا البعد عند التفكير في نقل التجربة إلى إقليم كوردستان العراق.

تغلب على الدراسة الصبغة التاريخية الوصفية، دون تحليل معمّق للجوانب الشرعية والحوكميّة والرقابية للصندوق، كما لا تتطرق إلى قابلية النموذج للتطبيق خارج ماليزيا.

دراسة إخلاص باقر ورجاء عبد الله: "**قياس ادخار الحج في التجربة الماليزية للمدة (٢٠٠٢-٢٠١٤م)**"[١٩]. ركزت هذه الدراسة على قياس دالة ادخار الحج في ماليزيا خلال فترة زمنية محددة، من خلال تحليل العلاقة بين الادخار وعدد من المتغيرات المؤثرة؛ مثل دخل الفرد، وعدد الحجاج، والزكاة، والأرباح السنوية، واستندت إلى بيانات كمية لتبيان الاتجاه التصاعدي لكلٍّ من الادخار وعدد الحجاج.

تُبرز هذه الدراسة قدرة صندوق الحج الماليزي على تعبئة المدخرات وتحويلها إلى استثمارات طويلة الأجل، وتوفر للبحث الحالي دليلاً كميًا على نجاح التجربة، يمكن الاستفادة منه في تبرير الحاجة إلى نموذج مشابه في إقليم كوردستان العراق.

لا تتناول الدراسة الإطار القانوني والحوكمي للصندوق، ولا تبحث في مدى قابلية هذا النموذج للتكييف في بيئات أخرى، كما لا تتطرق إلى الجوانب الاجتماعية والمؤسسية للادخار.

دراسة حنان نور الدين وردينا إبراهيم حسين: "**أحكام الاستثمار في صندوق الحج الأردني: الجانب التطبيقي**"[٢٠]. تناولت هذه الدراسة تعريف صندوق الحج الأردني وأهدافه وموارده، ثم قامت بتحليل صيغ الاستثمار التي يعتمدها الصندوق؛ مثل المرابحة، والمشاركة الثابتة، والمشاركة المتناقصة، مع بيان المخاطر الاستثمارية وكيفية إدارتها.

---

[١٩] إخلاص باقر، ورجاء عبد الله، "قياس ادخار الحج في التجربة الماليزية للمدة (٢٠٠٢-٢٠١٤م)"، **مجلة البحوث الاقتصادية والمالية**، العدد (٦)، (٢٠١٦م).

[٢٠] حنان نور الدين، وردينا إبراهيم حسين، "أحكام الاستثمار في صندوق الحج الأردني: الجانب التطبيقي"، **مجلة مؤتة للبحوث والدراسات**، ٣٢(٦)، (٢٠١٧م).

تُعد هذه الدراسة نموذجًا مقارنًا مهمًّا لصندوق حج آخر خارج ماليزيا، وتفيد في إبراز أوجه التشابه والاختلاف بين الصيغ الاستثمارية المعتمدة في الأردن وما هو قائم في ماليزيا، بما يمكّن الباحث من توسيع أفق المقارنة عند تصميم نموذج صندوق الحج الكوردستاني.

تقتصر الدراسة على البعد الاستثماري لصندوق الحج الأردني، ولا تعالج بشكل وافٍ قضية الادخار المؤسسي وآليات تعبئة مدخرات الحجاج، كما لا تتناول شروط نقل التجارب بين البلدان

دراسة وائل محمد عربيات: "**الاستثمارات المالية في صندوق الحج من خلال نظام P.P.P**[٢١] **عقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص لتعزيز الاستثمار طويل الأجل**"[٢٢]. تبحث هذه الدراسة إمكانية توظيف عقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص في استثمارات صندوق الحج، وتركز على التكييف الفقهي لهذه العقود، وكيفية الاستفادة منها في مشروعات البنية التحتية طويلة الأجل.

تفتح هذه الدراسة أفقًا مهمًّا أمام البحث الحالي من حيث الاستفادة من نموذج PPP في تمويل مشروعات مرتبطة بصندوق الحج الكوردستاني، خاصة في جانب البنى التحتية والخدمات المرتبطة بالحج والعمرة.

تتعامل الدراسة مع صندوق الحج الأردني في سياقه الوطني، دون بحثٍ في إمكان نقل هذا الأسلوب التعاقدي إلى بيئات أخرى ذات خصوصية قانونية ومؤسسية مختلفة، كما لا تتناول البعد الادخاري.

ثالثًا: الدراسات المتعلقة بالادخاري المؤسسي في إقليم كوردستان العراق

دراسة أحمد سكريتر: "**دور التمويل والمصرفية الإسلامية لكوردستان في العقد القادم The Role of Islamic Finance and Banking for Kurdistan in the Next Decade**"[٢٣].

---

[٢١] هو اختصار ل "Public-Private partnerships" والتي تعني بالعربية: الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

[٢٢] وائل محمد عربيات، "الاستثمارات المالية في صندوق الحج من خلال نظام P.P.P عقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص لتعزيز الاستثمار طويل الأجل"، **المجلة الأردنية في الدراسات الإسلامية**، ١٤(٢)، (٢٠١٨م).

[23] Ahmed Sekreter, *The Role of Islamic Finance and Banking for Kurdistan in the Next Decade*, International Journal of Social Sciences & Educational Studies (IJSSES), Vol.4, No.2, 2017.

تتناول هذه الدراسة الدور المتوقع للمالية والمصرفية الإسلامية في دعم التنمية الاقتصادية في إقليم كوردستان خلال العقد القادم، منطلِقة من توصيف لوضع الإقليم بوصفه إقليمًا شبه مستقل في شمال العراق يتمتع بدرجة أعلى نسبيًا من الأمن والاستقرار السياسي مقارنة ببيئته الإقليمية، مع تمتّعه باحتياطيات نفط وغاز كبيرة تجعل منه مرشحًا لنمو اقتصادي ملحوظ. يشير الباحث إلى أن الاقتصاد الكوردستاني يعتمد بدرجة عالية على النفط، وأن النظام المالي والمصرفي في الإقليم ما يزال ضعيفًا؛ إذ تسود الاقتصاديات النقدية، وتعتمد كثير من المعاملات –خاصة في قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة– على النقد المباشر. كما يبيّن أن البنوك الموجودة في الإقليم –على كثرتها– لا تقوم بدورها التنموي في تزويد القطاع الخاص برأس المال اللازم للاستثمار، وأن مشكلات السيولة التي واجهت المصارف بعد ٢٠١٤م أسهمت في اهتزاز الثقة العامة بالبنوك، وتعميق الاعتماد على النقد خارج النظام المصرفي. ويرى الباحث أن تجاوز هذه الاختلالات يتطلب إصلاحات تنظيمية عميقة، من قبيل: ربط دفع الرواتب والخدمات بالنظام المصرفي، وضمان جزء من الودائع، وتعزيز ثقة الأفراد في البنوك، مع التأكيد على أن المصارف الإسلامية –بحكم التوجّه الديني للمجتمع– تمتلك فرصة أكبر لجذب المدخرات وتمويل الاستثمارات بما يعزّز مسار النمو الاقتصادي في الإقليم.

تفيد هذه الدراسة في رسم صورة واضحة عن الواقع الاقتصادي والمالي لإقليم كوردستان، ولا سيما في ضعف النظام المالي والمصرفي، وسيادة التعامل النقدي خارج القنوات المؤسسية. ومحدودية تمويل المشروعات الإنتاجية من قِبَل البنوك، خاصة المشروعات الصغيرة والمتوسطة. ووجود فرصة إستراتيجية للمالية والمصرفية الإسلامية لتعبئة المدخرات وتمويل التنمية في الإقليم، إذا توافرت الإصلاحات التشريعية والمؤسسية المناسبة. وهذا كلّه يدعم مشكلة هذه الرسالة التي تتحدث عن جمود المدخرات لدى الأفراد وعدم توظيفها ضمن إطار مؤسسي فعّال، ويُبرز في الوقت نفسه أن إنشاء صندوق الحج يمكن أن يتكامل مع الدور المنشود للقطاع المصرفي الإسلامي في تعبئة المدخرات وتوجيهها نحو استثمار منضبط شرعًا يخدم حاجات المجتمع.

تركّز الدراسة على الدور العام للمالية والمصرفية الإسلامية في التنمية الاقتصادية في كوردستان، ولا تتناول موضوع الادخار المؤسسي لغرض الحج أو نموذج الصناديق الادخارية المتخصصة، كما لا تحلل الإطار القانوني والمؤسسي اللازم لإنشاء صندوق ادخار واستثمار

للحج، ولا تبحث في جاهزية وزارة الأوقاف أو المصارف الإسلامية للتكامل ضمن مشروع ادخاري مخصص للحج. ومن ثمّ، تبقى هذه الدراسة في مستوى التأطير العام للبيئة المالية والفرص المتاحة للمالية الإسلامية في الإقليم، في حين تأتي هذه الرسالة لتُسقِط تلك المعطيات على نموذج محدّد هو صندوق الحج الكوردستاني للادخار والاستثمار، مع تقديم تصور عملي لإنشائه في ضوء التجربة الماليزية.

دراسة محمد جلال محمد أمين: **"كيفية بناء الثقة في النظام المصرفي المفتقر للثقة في إقليم كوردستان العراق How to Develop Trust in the Distrusted Banking System of the Kurdistan Region in Iraq"**[٢٤] أطروحة دكتوراه، Cardiff Metropolitan University، المملكة المتحدة. تتناول هذه الأطروحة مشكلة انعدام الثقة في النظام المصرفي في إقليم كوردستان العراق وتأثير ذلك في ضعف دوره التنموي، حيث يفضِّل كثير من الأفراد الاحتفاظ بأموالهم نقدًا في المنازل بدلًا من إيداعها في البنوك. اعتمدت الدراسة منهجًا مختلطًا (كيفي–كمي)؛ فبدأ الباحث بإجراء مقابلات شبه مُنظَّمة مع عدد من مديري البنوك ومسؤولي وزارة المالية؛ لاستكشاف رؤيتهم للعوائق الرئيسة التي تواجه النظام المصرفي في الإقليم، ثم صمّم استبانة ميدانية وطبَّقها على عينة مكوَّنة من (٥٢٠) من عملاء البنوك الحاليين والمحتملين؛ للكشف عن العوامل التي تُبقي الثقة بالمصارف عند مستويات متدنية. توصَّلت الأطروحة إلى أن النظام المصرفي في الإقليم لم ينجح في بناء الثقة أو أنه فقدها بالكامل؛ بسبب جملة من العوامل، من أبرزها: الجمود الإداري في البنوك الحكومية، وضعف الثقافة المصرفية لدى شرائح من المجتمع، وطبيعة الثقافة الحذِرة من المخاطر، واستحضار تجارب الخسارة السابقة خلال الحروب والفترات المضطربة، إضافة إلى محدودية الخدمات، وضعف التواصل، واعتماد الاقتصاد على النقد (Cash-based). كما أبرزت الدراسة في المقابل أن شريحة من الشباب الذين احتكّوا بأنظمة مصرفية متطورة خارج العراق –ولا سيما عبر الخدمات الإلكترونية– تُظهر مستويات أعلى من الثقة والتعامل مع البنوك، ما يشير إلى إمكان تحويل هذه الشريحة إلى نقطة انطلاق لبناء الثقة المصرفية في المجتمع الأوسع. واقترحت الأطروحة إطارًا من التوصيات لبناء الثقة، يجمع بين إصلاحات

[24] Mohammed Jalal Mohammed Ameen, *How to Develop Trust in the Distrusted Banking System of the Kurdistan Region in Iraq*, PhD thesis, Cardiff Metropolitan University, 2018.

حكومية (تعزيز الشفافية، دعم البنوك، تشجيع دخول البنوك الأجنبية، حماية الودائع) وإصلاحات مصرفية (تحسين الجودة، توسيع الخدمات، الاستثمار في التقانة المصرفية، حملات توعية).

تفيد هذه الأطروحة في ترسيخ الخلفية النظرية والتطبيقية لمشكلة رسالتك، من خل التقديم تشخيص عميق لأسباب جمود المدخرات وضعف استخدامها مؤسسيًّا في إقليم كوردستان، انطلاقًا من زاوية الثقة في البنوك. وتوثيق أن العائق الرئيس ليس اقتصاديًّا فقط، بل هو عائق ثقة وشفافية وحوكمة؛ وهو ما يجعل مقاربة رسالتك (المقاصد الشرعية + الحوكمة) ذات صلة مباشرة بواقع الإقليم.

مع أن الأطروحة تقدّم تحليلاً ثريًا لثقة الجمهور بالنظام المصرفي في الإقليم، إلا أنها لا تتناول الادخار المؤسسي لغرض الحج، ولا أي نموذج لصندوق ادخاري متخصِّص. ولا تدرس الإطار الشرعي والتشريعي لإنشاء صندوق حج، ولا تبيّن دور وزارة الأوقاف أو المؤسسات الدينية في تعبئة المدخرات. وبذلك تبقى هذه الدراسة إطارًا مرجعيًا مهمًّا في باب الثقة المصرفية والحوكمة في الإقليم، بينما تأتي رسالتك لتبني على هذا التشخيص وتنتقل خطوة أبعد نحو تقديم نموذج تطبيقي مقترح لصندوق حج كوردستاني للادخار والاستثمار يعالج مشكلة جمود المدخرات في سياق شرعي ومؤسسي واضح

رابعًا: دراسات حديثة حول صندوق الحج الماليزي

دراسة نور مهنار أبو بكر وآخرين: "**الدور المعاصر لتابونغ حاجي الماليزي في تحقيق الاستدامة عبر التمويل الاجتماعي الشرعي**: The contemporary role of Tabung Haji Malaysia in Fulfilling Sustainability via Islamic Social finance"[٢٥]. هدفت الدراسة إلى بيان الدور المعاصر لهيئة صندوق الحج الماليزي في تحقيق الاستدامة عبر أدوات التمويل الاجتماعي الإسلامي؛ كالزكاة، والوقف، والصكوك، والتكافل. قامت الدراسة بوصف تطوّر تابونغ حاجي، وتتبّعت نمو الودائع وعدد المودعين والأصول، ثم حللت كيف توظّف الهيئة هذه الأدوات لخدمة الحج والتنمية الاجتماعية والاقتصادية في آن واحد.

[25] Noor Mahinar Abu Bakar et al., *The Contemporary role of Tabung Haji Malaysia in Fulfilling Sustainability via Islamic Social Finance*, Journal of Islamic Finance, Vol. 9, No. 2, (2020).

تبيّن هذه الدراسة بوضوح أن نموذج تابونغ حاجي ليس مجرد صندوق ادخار للحج، بل مؤسسة مالية اجتماعية توظّف أدوات التمويل الاجتماعي لتحقيق الاستدامة، وهو ما يثري الإطار النظري في هذه الرسالة عند ربط مقاصد الشريعة بأهداف الاستدامة والتنمية في النموذج المقترح لكوردستان.

تركّز الدراسة على السياق الماليزي فقط، ولا تتناول قابلية نقل النموذج إلى بيئات أخرى، كما لا تبحث في جاهزية بيئة معيّنة — مثل إقليم كوردستان العراق — من حيث الإطار التشريعي والمؤسسي لاستقبال نموذج مشابه.

دراسة حبِيبة يحيى وآخرين: **"صندوق الحج الماليزي كنموذج عالمي رائد للمؤسسات الإدارية الإسلامية Tabung Haji Malaysia as a World Role Model of Islamic Management Institutions"**[٢٦]. هذه الدراسة المنشورة في International Journal of Business and Management Invention سنة ٢٠١٦م. تُبرز تابونغ حاجي بوصفه نموذجًا عالميًا في الإدارة الإسلامية. تتناول الدراسة تطوّر المؤسسة، وحجم الودائع، وانتشار فروعها داخليًا وخارجيًا، والجوائز والاعترافات التي حصلت عليها في مجال إدارة الحج والخدمات المالية الإسلامية، وتخلص إلى أن تابونغ حاجي يمثّل نموذجًا يُحتذى به في كثير من الدول الإسلامية.

توضح هذه الدراسة أن التجربة الماليزية ليست تجربة محلية محدودة، بل نموذج مرجعي يُنظر إليه في الأدبيات بوصفه مثالًا يمكن الاستفادة منه عند تصميم مؤسسات مشابهة في دول أخرى، وهو ما ينسجم مع فكرة الرسالة في استلهام النموذج الماليزي لكوردستان.

مع أن الدراسة تشيد بقابلية النموذج للتصدير، إلا أنها تبقى في إطار التوصية العامة، ولا تقدّم دراسة تطبيقية لطبيعة المتغيرات التشريعية أو المؤسسية اللازمة لنقل هذا النموذج إلى سياقات محددة، كما لا تتناول البعد الميداني في بيئة جديدة.

دراسة نور عقيلة وحسين عظيمي: " **موقع تابونغ حاجي تحت إشراف بنك نغارا ماليزيا The Position of Tabung Haji Under Bank Negara Malaysia: Issues and**

[26] Habibah Yahaya et al., *Tabung Haji Malaysia as a World Role Model of Islamic Management Institutions*, International Journal of Business and Management Invention, Vol. 5, No. 11, 2016.

Challenges"[٢٧]. تتناول هذه الدراسة موقع هيئة صندوق الحج الماليزي (Lembaga Tabung Haji – TH) داخل المنظومة الرقابية والمالية في ماليزيا، وعلاقتها ببنك نغارا ماليزيا (Bank Negara Malaysia – BNM) بوصفه الجهة الرقابية العليا على المؤسسات المالية الإسلامية. انطلقت الدراسة من سياق أزمة ٢٠١٨م وما ترتب عليها من إخضاع مؤقت لصندوق الحج لإشراف البنك المركزي، وما أثارته هذه الخطوة من تساؤلات حول استقلالية الصندوق وطبيعة الإطار النظامي الذي يحكمه. اعتمد الباحثان المنهج الكيفي عبر تحليل تشريعات أساسية؛ في مقدمتها: قانون صندوق الحج لعام ١٩٩٥م (Tabung Haji Act١٩٩٥)، وقانون البنك المركزي الماليزي ٢٠٠٩م (CBMA٢٠٠٩)، وقانون الخدمات المالية الإسلامية ٢٠١٣م (IFSA٢٠١٣)، إلى جانب تتبع الأدبيات ذات الصلة والمستجدات العملية. خلصت الدراسة إلى أن تابونغ حجي مؤسسة إسلامية متخصصة ذات قانون خاص، مهمتها إدارة مدخرات الحج واستثمارها ورعاية شؤون الحجاج، في حين أن بنك نغارا هو الجهة الرقابية على جميع المؤسسات المالية الإسلامية، مع تركيزه على الاستقرار المالي والنقدي العام. وأبرزت الدراسة الإشكالات المتوقعة في حال وضع الصندوق بصورة دائمة تحت إشراف البنك المركزي؛ من حيث احتمال تسييس الإدارة، وتحوّل الصندوق تدريجيًا إلى مؤسسة مالية عامة شبيهة بسائر المؤسسات المالية الإسلامية، بما قد يهدد خصوصيته بوصفه صندوقًا ادخاريًا للحج موجهًا للمسلمين بالأساس، فضلًا عن تعقّد العلاقة بين الرقابة الشرعية والرقابة النظامية في هذه الحالة.

تفيد هذه الدراسة في تعميق فهم الإطار القانوني والتنظيمي الذي يعمل ضمنه صندوق الحج الماليزي، وحدود العلاقة بينه وبين بنك نغارا، وتبيّن بوضوح التمايز بين نموذج مؤسسة حج ذات قانون خاص وبين نموذج مؤسسة مالية خاضعة بالكامل للرقابة المصرفية.

تركّز الدراسة على العلاقة النظامية والرقابية بين تابونغ حجي وبنك نغارا داخل السياق الماليزي، ولا تتناول بالتفصيل آليات الادخار والاستثمار في الصندوق، ولا تبحث في قابلية نقل نموذج الإشراف القانوني والمؤسسي إلى بيئات أخرى مثل إقليم كوردستان العراق، وهي

[27] Nurul Aqilah Mohammad Zairi and Hussein Azeemi Abdullah Thaidi, *The Position of Tabung Haji Under Bank Negara Malaysia: Issues and Challenges,* SALAM Digest, Vol. 1, No. 1, 2023.

مسائل جوهرية تسعى هذه الرسالة لمعالجتها في ضوء التجربة الماليزية والبيئة القانونية في كوردستان

"**التقرير السنوي ٢٠٢٣م Annual Report 2023**"[٢٨] لهيئة صندوق الحج الماليزي. يُعدّ هذا التقرير وثيقةً رسمية شاملة تُقيِّم أداء هيئة صندوق الحج الماليزي للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣، بمناسبة مرور ستين عامًا على تأسيس المؤسسة، ضمن إطار برنامج التحوّل الإستراتيجي (HIJRAH٢٤). يتضمن التقرير عرضًا تاريخيًا مختصرًا لتطور الهيئة ووظائفها، ورؤيتها ورسالتها وقيمها الأساسية، إلى جانب جداول تفصيلية لأداء الصندوق خلال خمس سنوات (٢٠١٩–٢٠٢٣) من حيث الإيرادات، والدخل الكلي، والأرباح التشغيلية، والأرباح القابلة للتوزيع، وصافي الربح، والزكاة، وصافي الأصول، وحجم مدخرات المودعين وعددهم. ويُظهر التقرير أن مدخرات المودعين بلغت نحو (٨٩,٠) مليار رينغيت، مع (٩,١٥) مليون مودِع، وأن صافي الربح لعام ٢٠٢٣ بلغ حوالي (٢,٣٣) مليار رينغيت، في حين بلغ إجمالي الدخل (٤,٢٩) مليار رينغيت، وبقيت نسبة توزيع الأرباح عند (٣,١٠٪) بمقدار (٢,٧١٤) مليار رينغيت للمودعين، مع فائض في الأصول على الخصوم يناهز (٢,٦١) مليار رينغيت. كما يتضمّن التقرير إحصاءات عن تسجيلات الحج التي قاربت (٣,٩٤) مليون مسجّل، إلى جانب عرضٍ تفصيلي لاستراتيجية خلق القيمة، وهيكل الشركات التابعة، وسياسات إدارة المخاطر، والحوكمة المؤسسية والشرعية، وبرامج الزكاة والمسؤولية الاجتماعية، وجهود التحوّل الرقمي (مثل منصة THiJARI)، ومبادرات الاستدامة البيئية (كالحصول على تصنيفات خضراء لعدد من مباني الهيئة).

يُقدّم التقرير أحدث البيانات الرسمية حول حجم أموال الادخار والاستثمار، ومؤشرات الأداء المالي، وعدد المودعين، وحجم طلبات الحج، ومنظومة الحوكمة والرقابة الشرعية، ومسار التحوّل الرقمي والاستدامة في هيئة صندوق الحج؛ وهو ما يزوّد هذه الدراسة بقاعدة بيانات معاصرة يمكن من خلالها: تقييم قوة البنية المالية والاستثمارية للنموذج الماليزي عند مناقشة جدوى إنشاء صندوق مماثل في إقليم كوردستان. وتتبّع تطوّر الهيكل الحوكمي والتنظيمي للصندوق وربطه بالإطار القانوني (قانون ١٩٩٥) والتحسينات الجارية. واستلهام آليات

[28] Lembaga Tabung Haji, *Annual Report for year 2023*.

الاستدامة المالية والاجتماعية (الزكاة، برامج المسؤولية الاجتماعية، إدارة المخاطر، الاستدامة البيئية) عند صياغة التصور المقترح لصندوق الحج الكوردستاني.

على الرغم من غِنى التقرير بالبيانات الكمية والوصفية، فإنه يظل وثيقةً داخلية ذات طابع تقريري لا تهدف إلى تحليل نقدي لمدى قابلية تعميم النموذج على بيئات أخرى، ولا تتناول قضايا الجاهزية التشريعية والمؤسسية والاجتماعية خارج ماليزيا؛ كما لا تتعرض لواقع الادخار المؤسسي في دول أخرى أو لظاهرة جمود المدخرات لدى الأفراد في بيئات مختلفة مثل إقليم كوردستان العراق. ومن ثمّ، يبقى دور هذا التقرير في هذه الرسالة أساسًا تزويد الجانب النظري والوصفي لواقع صندوق الحج الماليزي الراهن ومؤشراته المالية والحوكميّة، في حين تتكفل هذه الدراسة باستكمال النقص من خلال العمل الميداني والتحليل المقارن لواقع الإقليم وإمكان تطبيق النموذج فيه

خامسًا: خلاصة نقدية للفجوة البحثية وموقع هذه الدراسة من الأدبيات

بناءً على العرض السابق يمكن تسجيل الملاحظات الآتية:

من حيث الموضوع الرئيس (الادخار المؤسسي للحج): تناولت بعض الدراسات تجربة صندوق الحج الماليزي من زاوية الاستثمار أو إدارة شؤون الحج أو قياس الادخار، إلا أنه لا توجد –في حدود الاطلاع– دراسة تناولت الادخار المؤسسي للحج واستثماره في صندوق الحج الماليزي ثم ربطته بنموذج مقترح في إقليم كوردستان العراق.

من حيث البعد الجغرافي (إقليم كوردستان العراق): تخلو الأدبيات من دراسة علمية متخصصة –عربية أو أجنبية– تبحث واقع الادخار المؤسسي في إقليم كوردستان العراق، أو تقوّم البنية التشريعية والمؤسسية والاقتصادية في الإقليم من زاوية جاهزيتها لاستضافة صندوق ادخار واستثمار للحج. لا توجد دراسة تُجري مقارنة منهجية بين التجربة الماليزية وواقع كوردستان، تنتهي إلى تصور عملي قابل للتطبيق.

من حيث الأبعاد التي لم تُغطّها الدراسات السابقة بدقة: ركّزت الدراسات التأصيلية على الحكم الشرعي للادخار والاستثمار دون الدخول في تفاصيل الإطار القانوني والمؤسسي والحوكمي لنموذج ادخاري محدد كصندوق الحج. وركزت الدراسات التطبيقية على تحليل المؤشرات المالية أو صيغ الاستثمار، بينما ظلّ جانب الادخار المؤسسي، وجاهزية البيئة

القانونية، وتكامل الصندوق مع وزارة الأوقاف والمصارف الإسلامية معالجةً جزئية أو غير ممنهجة. ولم تُدمج بصورة واضحة بين مقاصد الشريعة ونظرية الحوكمة في صياغة إطار نظري واحد يوجّه بناء نموذج ادخاري استثماري للحج في بيئة جديدة.

من حيث المنهج: لا تتوافر –في حدود ما اطلع عليه الباحث– دراسة جمعت بين التحليل النظري للتجربة الماليزية من زاوية الادخار المؤسسي والحوكمة الشرعية والمؤسسية، والدراسة الميدانية (عبر المقابلات مع صانعي القرار والخبراء في كوردستان)، وصياغة تصور عملي تفصيلي لإنشاء صندوق حج ادخاري استثماري في إقليم كوردستان العراق.

تحديد الفجوة البحثية: في ضوء ما سبق يمكن صياغة الفجوة البحثية التي تبرر هذه الدراسة على النحو الآتي:

لم تُعالج الدراسات السابقة –على تنوّعها– مسألة إمكانية إنشاء صندوق ادخار واستثمار للحج في إقليم كوردستان العراق مستند إلى تجربة صندوق الحج الماليزي، من خلال تحليل متكامل لـ:

- واقع الادخار المؤسسي في الإقليم.
- الإطار التشريعي والتنظيمي الحاكم له.
- جاهزية البيئة المؤسسية (وزارة الأوقاف، المديرية العامة للحج والعمرة، المصارف الإسلامية).
- وملاءمة العقود والمنتجات الشرعية المعتمدة في التجربة الماليزية لتطبيقها في الإقليم، مع توظيف مقاصد الشريعة ونظرية الحوكمة كإطارين ناظمين، والاستناد إلى دراسة ميدانية نوعية.

ومن ثمّ تأتي هذه الدراسة لتسدّ هذه الفجوة من خلال:

- تحليلٍ شرعي وقانوني ومؤسسي متكامل لتجربة صندوق الحج الماليزي في الادخار والاستثمار.
- دراسة ميدانية لواقع إقليم كوردستان العراق، تُبرز الفرص والتحديات المرتبطة بإنشاء صندوق الحج الكوردستاني للادخار والاستثمار.

- بناء تصور عملي مقترح لصندوق الحج الكوردستاني، يراعي خصوصية الإقليم، وينطلق من تجربة ماليزيا ومن مقاصد الشريعة وقواعد الحوكمة الرشيدة

وبذلك يتبيّن أن هذه الرسالة لا تُعدّ تكرارًا لما كُتب من قبل، وإنما تمثّل امتدادًا نوعيًا للأدبيات، بنقل نموذج ادخاري استثماري ناجح من بيئته الأصلية إلى سياق جديد، مع معالجة ما أغفلته الدراسات السابقة من قضايا الجاهزية القانونية والمؤسسية والمجتمعية في إقليم كوردستان العراق.

الفصل الثاني
الإطار التنظيمي والقانوني لهيئة صندوق الحج الماليزي

يقدم هذا الفصل تفسيرًا شاملًا لمفهوم الادخار والاستثمار والمصطلحات ذات الصلة، ويتعمق في الجانب الشرعي للادخار المؤسسي واستثماره، مع التركيز على المقاصد العامة له. بالإضافة إلى ذلك، يقدم الفصل نظرة تفصيلية عن هيئة صندوق الحج، حيث يسلط الضوء على مراحل تطورها التاريخي، ويستعرض الإطار القانوني الذي تعمل الهيئة وفقًا له. وفي الجانب الآخر من الفصل، يتناول الحوكمة المؤسسية والحوكمة الشرعية التي تمارسها الهيئة في أداء مهامها، مقدمًا هذه المعلومات عبر خمسة مباحث مما يجعل الموضوع أكثر إتقانًا وفهمًا للقارئ على النحو الآتي:

المبحث الأول: حقيقة الادخار والاستثمار والمصطلحات ذات الصلة

المبحث الثاني: التأصيل الشرعي للادخار المؤسسي واستثماره ومقاصده العامة

المبحث الثالث: التعريف بهيئة صندوق الحج ومراحل تطورها

المبحث الرابع: الإطار القانوني لهيئة صندوق الحج

المبحث الخامس: الحوكمة المؤسسية والشرعية لهيئة صندوق الحج

المبحث الأول: حقيقة الادخار والاستثمار والمصطلحات ذات الصلة

يهدف هذا المبحث إلى بيان حقيقة الادخار المؤسسي والاستثمار في اللغة والاصطلاح، وإبراز المصطلحات ذات الصلة، وذلك في المطلبين الآتيين:

المطلب الأول: مفهوم الادخار المؤسسي في اللغة والاصطلاح والمصطلحات ذات الصلة

المطلب الثاني: مفهوم الاستثمار في اللغة والاصطلاح والمصطلحات ذات الصلة

المطلب الأول: مفهوم الادخار المؤسسي في اللغة والاصطلاح والمصطلحات ذات الصلة

أولاً: تعريف المفردات لغةً: يرجع اشتقاق كلمة «الادّخار» إلى مادة «ذَخَرَ» يدل على إحْراز شيء يحفظه، ويقال: ذَخَرْتُ الشيء أَذْخَرُهُ ذَخْراً[١]، وأصله: اذْتَخَر فثقلت التاء التي مع الذال، فقُلبت دالاً، وأدغم فيها الذال الأصلية، فصارت دالاً مشدّدة، ومثله الادّكار من الذكر ... والذخيرة: واحدة الذخائر، وهي ما ادُّخر[٢]، وذخر الشيء: خبأه لوقت الحاجة إليه[٣]. وعليه فالادّخار في اللغة يعني: الاحتفاظ بشيء وتخبئته لوقت الحاجة.

ويرجع اشتقاق كلمة «المؤسسي» إلى مادة «أَسَّ» يدل على الأصْل والشيء الوطيد الثابت، فالأُسُّ أصل البناء، وجمعه آساس، ويقال للواحد: أَسَاس، بقصر الألف، والجمع أُسُسٌ[٤]، والتأسيس: بيان حدود الدار، ورفع قواعدها، وبناء أصلها[٥]، والمؤسسة: كل تنظيم يرمي إلى الإنتاج أو المبادلة للحصول على الربح[٦].

ثانياً: مفهوم الادخار المؤسسي في الاصطلاح: يُعرف الادخار في مفهومه الاقتصادي بأنه: «عدم إنفاق الدخل على الاستهلاك»[٧]، أو «يتولد الادخار عندما يكون الانفاق الحالي أقل من الدخل الحالي»[٨]، أو هو: «ذلك الجزء من الدخل الذي لا ينفق على الاستهلاك ولا يدفع كضرائب»[٩].

---

[١] أحمد بن فارس بن زكريا القزويني الرازي، **معجم مقاييس اللغة**، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، (القاهرة: دار الفكر، د.ط، ١٣٩٩هـ/١٩٧٩م)، ج٢، ص٣٠٧.

[٢] محمد بن مكرم بن علي ابن منظور الأنصاري، **لسان العرب**، (بيروت: دار صادر، ط٣، ١٤١٤هـ)، ج٤، ص٣٠٢.

[٣] سعدي أبو جيب، **القاموس الفقهي لغة واصطلاحاً**، (دمشق: دار الفكر، ط٢، ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م)، ص١٣٥.

[٤] ابن فارس، المصدر نفسه، ج١، ص١٤.

[٥] محمد بن يعقوب الفيروزآبادي، **القاموس المحيط**، تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، (بيروت: مؤسسة الرسالة، ط٨، ١٤٢٦هـ/٢٠٠٥م)، ص٥٣٠.

[٦] مجمع اللغة العربية، **المعجم الوسيط**، (القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، ط٤، ١٤٢٥هـ/٢٠٠٤م)، ص١٧.

[٧] عبد العزيز فهمي هيكل، **موسوعة المصطلحات الاقتصادية والإحصائية**، (بيروت: دار النهضة العربية، د.ط، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م) ص٧٦٠.

[8] Campbell R. McConnell et al., *Economics: Principles, Problems and Policies*, 18th ed. Boston: McGraw-Hill/Irwin, 2009, p469.

[9] Robert J. Gordon. *Macroeconomic*, 10th ed. Pearson International Edition. Boston: Pearson Addison Wesley, 2006, p30.

وأما الادخار بمعناه الخاص: «ينصب على الدخول النقدية، ويعني تأجيل الإنفاق العاجل إلى إنفاق آجل على أن يأخذ المال طريقه في فترة التأجيل إلى مؤسسة مالية تتولى إدارة واستخدام هذه المدخرات»[١٠].

ويقصد بالادخار المؤسسي: «تحويل الأموال المدخرة عند الأفراد إلى الاستثمار المؤسسي الذي يعود بالنفع العام عليهم وعلى مجتمعهم من خلال التوظيف الأمثل للمال المدخل عند الأفراد»[١١].

ويستخلص الباحث من خلال ما سبق بيانه، أن الادخار المؤسسي في المفهوم الإسلامي يُعرَّف بأنه: «عملية إيداع الأموال المدخرة عند الناس في المؤسسات المالية الإسلامية المختلفة، وذلك بهدف تحقيق عوائد مالية على المدى البعيد عن طريق استثمارها في مشاريع تجارية».

فقيد «الأموال المدخرة» في التعريف ليُخرّج جميع أنواع الادخار أخرى الذي يقوم بها الناس، مثل: ادخار الطعام.

وقيد «المؤسسات المالية الإسلامية» للإشارة إلى أن الادخار المؤسسي يكون عن طريق المؤسسات المالية الإسلامية المصرفية وغير المصرفية، مثل: شركات التأمين التكافلي، وصناديق الاستثمار.

وقيد «عن طريق استثمارها» جاء لبيان أنَّ الهدف الأساسي لهذه العملية هو استثمار الأموال المدخرة، وتحقيق عوائد مالية على المدى البعيد عن طريق ذلك، واستخدامها للمساهمة في دعم الاقتصاد وتنميته، وذلك عن طريق توفير مجموعة متنوعة من المنتجات والخدمات المالية الإسلامية.

ثالثاً: المصطلحات ذات الصلة بالادخار: توجد في الفقه واللغة جملة من الألفاظ التي تشترك مع مفهوم الادخار في بعض المعاني؛ كفكرة حبس المال أو تأجيل إنفاقه، مع وجود فروق جوهرية في الدوافع والآثار والحكم الشرعي. ومن أهم هذه الألفاظ: الاحتكار والاكتناز،

---

[١٠] اتحاد البنوك الإسلامية، **الموسوعة العلمية والعملية للبنوك الإسلامية**، (الرياض: اتحاد البنوك الإسلامية، ط١، ١٣٩٧هـ/١٩٧٧م)، ص٩.

[١١] إبراهيم عبد اللطيف العبيدي، **الادخار: مشروعيته وثمراته مع نماذج تطبيقية معاصرة**، ص٢٠.

وبيانها يوضح حدود مفهوم الادخار المقصود في هذه الدراسة، حتى لا يلتبس بالصور الممنوعة شرعًا.

الاحتكار في اللغة مأخوذ من الحَكْر: وهو ادّخار الطعام للتربص، وصاحبه مُحْتَكر، والاحتكار جَمْع الطعام ونحوه ممّا يؤكل، واحتباسه انتظار وقت الغلاء به[١٢]، وفي الشرع: اختلف الفقهاء في تعريفه، بناءً على القيود التي وضعها كل مذهب، حيث عرّفه الحنفية بأنه: «اشتراء طعام ونحوه وحَبْسه إلى الغلاء»[١٣]، وعرّفه المالكية بأنه: «الادخار للمبيع، وطلب الربح بتقلب الأسواق»[١٤]، وأما عند الشافعية هو: «إمساك ما اشتراه في وقت الغلاء ليبيعه بأكثر مما اشتراه عند اشتداد الحاجة»[١٥]، وعند الحنابلة هو: «أن يشتري قوتًا يضيق به على الناس في بلد فيه ضيق»[١٦]، وترجع التعاريف كلها إلى «حَبْس السِّلَع انتظاراً لارتفاع أثمانها»[١٧].

إضافة إلى ذلك، اتسع مفهوم الاحتكار الحديث نتيجة للتغيرات التي طرأت عليه في هذا العصر، حيث عُرِف بأنه: «حبس مالٍ أو منفعة أو عمل، والامتناع عن بيعه، أو بذله، حتى يغلو سعروه غلاءً فاحشاً غير معتاد بسبب قلته أو انعدام وجوده في مظانّه، مع شدة حاجة الناس أو الدولة أو الحيوان إليه»[١٨].

---

[١٢] ابن منظور، **لسان العرب**، ج٤، ص٢٠٨.

[١٣] محمد أمين بن عُمر عابدين، **رد المحتار على الدر المختار شرح تنوير الأبصار (حاشية ابن عابدين)**، تحقيق: عادل أحمد وعلي محمد، (الرياض: دار عالم الكتب، د.ط، ١٤٢٣هـ/٢٠٠٣م)، ج٩، ص٥٧١.

[١٤] سليمان بن خلف الباجي، **المنتقى شرح الموطأ**، (القاهرة: مطبعة السعادة، ط١، ١٣٣٢هـ)، ج٥، ص١٥.

[١٥] محمد بن محمد الشربيني، **مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج**، تحقيق: عادل أحمد وعلي محمد، (بيروت: دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١٥هـ/١٩٩٤م)، ج٢، ص٣٩٢.

[١٦] عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة، **الكافي في فقه الإمام أحمد**، (بيروت: دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١٤هـ/١٩٩٤م)، ج٢، ص٢٥.

[١٧] وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية، **الموسوعة الفقهية الكويتية**، (الكويت: دار السلاسل، ط٢، ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م)، ج١١، ص٣٠٢.

[١٨] محمد فتحي الدريني، **الفقه الإسلامي المقارن مع المذاهب**، (دمشق: منشورات جامعة دمشق، ط٣، ١٤١٢هـ/١٩٩٢م)، ص٩٠.

والاحتكار محظور شرعاً، لقول رسول الله ﷺ : «لا يحتكر إلا خاطئ»[١٩]، والعلة في الاحتكار هي الإضرار بالناس والتضييق عليهم من خلال استغلال حاجات الآخرين لبيع السلع بأكثر من سعره الواقعي، وتقديم مصلحة الفرد على مصلحة المجتمع.

مفهوم الادخار يختلف عن الاحتكار في أن الادخار هو حبس المال أو السلعة لغرض مشروع؛ كتحقيق الكفاية المستقبلية أو الاستثمار المباح، من غير إضرار بالناس، بينما الاحتكار هو حبس السلع وقت الحاجة بقصد رفع الأسعار واستغلال حاجة الناس، فيتحوّل من حبسٍ مباح إلى ممارسة محرّمة شرعًا. وبناءً عليه، فالادخار المؤسسي الذي تتناوله هذه الرسالة (كما في تجربة صندوق الحج الماليزي) هو تنظيم لمدخرات الأفراد واستثمارها لصالحهم، لا حبس للسلع أو الأموال لإفقاد السوق توازنَه أو زيادة الأعباء على المجتمع[٢٠].

والاكتناز في اللغة مشتق من الكَنْز، وهو اسم للمال إذا أُحْرز في وِعاء، وقيل: الكنز المال المدفون، وجمعه كُنُوز ... وتسمي العرب كل كثير مجموع يُتَنافس فيه كَنْزًا[٢١]، وفي الشرع: «هو المال الذي لم تؤدّ زكاته ولو لم يكن مدفونًا»[٢٢].

والاكتناز محرم بالاتفاق لقوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ يَكۡنِزُونَ ٱلذَّهَبَ وَٱلۡفِضَّةَ وَلَا يُنفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ فَبَشِّرۡهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ [التوبة:٣٤]وفُسر الكَنْز بما لم تؤد زكاته وإن كان على ظهر الأرض وإن قل، وإن كان كثيرًا قد أديت زكاته فليس بكنز[٢٣].

يختلف الادخار عن الاكتناز في أن الادخار يُبقي المال في دائرة التداول والاستثمار المشروع مع أداء الزكاة الواجبة عليه، فيسهم في تمويل الأنشطة الاقتصادية وتحقيق التنمية، بينما

---

[١٩] أبو الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري، **صحيح مسلم**، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، (القاهرة: مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، د.ط، ١٣٧٤هـ/١٩٥٥م)، كتاب المساقات، باب تحريم الاحتكار في الأقوات، ح١٦٠٥، ج٣، ص١٢٢٨.

[٢٠] ينظر: بلقيس عبد الرحمن حامد، **الاحتكار في الفقه الإسلامي والقوانين الوضعية دراسة مقارنة**، (الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، ط١، ١٤٣١هـ/٢٠٢١م)؛ وقطب مصطفى سانو، **المدخرات أحكامها وطرق تكوينها واستثمارها في الفقه الإسلامي**، ص٣١.

[٢١] ابن منظور، **لسان العرب**، ج٥، ص٤٠١.

[٢٢] **الموسوعة الفقهية الكويتية**، ج٢، ص٣٤٦.

[٢٣] أبو جعفر محمد بن جرير الطبري، **جامع البيان عن تأويل آي القرآن**، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، (القاهرة: دار هجر، ط١، ١٤٢٢هـ/٢٠٠١م)، ج١١، ص٤٢٦.

الاكتناز هو حبس المال وتعطيله عن الاستثمار وعدم أداء حقوقه الشرعية؛ مما يجعله سلوكًا مذمومًا شرعًا وآثارُه الاقتصادية سلبية. ومن ثمّ، فالادخار المؤسسي محلّ الدراسة يندرج ضمن الاستخدام المشروع للمال وتنميته في قنوات استثمارية مباحة لخدمة الحجاج والمجتمع، وليس من جنس الاكتناز المعطِّل لوظيفة المال[٢٤].

المطلب الثاني: مفهوم الاستثمار في اللغة والاصطلاح والمصطلحات ذات الصلة

أولاً: تعريف الاستثمار في اللغة: الاستثمار هو طلب الحصول على الثمار، وأصله من الثَّمَر، والثَّمَر: حَمْل الشجر، الواحد ثَمَرَة، والثُّمُر: أنواع المال. وأثمرت الشجرة فهي مَثْمُور. ومكان مَثْمُور: فيه ثَمَر. وثَمَّرَ الله ماله: كَثَّره ... والثَّمَار: النماء. والثَّمَر: المال الكثير. وثَمَرَ الرجل: تموّل. وأثْمَرَ الرجل: كَثُرَ ماله[٢٥]. وبناء على ذلك الاستثمار: هو طلب الثمر في المال وتكثيره.

ثانيًا: مفهوم الاستثمار في الاصطلاح: كلمة الاستثمار مصطلح حديث في الدراسات الاقتصادية المعاصرة، ويمكن تعريفه بمفهوم واسع في علم الاقتصاد بأنه: «توظيف النقود لأي أجل، في أي أصل أو حق ملكية، أو ممتلكات أو مشاركات محتفظ بها للمحافظة على المال أو تنميته سواء بأرباح دورية أو بزيادات الأموال في نهاية المدة، أو بمنافع غير مادية»[٢٦].

وأما الاستثمار في الاقتصاد الإسلامي: عرفه المعاصرون بتعريفات كثيرة، منها: «استغلال المال بقصد الحصول على عائد يفيد صاحب المال»[٢٧]، أو هو: «توظيف الفرد المسلم –أو الجماعة المسلمة– ماله الزائد عن حاجته الضرورية بشكل مباشر أو غير مباشر في نشاط اقتصادي لا يتعارض مع مبادئ الشرع ومقاصده العامة، وذلك بغية الحصول على عائد منه يستعين به ذلك الفرد أو الجماعة المستثمرة على القيام بمهمة الخلافة لله وعمارة الأرض»[٢٨].

---

[٢٤] ينظر: قطب مصطفى سانو، **المدخرات أحكامها وطرق تكوينها واستثمارها في الفقه الإسلامي**، ص٢٧.

[٢٥] إسماعيل بن عباد الصاحب، **المحيط في اللغة**، تحقيق: محمد حسن آل ياسين، (بيروت: عالم الكتب، ط١، ١٤١٤هـ/١٩٩٤م)، ج١٠، ص١٤٣.

[٢٦] الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية، **الموسوعة العلمية والعملية للبنوك الإسلامية**، ص١٥.

[٢٧] أحمد بن مصطفى عفيفي، **استثمار المال في الإسلام**، (القاهرة: مكتبة وهبة، ط١، ١٤٢٤هـ)، ص٤١.

[٢٨] قطب مصطفى سانو، **الاستثمار أحكامه وضوابطه في الفقه الإسلامي**، (عمان: دار النفائس، ط١، ١٤٢٠هـ)، ص٢٤.

وبالنظر في التعاريف السابقة يمكن أن نلخص تعريف الاستثمار في الاقتصاد بأنه: «تنمية المال عن طريق تشغيله في عمليات تجارية أو إنتاجية»[٢٩]، وتم اختيار هذا التعريف لأنه تعريف جامع يركّز على جوهر الاستثمار وهو تشغيل المال وتنميته، لا مجرد حيازته أو تداوله، وأنه يتسق مع الاستعمالين اللغوي والشرعي؛ من حيث جعل النماء المقصود غاية لاستعمال المال في مشروعات حقيقية منتِجة. وبهذا يتبين أن مفهوم الاستثمار في علم الاقتصاد لا تخرج عن المعنى اللغوي والشرعي، «لأنه يقصد بها أي زيادة أو إضافة جديدة في ثروة المجتمع، مثل إقامة المصانع والمزارع والمباني والطرق وغيرها من المشروعات التي تعد تكثيرًا للرصيد الاقتصادي للمجتمع»[٣٠].

ولم يكن مصطلح الاستثمار معروفًا عند الفقهاء القدامى، وإنما استعملوا بعض كلمات أخرى بما يتفق مع مضمون الاستثمار، أو تعني نفس المعنى، ومن تلك الكلمات: التثمير: جاء في الحاوي: «والتجارة من أقوى الأسباب في تثمير المال»[٣١]. والتنمية: جاء في بدائع الصنائع: «الشركة بالأموال شرعت لتنمية المال وأما الشركة بالأعمال أو بالوجوه فما شرعت لتنمية المال بل لتحصيل أصل المال»[٣٢]. والاستغلال: جاء في فتح الباري: «وفيه جواز اتخاذ العقار واستغلال منفعته»[٣٣]. والاسترباح: جاء في مغني المحتاج: «والتجارة هي التقليب في السلع

---

[٢٩] خلف بن سليمان النمي، **شركات الاستثمار في الاقتصاد الإسلامي**، (الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، د.ط، ٢٠٠٠م)، ص٢٨.

[٣٠] عبد الستار أبو غدة، "الاستثمار في الأسهم والوحدات الاستثمارية"، بحث منشور في **مجلة مجمع الفقه الإسلامي**، الجلد (٢)، العدد (٩)، (د.ت)، ص٩٥.

[٣١] علي بن محمد بن محمد الماوردي، **الحاوي الكبير في فقه مذهب الإمام الشافعي**، تحقيق: علي محمد وعادل أحمد، (بيروت: درا الكتب العلمية، ط١، ١٤١٩هـ/١٩٩٩م)، ج٥، ص٣٦٢.

[٣٢] أبو بكر بن مسعود الكاساني، **بدائع الصنائع في ترتيب الشرائح**، تحقيق: علي محمد وعادل أحمد، (بيروت: دار الكتب العلمية، ط٢، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م)، ج٧، ص٥٠٦.

[٣٣] أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، **فتح الباري بشرح صحيح البخاري**، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، (بيروت: دار المعرفة، د.ط، ١٣٧٩م)، ج٦، ص٢٠٨.

بقصد الاسترباح»[٣٤]. والاكتساب: جاء في الكافي: «يملك المكاتب اكتساب المال بالبيع والإيجار»[٣٥]. والاستنماء: جاء في روضة الطالبين: «واستنماء المال بالتجارة»[٣٦].

ومن خلال ما سبق يتبين لنا أن الاستثمار بالمعنى الفقهي لا يختلف عن المعنى اللغوي، ويتميز بتقييده بالطرق الشرعية، وبالتالي يمكن تعريفه بالاصطلاح الفقهي بأنه: «تنمية المال وإصلاحه وتكثيره بالطرق الشرعية»[٣٧]. والاستثمار بهذا المعنى تتميز بأنه تستند إلى مبادئ الشريعة الإسلامية، وتحرص على عدم الخروج عن القواعد والأحكام الشريعة في إدارة المال والتجارة، وتشمل زيادة قيمة المال بواسطة الاستثمار في الأنشطة الحلال، وتعني السعي لتحقيق النمو والتطور في المال بشكلٍ شرعي.

ثالثاً: المصطلحات ذات الصلة بالاستثمار: هناك بعض المصطلحات لها معان متشابهة لمفهوم الاستثمار، وتشمل هذه المصطلحات الاستغلال والتنمية والانتفاع.

١. **الاستغلال** في اللغة هو طلب الغَلَّة، والغلّة: الدخل الذي يُحصّل من الزرع والثمر واللبن والإجارة والنِّتاج ونحو ذلك. وفلان يُغِلُّ على عياله أي يأتيهم بالغَلَّة[٣٨]. والغَلَّة عند الفقهاء: كل عَيْن حاصلة من رَيع المِلْك، وهذا هو عين الاستثمار، فما تُخرجه الأرض هو ثمرة، وهو غَلَّة، وهو رِيع[٣٩].

---

[٣٤] محمد بن أحمد بن حمزة الرملي، **نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج**، (بيروت: دار الفكر، د.ط، ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م)، ج٣، ص١٠٢.

[٣٥] ابن قدامة، **الكافي في فقه الإمام أحمد**، ج٢، ص٣٣٦.

[٣٦] يحيى بن شرف النووي، **روضة الطالبين وعمدة المفتين**، تحقيق: زهير الشاويش، (بيروت: المكتب الإسلامي، ط٣، ١٤١٢هـ/١٩٩١م)، ج٨، ص٤١٧.

[٣٧] حسن بن غالب بن حسين دائلة، **الصناديق الاستثمارية دراسة فقهية تطبيقية**، (الرياض: دار كنوز إشبيليا، ط١، ١٤٣٣هـ/٢٠١٢م)، ج١، ص٦٤.

[٣٨] ابن منظور، **لسان العرب**، ج١١، ص٥٠٥.

[٣٩] وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية الكويت، **الموسوعة الفقهية الكويتية**، ج٣، ص١٨٢.

٢. **التنمية** في اللغة من نَمَى: يدل على ارتفاع وزيادة. ونمى المال ينمي: زاد وكثُر[٤٠]. والتنمية في الاصطلاح: فعل ما به يزيد الشيء ويكثر، ولا يخرج استعمال الفقهاء له عما ورد في المعنى اللغوي[٤١].

وعلى الرغم من أن تنمية المال واستثمار المال كلاهما يهدفان إلى تحقيق أقصى قدر من العوائد، فإن الأساليب المستخدمة لكل منهما تختلف، حيث تنمية المال تعني زيادة القيمة الإجمالية للمال، ويمكن أن تتم عن طريق التجارة والزراعة والصناعة، بينما يشير استثمار المال إلى شراء أصول تنتج عوائد مالية، مثل: الأسهم والصكوك والعقارات.

٣. **الانتفاع** في اللغة مصدر انْتَفَع من النَّفْع: هو ضدّ الضَّر، وهو ما يستعان به في الوصول إلى الخير، وقد نفعه نفعًا، وانتفع به[٤٢].

والانتفاع في الاصطلاح: هو الحصول على المنفعة، وهو مفهوم أوسع من الاستثمار، لأنَّ الانتفاع قد يكون بطريق الاستثمار، وقد لا يكون، ويمكن الحصول على الانتفاع من شيء ما بطرق مختلفة وغير مرتبطة بالاستثمار، مثل: الاستخدام أو البيع أو التأجير[٤٣].

المبحث الثاني: التأصيل الشرعي للادخار المؤسسي واستثماره ومقاصده العامة

يوضح هذا المبحث التأصيل الشرعي للادخار المؤسسي واستثماره، ويسعى إلى بيان مقاصده العامة التي يسعى إلى تحقيقها. ينقسم المطلب إلى مطلبين رئيسيين يُعرضان على النحو التالي:

المطلب الأول: التأصيل الشرعي للادخار المؤسسي واستثماره

المطلب الثاني: المقاصد العامة للادخار المؤسسي واستثماره

---

[٤٠] ابن فارس، **معجم مقاييس اللغة**، ج٥، ص٤٧٩.

[٤١] **الموسوعة الفقهية الكويتية**، ج٧، ص٦٣.

[٤٢] محمد مرتضى الحسيني الزَّبيد، **تاج العروس من جواهر القاموس**، تحقيق: جماعة من المختصين، (الكويت: وزارة الإرشاد والأنباء، د.ط، ١٩٦٥هـ/٢٠٠١م)، ج٢٢، ص٢٨٣.

[٤٣] ينظر: **الموسوعة الفقهية الكويتية**، ج٣، ص١٨٢.

المطلب الأول: التأصيل الشرعي للادخار المؤسسي واستثماره

أولاً: التأصيل الشرعي للادخار: ورد ذكر مفهوم الادخار في النصوص الشرعية من القرآن الكريم والسنة النبوية بما يدل على مشروعيته والحث عليه لتؤدي الأموال دورها في حياة الناس، وفيما يلي بيان ذلك:

الادخار في القرآن الكريم: وردت المعاني في القرآن الكريم ما يدل على الادخار باللفظ الصريح، كقوله تعالى على لسان عيسى بن مريم عليه السلام: ﴿وَأُنَبِّئُكُمْ بِمَا تَأْكُلُونَ وَمَا تَدَّخِرُونَ فِي بُيُوتِكُمْ﴾ [آل عمران: ٤٩]، والمعنى أن عيسى عليه السلام قال لقومه: أخبركم بالشيء الذي تأكلونه وبالشيء الذي تخبؤنه في بيوتكم لقوت حاجتكم إليه. وفي هذه الآية يحثنا الله سبحانه وتعالى على الحفاظ على ما نملك وتدبيره بحكمة، حتى لا نصرفه بطريقة هدر وإسراف، وهذا يتضمن الادخار والتخزين الحكيم للموارد والثروات المتاحة لدينا للأوضاع المختلفة التي قد تواجهنا في الحياة.

وأما ما ذكر كناية بمعنى الادخار من دون التصريح به ما حكاه القرآن في قصة يوسف عليه السلام في قوله تعالى: ﴿قَالَ تَزْرَعُونَ سَبْعَ سِنِينَ دَأَبًا فَمَا حَصَدْتُمْ فَذَرُوهُ فِي سُنْبُلِهِ إِلَّا قَلِيلًا مِمَّا تَأْكُلُونَ (٤٧) ثُمَّ يَأْتِي مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ سَبْعٌ شِدَادٌ يَأْكُلْنَ مَا قَدَّمْتُمْ لَهُنَّ إِلَّا قَلِيلًا مِمَّا تُحْصِنُونَ (٤٨) ثُمَّ يَأْتِي مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ عَامٌ فِيهِ يُغَاثُ النَّاسُ وَفِيهِ يَعْصِرُونَ﴾ [يوسف: ٤٧-٤٩] والمعنى أن يوسف عليه السلام أخبرهم بوقوع أزمة اقتصادية مقبلة، عقب رخاء واستقرار اقتصادي مؤقت يمتد سبع سنين ستشهده مصر آنذاك، مما يوجب على القائمين بالأمر القيام بتدابير وقائية وإجراءات احترازية تصبُّ جميعها في معنى الادخار[٤٤].

وتتضمن هذه القصة فوائد عديدة للادخار من حيث تنمية الوعي الادخاري، ووضع قواعد الادخار الحكومي، وإدارة الازمات الاقتصادية والحفاظ على الاستقرار الاقتصادي عن طريق الادخار المؤسسي، واستثمار ما تم ادخاره في المستقبل لتحقيق النمو الاقتصادي.

ويمكن الإشارة إلى مشروعية الادخار المؤسسي واستثماره في القران الكريم من خلال هذه القصة عن طريق التركيز على عملية التخزين والادخار التي قام بها يوسف عليه السلام في مصر لمدة سبع سنوات، والتي تم إدارتها بطريقة مؤسسة تمامًا، حيث كان وزيرًا للزراعة ويعمل تحت

---

[٤٤] العبيدي، **الادخار: مشروعيته وثمراته مع نماذج تطبيقية معاصرة**، ص٢٠.

إشراف مؤسسي، ولم يكتف بتخزين الحبوب فحسب، بل قام بتوزيع جزء منها بطريقة مدروسة في مرحلة الجفاف لإطعام الناس وتلبية حاجاتهم الأساسية، وثم استثمر ما تبقى منها بشكل ذكي وحكيم في العام الذي جاء بعد ذلك، وهذا يدل على الاستثمار الطويل الأجل في تحقيق النمو الاقتصادي والاستقرار المالي.

وقد ورد عديد من الآيات يحث على القصد في الإنفاق وضرورة الوسطية والتوازن في الإنفاق والادخار، وعدم إضاعة الأموال والإسراف في صرفها، كما جاء في قوله تعالى : ﴿وَالَّذِينَ إِذَا أَنْفَقُوا لَمْ يُسْرِفُوا وَلَمْ يَقْتُرُوا وَكَانَ بَيْنَ ذَلِكَ قَوَامًا﴾ [الفرقان: ٦٧]، وقوله تعالى: ﴿وَلَا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَى عُنُقِكَ وَلَا تَبْسُطْهَا كُلَّ الْبَسْطِ فَتَقْعُدَ مَلُومًا مَحْسُورًا ﴾ [الإسراء: ٢٩]، وقوله تعالى: ﴿كُلُوا مِنْ ثَمَرِهِ إِذَا أَثْمَرَ وَآتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ وَلَا تُسْرِفُوا إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ ﴾ [الأنعام: ١٤١] وقوله تعالى: ﴿وَلَا تُبَذِّرْ تَبْذِيرًا (٢٦) إِنَّ الْمُبَذِّرِينَ كَانُوا إِخْوَانَ الشَّيَاطِينِ وَكَانَ الشَّيْطَانُ لِرَبِّهِ كَفُورًا ﴾ [الإسراء: ٢٦-٢٧].

الادخار في السنة النبوية: وردت أحاديث من السنة النبوية بما يدل على مشروعية الادخار والحث عليه[٤٥]، ومن ذلك حديث سعد بن أبي وقاص ﷺ قال: جاء النبي ﷺ يعودني وأنا بمكة، وهو يكره أن يموت بالأرض التي هاجر منها، قال: «يرحم الله ابن عفران»، قلت: يا رسول الله، أُوصي بمالي كلّه، قال: «لا»، قلت: فالشطر؟ قال: «لا»، قلت: الثُّلُث ؟ قال: «فالثلث والثلث كثير، إنك أن تدع ورثتك أغنياء خير من أن تدعهم عالة يتكففون الناس في أيديهم، وإنك مهما أنفقت من نفقة فإنها صدقة، حتى اللقمة التي ترفعها إلى في امرأتك، وعسى الله أن يرفعك، فينتفع بك ناس ويضر بك آخرون»، ولم يكن له يومئذ إلا ابنة[٤٦]. يشير الحديث إلى أنه من الحكمة والمرونة في النظام الاقتصاد الإسلامي أن يتم الإنفاق بشكل متوازن بين الحاجة الحالية والاحتياط للمستقبل، ويشجع على الاحتفاظ بجزء من الثروة للاستثمار في المستقبل وضمان الاستقرار المالي والاجتماعي للأسرة.

---

[٤٥] ينظر: موسى الحارث همام، "أحاديث الادخار رواية ودراية"، **مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الإسلامية**، مجلد ٢٥، العدد ١، (٢٠١٧م)، ص١٦٤.

[٤٦] أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، **صحيح البخاري**، تحقيق: مصطفى ديب البغا، (دمشق: دار ابن كثير-دار اليمامة، ط٥، ١٤١٤هـ/١٩٩٣م)، كتاب الطلاق، باب أن يترك ورثته أغنياء خير من أن يتكففوا الناس، ح٢٥٩١، ص١٠٠٦.

ومنها حديث سلمة بن الأكوع ﷺ قال: قال النبي ﷺ: «من ضحّى منكم فلا يصبحنَّ بعد ثالثة وفي بيته منه شيء»، فلما كان العام المقبل، قالوا: يا رسول الله، نفعل كما فعلنا عام الماضي؟ قال: «كلوا وأطعموا وادَّخروا، فإن ذلك العام كان بالناس جَهْد، فأردت أن تُعينوا فيها»[٤٧]. في هذا الحديث أمر بالأكل والتبرع والادخار، وهو دليل على مشروعية الادخار، ويمكن فهم هذا الحديث كإشارة من النبي ﷺ إلى الحكمة في الادخار، حيث أنه أمر المسلمين بالاحتفاظ بجزء من اللحم وتخزينه في البيت، ليكون زادًا لهم في الأيام الصعبة التي يحتاجون فيها إلى الطعام، وهذا يمكن تعميمه على الأموال بشكل عام، فالمسلمون يمكنهم الاحتفاظ بجزء من أموالهم وتخزينها في المصارف الإسلامية أو الصناديق الاستثمارية الإسلامية ليكون زادًا لهم في الأوقات الصعبة أو لتحقيق الأهداف المستقبلية، وهذا يعكس مشروعية الادخار في هذا العصر.

ومنها حديث عمر بن الخطاب ﷺ «أن النبي ﷺ كان يبيع نَخْل بني النَّضِير، ويحبس لأهله قوت سنتهم»[٤٨]، وفي الحديث دلالة واضحة على أن النبي ﷺ كان يمارس الادخار بنفسه، وأنه جزء من سيرته، وأن الادخار يساعد على تأمين الحاجيات الأساسية للأسرة على مدار السنة، ويمكن الاستفادة من التوفير في الأوقات العسرة أو الأزمات الاقتصادية.

وللجمع بين هذا الحديث وحديث أنس ﷺ حيث قال: «كان النبي ﷺ لا يدَّخر شيئًا لغدٍ»[٤٩]، قال ابن حجر: «والجمع بينهما أنه كان لا يدخر لنفسه ويدخر لعياله أو أن ذلك كان باختلاف الحال فيتركه عند حاجة الناس إليه ويفعله عند عدم الحاجة»[٥٠].

ونقل النووي الإجماع على جواز ادخار الطعام في وقت سعة في قوله: «أجمع العماء على جواز الادخار فيما يستغله الإنسان من قريته كما جرى للنبي ﷺ، وأما إذا أراد أن يشتري

---

[٤٧] المصدر نفسه، ح٥٢٤٩، ص٢١١٥.

[٤٨] البخاري، **صحيح البخاري**، كتاب الطلاق، باب حبس نفقة الرجل قوت سنة على أهله وكيف نفقات العيال، ح٥٠٤٢، ص٢٠٤٨.

[٤٩] أبو عيسى محمد بن عيسى الترمذي، **سنن الترمذي**، تحقيق: أحمد محمد شاكر ومحمد فؤاد عبد الباقي وإبراهيم عطوة، (القاهرة: مطبعة مصطفى البابي الحلبي، ط٢، ١٣٩٥هـ/١٩٧٥م)، كتاب الزهد، باب ما جاء في معيشة النبي ﷺ وأهله، ح٢٣٦٢، ج٤، ص٥٠٨. وقال: هذا حديث غريب.

[٥٠] ابن حجر العسقلاني، **فتح الباري بشرح صحيح البخاري**، ج١٠، ص٢٦.

من السوق ويدخره لقوت عياله فإن كان في وقت ضيق الطعام لم يجز بل يشتري مالا يضيق على المسلمين كقوت أيام أو شهر، وإن كان في وقت سعة اشترى قوت سنة وأكثر هكذا نقل القاضي هذا التفصيل عن أكثر العلماء وعن قوم إباحته مطلقًا»[٥١].

ثانيًا: دور الادخار المؤسسي في نظام المالي الإسلامي وأهميته: الادخار المؤسسي يلعب دورًا هامًا وله أهمية كبيرة في النظام المالي الإسلامي المعاصر، ويعتبر مصدرًا أساسيًا لتمويل المشروعات الاستثمارية من خلال جمع أموال المشاركين في المؤسسات المالية الإسلامية وصناديق الاستثمار الإسلامي، ثم يتم توجيه تلك الأموال لتمويل مشاريع التنموية والاستثمارية التي تحقق الفوائد الاقتصادية والاجتماعية، ويساهم الادخار المؤسسي في تشجيع الأفراد والمؤسسات على الادخار والتوفير بطرق مبتكرة ومشروعة وفقًا للمبادئ الشريعة الإسلامية، كما أنه يتيح للأفراد والمجتمعات تحقيق أهدافهم المالية المستقبلة والاستعداد للظروف الطارئة.

وتم تفعيل وتنشيط الادخار المؤسسي في نظام المالي الإسلامي من قِبل المؤسسات المالية الإسلامية على شكل الودائع بأنواعها المختلفة[٥٢]، حيث تودع الأموال من قِبل العملاء في حسابات الودائع المختلفة، ويتم استخدامها لتمويل الأنشطة والمشروعات التي تعزيز التنمية الاقتصادية.

وتتجلى أهمية الادخار المؤسسي في النظام المالي الإسلامي فيما يلي[٥٣]:

١. أهمية تجارية: حيث تعتبر المصدر الرئيسي للتجارة في المصارف.
٢. أهمية محاسبية: حيث تعتبر معيارًا مهمًا في إعداد دراسات الجدوى والموازنات التخطيطية المستقبلية.
٣. أهمية مالية: حيث تعتبر الأموال المودعة في العرف المالي العام بمثابة أموال المصرف النقدية، لوجود عامل الثقة في تلك المصارف.

---

[٥١] أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي، **المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج**، (بيروت: دار إحياء التراث العربي، ط٢، ١٣٩٢م)، ج١٢، ص٧١.

[٥٢] تتنوع الودائع إلى ثلاثة أنواع رئيسة، وهي: الودائع تحت الطلب، والودائع الاستثمارية، والودائع الادخارية.

[٥٣] بدر بن علي الزامل، **الحسابات الاستثمارية لدى المصارف الإسلامية تأصيلها الشرعي وأساليب توزيع أرباحها**، (الدمام: دار ابن الجوزي، ط١، ١٤٣١هـ)، ص٤٦.

٤. أهمية اقتصادية: فهي تمنح المصرف القدرة الكافية على توفير الائتمان لسوق العمل، مما يعني سيولة أكبر للمشاريع الاقتصادية.

٥. أهمية تنموية: لأنها تمثل أموالًا كانت قبل الإيداع معطلة عن العمل ومكتنزة، ومجرد إيداعها لدى المصارف يسهل مشاركتها في الإنتاج ودعم الخطط التنموية.

ثالثًا: استثمار الأموال المدخرة وحكمه الشرعي: استثمار الأموال المدخرة يشير إلى استخدام الأموال المدخرة بطريقة تؤدي إلى زيادة قيمتها أو إنتاج دخل منها، وذلك من خلال الاستثمار في مختلف الأصول، مثل: العقارات والأسهم والصكوك والمشاريع التجارية وغيرها، وتعتبر الأموال المدخرة مصدرًا هامًا للاستثمار لأنها تشمل السيولة المالية في عملية الاستثمار، ووجود الأوعية الاستثمارية في المجالات الآمنة يؤثر في إقبال الأفراد على الادخار بشكل أوسع، وتوفر قنوات الاستثمار الحديثة طوّرت مفهوم الادخار من حبس المال لمقبل الأيام إلى الادخار من أجل الحصول على حياة مالية ناجحة.

وقد حث الإسلام على الاستثمار وتنمية الثروة وعمارة الأرض، كما جاء في قول الله تعالى: ﴿هُوَ أَنشَأَكُم مِّنَ ٱلْأَرْضِ وَٱسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا﴾ [هود: ٦١]، أي ابتدأ خلقكم من الأرض وجعلكم عُمّارها، وقال ابن عاشور: «أي جعلكم عامريها، فالسين والتاء للمبالغة كالتي في استبقى واستفاق، ومعنى الإعمار أنهم جعلوا الأرض عامرة بالبناء والغرس والزرع لأن ذلك يعد تعميرًا للأرض حتى سُمّي الحرث عِمارة لأن المقصود منه عَمْر الأرض»[٥٤]. وقوله تعالى: ﴿فَإِذَا قُضِيَتِ ٱلصَّلَوٰةُ فَٱنتَشِرُواْ فِي ٱلْأَرْضِ وَٱبْتَغُواْ مِن فَضْلِ ٱللَّهِ﴾ [الجمعة: ١٠]، أي: إذا فعلتم الصلاة وأديتموها، وفرغتم منها فانتشروا في الأرض للتجارة فيما تحتاجون إليه من أمر معاشكم، والأمر للإباحة، وأطلبوا من رزقه الذي يتفضل به على عباده، بها يحصل لهم من الأرباح في المعاملات والمكاسب[٥٥].

---

[٥٤] محمد الطاهر ابن عاشور، **التحرير والتنوير**، (تونس: الدار التونسية، د.ط، ١٣٩٣هـ)، ج١٢، ص١٠٨.

[٥٥] صديق حسن خان، **فتح البيان في مقاصد القرآن**، (بيروت: المكتبة العصرية، د.ط، ١٤١٢هـ/١٩٩٢م)، ج١٤، ص١٤٠.

وثمّة أحاديث تدل على أهمية استثمار المدخرات وتوظيفها في التنمية الاقتصادية، منها قول النبي ﷺ: «مَن باع دارًا أو عَقارًا فلم يجعل ثَمنها في مثله، كان قَمِنًا ألا يبارك له فيه»[٥٦]، هذا الحديث يعكس أهمية استثمار الأموال عند بيع العقارات أو الأصول الثابتة بإعادة توجيه الأموال في مثل هذا النوع من الأصول لاستثمارها. وقوله ﷺ: «اتَّجروا في أموال اليتامى، لا تأكلها الزكاة»[٥٧]، يحثّ هذا الحديث على استثمار أموال اليتامى لتوفير الدخل والمصادر المالية للأيتام وحتى لا ينقصها الزكاة، وبالتالي يحسن من أوضاعهم المادية ويساهم في تعزيز التنمية الاقتصادية، مما يعود بالفائدة للأيتام والمجتمع بشكل عام. وقوله ﷺ: «إن قامت الساعة وفي يد أحدكم فَسِيلة، فإن استطاع ألا تقوم حتى يغرسها، فليغرسها»[٥٨]، يدل هذا الحديث على أن المسلمين مطالبون بالاستثمار والعمل الجاد في تنمية وتطوير الموارد والإمكانيات المادية التي تكون في ملكيتهم، وبناءً عليه إذا كانت الساعة تقترب وفي يد أحد المسلمين فرصة استثمارية أو وسيلة تجارية محتملة، فإنه يجب أن يستغل تلك الفرصة. وقوله ﷺ: «مَن أعْمَر أرْضًا فهو أحقّ»[٥٩] يمكن استدلال بهذا الحديث على أن الشريعة الإسلامية تشجع المسلمين على استثمار الأموال في تحسين الأراضي وتطويرها لتعزيز الإنتاجية وتوفير فرص العمل، ويعكس هذا الحديث أهمية استثمار الأموال في تطوير الممتلكات العقارية وتحسين البيئة العمرانية لتحقيق الرخاء والتنمية في المجتمع الإسلامي.

---

[٥٦] أحمد بن حنبل، **مسند الإمام أحمد بن حنبل**، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وآخرون، (بيروت: مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٢١هـ/٢٠٠١م) ج٣١، ص٣٦، ح١٨٧٣٩. وقال المحقق: حديث حسن بمتابعاته وشواهده.

[٥٧] سليمان بن أحمد الطبراني، **المعجم الأوسط**، تحقيق: طارق بن عرض وعبد المحسن بن إبراهيم، (القاهرة: دار الحرمين، د.ط، ١٤١٥هـ/١٩٩٥م)، ج٤، ص٢٦٤، ح٤١٥٢. وقال الهيثمي: أخبرني سيدي وشيخي (يعني بشيخه: الحافظ زين الدين العراقي): أن إسناده صحيح؛ ينظر: **مجمع الزوائد ومنبع الفوائد**، تحقيق: حسام الدين القدسي، (القاهرة: مكتبة القدسي، د. ط، ١٤١٤هـ/١٩٩٤م)، كتاب الزكاة، باب زكاة أموال الأيتام، ح٤٣٥٩، ج٣، ص٦٧.

[٥٨] محمد بن إسماعيل البخاري، **صحيح الأدب المفرد**، تحقيق: محمد ناصر الدين الألباني، (الجبيل: دار الصديق، ط٤، ١٤١٨هـ/١٩٩٧م)، باب اصطناع المال، ح٤٧٩، ص١٨١.

[٥٩] البخاري، **صحيح البخاري**، كتاب المزارعة، باب من أحيا أرضًا مواتًا، ح٢٢١٠، ج٢، ص٨٢٣.

وبناءً على ما سبق ذكره من الأدلة يرى بعض علماء الاقتصاد الإسلامي أن حكم الاستثمار هو الوجوب[٦٠]. يميل الباحث إلى ترجيح القول بأن الاستثمار يأخذ في الجملة حكمَ الوجوب الكفائي على مستوى الأمة، ويميل إلى الوجوب العيني في حقّ من يملك فائضًا ماليًّا يستطيع استثماره بطريق مشروع من غير مفسدة راجحة؛ إذ إن تعطيل المال عن العمل يناقض مقصد حفظ المال وتنميته. ومن أبرز من قرّر هذا الاتجاه الدكتور علي محيي الدين القره داغي؛ حيث بنى رأيه على جملة مسوغات، من أهمها: أن الاستثمار وسيلةٌ عملية لتحقيق حدّ الكفاية للأفراد والمجتمع، وأن ترك الأموال معطَّلة يدخل في باب تضييع المال المذموم شرعًا، وأن تنمية الثروة الركيزةُ الأساس لقيام فرض الكفاية في مجالات التعليم والصحة والبنية التحتية وسائر المصالح العامة. وعليه، فإن التزام المسلم –فردًا ومؤسسة– باستثمار الفوائض المالية في قنوات مباحة يُعدّ من مقتضيات القيام بوظيفة المال الشرعية، لا مجرد خيارٍ مباح من خياراته[٦١].

المطلب الثاني: المقاصد العامة للادخار المؤسسي واستثماره

أولًا: مقاصد حفظ الأموال[٦٢]: توجد عدّة مقاصد لحفظ الأموال وتنظيمها، مما يساعد في عملية الادخار المؤسسي، والمقصد الضروري الرئيس في مجال المعاملات المالية هو مقصد «حفظ

---

[٦٠] ينظر: محمود محمد حمودة، **الاستثمار والمعاملات المالية في الإسلام**، (عمان: مؤسسة الوراق، ط٢، ٢٠٠٩م)، ص٣٧؛ وحسام الدين خيل محمد، "استثمار المدخرات ودور الصكوك الإسلامية في ذلك دراسة شرعية مقاصدية اقتصادية"، **مجلة جامعة الشارقة**، العدد٢، المجلد١١، ص٢٤٧؛ وسانو، **المدخرات أحكامها وطرق تكوينها واستثمارها في الفقه الإسلامي**، ص١٠٧.

[٦١] ينظر: علي محي الدين القره داغي، "الاستثمار في الأسهم"، **مجلة مجمع الفقه الإسلامي**، العدد (٩)، المجلد (٩)، ص٧٣٥.

[٦٢] بيّن المختصون مفهوم مقاصد الشريعة بتعريفات عدة منهم الريسوني حيث عرّفها بتعريف موجز، فقال: (مقاصد الشريعة هي الغايات التي وضعت الشريعة لأجل تحقيقها، لمصلحة العباد). وتنقسم مقاصد الشريعة باعتبار الحاجة إليها إلى: المقاصد الضرورية، والمقاصد الحاجية، والمقاصد التحسينية. كما أنها باعتبار عمومها وخصوصها تنقسم إلى: المقاصد العامة، والمقاصد الخاصة، والمقاصد الجزئية. ومن حيث طبيعة تعلقها بالأفراد والجماعة تنقسم إلى: المقاصد الكلية والمقاصد الجزئية الخاصة. ينظر: أحمد الريسوني، **نظرية المقاصد عند الإمام الشاطبي**، (فيرجينيا: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ط٤، ١٤١٥هـ/١٩٩٥م)، ص١٩–٢٠؛ وأبو إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي، **الموافقات**، ضبط نصه

المال» وهو أحد المقاصد الخمسة الضرورية التي قرّرها الأصوليون إلى جانب حفظ الدين والنفس والعقل والنسب[٦٣]، وهذه المقاصد تهدف إلى تعزيز الثقة والأمان في المجتمع وحماية الأموال من الاحتيال والظلم، وتحقيق الاستقرار الاقتصادي في المجتمع الإسلامي، فمقاصد حفظ الأموال[٦٤] يتحقق على وجهين، يكمل أحدهما الآخر، وهما: «حفظها من جانب الوجود، أي بشرع ما يحقق وجودها وتثبيتها، ويرعاه، وحفظها من جانب العدم، أي بإبعاد ما يؤدي إلى إزالتها، أو إفسادها، أو تعطيلها، سواء كان واقعًا أو متوقعًا»[٦٥]:

الوجه الأول: حفظ الأموال من جانب الوجود[٦٦]:

١. حسن التدبير: أي إدارة الأموال بحكمة وتوجيهها نحو الأهداف الصحيحة والمشروعة، ويقابله الإسلاف والتبذير الذي يؤدي إلى هدر الثروة وتبديد الموارد المالية بدون فائدة.
٢. الادخار: من خلال الادخار يتم تجميع المال وتخزينه للمستقبل، وهذا يساعد على تحقيق بقاء الأموال وثباتها، ويمكن الاعتماد عليه في حالات الطوارئ أو تأمين المستقبل المالي من خلال الاستثمار.

وعلق عليه: أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، (الخُبر: دار ابن عفان، ط١، ١٤١٧هـ/١٩٩٧م)، ج٢، ص١٧-٢٣.

[٦٣] ينظر: الشاطبي، **الموافقات**، ج٢، ص٢٠.

[٦٤] أما المقاصد المعتبرة في الأموال فيرى ابن عاشور أنها خمسة هي: رواج الأموال، ووضوحها، وحفظها، وثباتها، والعدل فيها. ويقصد بالرواج: دوران المال بين أيدي أكثر من يمكن من الناس بوجه الحق، وانتقالها من يد إلى أخرى بالتجارة. كما أنه يقصد بوضوح الأموال إبعادها عن الضرر، والتعرض للخصومات بقدر المستطاع، ومن أجل ذلك شُرع الإشهاد والرهن في التداين. وأما حفظ الأموال يكون بصيانتها وتنميتها، والمنع الاعتداء عليها، ويقصد بثبات الأموال تقرّرها لأصحابها بوجه لا خطر فيه، ولا منازعة. والعدل في الأموال يكون باستعباد الظلم في كسبها وتوزيعها. ينظر: محمد الطاهر ابن عاشور، **مقاصد الشريعة الإسلامية**، (الإسكندرية: دار الكتاب المصري ودار الكتاب اللبنانية، د.ط، ٢٠١١م)، ص٣٠٦-٣١٩.

[٦٥] الريسوني، **نظرية المقاصد عند الإمام الشاطبي**، ص١٢٦.

[٦٦] ينظر: شبير أحمد مولوي ومحمد الطاهر الميساوي، "مقاصد الشريعة في الأموال ووسائلها عند الإمام محمد الطاهر ابن عاشور"، بحث منشور في **مجلة التجديد**، المجلد٢٠، العدد٣٩A، المجلد٢٠، ص٢٤٣-٢٤٥؛ وعبد الله بن الشيخ المحفوظ بن بية، **مقاصد المعاملات ومراصد الواقعات**، (دبي: مسار للطباعة والنشر، ط٥، ٢٠١٨م)، ص٧٨.

٣. التملُّك: يسهم التملُّك في وجود الأموال وتثبيتها من خلال الاختصاص بشيء لا حق لأحد فيه كممتلكات العقارية، والعمل في الشيء كإنشاء شركة صناعة، فإنها تمثل أصولًا ثابتة، وتحقق عائدًا مستدامًا على المدى الطويل.

٤. التكسب: كسب الحلال من أهم الطرق لإيجاد الأموال، ويسهم في زيادة الدخل الشخصي، وتراكم الثروة، والقدرة على تلبية احتياجات المالية، ويمكن تحقيق ذلك من خلال الانتاج الزراعي، والصناعة، والتجارة.

٥. الوسطية في الإنفاق: تعني القدرة على إدارة المال بشكل متوازن ومناسب، وتساعد في تحقيق الأولويات المالية، حيث يتم توجيه المال بطريقة متوازنة نحو الاحتياجات الأساسية، وتسمح بتوفير احتياطات مالية لتصدي المصاريف الطارئة دون الحاجة إلى الاقتراض.

الوجه الثاني: حفظ الأموال من جانب العدم[٦٧]:

١. تحريم أكل الأموال بالباطل والاعتداء عليها: يستند ذلك إلى مفهوم العدل في المجتمع، وقال الله تعالى: ﴿وَلَا تَأۡكُلُوٓاْ أَمۡوَٰلَكُم بَيۡنَكُم بِٱلۡبَٰطِلِ﴾ [البقرة: ١٨٨]. ويعزز الثقة في النظام الاقتصادي والاستقرار المالي، وفي ظل ذلك الأفراد والشركات يشعرون بالأمان والثقة في الاستثمار والتجارية في بيئة خالية من الاعتداءات، وهذا يعزز النمو الاقتصادي، ومن أنواع أكل مال الغير بالباطل والاعتداء عليها: الربا، والقمار، والظلم، والنجش، والسرقة، والغصب، وقطر الطريق.

٢. تحريم الإسراف والتبذير وإضاعة المال: يهدف ذلك إلى الحفاظ على الثروة المالية، ونهت عنه الشريعة، كما جاء في قوله تعالى: ﴿وَلَا تُبَذِّرۡ تَبۡذِيرًا﴾ [الإسراء: ٢٦]. فبدلًا من إنفاق المال بشكل مفرط وغير منضبط، يتم توجيهه بحكمة نحو الاحتياجات الأساسية، وتوفيره لتلبية الاحتياجات الضرورية، كما أنه يمكن استثماره في فرص استثمارية،

---

[٦٧] ينظر: **مقاصد الشريعة في الأموال ووسائلها عند الإمام محمد الطاهر ابن عاشور**، ص٢٤٦-٢٤٩. وعبد الله بن بية، **مقاصد المعاملات ومراصد الواقعات**، ص٧٩.

٣. تحريم الربا: عندما يتم تحريم الربا يتم تشجيع الناس على العيش وفقًا لإمكانياتهم الحقيقية وتجنب الديون غير المستدامة وأعباء المالية الثقيلة، وتحريمه يساهم في تحقيق العدالة الاقتصادية لأن الربا يؤثر بشكل سلبي على الأفراد ذوي الدخل المحدود بتراكم الديون والفوائد، وجاء تحريمه في قوله تعالى: ﴿وَأَحَلَّ ٱللَّهُ ٱلۡبَيۡعَ وَحَرَّمَ ٱلرِّبَوٰاْۚ﴾ [البقرة: ٢٧٥].

٤. إبعاد الضرر عن الأموال ومشروعية الدفاع عنها: عندما يتم دفع الضرر بعيدًا عن الأموال هذا يسهم في الحفاظ على سلامة الأموال وتجنب فقدانها، وعندما يكون هناك نظام قانوني يدعم مشروعية الدفاع عن الأموال ويعاقب من يحاول إفسادها أو إزالتها يتم تعزيز الثقة والاستقرار في النظام المالي.

٥. حفظ المال بتشريع العقوبات: يعني اتخاذ العقوبات والتدابير المطلوبة لحماية المال من السرقة والاحتيال والغش والتلاعب المالي، وأي تصرفات غير قانونية التي تهدد استقرار المعاملات المالية وسلامتها، ومن العقوبات المحددة من الشارع: حد السرقة، وحد قطع الطريق، وضمان المتلفات. ومن العقوبات غير المحدّدة: الحبس، والعقوبة المالية.

ثانيًا: مقاصد تنمية الأموال: تركّز مقاصد استثمار المال وتنميته على تعزيز الازدهار الاقتصادي، والمساهمة في رفع مستوى المعيشة للفرد والمجتمع، وتحقيق تنمية المستدامة والتقدّم، ومن أهم تلك المقاصد ما يلي[68]:

١. المحافظة على رأس المال وتنميته: توظيف المال في الاستثمار يكون سببًا أساسيًا للحفاظ على رأس المال، فضلًا عن الحصول على الأرباح، لأن المال إذا لم يدخل في الاستثمار إما يوجه إلى الاستهلاك أو يبقى مدخرًا معطلًا عن دوره، والإنسان بفطرته يحب المال والمحافظة عليه، قال الله تعالى: ﴿وَإِنَّهُۥ لِحُبِّ ٱلۡخَيۡرِ لَشَدِيدٞ﴾ [العاديات: ٨]، وقوله تعالى: ﴿وَتُحِبُّونَ ٱلۡمَالَ حُبّٗا جَمّٗا﴾ [الفجر: ٢٠]، وبناءً

[68] ينظر: أشرف محمد دوابة، **الاستثمار في الإسلام**، (القاهرة: دار السلام، ط١، ١٤٣٠هـ/٢٠٠٩م)، ص٤٠-٥٠؛ وياسر عبد الكريم الحوراني، "الاستثمار المالي: حقيقته ومقاصده وضوابطه"، **مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية**، العدد٣٤، ص٢٨٤-٢٩٠؛ ودائلة، **الصناديق الاستثمارية دراسة فقهية تطبيقية**، ج١، ص٦٥-٧٠.

على ذلك الفطرة يدعو الإنسان إلى المحافظة على أمواله، فالمستثمر المسلم معني بالحفاظ على رأس ماله وتنميته، ومن أجل ذلك تم تحريم بعض المعاملات المالية مثل: الربا، والقمار، والغرر، والغش للحفاظ على أموال الناس وأساس التقدم الاقتصادي يرتكز على كيفية المحافظة على الثروة وتنميته.

٢. تحقيق عمارة الأرض واستخلاف الإنسان: استصلاح الأرض وعمارتها من الوسائل التي شُرع الاستثمار من أجلها، فالاستثمار داعم أساسي في تحسين البنية التحتية للدولة، وهذا يسهم في عمارة الأرض من خلال تطوير المشاريع العقارية، كما أنه يمكن الاستثمار في تمول المشاريع الريادية والابتكارية من خلال دعم الأفكار الجديدة والابتكارات التقنية، مما يسهم في تقدم البشرية.

٣. الحصول على العائد المادي والعائد الاجتماعي: الربح المادي يعتبر عاملًا مهمًا وحافزًا قويًا يحفز الإنسان لاستثمار أمواله، لأن استثمار المال يعني إدخاله في احتمالية الربح والخسارة والخوف من فقد كله أو جزء منه، لولا عوائد مالية من وراء ذلك لما أدخل الإنسان أمواله في المخاطرة، فسعي الأفراد إلى زيادة ثروتهم الشخصية من خلال العائد المالي يحسن مستوى معيشتهم ويحقق الأمان المالي لهم، ومع ذلك ليس هذا فقط جوهر النشاط الاستثماري، بل في الاستثمار الإسلامي ينبغي تحقيق أقصى عائد اجتماعي ممكن من خلال الاستثمار، مثل: خلق فرص العمل، وتحسين البنية التحتية، والتنمية المستدامة. مع مراعات قواعد المصلحة الاجتماعية مثل قاعدة «درء المفاسد أولى من جلب المصالح»، وقاعدة «لا ضرر ولا ضرار».

٤. تداول الثروة: يهدف الإسلام من خلال الاستثمار إلى مشاركة أكبر عدد ممكن من أفراد المجتمع في الانتفاع من المال، دون حصره في أيدي عدد قليل منهم، لتيسير دوران المال بين فئات المجتمع، وقد أشارت إلى ذلك الآية الكريمة: ﴿كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ ٱلْأَغْنِيَآءِ مِنكُمْ﴾ [الحشر: ٧]، ولأجل مقصد دوران المال وتداول الثروة شُرعت عقود المعاملات لنقل الحقوق المالية، وحُرم الاحتكار والاكتناز، وفُرض الزكاة.

وتداول المال يؤدي إلى زيادة فرص الاستثمار ويعزز النشاط الاستثمار، أي أن عمليات الاستثمار تنتج عنها عمليات أخرى، وبذلك يتم تداول المال بأكبر قدر ممكن بين الفئات المختلفة في المجتمع من خلال دورة الإنتاج والاستهلاك.

٥. تحقيق فرص عمل أكثر: عندما يتم الاستثمار في المشاريع والأعمال التجارية، يتم توفير فرص عمل جديدة للأفراد، وهذا يعني تحسين مستوى الدخل لديهم، ويمكن للاستثمار في المشاريع الصغيرة والمتوسطة أن يعزز تنمية هذا القطاع الهام، وذلك بدعم الشركات الناشئة والمشاريع الصغيرة الذي يسهم في خلق فرص عمل جديدة، ويؤدي ذلك إلى خفض مستوى البطالة ومن ثم ينخفض مستوى الفقر في المجتمع.

٦. التنمية الاقتصادية: الاستثمار يعزز النمو الاقتصادي من خلال زيادة الإنتاج، والنهوض بمشروعات إنتاجية كبيرة الحجم، عندما يتم استثمار الأموال في الشركات والمشاريع بتوفير متطلبات لازمة لتحسين وزيادة الإنتاج بدوره يؤدي إلى زيادة الدخل القومي، وتنوع مجالات الاستثمار من صناعة وزراعة وتجارة وخدمات يسهم في سد الحاجات للمجتمع واستغناه عن غيره، كما أن تحسين البنية التحتية يكون من خلال الاستثمار في قطاع النقل والاتصالات والطاقة والمياه وغيره، كل ذلك يسهم في النمو الاقتصادي.

٧. التنمية الاجتماعية: الاستثمار في الإسلام ذو مسؤولية اجتماعية ورسالة عالية لتحسين متطلبات المجتمع، وتحقيق الرفاه والسعادة لهم، وبناء وتنمية الموارد البشرية الذي يعد أساس التنمية، ويمكن للاستثمار أن يساهم في تطوير البنية التحتية الاجتماعية، مثل المدارس والمستشفيات والمراكز الثقافية والمراق العامة الأخرى، وتوفير المساكن الملائمة، وتحقيق الأمن النفسي والغذائي، وترسيخ مفهوم الاعتماد على الكفاية الذاتية

المبحث الثالث: التعريف بصندوق الحج الماليزي ومراحل تطوره

يدرس هذا المبحث إدارة شؤون الحج في ماليزيا من الناحيتين الإدارية والمالية قبل تأسيس صندوق الحج. كما يقدم تعريفًا شاملًا لهيئة صندوق الحج، مستعرضًا الجهة التي طَرَحت هذه الفكرة، والأهداف والغايات من إنشائه، والعوامل التي ساهمت في تأسيسه، وإدارتها للحج، ومهامها كمؤسسة معنية صندوق الحج، وطبيعة علاقتها بالحكومة، والجوائز التي حصلت عليها، ثم يتناول مراحل تطورها مقسمة على خمسة مراحل رئيسية، مع توضيح مفصل لكل ذلك ضمن المطلبين الآتيين:

المطلب الأول: التعريف بصندوق الحج الماليزي: النشأة والأهداف والمهام

المطلب الثاني: مراحل تطور صندوق الحج الماليزي

المطلب الأول: التعريف بصندوق الحج الماليزي: النشأة والأهداف والمهام

أولًا: اقتراح فكرة إنشاء صندوق الحج ودوافعها: تمثّل فكرة إنشاء صندوق الحج المنطلقَ الحقيقي لتجربة الادخار المؤسسي للحج في ماليزيا؛ إذ تقدَّم الأستاذ أنكو عزيز بن أنكو عبد الحميد، وهو من كبار المتخصصين في الاقتصاد الريفي وأستاذ بجامعة الملايا، إلى حكومة اتحاد ماليزيا سنة (١٩٥٩م) بورقة علمية بعنوان: "خطة مقترحة لتحسين الوضع الاقتصادي للحجاج في المستقبل"، أوصى فيها بتهيئة الفرصة للحجاج في المستقبل بإيداع ما يدخرون من أموالهم في المؤسسات المالية التي لا تتعامل بالربا وتحقيق أرباح لهم عن طريق الاستثمار، إلا أن اقتراحه لم ينفذ مباشرة بسبب عدم قدرة الحكومة على إيجاد حل مشكلة الربا، لذا اضطر المفكرون المسلمون والحكومة في أوائل الستينيات إلى فعل ما بوسعهم تجاه هذه القضية، ففي عام (١٩٦٢م) بعد زيارة الشيخ محمود شلتوت ، شيخ الأزهر (١٩٥٨–١٩٦٣م)، لماليزيا واطلاعه على الورقة المقدمة من الأستاذ أنكو وحثه على تنفيذ الخطة المقترحة، تم اتخاذ الخطوة الأولى لإنشاء مؤسسة تحت اسم «شركة ادخار الحجاج المحتملين»[٦٩] بالقرار البرلماني تحت قانون رقم

---

[٦٩] باللغة الماليزية «Perbadanan Wang Simpanan Bakal-Bakal Haji» أو «PWSBH».

وباللغة الإنجليزية «Prospective Haji Pilgrims Savings Corporation».

(٣٤) عام (١٩٦٢م)، وبدأت عملها في (٣٠) سبتمبر (١٩٦٣م)، ووضعت تحت وزارة التنمية الريفية[٧٠].

ثانيًا: شؤون الحج في ماليزيا قبل إنشاء صندوق الحج إداريًا وماليًا: من الناحية الإدارية، ومع كثرة رحلات الحج في القرون الماضية، لم تكن توجد في ماليزيا هيئة أو مؤسسة متخصصة لإدارة شؤون الحج والحجاج؛ إذ كانت رحلات الحج تُنظَّم بصورة فردية أو عبر ترتيبات أهلية محدودة حتى نهاية الحرب العالمية الثانية. وفي عهد الاحتلال البريطاني، وتحديدًا سنة (١٩٢٤م)، عُيِّن موظف يتولى مراقبة شؤون الحج، فقام بعدد من الإنجازات؛ من أهمها: افتتاح مكتب في القنصلية البريطانية في جدة لتسجيل الحجاج القادمين من الملايو، واعتماد استمارة جواز سفر جديدة للحجاج، وتوفير التطعيمات اللازمة، وتعيين طبيب واحد لكل ألف حاج. ومع ذلك ظلّ الحجاج يواجهون صعوبات ومشكلات متعدّدة في رحلتهم. وبعد تأسيس اتحاد الملايو واعتماد الإسلام دينًا رسميًّا، سعى المسلمون إلى تحسين إدارة شؤون الحج؛ فاقتُرح إنشاء لجنة استشارية للحج سنة (١٩٤٨م)، وتم تأسيسها فعليًّا سنة (١٩٤٩م)، وعقدت (٢٧) اجتماعًا قبل أن تُستبدل بمؤسسة أخرى سنة (١٩٦٩م)، وقد تولّت هذه اللجنة تنظيم الرحلات، وتوفير المرشدين، وموظفي الرعاية الصحية، والطباخين المدربين للحجاج[٧١].

أمّا من الناحية المالية، فقد كان واقع تمويل رحلة الحج قبل إنشاء صندوق الحج يعكس أحد أهم جوانب شؤون الحج في تلك المرحلة، ويكشف في الوقت نفسه عن الدوافع القوية لإنشاء مؤسسة ادخارية متخصصة لاحقًا؛ إذ لم تكن هناك أي مؤسسة مالية إسلامية تعبّئ مدخرات المسلمين لأداء فريضة الحج، في حين كانت البنوك التقليدية القائمة تُحجم شريحة واسعة من المسلمين عن التعامل معها بسبب الربا والمعاملات المحرّمة. ولم يكن معظم الأفراد

---

[٧٠] ينظر: أحمد يوسف، **تاريخ شؤون الحج في ماليزيا وإنشاء صندوق الحج**، ص٢٥٠؛ وداتو الحاج حنيفة أحمد، **التنظيم والإدارة بهيئة إدارة صندوق الحج**، ورقة بحثية مقدمة لوقائع قاعة البحث بشأن تنظيم وإدارة هيئة إدارة صندوق الحج وشئون الحجيج بماليزيا – جدة، (جدة: المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، ط٢، ٢٠٠٢م)، ص١٢

Lembaga Tabung Haji, *TH-Malaysia's Success Story*, p.22.

[٧١] ينظر: أحمد بن يوسف، **تاريخ شؤون الحج في ماليزيا وإنشاء صندوق الحج**، ورقة بحثية مقدمة لندوة طرق الحج الآسيوي المنعقد في كوالالمبور، ٢٠٠٩م، ص٢٤٦-٢٤٩.

معتادين على الادخار المنظّم منذ الصغر لتجميع تكاليف الحج، فاعتمدوا بدلًا من ذلك على وسائل سريعة ومكلِفة؛ مثل بيع الأراضي والممتلكات وحقول الأرز والمواشي وسائر النفائس، أو الاقتراض عند العجز عن البيع، مما أدّى إلى تعرّض كثير منهم لأزمات اجتماعية واقتصادية بعد عودتهم. كما لجأ بعضهم إلى ادخار فردي بسيط بحفظ المال في صناديق أو خزائن داخل المنازل، لكن هذا الأسلوب افتقر إلى الانضباط والأمن، فتعرضت بعض المدخرات للسرقة أو التبديد. وتمثّل هذه الأوضاع المالية غير المستقرة أحد أبرز الأسباب التي دفعت لاحقًا إلى التفكير في إنشاء صندوق الحج الماليزي بوصفه إطارًا مؤسسيًّا منظَّمًا للادخار والاستثمار من أجل الحج[٧٢].

ثالثًا: التعريف بهيئة صندوق الحج الماليزي (Lembaga Tabung Haji): هي مؤسسة مالية إسلامية قانونية تحكمها قانون تابونغ حاجي (TH) لعام (١٩٩٥م)، وأنشطتها الرئيسية هي إدارة الحج مع خدمات الايداع والاستثمار، وتسعى جاهدة لتوفير أفضل خدمات الحج للحجاج الماليزيين، وقد اكتسب سجلها الثابت اعترافًا عالميًا كنموذج مبتكر يحتذى به لإدارة الحج. الهيئة لديها (٩) ملايين مودع، و(١٢٣) فرعًا، مع (١٠) آلاف نقطة اتصال على مستوى ماليزيا، كما تدير مكتبًا في جدة بالمملكة العربية السعودية تحت إشراف القنصلية الماليزية[٧٣].

رابعًا: دمج صندوق الحج مع مكتب إدارة شؤون الحج: لتعزيز دور صندوق الحج الذي كان تحت اسم " شركة ادخار الحجاج المحتملين" وتوسيع المدخرات وإدارة الحج، تم دمج بينه وبين "مكتب إدارة شؤون الحج" الذي كان يعمل في السابق منذ عام (١٩٥١م) في بينانج، وتم تسمية هذه المجموعة الجديدة باسم "هيئة صندوق ادخار وشؤون الحج" في عام (١٩٦٩م)[٧٤]، وتمت تسميتها لاحقًا بعد عام (١٩٩٥م) بـ(هيئة صندوق الحج Lembaga Tabung Haji)، أو بالاختصار (صندوق الحج TH)[75].

خامسًا: أهداف هيئة صندوق الحج: تتجلى أهداف الهيئة في تحقيق عدة جوانب:

---

[72] Lembaga Tabung Haji, *TH-Malaysia's Success Story*, Malaysian National News Agency, 2013, p17-21.

[73] Lembaga Tabung Haji, *Annual Report for year 2021*, p.6. https://www.tabunghaji.gov.my/en/about-us-0

[٧٤] باللغة الماليزية «Lembaga Urusan dan Tabung Haji» أو «LUTH».

[75] Lembaga Tabung Haji, *TH-Malaysia's Success Story*, p.24.

١. إتاحة الفرصة للمسلمين لادخار أموالهم تدريجيًا لتغطية نفقاتهم أثناء أداء فريضة الحج، ويمكن أيضًا استخدام هذه الأموال في الأغراض النافعة الأخرى.
٢. تعمل الهيئة على تمكين المسلمين عن طريق مدخراتهم من المشاركة في مجالات استثمار الأموال، سواء في الصناعة أو الزراعة أو العقارات، وذلك وفقًا لمبادئ الشريعة الإسلامية.
٣. تهتم الهيئة بتوفير الرعاية الشاملة للحجاج أثناء أدائهم فريضة الحج، وذلك من خلال تقديم كافة الخدمات والتسهيلات اللازمة لضمان راحتهم وسلامتهم[٧٦].

سادسًا: عوامل تأسيس هيئة صندوق الحج: بالرجوع إلى ما سبق عرضه من الدراسات التاريخية والتقارير الرسمية عن نشأة هيئة صندوق الحج الماليزي وتطوّرها؛ يمكن إجمال أهم العوامل التي ساهمت في تأسيس الهيئة وتطورها المستمر في النقاط الآتية:

١. الحاجة لتوفير تمويل مستدام لتغطية نفقات الحج، بما في ذلك تكاليف السفر والإقامة والنقل والرعاية الطبية والتغذية.
٢. تعزيز الاقتصاد المحلي من خلال استثمار أموال الحجاج في المشاريع التنموية المحلية.
٣. الامتثال للمبادئ الشرعية الإسلامية في إدارة الهيئة مما يضمن الامتثال للقوانين والأحكام الشرعية في التعامل مع أموال الحجاج واستثمارها.
٤. الرغبة في تنظيم شؤون الحج بطريقة مركزية ومنظمة، لضمان تقديم الخدمات بشكل فعال.
٥. ضمان جودة الخدمات المقدمة للحجاج والراحة اللازمة لهم أثناء أداء فريضة الحج[٧٧].

سابعًا: وظائف هيئة صندوق الحج الأساسية: تتمثل وظائف الهيئة في ثلاثة وظائف أساسية، وتفصيلها كما يأتي:

---

[٧٦] ينظر: داتو الحاج حنيفة أحمد، **التنظيم والإدارة بهيئة إدارة صندوق الحج**، ص١٤.

[٧٧] ينظر: أحمد يوسف، **تاريخ شؤون الحج في ماليزيا وإنشاء صندوق الحج**، ص٢٥٠-٢٦٠

١. إدارة شؤون الحج: تعد إدارة شؤون الحج والحجاج واحدة من أهم وظائف الهيئة التي تتضمن العديد من الجوانب التي تهدف إلى تنظيم وتسهيل رحلات الحج وتوفير الخدمات اللازمة للحجاج، منها: تسجيل الحجاج، وإخراج جواز السفر وتأشيرة الحج، ودورة تعلم الحج، وتوفير المواصلات، وخدمات في الأراضي المقدسة. ولأجل ضمان سلامة الحجاج يتم إرسال دفعتين من الموظفين، موظفو الرعاية الاجتماعية، يقومون بتوفير السكن واستقبال الشكاوى، وتسجيل الوفاء والولادة، والاستشارة، وإرشاد الحجاج وغيرها، وأما موظفو الشؤون الطبية، يقومون بتوفير خدمات طبية في الأراضي المقدسة، وخدمة عيادة متحركة، وسيارة إسعاف، واصطحاب مرضى للوقوف بعرفة، وعمل دورية طبية في مساكن الحجاج، وغيرها.

٢. الادخار: تهدف الهيئة إلى تمكين الحجاج من توفير المال اللازم لأداء فريضة الحج من خلال ادخار أموال من يريد ذهاب للحج عن طريق المكاتب الفرعية للهيئة وكذلك عن طريق الخصم من رواتب العاملين في القطاعين العام والخاص، وتشجيعهم على ذلك بطرق مختلفة.

٣. الاستثمار: هيئة صندوق الحج بصفتها مؤسسة مالية قد أبدى قدرته في إدارة أموال المدخرين واستثمارها في مشاريع مختلفة وفقًا لأحكام الشريعة الإسلامية، لتحقيق أقصى قدر من العائد المالي للأموال المودعة، وتتبع الهيئة استراتيجية استثمارية محكمة وفقًا لأهدافها المالية، وتنويع استثماراتها عبر مجموعة واسعة من الأصول المالية، وهذا التنويع يساعد في تقليل المخاطر وتعزيز العوائد، كما أنها تلتزم بمعايير حوكمة مالية صارمة في إدارة الاستثمارات[٧٨].

ثامنًا: الإطار التنظيمي لعلاقة صندوق الحج بالحكومة والبنك المركزي الماليزي: تعمل الهيئة بموجب قوانين وأنظمة تنظيمية وضعتها الحكومة، مما يؤكد وجود علاقة تعاونية ومشتركة بينهما، وتعتبر الهيئة شبه حكومية؛ لأنها تابعة لمكتب رئيس الوزراء، وتحظى بدعم وتأييد قوي من الحكومة، حيث تعتبر شراكة استراتيجية بين الهيئة والحكومة أمرًا حيويًا لتحقيق أهدافها، وفي

[٧٨] ينظر: **المصدر نفسه**، ص٢٥٣-٢٥٥.

نفس الوقت تعمل الهيئة كجهة مستقلة تنسق جهودها مع الحكومة، وتتعاون بشكل وثيق مع الوزارات والجهات الحكومية المعنية لتسهيل وتنظيم عمليات الادخار والاستثمار وتقديم خدمات المطلوبة للحجاج، وبمقتضى قانون الهيئة؛ هي الجهة الوحيدة المسئولة عن الإدارة والإشراف على جميع شؤون الحجاج في سائر ولايات ماليزيا، ومن الصلاحيات المخوّلة للهيئة إصدار جوازات خاصة بالحج والحصول على تأشيرات الحج، وبالنظر في هيكل الهيئة وتعيين أعضائها ومسؤوليها يتبين لنا أنها تعمل يدًا بيد مع الحكومة مما يؤكد على وجود علاقة وثيقة بين الهيئة والحكومة[٧٩].

بالنسبة للعلاقة بين الهيئة والبنك المركزي الماليزي، فإنها كانت تمت في إطار تعاوني ولم تكن تخضع للإشراف المباشر من قِبل البنك المركزي، ويُعزى هذا الوضع إلى طبيعة الهيئة كمؤسسة مالية غير مصرفية خاضعة لقانون خاص وتحت إشراف الحكومة الماليزية. مع تزايد نشاط الهيئة وزيادة عدد المودعين لديها، وارتفاع رأس مالها، بالإضافة إلى توسعها في مجموعة من القطاعات الاستثمارية، أصبح للهيئة تأثير كبير ودور هام في الاستقرار المالي التي من مهمة البنك المركزي الحفاظ عليه. من أجل تعزيز الاستقرار المالي في ماليزيا قام البنك المركزي بإنشاء اللجنة التنفيذية للاستقرار المالي لمراقبة المؤسسات المالية غير المصرفية التي لها روابط هامة مع النظام المالي، وفي بيان نشره البنك المركزي في عام ٢٠١٦م أشار فيه إلى أن الهيئة قد اتخذت التدابير اللازمة لزيادة تعزيز ممارسة إدارة المخاطر لديها، سواء بمبادرة منها أو استجابة لارتباطات سابقة مع البنك المركزي، ومن شأن ذلك أن يعزز الوضع المالي المستدام والصحي للمؤسسة في المستقبل، في حين أنها لا تخضع للإشراف المباشر للبنك المركزي، وإن تعليمات البنك المركزي للمؤسسات المالية غير المصرفية تهدف إلى ضمان استمرار إدارة المؤسسات بشكل جيد وأداء الدور الذي أنشئت من أجله بشكل فعال، وهذا بدوره سيساهم في الاستقرار المالي[٨٠].

ولكن في تاريخ (٢٠٢١/٠٧/١٥م) وافق مجلس الوزراء على تصنيف الهيئة كمؤسسة مالية إسلامية بموجب قانون الخدمات المالية الإسلامية لعام ٢٠١٣م، وهذا القرار ينطوي على تنظيم الهيئة من قبل البنك المركزي بنفس الطريقة التي يتم بها تنظيم المؤسسات المالية الأخرى،

---

[٧٩] ينظر: محمد أنس بن المحسن، **الاستثمار في هيئة صندوق الحج بماليزيا**، ص٤٠-٤٣.

[80] Central Bank of Malaysia, website: https://www.bnm.gov.my/-/surveillance-of-non-bank-financial-institutions

سواء كانت تقليدية أو إسلامية. وقد تم تبرير هذا القرار بسبب أن جزءًا من الودائع المستلمة يتم إيداعها في مؤسسات مصرفية إسلامية، وهذا يجعل الهيئة جزءًا من النظام المالي الإسلامي، ويعكس هذا الإجراء الحاجة إلى ضمان الاستدامة والاستقرار في المؤسسات المصرفية الإسلامية، حيث يمكن أن يؤدي السحب المفاجئ للودائع إلى مشاكل فيما يتعلق بالسيولة لهذه المؤسسات[٨١].

تاسعًا: الجوائز التي حصلت عليها هيئة صندوق الحج: تماشيًا مع طُموح الهيئة في سعيها نحو التفوق والتميز، حصدت عدة جوائز في إدارة الأموال والاستثمارات وخدمة الحج، ففي (٣٠) أغسطس (١٩٨٧م)، حصل المدير العام لصندوق الحج على جائزة (Ramon Magsaysay) وعلاوة على ذلك، في (٧) ديسمبر (١٩٨٧م)، حصل على جائزة الرئيس التنفيذي للتميز من الجمعية الإنتاجية الماليزية. في عام (١٩٩٥م)، حصل صندوق الحج على جائزة رئيس الوزراء للجودة، وتم اعتماد خدمة إدارة الحج بالمعايير الدولية لمنظمة (MS ISO 9000) في العام التالي، والذي كان نقطة تحول لاعتمادها في مجالات أخرى لإدارة الحج. في (٢) يوليو (٢٠٠٩م) حصل صندوق الحج على جائزة (المساهمة المؤسسية المتميزة في قطاع التمويل الإسلامي) من مجموعة المؤتمر الإسلامي الدولي في لندن، وفي نفس العام حصل المدير العام والرئيس التنفيذي لصندوق الحج على جائزة (القيادة العالمية لعام ٢٠٠٩م) تحت فئة جوائز الرئيس التنفيذي (Bumiputera)[٨٢].

صلة ما سبق بموضوع الدراسة: يتبيّن من العرض السابق أنّ هيئة صندوق الحج الماليزي تمثّل نموذجًا مؤسسيًّا متكاملًا للادخار والاستثمار من أجل الحج؛ من حيث وضوح فكرة التأسيس ودوافعها، وتحديد الأهداف والمهام، وطبيعة العلاقة مع الحكومة والبنك المركزي، وآليات إدارة شؤون الحج والمدخرات. وهذه العناصر مجتمعة تُعدّ الركائز الأساسية التي تستند إليها هذه الرسالة عند مناقشة إمكانية إنشاء صندوق مماثل في إقليم كوردستان العراق؛ إذ توفّر إطارًا عمليًّا يمكن من خلاله تقييم مدى جاهزية البيئة القانونية والمؤسسية والمالية في الإقليم لاستيعاب نموذج ادخار مؤسسي شبيه، ومعرفة ما يلزم من تكييفات حتى يكون الصندوق المقترَح قادرًا على تحقيق أهدافه الشرعية والتنموية.

---

[81] Asia Asset Management, website: https://www.asiaasset.com/post/24869-zafrultabunghaji-gte-0719
[82] Lembaga Tabung Haji, *TH-Malaysia's Success Story*, p.102.

المطلب الثاني: مراحل تطور هيئة صندوق الحج

أولًا: مراحل التأسيس (١٩٦٢-١٩٦٩م): تعود البدايات المؤسسية لصندوق الحج الماليزي إلى أوائل الستينيات؛ فبعد أن طُرحت فكرة إنشاء مؤسسة ادخارية للحجاج في ورقة الأستاذ أنكو عزيز بن أنكو عبد الحميد سنة (١٩٥٩م) -كما سبق بيانه- اتخذت الحكومة الماليزية خطوات عملية لتحويل هذه الفكرة إلى إطار قانوني وتنظيمي. وصدر بموجب القانون رقم (٣٤) لسنة (١٩٦٢م) القرار البرلماني بإنشاء "شركة ادخار الحجاج لمسلمي الملايو"، التي باشرت أعمالها في (٣٠) سبتمبر (١٩٦٣م) تحت إشراف وزارة التنمية الريفية، لتتولى مهمة تجميع مدخرات الحجاج المحتملين واستثمارها في صيغ مشروعة تخفف من أعبائهم المالية عند أداء الفريضة[٨٣].

وقد جاءت هذه الخطوة استجابةً لجملة من العوامل التي تمّ بيانها سابقًا، من أبرزها: ضعف القدرة الادخارية المنظَّمة لدى الأفراد، واعتماد كثير من الحجاج على بيع ممتلكاتهم أو الاقتراض لتغطية تكاليف الحج، والحاجة إلى إيجاد مؤسسة يمكن أن تعبِّئ المدخرات في إطار منضبط شرعًا. وبعد عدة سنوات من عمل الشركة، رأت الحكومة أن تعزيز كفاءة إدارة الحج يقتضي توحيد الجهود الإدارية والمالية في كيان واحد، فتمّ في عام (١٩٦٩م) دمج "شركة ادخار الحجاج" مع "مكتب إدارة شؤون الحج" الذي كان قائمًا منذ سنة (١٩٥١م) في بينانغ، وأُنشئ كيان جديد باسم "مجلس إدارة شؤون الحج وصندوق الادخار"، الذي شكّل المرحلة الأولى من تطور الهيئة التي عُرفت لاحقًا بـ(هيئة صندوق الحج Lembaga Tabung Haji) بموجب قانون ١٩٩٥م[84].

ثانيًا: مراحل البناء التشريعي: وضع الأسُس القانونية والتنظيمية لصندوق الحج مرّ بأربع مراحل[٨٥]، وهي كالآتي:

---

[٨٣] ينظر: أحمد يوسف، **تاريخ شؤون الحج في ماليزيا وإنشاء صندوق الحج**، ص٢٥٠؛ داتو الحاج حنيفة أحمد، المرجع نفسه، ص١٤.

[84] Lembaga Tabung Haji, *TH-Malaysia's Success Story*, p.24.

[٨٥] ينظر: أحمد يوسف، **تاريخ شؤون الحج في ماليزيا وإنشاء صندوق الحج**، ص٢٥١-٢٥٢.

مراحل	قوانين
المرحلة الأولى	تأسس صندوق الحج بالقرار البرلماني رقم (٣٤) سنة (١٩٦٢م)، حيث تضمن الأطر القانونية والتنظيمية لتأسيس الصندوق وتحديد صلاحياتها ووظائفها، ووجوب الالتزام بالشريعة الإسلامية، ووضع الصندوق تحت وزارة التنمية الريفية. في هذه المرحلة، لم يكن الصندوق موجودًا كما هو متعارف عليه حاليًا بشقيه الرئيسين من الادخار وإدارة شؤون الحج، بل كانت تقوم بالادخار والاستثمار فقط.
المرحلة الثانية	صدر القانون رقم (٨) لعام (١٩٦٩م)[٨٦]، حيث بموجبه تم الدمج بين "شركة ادخار الحجاج المحتملين" وبين "مكتب إدارة شؤون الحج" وتم تسمية هذه المجموعة الجديدة باسم "هيئة صندوق ادخار وشؤون الحج".
المرحلة الثالثة	مرّت عدة تعديلات على القانون رقم (٨) لعام (١٩٦٩م) لمسايرة تطورات التي حصلت في توسع نطاق أنشطة الصندوق من حيث تقديم خدمات إدارة الأموال للحجاج، والاستثمار في العقارات والمشاريع الصناعية والزراعية وغيرها من القطاعات الاقتصادية، كما أن الصندوق شهد تطويرًا في هيكله التنظيمي خلال تلك الفترة، وكان الغرض من تعديلات تشريعية تحسين إطار عمله وتوفير القوانين واللوائح اللازمة لتنظيم أعماله.
المرحلة الرابعة	صدر القانون رقم (٥٣٥) لعام (١٩٩٥م). كما أن هذا القانون أتاح للصندوق توسيع نطاق أنشطته وزيادة إمكانياته مما أدى إلى امتلاكه أصولًا عملاقة وتنفيذ أنشطة كثيرة وإدارة فعالة. بفضل هذا القانون، أصبح الصندوق قادرًا على دخول في الشراكات وإنشاء شركات فرعية وامتلاك وشراء الأسهم، مما ساهم في تنويع مصادر دخله وتحسين قدرته على تحقيق عوائد مالية مستدامة. ومن أسباب التي أدت إلى صدور هذا القانون هو وجود تحديات عصر العولمة حينذاك، فاستطاع الصندوق تحقيق نمو ملحوظ وبناء سمعة قوية كأحد أبرز المؤسسات المالية الإسلامية في ماليزيا، وقد وضعت هذه المرحلة القانونية الأسس لتحقيق التطوير المستمر والنجاح المستدام للصندوق في تقديم خدماته للحجاج وتحقيق أهدافه المالية

[86] Lembaga Urusan Dan Tabung Haji, ACT 8, 1969.

	والاقتصادية. كما أن هذا القانون يتكون من ثمانية أجزاء، و(٥٩) مادة، مما يعطي الإطار القانوني العام للصندوق[٨٧].

ثالثًا: مراحل زيادة عدد المودعين وحجم الأموال المودَعة: شهدت هيئة صندوق الحج الماليزي نموًّا مطّردًا في عدد المودعين منذ بدء عملها عام (١٩٦٣م)، وهو ما يعكس تزايد ثقة الجمهور في نموذج الادخار المؤسسي الذي تتبنّاه. ففي سنة التأسيس لم يتجاوز عدد المودعين (١٢٨١) مودعًا، ثم ارتفع بعد عشر سنوات فقط إلى أكثر من (١٠٠) ألف مودع، وتخطّى بعد عقدٍ آخر حاجز (٥٠٠) ألف مودع، بما يمثّل قفزة كبيرة في قاعدة المودعين خلال العقدين الأولين. ومع استمرار التطوّر المؤسسي للصندوق واتساع شبكة فروعه وخدماته، تجاوز عدد المودعين في عقده الثالث نحو (٢,٣٤) مليون مودع، ثم واصل اتجاهه التصاعدي حتى بلغ في عام (٢٠٢١م) حوالي (٨,٤١) مليون مودع. وتُظهر البيانات المسجَّلة بعد عام (٢٠١٨م) حدوث انخفاضٍ طفيف في عدد المودعين في بعض السنوات، إلا أنّ هذا التراجع المحدود لم يُغيّر من الاتجاه العام لنمو قاعدة المودعين، ولا من حقيقة أنّ الصندوق استطاع أن يتحوّل إلى مؤسسة ادخارية كبرى تحظى بثقة شريحة واسعة من المجتمع، وتدير أموالهم واستثماراتهم بصورة مؤسسية تخدم أهداف الحج والتنمية المالية معًا [٨٨].

[87] Tabung Haji, ACT 535, 1995, https://www.tabunghaji.gov.my/en/tabung-haji-act

[88] Lembaga Tabung Haji, *TH-Malaysia's Success Story*, p.125. Lembaga Tabung Haji, *Annual Report for year 2021,* p.9. Lembaga Tabung Haji, *Annual Report for year 2018*, p.19.

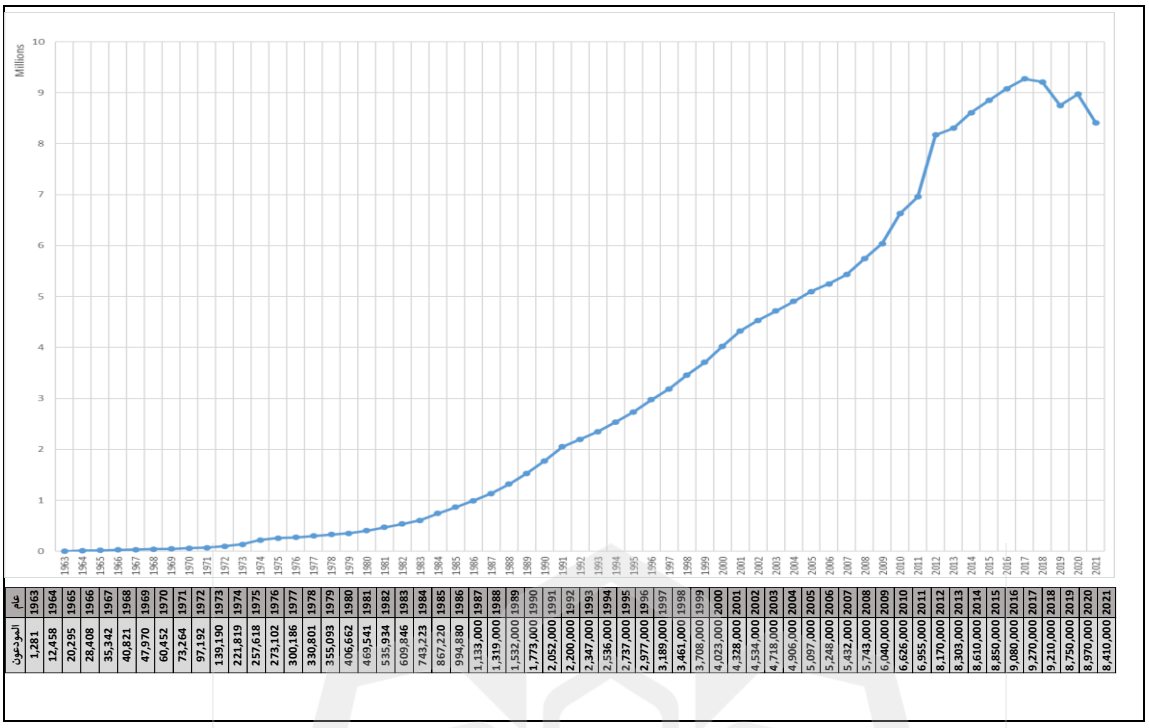

عام	1963	1964	1965	1966	1967	1968	1969	1970	1971	1972	1973	1974	1975	1976	1977	1978	1979	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988	1989	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
المودعون	1,281	12,458	20,295	28,408	35,342	40,821	47,970	60,452	73,264	97,192	139,190	221,819	257,618	273,102	300,186	330,801	355,093	406,662	469,541	535,934	609,846	743,223	867,220	994,880	1,133,000	1,319,000	1,532,000	1,773,000	2,052,000	2,200,000	2,347,000	2,536,000	2,737,000	2,977,000	3,189,000	3,461,000	3,708,000	4,023,000	4,328,000	4,534,000	4,718,000	4,906,000	5,097,000	5,248,000	5,432,000	5,743,000	6,040,000	6,626,000	6,955,000	8,170,000	8,303,000	8,610,000	8,850,000	9,080,000	9,270,000	9,210,000	8,750,000	8,970,000	8,410,000

شكل (١) مراحل نمو عدد المودعين

المصدر: من إعداد الباحث (إعادة رسم) بالاعتماد على: Lembaga Tabung Haji, TH-Malaysia's Success Story, p. 125؛ Lembaga Tabung Haji, Annual Report 2021, p. 9؛ Lembaga Tabung Haji, Annual Report 2018, p. 19.

وكذلك الأموال المدخرة لدى الهيئة شهدت نموًا ملحوظًا منذ بداية التأسيس وحتى عام (٢٠٢١م). في بداية التأسيس، كانت الأموال المودعة لدى الهيئة مقدارها (٤٥) ألف رينغيت فقط، وبعد عشر سنوات من التأسيس ازدادت بشكل معتدل إلى (٣٥) مليون رينغيت. ثم بدأت الأموال المدخرة تشهد نموًا ملحوظًا ومستمرًا، ففي عام ١٩٨٩م وصلت إلى مليار رينغيت، ومن ثم استمر النمو إلى أن وصلت إلى (١٠) مليارات رينغيت في عام (٢٠٠١م). ثم شهدت الأموال المدخرة ارتفاعًا هائلًا لدى الهيئة ويمكن اعتبارها عصرًا ذهبيًا لها حيث وصلت إلى (٨٣) مليار رينغيت في عام (٢٠٢١م)، هذا النمو الهائل في حجم الإيداع لدى الهيئة يُظهر نجاحها في جذب الاستثمارات وإدارة الأموال بفعالية. واحتفظت قيمة أصول الهيئة بمستوى متوازي مع حجم الايداع طوال هذه الفترة، وكانت غالبًا أكثر منه بملغ بسيط، وهذا يُظهر نجاح الهيئة في إدارة أصولها بشكل جيد[٨٩].

[89] Lembaga Tabung Haji, *TH-Malaysia's Success Story*, p.159. Lembaga Tabung Haji, *Annual Report for year 2021*, p.13. Lembaga Tabung Haji, *Annual Report for year 2018*, p.19.

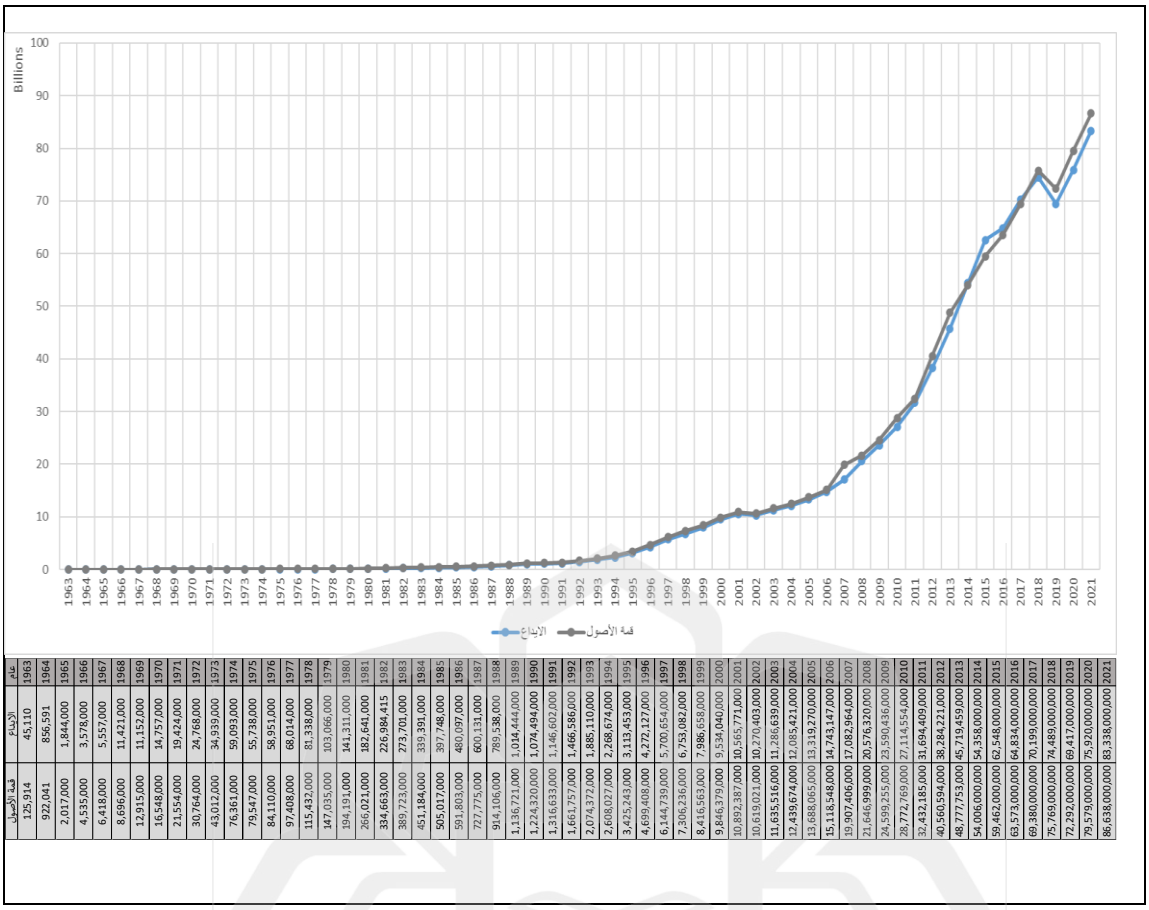

عام	الإيداع	قمة الأصول
1963	45,110	125,914
1964	856,591	922,041
1965	1,844,000	2,017,000
1966	3,578,000	4,535,000
1967	5,557,000	6,418,000
1968	11,421,000	8,696,000
1969	11,152,000	12,915,000
1970	14,757,000	16,548,000
1971	19,424,000	21,554,000
1972	24,768,000	30,764,000
1973	34,939,000	43,012,000
1974	59,093,000	76,361,000
1975	55,738,000	79,547,000
1976	58,951,000	84,110,000
1977	68,014,000	97,408,000
1978	81,338,000	115,432,000
1979	103,066,000	147,035,000
1980	141,311,000	194,191,000
1981	182,641,000	266,021,000
1982	226,984,415	334,663,000
1983	273,701,000	389,723,000
1984	339,391,000	451,184,000
1985	397,748,000	505,017,000
1986	480,097,000	591,803,000
1987	660,131,000	727,775,000
1988	789,538,000	914,106,000
1989	1,014,444,000	1,136,721,000
1990	1,074,494,000	1,224,320,000
1991	1,146,602,000	1,316,633,000
1992	1,466,586,000	1,661,757,000
1993	1,885,110,000	2,074,372,000
1994	2,288,674,000	2,608,027,000
1995	3,113,453,000	3,425,243,000
1996	4,272,127,000	4,699,408,000
1997	5,700,654,000	6,144,739,000
1998	6,753,082,000	7,206,236,000
1999	7,986,658,000	8,416,563,000
2000	9,534,040,000	9,846,379,000
2001	10,565,771,000	10,892,387,000
2002	10,270,403,000	10,619,021,000
2003	11,286,639,000	11,635,516,000
2004	12,085,421,000	12,439,674,000
2005	13,319,270,000	13,688,065,000
2006	14,743,147,000	15,118,548,000
2007	17,082,964,000	19,907,406,000
2008	20,576,320,000	21,646,999,000
2009	23,590,436,000	24,599,255,000
2010	27,114,554,000	28,772,769,000
2011	31,694,409,000	32,432,185,000
2012	38,284,221,000	40,560,594,000
2013	45,719,459,000	48,777,753,000
2014	54,358,000,000	54,006,000,000
2015	62,548,000,000	59,462,000,000
2016	64,834,000,000	63,573,000,000
2017	70,199,000,000	69,380,000,000
2018	74,489,000,000	75,769,000,000
2019	69,417,000,000	72,292,000,000
2020	75,920,000,000	79,579,000,000
2021	89,338,000,000	86,638,000,000

شكل (٢) مراحل نمو الودائع وقمة الأصول

المصدر: من إعداد الباحث (إعادة رسم) بالاعتماد على: Lembaga Tabung Haji, TH-Malaysia's Success Story, p.159. Lembaga Tabung Haji, Annual Report for year 2021, p.13. Lembaga Tabung Haji, Annual Report for year 2018, p.19.

رابعًا: مراحل الانفتاح على الاستثمار: تركزت مشاركة الهيئة في بداية تأسيسها على جمع الودائع من الأفراد الذين يهدفون لأداء فريضة الحج، وكانت استثماراتها في تلك الفترة بسيطة ومحدودة، وهذا كان نتيجة لقيود القوانين والسياسات المالية والاستثمارية آنذاك. بالتزامن مع تطور الظروف المالية والاقتصادية والتشريعات في ماليزيا، شهدت الهيئة تحولًا كبيرًا في استراتيجيتها الاستثمارية بواسطة قانون الهيئة لعام (١٩٩٥م)، حيث توسعت صلاحياتها وإمكانياتها في مجالات الاستثمارية المختلفة، وتزايد حجم الودائع لديها وارتفعت أصولها المالية، مما مكّنها من التوسع في مجالات الاستثمار بصورة أوسع، وتحقيق عائدات أعلى، وتعزيز أوجه التنمية المالية والاقتصادية في ماليزيا. وفي الوقت الحاضر، اتسعت نطاق الهيئة ليشمل الادخار العام على أساس مبادئ الشريعة الإسلامية، وبدون أي شرط مسبق لأداء فريضة الحج، وهذا

يعني أن الهيئة أصبحت تستهدف جميع الأفراد الراغبين في الادخار والاستثمار وفقًا للقواعد الشريعة، ولم يعد الحج هو الشرط الوحيد للاستفادة من خدماتها[٩٠].

وممتلكات الهيئة وفقًا لتقرير السنوي لعام (٢٠٢١م)، تشمل مجموعة متنوعة من الأصول عددها (١٦٨)، وتنقسم هذه الممتلكات إلى عدة فئات وهي: المصانع (٤)، المستشفيات (٤)، الهايبر ماركيت (٣)، متاجر (٦٠)، مبنى مكتبي (٢٧)، برج مكتبي (١٣)، مباني سكنية (٣٩)، مجمع (٢)، أراضي (٥)، ممتلكات في الخارج (١١)[٩١].

وتتضمن استثمارات الصندوق أربع فئات أساسية وهي: الأسهم، والأوراق المالية ذات الدخل الثابت (الصكوك الإسلامية والشركات التابعة)، والعقارات، والسوق النقدي الإسلامي ورأس المال العامل، وذلك لضمان إدارة محفظته الاستثمارية بشكل فعال ومنظم. كجزء من استراتيجيته الاستثمارية، يشارك صندوق الحج بشكل مباشر في القطاعات المحتملة والقابلة للاستثمار في الاقتصاد الماليزي من خلال إنشاء وإدارة الشركات التابعة. يمتلك الصندوق شركات تابعة مسجلة كشركات خاصة، حيث تغطي استثماراتها مجموعة واسعة من القطاعات المهمة التي تسهم في تطوير الاقتصاد، وهي: التمويل الإسلامي، والقطاع الزراعي، والضيافة، وتطوير العقارات والبناء، وصناعة الدعم البحري، وتكنولوجيا المعلومات[٩٢].

[90] Lembaga Tabung Haji, *TH-Malaysia's Success Story*, p.149.
[91] Lembaga Tabung Haji, *Annual Report for year 2021*, p.13.
[92] Lembaga Tabung Haji, *Annual Report for year 2021*, p.94.

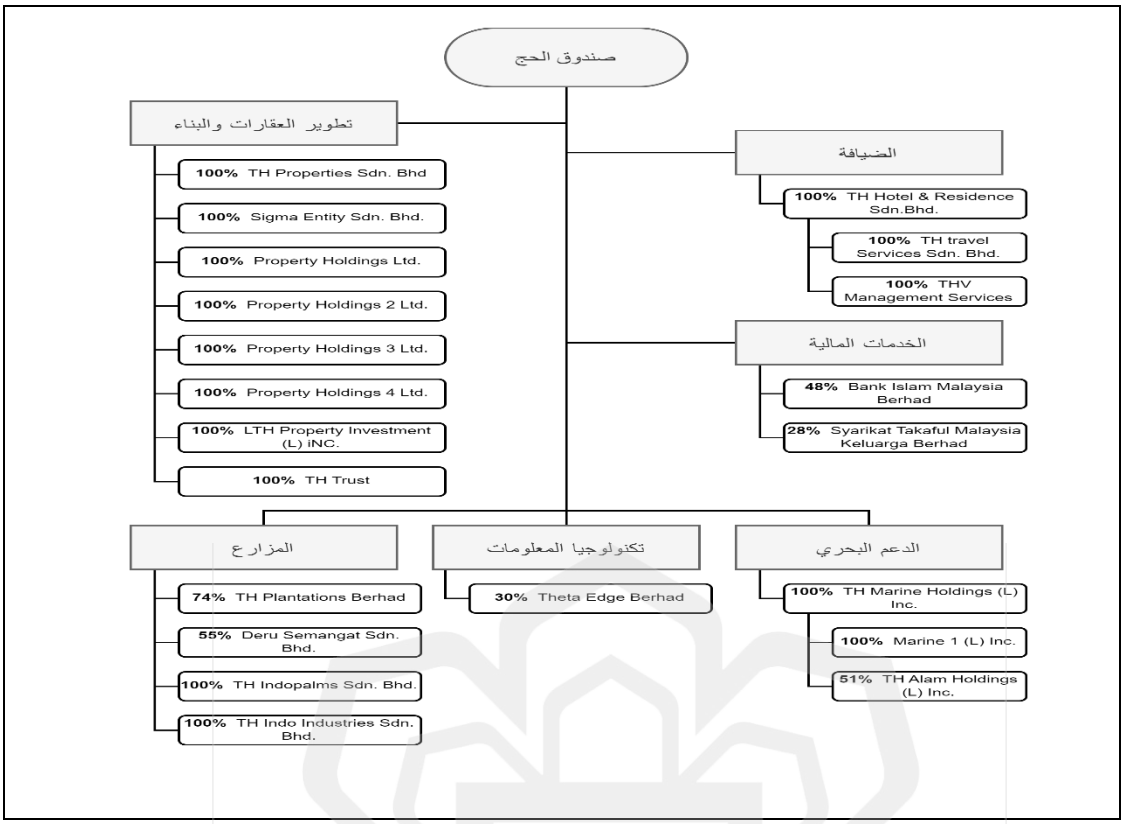

شكل (٣) الشركات التابعة لصندوق الحج

المصدر: من إعداد الباحث (إعادة رسم، وترجمة النصوص) بالاعتماد على: Lembaga Tabung Haji, Annual Report for year 2021, p.94.

ولتنظيم ومراقبة الأنشطة الاستثمارية التي تقوم بها الهيئة، والتأكد من أن استراتيجيات وسياسات الاستثمار في الهيئة تحقق أهدافها بناءً على مبادئ الشريعة الإسلامية، قامت الهيئة بتشكيل هيئة الاستثمار في (١) سبتمبر (٢٠٢١م)، وذلك من خلال تعيين لجنة خبيرة مؤلفة من سبعة أفراد متميزين وذوي مهارات متنوعة في مجالات الاستثمار والتمويل والاقتصاد، وهم مسؤولون عن تقديم المشورة لإدارة الهيئة بشأن الأنشطة الاستثمارية المختلة واتخاذ القرارات الاستثمارية الرشيدة، ويأتي إنشاء هذه اللجنة ضمن جهود الهيئة لتعزيز مبادئ الحوكمة والاستثمار الرشيد[٩٣].

خامسًا: مراحل نمو الأرباح وتغطية تكاليف التشغيلية: وتبيّن مراحل نموّ أرباح الهيئة منذ تأسيسها إلى عام (٢٠٢١م) نموًا ملحوظًا ومستمرًا بتزايد حجم الإيداع وزيادة عدد المودعين

[93] Lembaga Tabung Haji, *Annual Report for year 2021*, p.63.

على مر السنين. في السنة الأولى لتأسيسها حققت أرباحًا قدرها (٧٢٧٦) رينغيت، وهو رقم متواضع نسبيًا نظرًا للفترة القصيرة من التأسيس، ومع تطوير الهيئة وجذبها المزيد من المودعين ازدادت الأرباح بشكل ملحوظ إلى أن وصلت الأرباح إلى مليار رينغيت في عام (٢٠٠٧م)، وهذا يظهر تحسنًا كبيرًا في قدرة الهيئة على تحقيق عوائد مالية جيدة للمودعين. ومن ثم استمرت الأرباح في الازدياد، حيث وصلت إلى (٣,٥) مليار رينغيت في عام (٢٠١٥م)، وهو أعلى مبلغ منذ تأسيسها، وهو رقم يُظهر استمرارية الهيئة في تحقيق نمو وتحسن في الأداء المالي. ثم شهدت الهيئة بعد ذلك تذبذبًا في تحقيق الأرباح بسبب عوامل متنوعة، إلا أنها استمرت في تحقيق أرباح جيدة، ففي عام (٢٠٢١م) حققت أرباحًا بلغت (٢,٢٩) مليار رينغيت[٩٤].

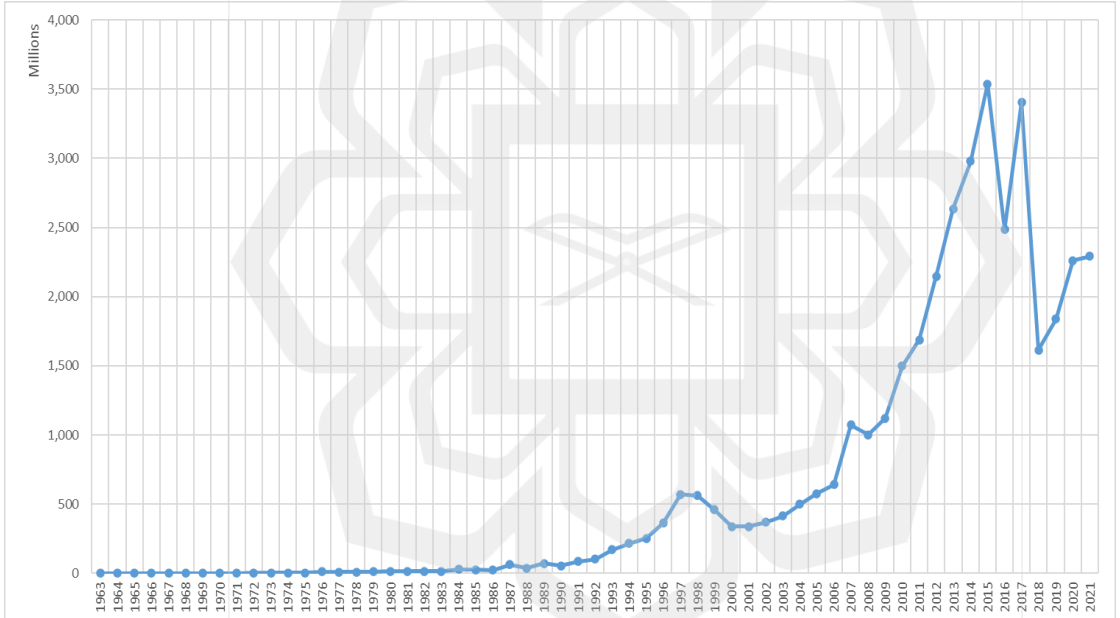

عام	1963	1964	1965	1966	1967	1968	1969	1970	1971	1972	1973	1974	1975	1976	1977	1978	1979	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988	1989	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
صافي الأرباح	7,276	52,746	82,004	184,916	278,955	305,128	348,327	750,820	1,292,715	1,915,614	3,065,285	3,778,480	3,439,529	10,536,272	8,085,752	9,445,437	11,873,801	15,268,552	13,292,778	15,044,657	14,201,207	28,487,933	24,673,919	21,929,588	62,149,837	36,480,508	71,354,961	53,178,730	84,083,504	102,590,088	170,987,138	214,252,191	251,937,799	363,425,569	569,191,743	561,062,788	458,540,065	337,846,000	336,499,000	367,951,000	413,502,000	499,621,000	575,600,000	641,218,000	1,071,277,000	1,001,001,000	1,119,796,000	1,497,167,000	1,688,624,000	2,145,860,000	2,633,793,000	2,979,000,000	3,536,000,000	2,486,000,000	3,404,000,000	1,614,000,000	1,837,000,000	2,261,000,000	2,291,000,000

شكل (٤) صافي أرباح صندوق الحج

المصدر: من إعداد الباحث (إعادة رسم) بالاعتماد على: Lembaga Tabung Haji, TH-Malaysia's Success Story, p.158. Lembaga Tabung Haji, Annual Report for year 2021, p.13. Lembaga Tabung Haji, Annual Report for year 2018, p19. P19.

[94] Lembaga Tabung Haji, *TH-Malaysia's Success Story*, p.158. Lembaga Tabung Haji, *Annual Report for year 2021*, p.13. Lembaga Tabung Haji, *Annual Report for year 2018*, p19.

وإظهار معدل الربح مؤشر هام للمؤسسات المالية على مدى نجاحهم في تحقيق عوائد مالية مربحة للمودعين، وقدرتهم على تحقيق معدل ربح جيد ومستدام على مر السنوات، من خلال مراجعة معدلات الربح بعد إخراج الزكاة (٢,٥٪) لدى الهيئة على مدى الفترة ما بين عام (٢٠٠٦م) إلى (٢٠٢١م)، يمكن الباحث التعرف على معدلات الربح وأثر ذلك على المودعين. في البداية شهدت الهيئة نموًا جيدًا في معدل الربح من (٥٪) في عام ٢٠٠٦م إلى (٦,٥٪) في عام (٢٠١٢م) وهو أعلى مستوى حققته الهيئة، كما هو مؤشر قوي على تحسن أداء الهيئة وقدرتها على تحقيق عوائد مربحة للمودعين. ثم شهد معدل الربح انخفاضًا تدريجيًا إلى (٤,٥٪) في عام (٢٠١٧م)، وهذا يمكن أن يعزى إلى التحديات المالية التي واجهت الهيئة في ذلك الوقت. في عام (٢٠١٨م) شهدت الهيئة انخفاضًا حادًا في معدل الربح إلى (١,٢٥٪)، وهو أدنى مستوى حققته الهيئة على مر تلك السنوات. يُعتبر هذا الانخفاض قضية هامة يجب أخذها في الاعتبار. مع مرور الوقت وتحسن الظروف بدأ معدل الربح في التحسن من جديد وارتفع إلى (٣,١٪) في عام (٢٠٢١م)، وهو مؤشر ايجابي يُظهر تعافي الهيئة واستعادتها لقدرتها على تحقيق عوائد مربحة[٩٥].

ويُظهر توزيع هبة الحج[٩٦] أهمية إضافية للهيئة في تقديم الدعم والمساعدة للمودعين الذين لم يؤدوا فريضة الحج بعد، ومساهمة جيدة في تشجيع وتمكين المودعين لأداء مناسك الحج والوفاء بهذه الفريضة العظيمة. منذ عام (٢٠١٢م) وحتى عام (٢٠١٧م) شهدت هبة الحج تباينًا في المعدل، حيث تراوحت بين معدل (١,٥٪) و (٣٪)، ويُظهر ذلك أن الهيئة تعمل على تحقيق التوازن بين تلبية احتياجات المودعين وتحقيق أهدافها المالية والتنموية.

[95] Lembaga Tabung Haji, *TH-Malaysia's Success Story*, p164; Lembaga Tabung Haji, *Annual Report for year 2021*, p13; Lembaga Tabung Haji, *Annual Report for year 2018*, p19.

[٩٦] هبة الحج (Hajj Hibah-Bonus): تهدف هبة الحج إلى المساعدة في زيادة مدخرات المودعين الذين لم يحجوا بعد، وتشجيعهم على الاستمرار في الادخار للحج، كما أنها تتماشى مع مهمة الهيئة في حماية رفاهية المودعين الذين لا يستطيعون تحمل تكاليف أداء مناسك الحج. Lembaga Tabung Haji, *Annual Report for year 2014*, p.165.

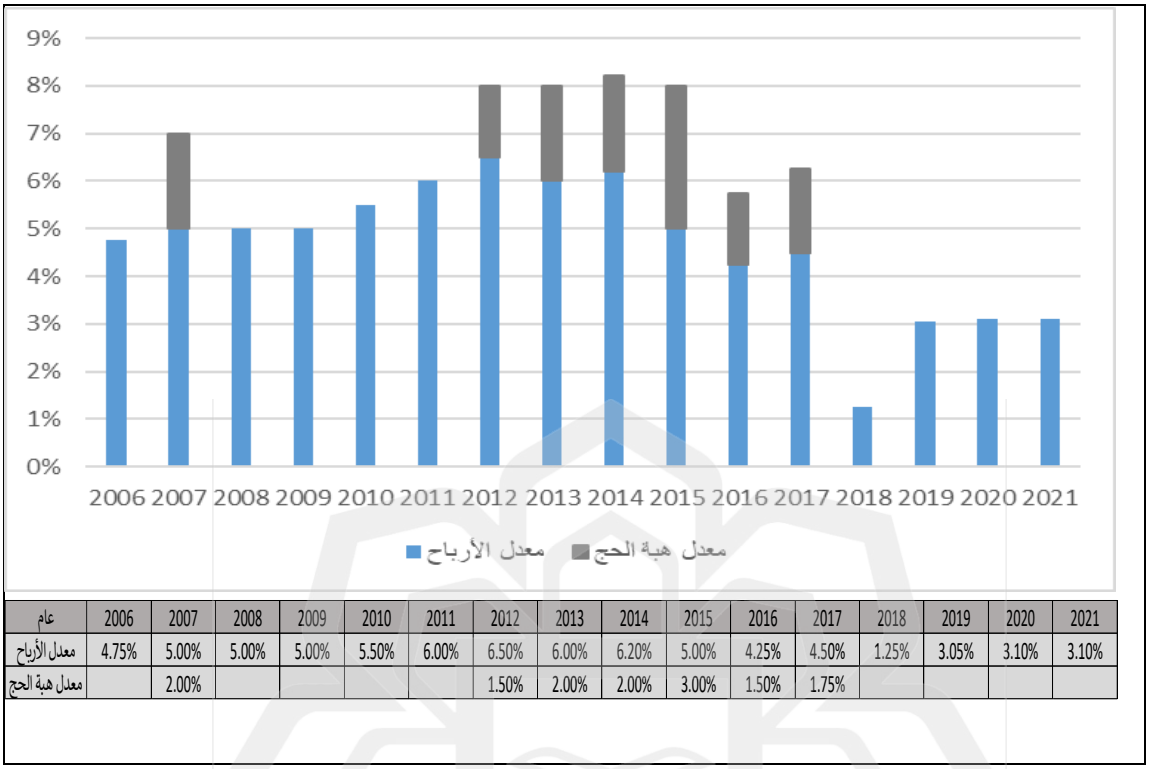

عام	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
معدل الأرباح	4.75%	5.00%	5.00%	5.00%	5.50%	6.00%	6.50%	6.00%	6.20%	5.00%	4.25%	4.50%	1.25%	3.05%	3.10%	3.10%
معدل هبة الحج		2.00%					1.50%	2.00%	2.00%	3.00%	1.50%	1.75%				

شكل (٥) معدل الربح ومعدل هبة الحج في صندوق الحج

المصدر: من إعداد الباحث (إعادة رسم) بالاعتماد على: Lembaga Tabung Haji, TH-Malaysia's Success Story, p164; Lembaga Tabung Haji, Annual Report for year 2021, p13; Lembaga Tabung Haji, Annual Report for year 2018, p19.

وتُظهر مراحل تغطية تكاليف الهيئة التشغيلية تطورًا مهمًا ودورًا مستقلًا في تمويل أنشطتها، حيث استلمت الهيئة دعمًا ومساهمة من الحكومة الفيدرالية وحكومات الولايات لتمويل تكاليفها التشغيلية منذ بداية تأسيسها وحتى عام (١٩٩٤م)، إلى جانب استغلال أرباح أموال الاستثمارات المودعة من قبل المودعين. بعد تحقيق الهيئة نموًا مستمرًا في الأرباح السنوية استقلت تدريجيًا من الحاجة إلى المساعدة المالية من الحكومة لتغطية التكاليف التشغيلية، وبعد انتهاء المساعدة المالية من قِبل الحكومة في عام (١٩٩٤م)، أصبحت الهيئة قادرة على تمويل أنشطتها التشغيلية والاستثمارية من خلال إيراداتها الخاصة. ومع ذلك ما زالت الحكومة

تواصل تقديم المساعدة المالية في الجوانب الصحية والرعاية الطبية للحجاج أثناء أدائهم مناسك الحج في الأراضي المقدسة من خلال وزارة الصحة في ماليزيا[٩٧].

سادسًا: مراحل تطوير الخدمات وتكنولوجيا المعلومات: شهدت الهيئة منذ بداية تأسيسها وحتى نهاية عام (٢٠٢٣م) تحسينًا وتطويرًا ملحوظًا في جميع جوانبها لتحقيق أهدافها وتحسين أدائها بشكل عام، حيث يشمل الجهود والإجراءات التي اتخذها الهيئة لتحسين عملياتها وخدماتها، وتطوير موظفيها، وتعزيز كفاءتها وفاعليتها في البيئة التي تعمل فيها، فيما يلي بعض الجوانب التي يشملها هذا التطوير لاستدامة تطورها:

الخدمات: انطلقت الهيئة بخدماتها من مكتبين في بينانج وكوالالمبور في عام (١٩٦٣م)، ومن هناك بدأت رحلة تطوير متواصل لتوسيع نطاق خدماتها على مستوى البلاد، ففي وقت قصير بدأت تفتح أبوابها في كل ولاية ومنطقة في ماليزيا، هذه الخطوة كانت استجابة لتزايد الطلب واحتياجات المودعين والعملات لخدمات مميزة وموثوقة. مع تقدم الوقت، شهدت الهيئة نموًا ملحوظًا في عدد مكاتبها، حيث بلغ إجمالي المكاتب (١٢٣) مكتب في عام (٢٠٢٠م)، مع (١٩٧٢) موظف، مدعومة بأكثر من (١٠,٠٠٠) نقطة اتصال، وتوفير هذه البنية التحتية الواسعة من المكاتب يمثل جزءًا أساسيًا من التزامها بتقديم خدمة فريدة للعملاء[٩٨]. ولتوسيع قنوات خدماتها قامت الهيئة بالتعاون مع (Pos Malaysia) وبعض بنوك مختارة لتكون وسطاء لخدماتها[٩٩]، وهذا التعاون مع مؤسسات موثوقة في مجال الخدمات المالية والبريدية أتاح للهيئة تقديم خدماتها بشكل أكثر ملاءمة وأصبح بإمكان العملاء فتح الحساب والادخار النقدي والتحقيق من المدخرات، وتحول الأموال بين حسابات الهيئة، وغير ذلك من الخدمات[١٠٠].

تكنولوجيا المعلومات: قامت الهيئة بجهود مستمرة لتحسين خدماتها من خلال تكنولوجيا المعلومات، حيث تمتلك شركة متخصصة في هذا المجال لتطوير وتنفيذ الحلول المبتكرة، ومن أبرز هذه الجهود، أطلقت الهيئة تطبيقًا مبتكرًا للهواتف الذكية في بداية العام (٢٠٢١م)،

---

[97] Lembaga Tabung Haji, *TH-Malaysia's Success Story*, p104.

[98] Lembaga Tabung Haji, *TH-Malaysia's Success Story*, p.117; Lembaga Tabung Haji, *Annual Report for year 2021*, p79.

[٩٩] أسماء وكلاء الهيئة:

(Pos Malaysia Berhad, Bank Simpanan Nasional, RHB Islamic Bank Berhad, Public Bank Berhad, Ambank (M) Berhad, Bank Muamalat Malaysia Berhad, Hong Leong Islamic Bank Berhad, Kuwait Finance House (M) Berhad, Affin Islamic Bank Berhad, Standard Chartered Saadiq Berhad).

[100] Lembaga Tabung Haji, *Annual Report for year 2021*, p83

باسم (THiJARI) يسمح للعملاء الوصول إلى حساباتهم، وإجراء المعاملات المالية بكل يسر وأمان، مما جعل تجربة العملاء أكثر سلاسة وراحة، كما أن إطلاق موقع (THiJARI) سبق التطبيق بعام واحد، الذي حصل على جائزة التميز التكنولوجي الماليزي لعام (٢٠٢١م) في فئة الخدمات المالية عبر الإنترنت لأول مرة التي تمنحها (Singapore Business Review)[١٠١]. ووفرت الهيئة موقعًا خاصًا للحج باسم (e-Bimbingan Haji) وهو نظام إدارة التعلم الرقمي تم تطويره للذين هم على وشك أداء الحج أو العمر، ويعد هذا الموقع مركزًا شاملًا للمستخدمين لتعلم كل شيء عن الحج بشكل أسهل ومتاح عبر الإنترنت[١٠٢].

علاوة على ذلك، تمتلك الهيئة موقعًا إلكترونيًا مخصصًا لها، حيث يعد هذا الموقع مرجعًا مهمًا لجميع العملاء والمهتمين بالهيئة، من خلاله يمكن للزوار متابعة أحدث الأخبار والأحداث التي تتعلق بأنشطة الهيئة، والاطلاع على التقارير والمعلومات المالية، والتعرف على مبادراتها وبرامجها الاستثمارية، كما يمكن للزوار التواصل مع فريق دعم العملاء. إن هذا الموقع يعكس التزام الهيئة بتعزيز شفافية وتواصل فعال مع جميع الأطراف المعنية، ويسهم بشكل كبير في توفير مصدر موثوق للمعلومات حيث يمكن للجميع الاطلاع على تطورات الهيئة وإنجازاتها.

صلة ما سبق بموضوع الدراسة: يُظهر تتبّع مراحل تطوّر هيئة صندوق الحج الماليزي — من التأسيس القانوني الأول، مرورًا بتوسّع البناء التشريعي، ونمو قاعدة المودعين والأصول، والانفتاح الاستثماري، والاستقلال المالي عن الدعم الحكومي، وصولًا إلى تطوير الخدمات والتقنيات الرقمية — أنّ هذه التجربة ليست مجرّد مبادرة ادخار للحج، بل نموذجًا متكاملًا لبناء مؤسسة ادخارية استثمارية قادرة على التحوّل التدريجي من الاعتماد على الدولة إلى مؤسسة مالية راسخة ذات أثر تنموي. وهذا التسلسل المرحلي يمثّل إطارًا مرجعيًّا مهمًّا لهذه الرسالة عند مناقشة إمكانية إنشاء صندوق حج مماثل في إقليم كوردستان العراق؛ إذ يوفّر نموذجًا عمليًّا لمسار التطوّر المؤسسي والتشريعي والمالي الذي يمكن أن يُستأنس به عند تقييم جاهزية الإقليم وتصميم خارطة طريق للنموذج المقترَح.

---

[101] Tabung Haji, website: https://www.tabunghaji.gov.my/ms/berita/isn-07052021-1200/th-menang-anugerah-kecemerlangan-teknologi-malaysia-2021 Retrieved on October 5, 2023.

[102] Tabung Haji, website: https://www.tabunghaji.gov.my/en/e-bimbingan-haji Retrieved on October 6, 2023.

المبحث الرابع: الإطار القانوني لهيئة صندوق الحج

يستعرض هذا المبحث الوضع القانوني لهيئة صندوق الحج، مشيرًا إلى التطورات القانونية التي شهدتها الهيئة، كما يُركز على القانون الأساسي الذي يُشكل أساسًا لأعمال الهيئة والمعروف بقانون تابونغ حاجي (TH) لعام (١٩٩٥م)، وذلك ضمن المطلبين التاليين:

المطلب الأول: التطورات القانونية لهيئة صندوق الحج

المطلب الثاني: القانون الأساسي لهيئة صندوق الحج لعام (١٩٩٥م)

المطلب الأول: التطورات القانونية لهيئة صندوق الحج

شهدت المسيرة القانونية لهيئة صندوق الحج عدّة مراحل متعاقبة، أسهم كلٌّ منها في تشكيل الإطار النظامي والصيغة المؤسسية التي تعمل بها الهيئة في الوقت الحاضر، ويمكن تمييز أربع مراحل أساسية ذات أثر واضح في تاريخها، وهي:

مرحلة التأسيس: ترجع هذه المرحلة إلى صدور القانون البرلماني رقم (٣٤) لسنة (١٩٦٢م)، الذي قضى بإنشاء "شركة ادخار الحجاج لمسلمي الملايو" وتحديد اختصاصها في تجميع مدخرات الحجاج المحتملين واستثمارها، لتشكِّل الإطار المؤسسي الأول الذي تطوّر لاحقًا إلى هيئة صندوق الحج الماليزي.

مرحلة التطور: في هذه المرحلة صدر القانون رقم (٨) لسنة (١٩٦٩م) الذي نظَّم عمل "مجلس إدارة شؤون الحج وصندوق الادخار" بعد دمج "شركة ادخار الحجاج" مع "مكتب إدارة شؤون الحج". يتكوّن هذا القانون من أحد عشر جزءًا وثلاثة جداول، غير أن أهميته – في سياق هذه الدراسة– لا تكمن في تفاصيل مواده بقدر ما تتجلى في الملامح الرئيسة التي أرساها لعمل الهيئة؛ فهو أولًا أرسى الإطار المؤسسي والإداري للصندوق من خلال تنظيم مجلس الإدارة، والهيكل الإداري، واللجان المالية ولجان الرعاية، وآليات التعيين والمسؤوليات. وثانيًا أسّس الإطار المالي والادخاري والاستثماري عبر بيان أحكام قبول الودائع، واستثمار أموال الصندوق، وإدارة الاحتياطيات، وآليات توزيع الأرباح وإصدار التقارير السنوية. وثالثًا نظّم شؤون الحج ذاتها من حيث طرق السفر، وأحكام الحجاج، والتذاكر، ووكلاء الحج، بما وحَّد في قانون واحد بين الإدارة المالية والإدارة الخدمية للحج. ورابعًا تضمّن أحكامًا تكملية

وانتقالية نقلت الصلاحيات من القوانين السابقة وأكسبت الصندوق شخصية اعتبارية واضحة، مع تنظيم انتقال الأصول والعقود والموظفين. وبذلك شكّل هذا القانون الإطار النظامي المتكامل لأول نموذج ادخار مؤسسي للحج في ماليزيا، وهو ما تسعى هذه الرسالة إلى الإفادة منه عند اقتراح نموذج مشابه لإقليم كوردستان العراق[١٠٣].

مرحلة التعديلات: شهدت هذه المرحلة مجموعة من التعديلات على القانون رقم (٨) لعام (١٩٦٩م)، بغية تحسين وتحديث بعض البنود والمواد القانونية.

مرحلة النقلة النوعية: وهي المرحلة التي شهدت تطورًا ملحوظًا في تاريخ الهيئة، وذلك بفضل صدور القانون رقم (٥٣٥) لعام (١٩٩٥م). كما أن هذا القانون أتاح للهيئة توسيع نطاق أنشطتها وزيادة إمكانياتها مما أدى إلى امتلاكها أصولًا عملاقة وتنفيذ أنشطة كثيرة وإدارة فعالة.

صلة ما سبق بموضوع الدراسة: يتّضح من استعراض المراحل القانونية المتعاقبة لهيئة صندوق الحج أن نجاح تجربة الادخار المؤسسي في ماليزيا لم يكن وليد مبادرة مالية فحسب، بل ثمرة إطار تشريعي متدرّج أتاح للصندوق الانتقال من شركة ادخار محدودة الوظائف إلى مؤسسة ادخارية استثمارية متكاملة ذات شخصية اعتبارية واضحة وصلاحيات واسعة في جمع المدخرات واستثمارها وإدارة شؤون الحج. وهذا البعد النظامي يُعدّ عنصرًا جوهريًا في موضوع هذه الرسالة؛ إذ يوفّر نموذجًا تشريعيًا يمكن من خلاله تقييم واقع الإطار القانوني في إقليم كوردستان العراق، وبيان ما إذا كان بالإمكان تكييفه أو تطويره بما يسمح بإنشاء صندوق حج كوردستاني يقوم على أسس مؤسسية وتشريعية مشابهة.

المطلب الثاني: القانون الأساسي لهيئة صندوق الحج لعام (١٩٩٥م)

بفضل هذا القانون، أصبحت الهيئة قادرة على دخول في الشراكات وإنشاء شركات فرعية وامتلاك وشراء الأسهم، مما ساهم في تنويع مصادر دخلها وتحسين قدرتها على تحقيق عوائد مالية مستدامة. ومن الأسباب التي أدت إلى صدور هذا القانون هو وجود تحديات عصر العولمة حينذاك، فاستطاعت الهيئة تحقيق نمو ملحوظ وبناء سمعة قوية كأحد أبرز المؤسسات المالية الإسلامية في ماليزيا، وقد وضعت هذه المرحلة القانونية الأسس لتحقيق التطوير المستمر

[103] Lembaga Urusan Dan Tabung haji , ACT 8, 1969.

والنجاح المستدام للهيئة في تقديم خدماتها للحجاج وتحقيق أهدافها المالية والاقتصادية. هذا القانون يتكون من ثمانية أجزاء، و(٥٩) مادة، مما يعطي الإطار القانوني العام للهيئة[١٠٤]، وتفصيل أبرز محتوياته وأحكامه كالآتي:

الجزء الأول (التمهيدي): يتضمن هذا الجزء بندين وهو:

البند الأول: يتناول اسم القانون وسريانه في جميع أنحاء ماليزيا.

البند الثاني: يتعلق بتفسير المصطلحات الواردة في القانون.

الجزء الثاني (هيئة صندوق الحج): يتناول تسعة بنود متعلقة بالهيئة، وهي:

البند الأول: يؤكد على تأسيس هذه المؤسسة باسم **هيئة صندوق الحج** Lembaga (Tabung Haji)، وأنها تمتلك استمرارية قانونية[١٠٥]، والقدرة على المشاركة في القضايا القانونية، سواء بمقاضاة الآخرين أو بأن تُقاضى من قبل الآخرين، والقدرة على إبرام العقود وامتلاك الأموال والممتلكات، سواء كانت متحركة (مثل المعدات والأموال) أو غير متحركة (مثل الأراضي والعقارات)، كما لديها الحق في التنازل عن تلك الممتلكات أو التعامل معها بالطريقة التي تراها مناسبة.

البند الثاني: ينص على وظائف وصلاحيات ممنوحة لمجلس الإدارة، فالوظائف الرئيسية لمجلس الإدارة هي إدارة الصندوق، والتعامل مع كل ما يتعلق برعاية الحجاج وتطوير السياسات المتعلقة بهذا الجانب، والقيام بأي أمر أو أمور أخرى يُسمح لها أو يُطلب منها بموجب هذا القانون، ولديها القدرة على تنفيذ وظائفها سواء داخل ماليزيا أو خارجها. ويمكنها بموافقة الوزير[١٠٦] الدخول في شراكات أو مشروعات مشتركة مع جهات أخرى، والشراء أو الاحتفاظ بأسهم في هيئات أو شركات أخرى، وتأسيس شركات لتنفيذ مشروعات معينة.

البند الثالث: يتحدث عن ختم مجلس الإدارة والإجراءات المتعلقة باستخدامه والتصديق عليه، حيث لمجلس الإدارة ختم رسمي، وهذا الختم يحمل تصميمًا خاصًا بها، والمدير التنفيذي لمجلس الإدارة هو الشخص المسؤول عن الحفاظ على الختم والتصديق باستخدامه، كما يمكن

---

[104] Tabung Haji, ACT 535, 1995. https://www.tabunghaji.gov.my/en/tabung-haji-act

[١٠٥] أي: أنها لا تنتهي إذا تغيرت الإدارة أو غادر أحد أعضائها.

[١٠٦] أي: وزير الحج.

تفويض أشخاص آخرين لذلك، والوثائق المختومة تعتبر صحيحة ما لم يتم إثبات العكس، ويجب أن يتم التعرف على ختم مجلس الإدارة بشكل رسمي وقضائي.

البند الرابع: ينص على العضوية في مجلس الإدارة وشروطها والقوانين المتعلقة بها، حيث تتألف أعضاء مجلس الإدارة من رئيس يُعين من قبل الوزير، وممثل عن رئاسة مجلس الوزراء، وممثل عن وزارة المالية، وما لا يزيد على سبعة أعضاء آخرين يعينهم الوزير، كما أنه لا يمكن تعيين شخص عضوًا في مجلس الإدارة إلا إذا كان مسلمًا ومواطنًا ماليزيًا، ولا يمكن التعيين أو الاحتفاظ بأي شخص كعضو في مجلس الإدارة إذا كان مفلسًا، أو مُدانًا وحُكم عليه بالسجن لمدة سنة أو أكثر، أو إذا كان غير قادر ذهنيًا على أداء وظائفه. وإذا لم يحضر عضو لثلاث اجتماعات متتالية دون إذن أو إذا أصبح غير مؤهل بناءً على الأسباب المذكورة فسيتم فقدان عضويته، والوزير له الحق في إلغاء تعيين أي عضو دون الحاجة لذكر الأسباب، ويمكن للأعضاء الاستقالة عندما يشاءون عبر إرسال إشعار خطي للوزير، وتدوم فترة عضوية مجلس الإدارة لمدة لا تزيد عن ثلاث سنوات، ويمكن إعادة تعيينهم.

البند الخامس: ينص على مكافأة أعضاء مجلس الإدارة، حيث أنهم لا يحصلون على أجور ثابتة، ولكن قد يحصلون على مكافآت أو تعويضات معينة مقدرة من قبل الوزير، مثل بدلات للسفر أو الإقامة.

البند السادس: ينص على اجتماعات مجلس الإدارة، حيث اللجنة يجب عليها أن تجتمع مرة واحدة على الأقل كل ثلاثة أشهر، والحضور الأدنى المطلوب لعقد اجتماع صالح هو ثلاثة أعضاء، والرئيس هو من يترأس الاجتماعات، ولكن في حالة غيابه، سيتم اختيار عضو لتولي هذا الدور. وفي حالة التعادل في التصويت حول قرار معين للرئيس الحق في القرار بصوت إضافي، والمحاضر التي تسجل خلال الاجتماعات والتي تم التوقيع عليها بشكل صحيح تعتبر وثائق رسمية قانونية، واللجنة لها الحرية في تحديد طريقة عملها وإجراءاتها بما لا يتعارض من البنود المذكورة.

البند السابع: يؤكد على الكشف عن المصلحة في المعاملات مع الهيئة، إذا كان لدى أي عضو في مجلس الإدارة مصلحة شخصية أو حصة في أي عقد أو مشروع يتعامل مع الهيئة، فعليه الإفصاح عن ذلك، ويجب عليه الإفصاح عن مصلحته خلال اجتماع مجلس الإدارة أو

في أقرب فرصة بعد حصوله على هذه المصلحة. ويمكن للعضو تقديم إشعار عام بأنه يمتلك حصة في شركة معينة وهذا سيعتبر كإفصاح كافي، كما يجب تسجيل كل إفصاح في محضر الاجتماع، ولا يجوز للعضو المشاركة في التصويت أو المناقشة بخصوص أي قرار يتعلق بعقد أو مشروع له مصلحة شخصية فيه، وإذا قام بذلك فصوته لن يُحسب.

البند الثامن: ينص على سلطة الوزير في إعطاء التوجيهات وطلب المعلومات، يعني أن الوزير يملك الصلاحية لتوجيه اللجنة وإعطاء الإرشادات العامة طالما أنها تتوافق مع القانون المعمول به، وعلى مجلس الإدارة الالتزام وتنفيذ هذه التوجيهات. بالإضافة إلى ذلك، اللجنة ملزمة بتقديم كل التقارير والمعلومات المتعلقة بأنشطتها وأموالها للوزير حسب ما يطلب منها.

البند التاسع: يتناول إمكانية تأسيس مجلس الإدارة للجان فرعية في تنفيذ وظائفها، حيث لدى مجلس الإدارة السلطة لتأسيس لجان فرعية حسب الحاجة، والأشخاص الذين لا يمكن تعيينهم في مجلس الإدارة بناءً على المتطلبات المذكورة لا يمكن تعيينهم أيضًا في هذه اللجان الفرعية، مع عدة شروط أخرى تخص اللجان الفرعية.

الجزء الثالث (مسؤولون وموظفون ووكلاء في الهيئة): يتضمن هذا الجزء ثلاثة بنود، وهي:

البند الأول: يتعلق بالرئيس التنفيذي لمجلس الإدارة، حيث يمكن للوزير تعيين أي عضو من أعضاء مجلس الإدارة ليكون الرئيس التنفيذي لمجلس الإدارة وفقًا للشروط والأحكام التي قد تحددها مجلس الإدارة بالتوافق مع الوزير، وسيكون للرئيس التنفيذي صلاحيات وواجبات كما تم تحديدها في القانون أو كما تحدده مجلس الإدارة في المستقبل، ويحق له الحصول على راتب أو بدلات وفقًا لما قد تحدده مجلس الإدارة بالتوافق من الوزير.

البند الثاني: يوضح الإجراءات والصلاحيات المتعلقة بتعيين وتوظيف الأفراد والمستشارين والوكلاء، حيث أن مجلس الإدارة تمتلك القدرة على تعيين وتوظيف أشخاص لشغل المناصب، مثل المدير التنفيذي، والمدير العام، وغيرهم حسبما تراها مناسبًا، ولديها الصلاحية لممارسة الرقابة التأديبية على موظفيها، وتستطيع التعاقد من المستشارين، مثل المحامين والمصرفيين ووسطاء الأوراق المالية، والوكلاء في داخل ماليزيا أو خارجها لتمثيلها في مهام معينة.

البند الثالث: يتناول صلاحيات مجلس الإدارة في تحديد شروط خدمة وانضباط موظفيها، باعتبار أن مجلس الإدارة لديها الصلاحية لوضع وتعديل اللوائح المتعلقة بشروط خدمة موظفيها وضوابط انضباطهم، وذلك بموافقة الوزير، ويمكن أن تتضمن اللوائح تحديد جرائم انضباطية وفرض عقوبات معينة، وقد تصل إلى الفصل من العمل أو تخفيض الرتبة، كما يمكن أن تتضمن أحكامًا تقضي بوقف الموظف عن العمل من تخفيض راتبه أو دون راتب خلال الفترة التي تجري فيها الإجراءات الانضباطية ضده.

الجزء الرابع (المالية): يتناول عدة أمور مالية من خلال اثني عشر بندًا، وهي:

البند الأول: ينص على إنشاء صندوق خاص تحت إدارة مجلس الإدارة، سيتم إنشاء صندوق يدار ويتحكم فيه مجلس الإدارة، ويتكون الصندوق من مجموعة من المصادر، مثل: الودائع المستلمة، والهيبات، والتبرعات، والمساهمات، والأموال المستردة من القروض أو المساعدات المالية التي قدمها مجلس الإدارة، والأرباح من المشاريع الممولة من الصندوق، وأي أموال أو ممتلكات أخرى قد تصبح مستحقة لمجلس الإدارة. وأما الأغراض التي يمكن صرف أموال الصندوق من أجلها، فهي: سحب الودائع مع أو بدون الأرباح، وسداد الديون وغيرها من المصروفات المسموح بها، والمصروفات الإدارية بما في ذلك الرواتب، والمصروفات المترتبة على إدارة الصندوق، ومنح القروض لموظفي الهيئة.

البند الثاني: يتعلق بتلقي الودائع، يُسمح لمجلس الإدارة تلقي الودائع من أي شخص مسلم يكون مواطنًا في ماليزيا ويقيم فيها، كما لا يجوز قبول الوديعة إلا للأغراض التالية: الادخار من أجل رحلة الحج أو كمدخرات للاستثمار أو لأي غرض آخر يسمح به مجلس الإدارة.

البند الرابع: ينص على التمويل أو المساعدات المالية للشركات، يسمح لمجلس الإدارة بموافقة الوزير تقديم التمويل أو المساعدة المالية لأي شركة تم إنشاؤها بموجب (البند الثاني من الجزء الثاني)، ولأي شركة ذات صلة بها، ويمكن منحها وفقًا للشروط والأحكام تراها مجلس الإدارة مناسبة في حالات معينة، كما أنه لا يجوز للهيئة أو أي شركة أنشئت بموجب هذا القانون إصدار كفالة أو رسالة تعويض دون موافقة خطية من وزير المالية.

البند الخامس: يتناول صلاحيات الاقتراض، يجوز لمجلس الإدارة بموافقة الوزير ووزير المالية ووفقًا للشروط والأحكام وللمدة التي يوافقون عليها اقتراض أي مبالغ يطلبها مجلس الإدارة لأغراض هذا القانون.

البند السادس: يبين اللوائح المتعلقة بالودائع والسحوبات، يسمح لمجلس الإدارة بموافقة الوزير بوضع لوائح تتعلق بالإيداعات والسحوبات، هذه اللوائح تحدد الطريقة التي يتم بها الإيداع في الصندوق، وهي: النص على الاحتفاظ بحسابات منفصلة لكل مودع، والطريقة التي سيتم سحب أي مبلغ يضاف إلى حساب أي مودع، والأدلة التي يجب تقديمها بشأن أي طلب سحب.

البند السابع: يتعلق باستثمار أموال الصندوق، يتم استثمار أموال الصندوق بقدر ما لا يلزم إنفاقها من قِبل مجلس الإدارة وِفقًا لهذا القانون، ويمكن استثمارها داخل ماليزيا أو خارجها، ووفقًا لما تراه مجلس الإدارة مناسبًا، ولا يمكن لها أن تقوم بأية استثمارات دون الحصول على موافقة الوزير.

البند الثامن: ينص على إنشاء صندوق احتياطي، يقوم مجلس الإدارة بإنشاء صندوق احتياطي داخل الصندوق الرئيسي، ويسمح لها بنقل الأصول من الصندوق الاحتياطي إلى الصندوق الرئيسي وبالعكس، ويتم تحديد التحويلات إلى الصندوق الاحتياطي من قِبل مجلس الإدارة، وأما التحويلات خارج الصندوق الاحتياطي فيحددها الوزير، وينطبق البند السابق على أصول الصندوق الاحتياطي.

البند الثامن: يوضح كيفية إعلان الأرباح القابلة للتوزيع، لدى مجلس الإدارة الحق في تحديد ما إذا كان من المناسب إعلان مبلغ كأرباح قابلة للتوزيع لفترة زمنية معينة أو لعام معين، وذلك بموافقة الوزير، وعند الإعلان يجب على مجلس الإدارة تحديد الطريقة والمبلغ والوقت المناسب لتحويل هذه الأرباح لكل مودع، ولا يمكن توزيع الأرباح إلا بعد تأسيس صندوق احتياطي، كما لا يمكن إعلان أرباح في أي عام إلا إذا كانت أصول الصندوق في نهاية ذلك العام أكثر من التزامات الصندوق، وألا تقل أصول الصندوق الاحتياطي عن تلك النسبة من المبالغ المستحقة فعليًا للمودعين في نهاية تلك السنة بما في ذلك الربح القابل للتوزيع، حسبما قد توافق عليه المالية. وفي حالة عدم كفاية الأموال في الصندوق الرئيسي لتغطية المبالغ المطلوبة

لأغراض هذا القسم، يجب أن يتم السداد من صندوق الاحتياطي. وأي قرار من مجلس الإدارة بشأن مبلغ الأرباح الموزعة المخصصة للمودع هو نهائي وملزم للمودع، وتكون شهادة الرئيس التنفيذي دليلًا نهائيًا على الأرباح الموزعة التي تم تخصيصها للمودع.

البند التاسع: ينص على قضية الأموال التي لم يُطالب بها، عندما يتم الإعلان عن أن الهيئة لا تخضع للجزء الثاني من قانون الأموال غير المستردة لعام ١٩٦٥م، فإن كل الأموال التي لم يُطالب بها والتي يحتفظ بها يجب أن يتم تسجيلها في سجل يديره الرئيس التنفيذي. رغم أي تشريع قائل بالعكس، سيتم الاحتفاظ بجميع الأموال التي لم يُطالب بها ضمن الصندوق حتى يتم دفع هذه الأموال للمودعين المعنيين في أي وقت لاحق.

البند العاشر: يتعلق بضمان الحكومة للمدفوعات، في حال لم تتمكن الهيئة من تغطية النفقات المتعلقة بسحوبات المودعين من خلال استخدام الأموال الموجودة في الصندوق الرئيسي أو الصندوق الاحتياطي، فستكون هذه النفقات مكفولة من الحكومة وستدفع من (الصندوق الموحد)[١٠٧]. وأي مبلغ تم دفعه من (الصندوق الموحد) بموجب هذا الضمان يجب أن يُعاد إلى الصندوق من قِبل الهيئة في أقرب وقت ممكن، وحتى يتم إعادتها يُعتبر هذا المبلغ دينًا مستحقًا للحكومة ويكون له الأولوية في السداد من أموال الصندوق الرئيسي والاحتياطي.

البند الحادي عشر: يتعلق بإجراءات الميزانية السنوية للهيئة، يتعين على الرئيس التنفيذي تقديم تقدير مالي للنفقات المتوقعة (بما في ذلك النفقات الرأسمالية) للعام المالي التالي، ويجب تقديم التقدير قبل بداية السنة المالية بشهر، كما يجب إرساله إلى جميع أعضاء مجلس الإدارة قبل الاجتماع الذي سيتم فيه مناقشة التقديرات بمدة لا تقل عن (١٤) يومًا.

البند الثاني عشر: ينص على اخضاع الهيئة لقانون الهيئات القانونية (الحسابات والتقارير السنوية) لعام ١٩٨٠م، وبالتالي ستتعين عليها الامتثال للمتطلبات المحددة في هذا القانون بخصوص إعداد الحسابات وتقديم التقارير السنوية.

الجزء الخامس (منظم الحج): يتعلق هذا الجزء بمنظمي الحج، ويحدد القواعد التي تجب على المنظمين اتباعها، ويتكون من سبعة بنود، سأذكرها بشكل ملخص، وهي:

---

[١٠٧] وهو الخزينة الرئيسية للحكومة.

البند الأول: يقضي بأنه لا يجوز لأي شخص تنظيم رحلات الحج أو الإعلان عنها أو القيام بأي نشاط يرتبط بهذا الغرض إلا إذا كان لديه ترخيص صالح من الهيئة. وأي شخص يخالف هذا القانون سيواجه عقوبات قانونية.

البند الثاني: يتناول التراخيص لتنظيم رحلات الحج، يتعين على الراغبين في الحصول على ترخيص تنظيم رحلات الحج تقديم طلب كتابي إلى الهيئة، بعد مراجعة الطلب قد تقرر الهية منح الترخيص مقابل دفع رسوم وفقًا لشروط قد تحددها، أو تقرر رفض الطلب دون الحاجة لذكر الأسباب.

البند الثالث: يتعلق بوديعة الأمان لمنظمي رحلات الحج، يجب على منظمي رحلات الحج تقديم وديعة أمان لدى الهيئة بعد الحصول على الترخيص، ويمكن أن تكون الوديعة في شكل ضمان بنكي أو وديعة نقدية، والغرض منها ضمان الالتزام بالشروط والأحكام التي حددتها الهيئة، وللوفاء بالتزامات معينة، وفي حالة عدم الالتزام أو الإخلال بأحد هذه الشروط، يمكن للهيئة خصم جزء من الوديعة لتغطية أي خسائر ناتجة عن عدم الالتزام.

البند الرابع: يبين حالة خرق منظم الحج أي من شروط أو أحكام الترخيص الخاص به، سيتم اعتباره مذنبًا وسيخضع للمساءلة القانونية، وفي حالة الانتهاك يعاقب بغرامة مالية وسجن، وستلغي الهيئة ترخيصه إذا تم إدانته بموجب هذه الفقرة، وقد تقوم الهيئة بتعليق الترخيص بشكل مؤقت إذا تم توجيه اتهام له حتى يتم حل القضية.

البند الخامس: يوضح واجبات منظمي الحج عندما يتم احتجاز حاج في الأراضي المقدسة أو في أي مكان آخر. بشكل عام، هذا البند يحمي حقوق الحجاج ويضمن أن يكون لهم دعم مادي ولوجيستي في حالة تعرضهم لأي مشاكل أثناء رحلتهم إلى الأراضي المقدسة.

البند السادس: يتعلق بإصدار التذاكر للحجاج من قبل منظمي الحج، ويهدف إلى ضمان حقوق الحجاج في الحصول على تذكرة ذهاب وعودة وتوفير الحماية اللازمة في حالة عدم توفير منظم الحج لهذه التذاكر. البند السابع: يعطي للهيئة السلطة لإصدار تصريح كتابي يسمح بتقديم تذكرة ذهاب فقط للحاج إلى الأراضي المقدسة، وذلك وفقًا للشروط والأحكام التي تراها مناسبة.

الجزء السادس (الحجاج): يتناول هذا الجزء أمورًا متعلقة بالحجاج، وذلك من خلال ثلاثة بنود، وهي:

البند الأول: يوضح الشروط التي يجب على الحاج تلبيتها قبل السفر إلى الأراضي المقدسة، يجب على الحاج الحصول على تصريح كتابي من الهيئة يؤكد أنه قد تم تلبية كافة الشروط المطلوبة، والهيئة لديها الحق في تعديل أو تغيير هذه الشروط أو إعفاء أشخاص معينين منها.

البند الثاني: يتناول إصدار "جواز سفر الحاج" من قبل الهيئة، حيث الهيئة مسؤولة عن إصدار هذا الجواز لكل حاج، ويعتبر تصريحًا لإعادة الدخول للبلاد، وهو صالح فقط للسفر إلى الأراضي المقدسة لأداء الحج أو العودة منها. **البند الثالث**: ينص على ضرورة وضع السعر بوضوح على كل تذكرة يتم بيعها للحجاج، ويجب أن يتم كتابة السعر باللغتين الماليزية والإنجليزية.

الجزء السابع (متنوع): يتضمن هذا الجزء عدة أمور متنوعة من خلال عشر بنود، وهي:

البند الأول: يتعلق بالدليل المقدم في الإجراءات القانونية بموجب هذا النظام.

البند الثاني: يحدد الاختصاص القضائي بشأن الجرائم المرتكبة بموجب هذا النظام.

البند الثالث: يتناول العقوبات المقرَّرة على من يخالف أحكام هذا القانون والأنظمة الصادرة بمقتضاه، فيُحدِّد الغرامات والعقوبات السجنية المترتِّبة على المخالفة الأولى، والعقوبات الأشد المقرَّرة في حال تكرار المخالفة.

البند الرابع: يتناول مسؤولية الأشخاص الذين يديرون أو يشاركون في إدارة أعمال أو شؤون الهيئة من الجانب القانوني.

البند الخامس: يتيح للهيئة القدرة على تسوية الجرائم المرتكبة بموجب هذا القانون أو أي تشريعات مكملة له، ويوفر وسيلة لتسوية الجرائم دون الحاجة للمضي قدمًا في الإجراءات القضائية من خلال دفع مبلغ مالي.

البند السادس: يُلزم الرئيس والموظفين وأي شخص لديه وصول لمعلومات أو مستندات في مجلس الإدارة بالحفاظ على السرية وعدم الإفصاح عنها، وإذا تم الإفصاح عن هذه المعلومات بدون إذن يمكن مخالفة الشخص المخالف.

البند السابع: يهدف إلى حماية أعضاء مجلس الإدارة وأعضاء أي لجان مرتبطة بها، بالإضافة إلى الضباط والموظفين والوكلاء الذين يعملون تحت مظلتها، حيث لا يتحملون أي مسؤولية شخصية عن الخسائر أو الأضرار التي قد تنشأ عند تنفيذهم لواجباتهم.

البند الثامن: ينص على أن جميع أعضاء مجلس الإدارة واللجان التابعة لها، بالإضافة إلى جميع الرُؤساء والموظفين، سيُعاملون كموظفين حكوميين وفقًا لما هو موضح في القانون الجنائي.

البند التاسع: يمنح مجلس الإدارة الصلاحية لوضع اللوائح اللازمة لتطبيق وتنفيذ أحكام القانون، ويغطي هذا البند مجموعة واسعة من الموضوعات، مثل: تأسيس اللجان وإجراءاتها، وفرض الرسوم، والتدابير المتعلقة بالحسابات المالية للهيئة، والإيداع والسحب من الصندوق، ومسئوليات وسيطرة موظفي الهيئة، والإجراءات المتعلقة بتسوية الجرائم. كما يسمح البند بفرض عقوبات على أي شخص يخرق هذه اللوائح.

البند العاشر: يعطي الوزير الصلاحية لتعديل أو إضافة أو تغيير الجدول المذكور في القانون، وذلك بنشر تلك التعديلات في الجريدة الرسمية.

الجزء الثامن (الإلغاء والانتقال): يتعلق هذا الجزء بإلغاء القانون رقم (٨) لعام (١٩٦٩م)، وانتقال صلاحياته للقانون الجديد، من خلال ثلاثة عشرَ بندًا، وهي:

البند الأول: ينص على إلغاء قانون الهيئة لعام (١٩٦٩م)، والهيئة التي تم تأسيسها بموجب هذا القانون ستتوقف عن الوجود كهيئة قانونية.

البند الثاني: يوضح أن الأشخاص الذين كانوا أعضاء في التاريخ المحدد سيظلون أعضاء ولكن ضمن إطار القانون الجديد، وسيعتبر تعيينهم قد تم بموجب القانون الجديد وليس القديم.

البند الثالث: يشير إلى استمرارية وفعالية القوانين والتشريعات الفرعية التي كانت قائمة قبل تنفيذ القانون الجديد حتى يتم تعديلها أو إلغاؤها.

البند الرابع: ينص على أن جميع الصلاحيات والحقوق والواجبات والمسؤوليات التي كانت تعود سابقًا للهيئة السابقة (Lembaga Urusan dan Tabung Haji) ستنتقل إلى الهيئة الجديدة (Lembaga).

البند الخامس: يتناول إجراءات نقل ملكية الأراضي والممتلكات من الهيئة السابقة إلى الهيئة الجديدة.

البند السادس: يفيد بأن جميع العقود والاتفاقيات والسندات والصكوك التي كانت قائمة قبل التاريخ المحدد والتي تتعلق بالممتلكات التي تم نقلها وفقًا للبند السادس ستظل قائمة وفعالة وتعتبر ملزمة للهيئة الجديدة بدلًا من الهيئة السابقة.

البند السابع: يشير إلى استمرارية الإجراءات المدنية والجنائية، وأن إلغاء القانون السابق لن يمنع محاكمة أو معاقبة الأشخاص الذين ارتكبوا جرائم بموجب القانون القديم قبل التاريخ المحدد، وستستمر الدعاوى القانونية القائمة قبل التاريخ المحدد.

البند الثامن: يُظهر أن جميع الأموال التي كانت موجودة أو مستحقة لصندوق تم تأسيسه بموجب القانون السابق ستنقل إلى الصندوق الجديد في التاريخ المحدد وفقًا لهذا القانون.

البند التاسع: يوضح أن كل شخص كان يودع أموالًا في الصندوق وفقًا للقانون السابق سيتم نقله تلقائيًا ليكون مودعًا في الصندوق الجديد بموجب القانون الجديد، وسيخضع لجميع الأحكام المذكورة في القانون الجديد بخصوص المودعين.

البند العاشر: يُقرّ ويُؤكد الشرعية لجميع الأفعال والقرارات التي اتخذتها مجلس الإدارة السابقة قبل اليوم المحدد، وستُعتبر قانونية ومقبولة بموجب هذا القانون الجديد. إضافة إلى ذلك، تُعتبر الشركات التي تأسست تحت إشراف مجلس الإدارة وفقًا لقانون الشركات ١٩٦٥م قد تأسست بشكل قانوني، وأي دعم مالي أو تمويل قُدم لهذه الشركات من قبل مجلس الإدارة يُعتبر قد تم تقديمه بشكل قانوني.

البند الحادي عشر: يتعلق بنقل وتعيين الموظفين في إطار إعادة تنظيم أو تغيير هيكلي، سيصبح المدير العام للهيئة السابقة الرئيس التنفيذي للهيئة الجديدة، وسيظل في هذا المنصب حتى نهاية الفترة التي تم تعيينه فيها وفقًا للقانون السابق، كما أنه سيكون عضوًا في مجلس الإدارة

طالما يظل في منصب الرئيس التنفيذي. وجميع الموظفين والخدم الذين كانوا يعملون في الهيئة قبل التغيير سيظلون في مناصبهم وفقًا لنفس الشروط وأحكام الخدمة التي كانوا عليها من قبل.

البند الاثني عشر: يوضح أن جميع الإجراءات التأديبية التي كانت قيد النظر ضد أي موظف أو خادم قبل التاريخ المحدد في القانون، ستستمر وتتبع وفقًا لأحكام هذا القانون الجديد.

البند الثلاثة عشر: يبين أن الختم الحالي سيظل يُستخدم كختم رسمي للهيئة الجديدة حتى يتم توفير ختم جديد.

صلة ما سبق بموضوع الدراسة: يبيّن القانون الأساسي لهيئة صندوق الحج لعام (١٩٩٥م) أن نجاح نموذج الادخار والاستثمار للحج يقوم على إطار تشريعي متكامل يحدد الشخصية الاعتبارية للهيئة، وآليات جمع الودائع واستثمارها، وضمانات الدولة للمدخرين، وتنظيم منظّمي الحج وعلاقة الهيئة بالسلطات الرقابية. وهذه العناصر هي بالضبط ما تسعى هذه الرسالة إلى استنطاقه بوصفه «نموذجًا تشريعيًا مرجعيًا» يمكن قياس واقع الإطار القانوني في إقليم كوردستان عليه، واستجلاء ما يلزم توافره من تعديلات أو تشريعات جديدة لتمكين إنشاء "صندوق الحج الكوردستاني للادخار والاستثمار" يعمل بكفاءة واستدامة مشابهة.

المبحث الخامس: الحوكمة المؤسسة والشرعية لهيئة صندوق الحج

يهدف هذا المبحث إلى تقديم نظرة شاملة حول الإطار العام للحوكمة المؤسسية والحوكمة الشرعية المطبقة على المؤسسات المالية الإسلامية، مع التركيز على مستوى التزام هيئة صندوق الحج بهما، وذلك في أربعة مطالب مُرَتبة كالآتي:

المطلب الأول: الإطار العام للحوكمة المؤسسية في المؤسسات المالية الإسلامية

المطلب الثاني: الإطار العام للحوكمة الشرعية في المؤسسات المالية الإسلامية

المطلب الثالث: التزام هيئة صندوق الحج بتطبيق الحوكمة المؤسسية

المطلب الرابع: التزام هيئة صندوق الحج بتطبيق الحوكمة الشرعية

المطلب الأول: الإطار العام للحوكمة المؤسسية في المؤسسات المالية الإسلامية

أولًا: مفهوم حوكمة المؤسسات: تُمثل مصطلح الحوكمة مفهومًا حديثًا في اللغة العربية، وهو ترجمة لمصطلح «Governance» في اللغة الإنجليزية، وبدأ استخدام هذا المصطلح في البداية بالارتباط بالشركات، ومن ثم توسع استخدامه ليشمل مختلف القطاعات، بما في ذلك قطاع المالية الإسلامية[١٠٨].

كلمة «حَوكَمة» في اللغة مشتقة من «حَكَم» وعند البحث في جَذْر الكلمة الثلاثية نجد أنها تدور حول المفاهيم التالية: القضاء بالعدل، والمنع من الفساد، وتولية الشأن، والعلم والفقه[١٠٩]. بناءً على ذلك، يمكننا أن نقول إن مفهوم «حَوكَمة» في اللغة يتمثل في معنى «الإتقان وتولية الشؤون والإدارة بكفاءة».

وأما الحوكمة في الاصطلاح، قد عرفها البنك الدولي على أنها: «الطريقة التي تتم بها ممارسة السلطة في إدارة الموارد الاقتصادية والاجتماعية لدولة ما من أجل التنمية»[١١٠]. وأما برنامج الأمم المتحدة الإنمائي قد عرّف الحوكمة «الحكم الرشيد» على أنها: «ممارسة السلطة الاقتصادية والسياسية والإدارية لتسيير شؤون بلد ما على كافة المستويات، ويشمل الحكم الآليات والعمليات والمؤسسات التي يقوم من خلالها المواطنون والجماعات بالتعبير عن مصالحهم، وممارسة حقوقهم القانونية، والوفاء بالتزاماتهم، وتسوية خلافاتهم. ويتسم الحكم الرشيد بسمات عديدة، منها أن يقوم على المشاركة، وأن يتسم بالشفافية، وأن ينطوي على المساءلة، كما أنه يتسم بالفعالية والإنصاف. كذلك، فإنه يعزز سيادة القانون»[١١١]. وبناء على

---

[١٠٨] ينظر: محمد بن أحمد، "دور الحوكمة الشرعية في تطوير المؤسسات المالية الإسلامية (تجربة ماليزيا)"، **مجلة ملفات الأبحاث في الاقتصاد والتسيير**، المجلد (٧)، العدد (١)، (٢٠١٨م)، ص١٣؛ وشوقي عاشور بورقبة وعبد الحليم عمار غربي، "أثر تطبيق قواعد حوكمة الشركات في أداء المصارف الإسلامية: حالة دول منطقة الخليج"، **مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الاقتصاد الإسلامي**، المجلد (٢٨)، العدد (٣)، (٢٠١٥م)، ص١٢٧-١٢٨.

[١٠٩] ينظر: ابن فارس، **معجم مقاييس اللغة**، ج٢، ص٩١؛ وابن منظور، **لسان العرب**، ج١٢، ص١٤٠-١٤١؛ وأحمد مختار عبد الحميد عمر، **معجم اللغة العربية المعاصرة**، (بيروت: عالم الكتب، ط١، ١٤٢٩هـ/٢٠٠٨م)، ج١، ص٥٣٧.

[110] World bank, *Governance and Development*, (Washington, D.C, The World Bank, 1992), p1.

[١١١] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **إدارة الحكم لخدمة التنمية البشرية المستدامة**، (وثيقة الحكم لخدمة التنمية البشرية المستدامة، د.ط، ١٩٩٧م)، ص٨.

ذلك، الحوكمة تمثل الطريقة التي تتبعه السلطة في إدارة الموارد بفعالية وبما يحقق المصلحة العامة والخاصة لجميع الأطراف المعنية، ويُعد مفهوم الحوكمة مفهومًا عامًا وشاملًا، حيث يمكن تطبيقه في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعلمية[١١٢].

بالنسبة لمفهوم الحوكمة في قطاع المال والأعمال جاء تعريفها تحت مسمى «حوكمة المؤسسات[١١٣]» «Corporate Governance»، حيث عرفها لجنة كادبوري « Cadbury Committee» الصادر عن سوق لندن للأوراق المالية بأنها: «النظام الذي يتم من خلاله إدارة الشركات وضبطها، من خلال مسؤولية مجلس الإدارة عن حوكمة الشركة، ودور المساهمين في الحوكمة يتمثل في اختيار أعضاء مجلس الإدارة والمدققين والتأكد من وجود هيكل حوكمة مناسب»[١١٤]. وعرفتها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) بأنها: «مجموعة من العلاقات بين إدارة المؤسسة ومجلس إدارتها والمساهمين وأصحاب المصلحة الآخرين، كما أنها توفر الهيكلية التي تُحدد بها أهداف المؤسسة ووسائل تحقيق تلك الأهداف ومراقبة الأداء»[١١٥]. بالتالي حوكمة المؤسسات تشير إلى نظام يهدف إلى مراقبة وتحسين أداء المؤسسة وتحديد حقوق وواجبات جميع أطرافها، وضمان استخدام الموارد بشكل عادل وفعال لتحقيق أهدافها واستراتيجيتها.

بخصوص مفهوم حوكمة المؤسسات في المؤسسات المالية قد عرّفها لجنة بازل للرقابة المالية على أنها: «الطريقة التي يتم بها إدارة أعمال البنك وشؤونه من قِبل مجلس إدارته والإدارة العليا، بما في ذلك كيفية: وضع استراتيجية البنك وأهدافه، تحديد مدى تحمل البنك للمخاطر، إنجاز أعمال البنك يوميًا، حماية مصالح المودعين وتلبية التزامات المساهمين مع مراعاة مصالح

---

[١١٢] ينظر: عبد العزيز أحمد سعد، "نظرية الحوكمة الشرعية للمؤسسات المالية: دراسة تطبيقية لنظام الحوكمة الشرعية لدولة الكويت"، (رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية العالمية ماليزيا، ٢٠١٩م)، ص٢٢.

[١١٣] ويطلق عليها (حوكمة الشركات) أيضًا، ولكن الذي يظهر أن مصطلح الحوكمة هنا يشمل جميع الكيانات المؤسسية، سواء كانت تهدف إلى الربح كالشركات العامة والمساهمة والخاصة والعائلية، أو كانت تهدف إلى غير الربح مثل منظمات المجتمع المدني والمنظمات الحكومية وغير الحكومية، فجميع هذه الكيانات بحاجة إلى هياكل إدارية، حيث يطلق عليها في الشركات مصطلح (مجلس إدارة)، بينما في الكيانات الأخرى قد تأتي بأسماء مختلفة مثل (مجلس الأمناء) أو (المجلس الأعلى).

[114] A. Cadbury, *The Financial aspects of corporate governance*, (London: Gee Publishing, 1992), p15.

[115] Organization for Economic Co-operation and development (OECD), *G20/OECD Principles of Corporate Governance*, (Paris: OECD Publishing, 2015), p9.

أصحاب المصالح الأخرى، مواءمة أنشطة البنك مع التوقعات التي سيعمل بطريقة آمنة وسليمة لإنجازها، مع السلامة والامتثال للقوانين واللوائح المعمول بها»[١١٦].

ثانيًا: أساس الحوكمة في المؤسسات المالية الإسلامية: تؤثّر الحوكمة في المؤسسات المالية الإسلامية في كيفية صياغة الاستراتيجيات وإقرار السياسات وتنظيم أنظمة الرقابة الداخلية، غير أنّ خصوصية هذه المؤسسات تجعل حوكمتها أوسع من مجرد تطبيق مبادئ "الحوكمة الرشيدة" المعروفة في المؤسسات التقليدية. ويمكن تلخيص الأسس الرئيسة للحوكمة فيها في عدّة محاور كبرى، وهي:

- **تعزيز الثقة:** إذ تعتمد هذه المؤسسات –وفي مقدمتها صناديق الادخار والاستثمار– على أموال مودعين ومستثمرين لا يملكون بالضرورة أسهماً، مما يجعل بناء الثقة في الإدارة والرقابة أمرًا جوهريًّا لاستمرار تعبئة المدخرات.
- **الالتزام الشرعي:** فوجود هذه المؤسسات مرتبط ابتداءً بتقديم منتجات وخدمات متوافقة مع الشريعة، مما يضيف إلى الحوكمة بُعدًا خاصًّا هو ''الحوكمة الشرعية'' من خلال هيئات رقابة شرعية وهياكل تضمن الالتزام بالأحكام في جميع مراحل العمل.
- **نموذج الأعمال والمخاطر:** إذ تُبنى عقودها وصيغها التمويلية والاستثمارية على أسس شرعية (مشاركة، مضاربة، مرابحة، صكوك...) بما يترتب عليه نمط خاص من المخاطر يجب إدارتها بوعي من المؤسسة وعملائها.
- **مصالح الأطراف ذات العلاقة والمسؤولية الاجتماعية:** حيث يتعيّن على المؤسسة موازنة مصالح حملة الأسهم، وأصحاب حسابات الاستثمار، والمودعين، وسائر أصحاب المصلحة، ضمن إطار مقاصدي يحقّق تنمية المال وخدمة المجتمع، لا تعظيم الربح المالي فقط.

[116] Basel Committee on Banking Supervision, *Principles for enhancing Corporate Governance*, (Bank for International Settlements: 2010), p5.

- **أخلاقيات العمل وثقافته:** بما يشمل منظومة القيم المستمدة من الشريعة التي ينبغي أن تحكم سلوك مجلس الإدارة والإدارة والعاملين، وتكرّس ثقافة الالتزام والشفافية والأمانة[١١٧].

ثالثًا: الأطر المرجعية لمبادئ الحوكمة وأهميتها لصندوق الحج: تطوّر مفهوم الحوكمة في الأدبيات الدولية عبر عدد من الأطر المرجعية، من أبرزها،

- **مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD):** وهي تشكّل المرجعية العامة لحوكمة الشركات، وتركّز على وجود إطار قانوني وتنظيمي فعّال، وحماية حقوق المساهمين، ودور أصحاب المصلحة، والإفصاح والشفافية، ومسؤوليات مجلس الإدارة[١١٨].
- **مبادئ لجنة بازل للرقابة المصرفية:** وتهدف إلى تعزيز سلامة الجهاز المصرفي من خلال تحديد مسؤوليات مجلس الإدارة والإدارة العليا، وإطار إدارة المخاطر، والالتزام، والتدقيق الداخلي، والكشف والشفافية، بما يضمن استقرار البنوك واستدامتها[١١٩].
- **مبادئ هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (أيوفي):** وهي إطار موجّه خصيصًا للمؤسسات المالية الإسلامية، يضيف إلى مبادئ الحوكمة العامة أبعادًا خاصة؛ أهمها: الهياكل الفعّالة للالتزام الشرعي، المعاملة العادلة لحملة الأسهم وأصحاب حسابات الاستثمار، تجنّب تعارض المصالح، إدارة المخاطر، سياسات التعويض، القواعد الأخلاقية، والإفصاح المتوافق مع متطلبات الشريعة[١٢٠].

وانطلاقًا من هذه الأطر، يمكن القول إنّ ما يهمّ هذه الرسالة بوجه خاص ليس استعراض جميع المبادئ التفصيلية لكل جهة، بل التركيز على المحاور المشتركة ذات الصلة بنموذج الادخار والاستثمار في صندوق الحج الماليزي، وهي:

---

[١١٧] هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (أيوفي)، **معايير المحاسبة والمراجعة والحوكمة والأخلاقيات**، (الرياض: دار الميمان للنشر والتوزيع، ط١، ١٤٣٧هـ/٢٠١٥م)، ص١١٢٠-١١٢٣. مختصرًا.

[118] (OECD), G20/OECD Principles of Corporate Governance, p13-54.

[119] Basel Committee on Banking Supervision (BCBS), Corporate Governance Principles for Banks, (2015), p8-38.

[١٢٠] أيوفي، **معايير المحاسبة والمراجعة والحوكمة والأخلاقيات**، ص١١٢٤-١١٣٠. مختصرًا.

١. وضوح الهيكل المؤسسي ومسؤوليات مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية.
٢. وجود نظام متكامل للحوكمة الشرعية يضمن سلامة العقود والمنتجات.
٣. إدارة فعّالة للمخاطر المرتبطة باستثمار مدخرات الحجاج.
٤. الإفصاح والشفافية تجاه المودعين وأصحاب المصلحة.
٥. تحقيق توازن بين مصالح المدخرين، والمستثمرين، والمجتمع.

وستُستثمر هذه المحاور لاحقًا في تقييم تجربة صندوق الحج الماليزي، ثم في بناء التصوّر المقترح لصندوق الحج الكوردستاني للادخار والاستثمار، بما يراعي متطلبات الحوكمة المؤسسية والشرعية في بيئة إقليم كوردستان العراق.

المطلب الثاني: الإطار العام للحوكمة الشرعية في المؤسسات المالية الإسلامية

أولًا: مفهوم الحوكمة الشرعية: نظرًا لحداثة هذا المفهوم، لم يسبق أن تم تناوله أو الإشارة إليه في كتب العلماء إلا في العقد الأخير، حيث كانت أولى المحاولات لتحديد هذا المفهوم كان من قِبل مجلس الخدمات المالية الإسلامية (IFCB) في المعيار رقم (١٠) حيث تم تعريفها تحت مسمى «نظام الضوابط الشرعية» بأنها: «النظام الذي يُشير إلى مجموعة من الترتيبات المؤسساتية والتنظيمية التي تتأكد من خلالها مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية أن هناك إشرافًا شرعيًا فعّالًا مستقلًا»[١٢١]. وبعد ذلك، ظهرت مجموعة من التعريفات للحوكمة الشرعية، منها تعريف الباحث عبد العزيز أحمد سعد الذي عرفها بأنها: «النظام الذي يُطَمئِن أصحاب المصلحة، ويضمن لهم عدم مخالفة المؤسسة لأحكام الشريعة الإسلامية، من خلال اتباعها للتعاليم الشرعية الصحيحة، والتأكد من صحة تطبيقها، مع الإفصاح الشرعي عن ذلك»[١٢٢]. إذًا، الحوكمة الشرعية هي النظام الذي يستخدم مجموعة من الأدوات والآليات المؤثرة لضمان أن تعمل المؤسسة بما يتناسب مع أحكام الشريعة الإسلامي في كافة عملياتها. وتتم هذه العملية بالاعتماد على المبادئ والتشريعات الإسلامية ومراقبتها باستمرار وبفعالية، بالإضافة إلى

---

[١٢١] مجلس الخدمات المالية الإسلامية، **المبادئ الإرشادية لنظم الضوابط الشرعية للمؤسسات التي تُقدّم خدمات ماليّة إسلامية**، المعيار رقم (١٠)، الفقرة (٣)، (٢٠٠٩م)، ص٣.

[١٢٢] عبد العزيز أحمد سعد، **نظرية الحوكمة الشرعية للمؤسسات المالية**، ص٢٢.

الإفصاح الشرعي المستمر عن مدى امتثال المؤسسة لأحكام الشرعية الإسلامية الذي يطمئن أصحاب المصلحة.

ثانيًا: المرتكزات الأساسية للحوكمة الشرعية: تعتمد الحوكمة الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية على ثلاث مرتكزات أساسية[١٢٣]، وهي:

١. **حوكمة الفتوى والتشريع:** تتعلق بوضع المعايير والمرجعيات التشريعية التي تضمن أن تكون جميع المعاملات والأنشطة المالية في المؤسسة مطابقة لأحكام الشرعية الإسلامية، ويتم الاعتماد على فتاوى من علماء متخصصين في التمويل الإسلامي لضمان الالتزام بالمبادئ الشرعية.
٢. **حوكمة الرقابة الشرعية:** ترتكز على وجود لجنة شرعية[١٢٤] داخل المؤسسة، حيث تقوم هذه اللجنة بمراقبة ومراجعة جميع المعاملات والعمليات للتأكد من مطابقتها للشريعة الإسلامية.
٣. **حوكمة الإفصاح الشرعي:** تتمثل في شفافية المؤسسة ووضوحها في الكشف عن جميع الأمور التي تتعلق بالجانب الشرعي لأنشطتها، وذلك لطمأنت أصحاب المصلحة.

ثالثًا: الفرق بين الحوكمة الشرعية والحوكمة المؤسسية: إن نظرية الحوكمة الشرعية والحوكمة المؤسسة في المؤسسات المالية الإسلامية يشتركان في الهدف الرئيسي لضمان تحقيق الشفافية والمسؤولية والنزاهة، ولكنهما يختلفان في التركيز والتطبيق، نلخصها في النقاط التالية:

١. **التركيز:** ترتكز الحوكمة الشرعية بشكل خاص على ضمان مطابقة المؤسسة لأحكام الشرعية في جميع أنشطتها وعملياتها، بينما تتناول الحوكمة المؤسسة الأطُر والممارسات المعتمدة لضمان إدارة المؤسسة بطريقة نزيهة وفعالة.

---

[١٢٣] ينظر: المصدر نفسه، ص١٢٣.

[١٢٤] غالبًا ما تسمى اللجنة الشرعية أو هيئة الرقابة الشرعية، وهي: «جهاز مستقل من الفقهاء المتخصصين في فقه المعاملات، ويجوز أن يكون أحد الأعضاء من غير الفقهاء على أن يكون من المتخصصين في مجال المؤسسات المالية الإسلامية وله إلمام بفقه المعاملات. ويعهد لهيئة الرقابة الشرعية توجيه نشاطات المؤسسة ومراقبتها والإشراف عليها للتأكد من التزامها بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية، وتكون فتاواها وقراراتها ملزمة للمؤسسة». أيوفي، **معايير المحاسبة والمراجعة والحوكمة والأخلاقيات**، ص١٠٤٦.

٢. **الأهداف:** الهدف الرئيسي من الحوكمة الشرعية هو ضمان مطابقة أنشطة ومعاملات المؤسسة للشريعة الإسلامية، بينما الهدف من الحوكمة المؤسسية ضمان النزاهة والشفافية والمسؤولية في الإدارة وتحقيق أهداف المؤسسة.

٣. **المجال:** تتعامل الحوكمة الشرعية من الجوانب الدينية والأخلاقية، وتضمن الالتزام بالفتاوى والقرارات الشرعية، بينها الحوكمة المؤسسية تتعامل مع الجوانب التنظيمية، والإدارية، والقانونية لإدارة المؤسسة.

٤. **الأجهزة والهيئات:** تكون للحوكمة الشرعية لجان شرعية خاصة تقوم بالرقابة وإصدار الفتاوى والقرارات الشرعية، بينما الحوكمة المؤسسة تشمل هيئات مثل: مجلس الإدارة، واللجان التنفيذية، وأجهزة المراقبة الداخلية.

رابعًا: مبادئ الحوكمة الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية: لتوجيه المؤسسات المالية الإسلامية نحو اعتماد وتطبيق أفضل وأكثر الممارسات فعالية في مجال الحوكمة الشرعية أصدر بذلك مجلس الخدمات المالية الإسلامية معيارًا خاصًا، وحدد المعيار خمسة مبادئ أساسية للحوكمة الشرعية[١٢٥]، سيتم تناول هذه المبادئ الخمسة بالإضافة إلى مبدأين آخرين[١٢٦] وهما لا يقلان أهمية عنها، وهي:

١. **الإطار العام للحوكمة الشرعية:** يجب أن يكون هيكل الحوكمة الشرعية المعتمد من قِبَل المؤسسة متكافئًا مع حجم وتعقيد وطبيعة عملها، ومتناسبًا معها، حيث لا يوجد نموذج موحد ولا قياس واحد يناسب الجميع. كما يجب على المؤسسة أن تتأكد من أن الهيئة الشرعية لديها؛ شروط توظيف واضحة تتعلق بتعيينها وبمسؤوليتها، بالإضافة إلى إجراءات تشغيلية واضحة وخطوط محددة جيدة للتقارير، وكذلك الالتزام بأعلى معايير الأخلاق والسلوك المهني.

٢. **الكفاءة:** يجب على المؤسسة المالية الإسلامية ضمان ألا يتم تعيين أي فرد للإشراف على نظام الرقابة الشرعية دون التأكد بشكل كامل من مطابقته

---

[١٢٥] مجلس الخدمات المالية الإسلامية، **المبادئ الإرشادية لنظم الضوابط الشرعية للمؤسسات التي تُقدّم خدمات ماليّة إسلامية**، المعيار رقم (١٠).

[١٢٦] ينظر: عبد العزيز أحمد سعد، **نظرية الحوكمة الشرعية للمؤسسات المالية**، ص١١٥.

وملائمته للمعايير المطلوبة. يجب أيضًا على المؤسسة تسهيل وتعزيز التطوير المهني المستمر لأفراد الهيئة الشرعية، ووحدة متابعة الالتزام الشرعي الداخلي، ووحدة التدقيق الشرعي الداخلي، إذا كانت موجودة. ويجب أن يتم إجراء تقييم رسمي لفعالية الهيئة الشرعية بأسرها، مع مشاركة جميع أعضائها في هذا التقييم.

٣. **الاستقلالية:** ينبغي للهيئة الشرعية أن تمارس دورًا إشرافيًّا راسخًا ومستقلًا، مع تمتعها بالقدرة الكافية على إصدار الأحكام الموضوعية بشأن المسائل المرتبطة بأحكام الشرعية، ولا ينبغي السماح لأي فرد أو جماعة بالهيمنة على عملية اتخاذ القرارات داخل الهيئة الشرعية. ويجب أيضًا ضمان توفير المعلومات الدقيقة، والكافية، وفي الوقت المناسب للهيئة الشرعية، لضمان قيامها بمهامها بفعالية في كل اجتماع وعلى أساس مستمر.

٤. **السرية:** ينبغي لأعضاء الهيئة الشرعية المحافظة على السرية التامة للمعلومات الداخلة التي يتم الحصول عليها خلال تنفيذ مهامهم وواجباتهم.

٥. **التناسق:** يجب على المؤسسة المالية الإسلامية أن تكون لديها فهم شامل للإطار القانوني والرقابي المتعلق بإصدار الفتاوى والقرارات الشرعية في البلد التي تعمل فيها، وضمان امتثال الهيئة الشرعية لهذا الإطار، بالإضافة إلى تعزيز توحيد معايير الرقابة الشرعية.

٦. **المسؤولية:** يطلب من المؤسسة المالية الإسلامية تحديد وتوضيح المسؤوليات والواجبات لكل طرف ضمن إطار الحوكمة الشرعية، لضمان وجود مسؤولية ومساءلة واضحة لجميع الأطراف المعنية.

٧. **الشفافية:** ينبغي للمؤسسة المالية الإسلامية ضمان تقديم المعلومات الكاملة والدقيقة في الوقت المناسب للهيئة الشرعية، لتمكينها من أداء واجباتها بفعالية وفقًا للالتزامات الموكلة إليها. بالإضافة إلى ذلك، يجب إدراج تقرير الهيئة الشرعية حول مدى التزام المؤسسة بأحكام الشريعة ضمن التقرير السنوي للمؤسسة.

خامسًا: التطوّر التاريخي لإطار عمل الحوكمة الشرعية الصادر عن البنك المركزي الماليزي: أصدر البنك المركزي الماليزي أول إطار متكامل للحوكمة الشرعية للمؤسسات المالية

الإسلامية عام ٢٠١٠م تحت مسمّى Shariah Governance Framework (SGF)، وكان الهدف منه تنظيم أدوار كلٍّ من مجلس الإدارة، ولجنة الشريعة، والإدارة التنفيذية فيما يتعلّق بالالتزام بأحكام الشريعة، وتعزيز أداء الوحدات المسؤولة عن المراجعة الشرعية والتدقيق والالتزام[١٢٧]. غير أنّ هذا الإطار خضع لمراجعة جوهرية؛ إذ أصدر البنك المركزي في عام (٢٠١٩م) سياسة الحوكمة الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية Shariah Governance Policy (SGP) التي حلّت محلَّ الإطار السابق، وركّزت على تحميل مجلس الإدارة المسؤولية النهائية عن الإشراف على الالتزام الشرعي، وتعزيز استقلالية وكفاءة لجنة الشريعة، وربط وظائف المخاطر والالتزام والتدقيق الداخلي بالحوكمة الشرعية في إطار واحد متكامل. ويمثّل هذا الإطار المحدَّث البيئة التنظيمية التي تعمل في ظلّها المؤسسات المالية الإسلامية في ماليزيا اليوم، بما في ذلك هيئة صندوق الحج الماليزي[١٢٨].

المطلب الثالث: التزام هيئة صندوق الحج بتطبيق الحوكمة المؤسسية

أولًا: هيكل الحوكمة في هيئة صندوق الحج: تعمل هيكلية الحوكمة كإطار توجيهي يستند إليه مجلس الإدارة (Lambaga) لممارسة واجباته ومسؤولياته بما يتوافق مع قانون هيئة صندوق الحج لعام ١٩٩٥م. تماشيًا مع دورها كهيئة تشريعية وكجزء من وظائفا، تقوم مجلس الإدارة في صندوق الحج بصياغة وتحديد إدارة السياسات والإجراءات لضمان تميز المؤسسة في تحقيق أهدافها التنظيمية. تساعد هيكلية الحوكمة في هيئة صندوق الحج في تحديد الحقوق والمسؤوليات بين مختلف أصحاب المصلحة، مع تفكير مجلس الإدارة في احتياجات أصحاب المصلحة الآخرين بما في ذلك الموظفين، والعملاء، والموردين، والمجتمع. وتقوم مجلس الإدارة بعدد من المهام المحددة مثل تنظيم سير العمليات، وتحديد المخاطر، وضمان تنفيذ نظم فعالة لإدارة هذه المخاطر، ومراجعة نظام الرقابة الداخلية[١٢٩].

---

[١٢٧] ينظر: سعيد بوهراوة وحليمة بوكروشة، "حوكمة المؤسسات المالية الإسلامية: تجربة البنك المركزي الماليزي"، **المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية**، عدد (٢)، (٢٠١٥م)، ص١١١.

[128] Central Bank of Malaysia, *Policy Document on Shariah Governance*: https://www.bnm.gov.my/documents/20124/761679/Shariah+Governance+Policy+Document+2019.pdf

[129] Lembaga Tabung Haji, *Annual Report for year 2021*, p.93.

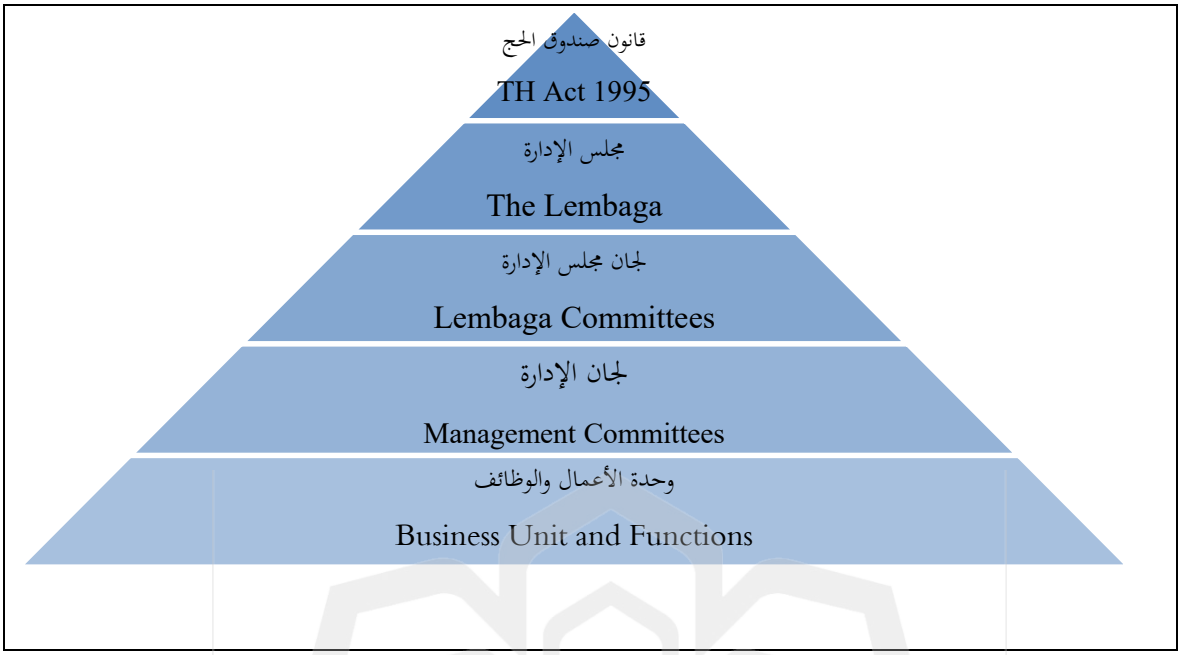

شكل (٦) هيكل الحوكمة في هيئة صندوق الحج

المصدر: من إعداد الباحث (إعادة رسم، وترجمة النصوص) بالاعتماد على: Lembaga Tabung Haji, Annual Report for year 2021, p.93.

قانون هيئة صندوق الحج (١٩٩٥م): تخضع هيئة صندوق الحج للقانون رقم (٥٣٥) لعام (١٩٩٥م)، وتحت إشراف الوزير في ديوان مجلس الوزراء (الشؤون الدينية). ويُعرّف أحد أحكام القانون الوزير بأنه الوزير المسؤول عن مراقبة الحج، وتشمل سلطة الوزير إعطاء التوجيهات بشأن وظائف هيئة صندوق الحج والوصول إلى طلب المعلومات حولها[١٣٠].

مجلس الإدارة: شأن هيئة صندوق الحج كغيرها من المؤسسات تتبع أساليب عمل محددة بناءً على القوانين والتوجيهات الملزمة كما هو موضع في وثيقة التأسيس، وتم تأسيس مجلس الإدارة كهيئة قانونية تحت إشراف مكتب رئيس الوزراء، كوظيفته الرئيسية يولي اهتمامًا والتزامًا كاملين لضمان التقيد بحوكمة المؤسسات بفعالية وتحقيق معايير مؤسسات عالية وثابتة، مع حماية مصالح صندوق الحج وإدارة جميع الأمور المتعلقة برفاهية الحجاج، والمودعين. بالإضافة

[130] Lembaga Tabung Haji, *Annual Report for year 2021*, p.106.

إلى تعزيز نشاطات وأداء المؤسسة بشكل مستدام، مع ضمان معايير معقولة دون تأثير غير مبرر من أي طرف، ويتولى إدارته مجلس إدارة يتألف من عشرة أشخاص، وهي[١٣١]:

١. رئيس يعينه الوزير.
٢. ممثل عن مكتب رئيس الوزراء.
٣. ممثل عن وزارة المالية.
٤. سبعة أعضاء يعينهم الوزير.

لجان مجلس الإدارة: وفقًا للبند التاسع من الجزء الثاني من القانون (١٩٩٥م)، وبهدف دعم مجلس الإدارة في تنفيذ مهامه ومسؤولياتهم بكفاءة، تم تشكيل عدة لجان. هذه اللجان تضم أعضاء من مجلس الإدارة وأعضاء من الخبراء في مجالات تخصصهم. اعتبارًا من السنة المالية المنتهية في (٢٠٢١/١٢/٣١)، تم إنشاء تسع لجان خاصة بمجلس الإدارة، مكلفة بالإشراف على مسائل محددة تتعلق بوظائف المجلس[١٣٢].

[١٣١] المرجع نفسه، ص١٠٦.

[١٣٢] المرجع نفسه، ص١٠٩.

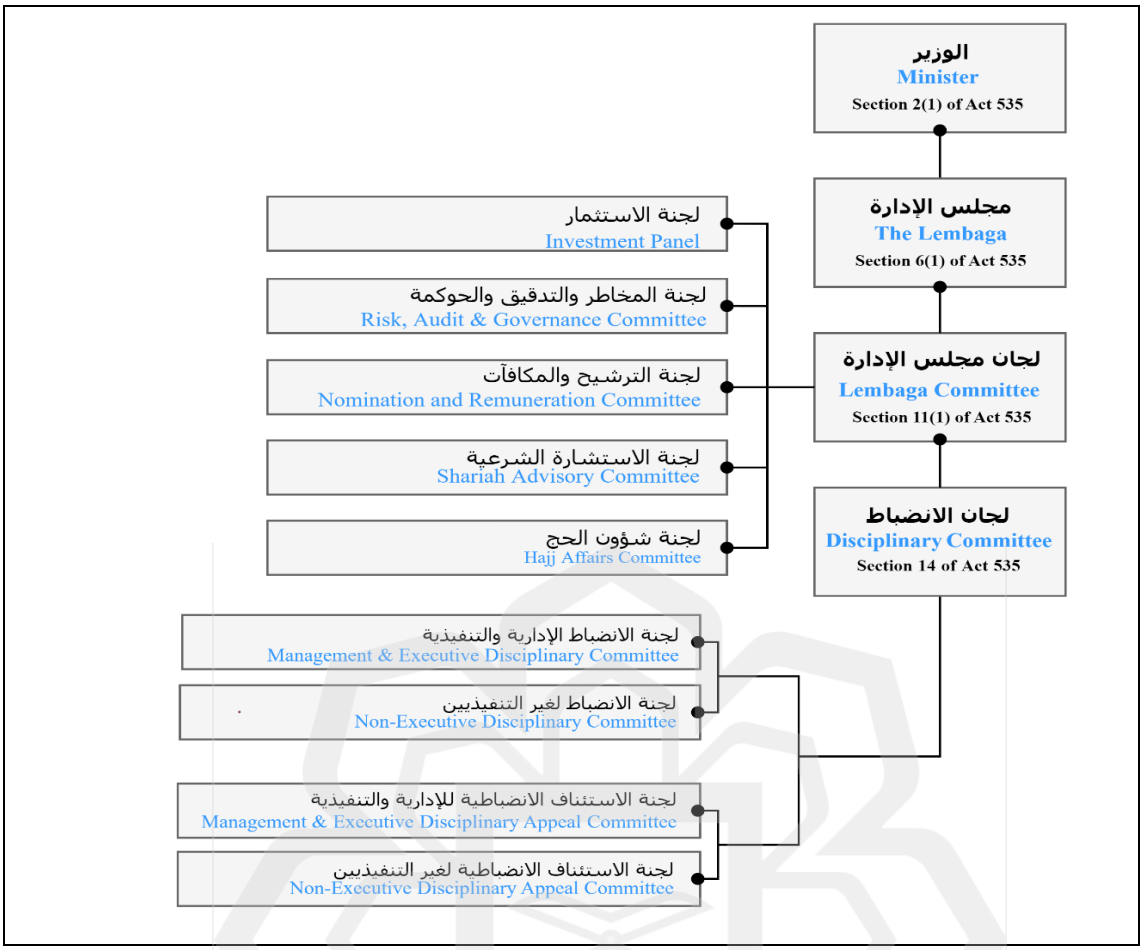

شكل (٧) لجان مجلس الإدارة

المصدر: من إعداد الباحث (إعادة رسم، وترجمة النصوص) بالاعتماد على: Lembaga Tabung Haji, Annual Report for year 2021, p.106.

لجنة الاستثمار: تعمل لجنة الاستثمار كاللجنة الرئيسية المسؤولة عن مراقبة وإشراف جميع نشاطات استثمار صندوق الحج، وهي مكلفة بضمان تطوير وتنفيذ الأهداف والاستراتيجيات والسياسات الاستثمارية للصندوق بما يتوافق مع التشريعات والمتطلبات المعمول بها وأهداف الصندوق نفسه. بالإضافة إلى ذلك، تقوم اللجنة بتقديم توجيهات ونصائح للمجلس بشأن الممارسات والأنشطة الاستثمارية، وذلك لتعزيز فعالية وكفاءة إدارة استثمارات الصندوق. وتتكون اللجنة من رئيس وسبعة أعضاء آخرين، من بينهم ممثل واحد من لجنة الرقابة

الشرعية لصندوق الحج، وممثلين اثنين من أعضاء مجلس الإدارة، وخمسة أعضاء مستقلين آخرين[١٣٣].

لجنة المخاطر والتدقيق والحوكمة: هي لجنة في صندوق الحج مكلفة بالأهداف الرئيسية، منها: الوفاء بمسؤولياتها المتعلقة بالمحاسبة وإعداد التقارير المالية، مع الوفاء بمسؤولياتها الرقابية فيها يتعلق برغبة المخاطر وإدارة المخاطر وأطر الامتثال على مستويات الهيئة والمجموعة، بالإضافة إلى ضمان معايير عالية في الحوكمة والنزاهة والأخلاقيات. تتألف لجنة المخاطر والتدقيق والحوكمة من رئيس وأربعة أعضاء آخرين، يجب أن يكون أحدهم محاسبًا مؤهلًا أو عضوًا في هيئة محاسبة محترفة[١٣٤].

لجنة الترشيح والمكافآت: تتألف لجنة الترشيح والمكافآت من رئيس وثلاثة أعضاء آخرين من مجلس الإدارة، كما توصي الجنةُ مجلسَ الإدارة بترشيح أو إنهاء خدمة مسؤولي صندوق الحج، بالإضافة إلى هياكل الأجور، على النحو التالي:

١. التوصية بتعيين وإيقاف كبار المديرين العامين في صندوق الحج وما فوق إلى مجلس الإدارة.
٢. تقييم واعتماد تعيين وإيقاف المديرين العامين في صندوق الحج.
٣. التوصية بتعيين وإيقاف الرؤساء التنفيذيين للشركات التي استثمر فيها صندوق الحج.
٤. التوصية بتعيين وإيقاف المديرين المرشحين للشركات التي استثمر فيها صندوق الحج.
٥. التوصية بالسياسات والأطر بشأن شروط وأحكام الخدمة لموظفي صندوق الحج والموظفين.
٦. الموافقة على تنفيذ أمور تشغيل رأس المال البشري[١٣٥].

---

[١٣٣] المرجع نفسه، ص١١٠.

[134] Lembaga Tabung Haji, *Annual Report for year 2021*, p.111.

[١٣٥] المرجع نفسه، ص١١٢.

لجنة الاستشارة الشرعية: الوظيفة الأساسية للجنة الاستشارة الشرعية هي تقديم المشورة إلى مجلس الإدارة بشأن المسائل المتعلقة بالشريعة الإسلامية لضمان امتثال العمليات التجارية لمجموعة صندوق الحج لمبادئ الشريعة الإسلامية، والمصادقة على السياسات والإجراءات الشرعية وإقامة إطار الامتثال للشرعية، بالإضافة إلى مسؤوليتها عن تقييم درجة الامتثال للتدقيق الشرعي، والمخاطر الشرعية، وأنشطة المراجعة الشرعية، وتقديم التوصيات للحفاظ على الالتزام بالشريعة. وتتألف اللجنة من رئيس وأربعة أعضاء آخرين، حيث يمتلك أغلبهم المعرفة والخبرة اللازمة في الفقه الإسلامي[١٣٦].

لجنة شؤون الحج: دور اللجنة هو تقييم واتخاذ قرارات بشأن المسائل المتعلقة بالحج، وهي مسؤولة عن جميع المسائل المتعلقة برفاهية الحجاج، وخطط وعمليات الحج بما في ذلك صياغة السياسات المتعلقة بهذا الشأن، والإشراف على إدارة منتجات وخدمات الحج المتعلقة بصندوق الحج بما في ذلك الدفع من قبل الحجاج لأداء الحج وترخيص منظمي الحجاج، بالإضافة إلى تشكيل لجنة استشارية لتقديم النصائح للجنة بشأن المسائل المتعلقة برفاهية الحجاج وعمليات الحج، وكذلك تحسين مستمر لجانب العبادة في الحج. وتتكون اللجنة من رئيس وعضوين آخرين، أولهما من مجلس الإدارة والآخر من المدير العام والمدير التنفيذي[١٣٧].

لجنة الانضباط الإدارية والتنفيذية: تتمتع لجنة الانضباط الإدارية والتنفيذية بالولاية القضائية على جميع المسائل المتعلقة بسلوك وانضباط كل فئة من الموظفين في الإدارة والمجموعة التنفيذية، استنادًا إلى لوائح الانضباط في صندوق الحج لعام ٢٠١٠م، وتترأس اللجنة رئيس يمثل ديوان رئيس الوزراء، بما يتماشى مع لوائح صندوق الحج التأديبية (المعدلة) لعام ٢٠١٤م. وتتألف الجنة من رئيس وعدة أعضاء آخرين[١٣٨].

لجنة الانضباط لغير التنفيذيين: لدى لجنة الانضباط لغير التنفيذيين السلطة القضائية على جميع المسائل المتعلقة بالسلوك والانضباط لكل فئة من موظفي الإدارة والمجموعة التنفيذية الذين لا يشغلون مناصب تنفيذية، استنادًا إلى لوائح الانضباط في صندوق الحج لعام ٢٠١٠م،

---

[136] Lembaga Tabung Haji, *Annual Report for year 2021*, p.117.

[١٣٧] المرجع نفسه، ص١١٨.

[١٣٨] المرجع نفسه، ص١١٩.

وتترأس اللجنة رئيس يمثل ديوان رئيس الوزراء، بما يتماشى مع لوائح صندوق الحج التأديبية (المعدلة) لعام ٢٠١٤م. وتتكون الجنة من رئيس وعدة أعضاء آخرين[١٣٩].

لجنة الاستئناف الانضباطية للإدارية والتنفيذية: تتمتع الجنة بصلاحية تلقي ودراسة واتخاذ قرار بشأن أي استئناف يقدمه الموظفون الإداريون والتنفيذيون ضد قرارات لجنة الانضباط، وتمنحهم حق الاستئناف والمراجعة، استنادًا إلى لوائح الانضباط في صندوق الحج لعام ٢٠١٠م. وتتألف الجنة من رئيس وعدة أعضاء آخرين[١٤٠].

لجنة الاستئناف الانضباطية لغير التنفيذيين: تتمتع الجنة بصلاحية تلقي ودراسة واتخاذ قرار بشأن أي استئناف يقدمه الموظفون الذين لا يشغلون مناصب تنفيذية ضد قرارات لجنة الانضباط، وهي تمنح الموظفين حق المراجعة والاستئناف، استنادًا إلى لوائح الانضباط في صندوق الحج لعام ٢٠١٠م. وتتكون الجنة من نفس أعضاء لجنة الاستئناف الانضباطية للإدارية والتنفيذية[١٤١].

يبدو أن في المؤسسة هناك تقسيم واضح ومنظم للمسؤوليات والأدوار بما يتناسب مع هيكل المؤسسة وتوزيع الأدوار بين اللجان، وهذا التقسيم المتقن يضمن تطبيق القوانين والتشريعات بطريقة منظمة وعادلة، ويمنح جميع الموظفين سواء كانوا تنفيذيين أم لا حقوقًا متساوية في الاستئناف والمراجعة.

بشكل عام، يظهر هيكلية الحوكمة في المؤسسة التزامًا قويًا بمبادئ الحوكمة، من خلال توضيح الأدوار والمسؤوليات، وتخصيص اللجان لضمان الشفافية والمحاسبة وفعالية اتخاذ القرارات، ووجود لجان انضباط واستئناف يشير إلى التزام بمراقبة الأداء والالتزام بالقواعد والأنظمة، ولكن كما هو الحال مع أي هيكل يجب تقييمه دوريًا للتأكد من فعاليته، وتحديثه استنادًا إلى التحديات والتغيرات التي قد تواجه المؤسسة في المستقبل.

ثانيًا: الهيكل التنظيمي: يظهر الهيكل التنظيمي لهيئة الصندوق الحج بوضوح توزيع الوظائف والأقسام والشُعَب، وتحديد الواجبات والمسؤوليات لكل منهم، والسلسلة التسلسلية

---

[١٣٩] المرجع نفسه، ص١١٤.

[140] Lembaga Tabung Haji, *Annual Report for year 2021*, p.115.

[١٤١] المرجع نفسه، ص١١٦.

لاتخاذ القرارات، حيث يمكن أن تتخذ القرارات على مستوى الشُعبة الفردية وترتفع حسب الحاجة للمستويات الأعلى، ووجود أقسام مثل "التدقيق الداخلي والنزاهة" يشير إلى التزام المؤسسة بالرصد والتحقيق من الأداء، وهو عنصر مهم للمساءلة، كما أن وجود أقسام مثل "المخاطرة والامتثال" يظهر التركيز القوي على مراقبة المخاطر التي قد تواجه المؤسسة، مع ضمان التقيد بالقوانين واللوائح المعمول بها مع أجل توفير ضمان أكبر لأصحاب المصلحة.

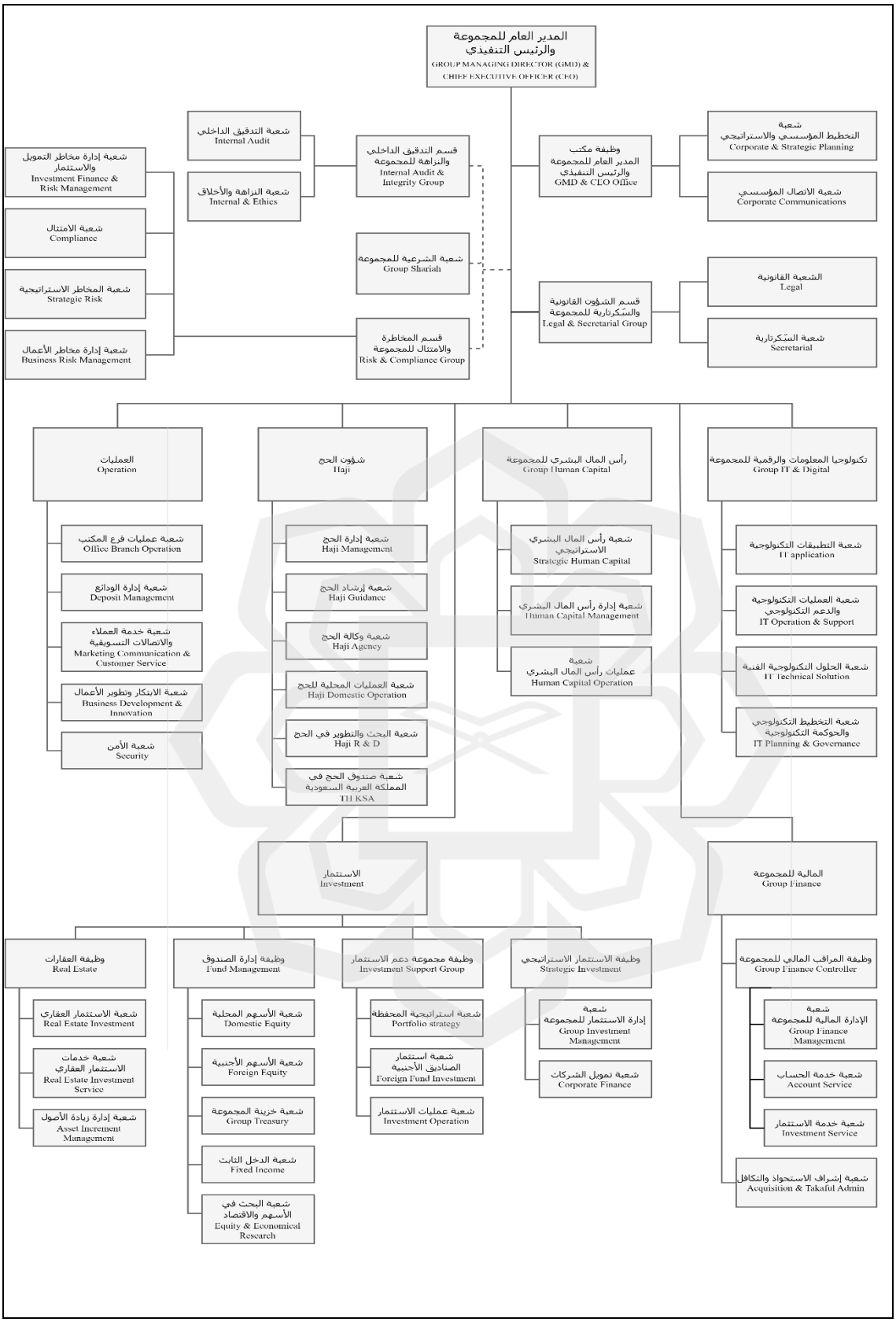

شكل (٨) الهيكل التنظيمي لهيئة صندوق الحج

المصدر: من إعداد الباحث (إعادة رسم، وترجمة النصوص) بالاعتماد على: Lembaga Tabung Haji, Annual Report for year 2021, p.56-57.

هذا الهيكل التنظيمي يُظهر تنظيمًا معقّدًا وشاملًا يغطي مجموعة واسعة من الوظائف والمسؤوليات، وقد اعتمد في بنائه على الهيكل الوارد في التقرير السنوي لهيئة صندوق الحج الماليزي لعام (٢٠٢١م) باللغة الإنجليزية، مع تعريب مسمّيات الإدارات والأقسام من قِبَل الباحث، ويمكن تقييم الهيكل من خلال النقاط التالية:

١. **القيادة المركزية:** تحت "المدير العام للمجموعة والرئيس التنفيذي" هناك مجموعة واسعة من الأقسام والشُعب، وهذا يضمن الرصد المركزي واتخاذ القرار المركزي، مما يتيح الرقابة الفعالة وتوجيه السياسات العامة.
٢. **التواصل والتعاون:** الربط بين الأقسام المختلفة والشُعب يظهر أن هناك تواصلًا وتعاونًا بينهم، مما يعزز من التنسيق والتعاون.
٣. **تنويع الاستثمار واستدامته:** يلاحظ التزام المؤسسة بتنويع استثماراتها في مجالات متعددة، وضمان استدامتها من خلال تقييم المخاطر، والاستثمار الاستراتيجي.
٤. **التكنولوجيا والتحديث:** وجود قسم خاص بتكنولوجيا المعلومات والرقمي يشير إلى التركيز على التحديث التكنولوجي، واعتماد التكنولوجيا في العمليات، والاستعداد لواكبة التقنيات المعاصرة بما يخدم المؤسسة.

ثالثًا: إدارة المخاطر والرقابة الداخلية: النهج المنظم والمدروس لإدارة المخاطر والرقابة الداخلية له تأثير إيجابي وكبير على نجاح واستدامة المؤسسة، فلجنة المخاطر والتدقيق والحوكمة على مستوى مجلس الإدارة في صندوق الحج تتولى إدارة المخاطر الأولية والإشراف على الرقابة الداخلية، وتكون مسؤولة عن ضمان تنفيذ الأنظمة المناسبة لإدارة التعرض للمخاطر بشكل عام وفعالية الإبلاغ المالي للمؤسسة، كما أنها تقوم بمساعدة مجلس الإدارة في مراجعة مدى كفاية ونزاهة أنظمة الرقابة الداخلية في المؤسسة، بما في ذلك الامتثال للقوانين والقواعد والتوجيهات والإرشاد المعمول بها من خلال قسم إدارة المخاطر والامتثال، وقسم التدقيق الداخلي والنزاهة. ومن مسؤولياتها ما يلي[١٤٢]:

[142] Lembaga Tabung Haji, *Annual Report for year 2021*, p.119.

١. ضمان الالتزام بأحكام قانون المؤسسات القانونية (الحسابات والتقارير السنوية) لعام ١٩٨٠م (القانون ٢٤٠).
٢. مراجعة واعتماد البيانات المالية ومسائل التدقيق الخاص بصندوق الحج ومجموعة صندوق الحج.
٣. الموافقة على إطار إدارة المخاطر والامتثال لصندوق الحج الذي يجب أن يكون متناسبًا مع طبيعة وحجم وتعقيد أنشطة أعمال المؤسسة.
٤. مراجعة ملف تعريف المخاطر لصندوق الحج بما يتناسب مع استراتيجية الأعمال ورغبتها في المخاطرة.
٥. تعزيز الوعي وثقافة إدارة المخاطر ضمن مجموعة صندوق الحج.
٦. الموافقة على مخطط الرقابة ومراجعة الامتثال.
٧. مراجعة وتقييم أداء كبير موظفي قسم إدارة المخاطر والامتثال.
٨. مراقبة إطار الرقابة الداخلية لصندوق الحج وضمان الفعالية التشغيلية والامتثال للمتطلبات التنظيمية.
٩. تقديم النصح لصندوق الحج بشأن أي تغييرات في الممارسات والأنظمة والإجراءات غير المناسبة لتقيل احتمالية الفساد وسوء الممارسات وسوء استخدام السطلة.
١٠. ضمان أن قضايا المخاطرة المتعلقة بالفساد وسوء الممارسات وسوء استخدام السلطة والحوكمة في إدارة وتنظيم صندوق الحج.

رابعًا: إطار الإشراف في هيئة صندوق الحج: أطلق مجلس إدارة صندوق الحج "إطار الإشراف" في عام (٢٠٢١م) كأساس استراتيجي لرقابة الحوكمة، لضمان تنفيذ مهامها بشكل فعال ومستدام، ويرتكز هذا الإطار على مفهوم مقاصد الشريعة الذي يتضمن خمسة مبادئ رئيسية وهي: حفظ الدين، والنفس، والعقل، والنسل، والمال. وبعد إطلاق هذا الإطار سيتم تنفيذ برامج ومبادرات داخلية لتعزيز الحوكمة بمشاركة الموظفين، مع تأكيد على الالتزام بتطبيق مبادئ مقاصد الشريعة في جميع الأنشطة اليومية، وضمان تقديم الدعم الكامل من قبل أعضاء مجلس الإدارة والإدارة العليا ولجان الاستثمار والموظفين للمبادئ الأربعة الرئيسية وهي: القيم

والمبادئ الإسلامية، والقيادة الأخلاقية الفعالة، والرقابة الداخلية الفعالة مع إدارة المخاطر، والمساءلة أمام أصحاب المصلحة[١٤٣].

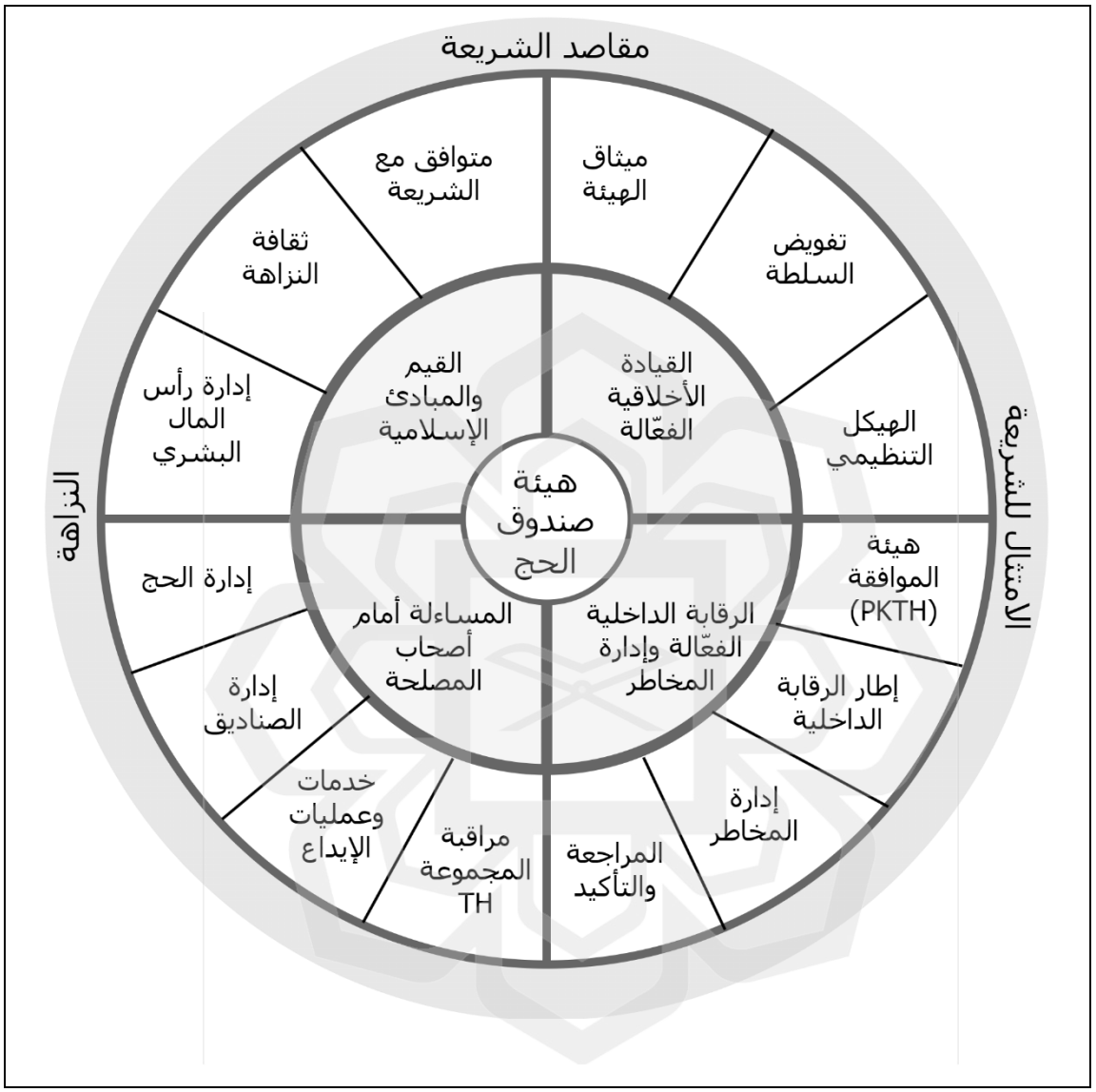

شكل (٩) إطار الإشراف في هيئة صندوق الحج

المصدر: من إعداد الباحث (إعادة رسم، وترجمة النصوص) بالاعتماد على: TH website: https://www.tabunghaji.gov.my/ms/kenyataan-akhbar/jum-09032021-1200/th-lancar-rangka-kerja-pengawasan-kukuhkan-asas-tadbir-urus

صلة ما سبق بموضوع الدراسة: يبيّن تحليل هيكل الحوكمة في هيئة صندوق الحج، واللجان المتخصصة، ونظم إدارة المخاطر والرقابة الداخلية، وإطار الإشراف المبني على مقاصد

[143] TH website: https://www.tabunghaji.gov.my/ms/kenyataan-akhbar/jum-09032021-1200/th-lancar-rangka-kerja-pengawasan-kukuhkan-asas-tadbir-urus Retrieved on November 3, 2023.

الشريعة، أن نجاح تجربة الادخار والاستثمار للحج في ماليزيا لم يكن وليد المنتجات المالية فقط، بل نتاج منظومة حوكمة مؤسسية متكاملة تراعي الحقوق، وتضبط المخاطر، وتضمن الامتثال الشرعي والرقابي. وهذه العناصر تمثّل مرتكزًا جوهريًا في هذه الرسالة عند تقييم قابلية نقل نموذج صندوق الحج إلى إقليم كوردستان، من خلال استلهام مكوّنات الحوكمة الأساسية التي ينبغي توافرها في أي صندوق ادخاري استثماري للحج، وتصويرها كمتطلبات مؤسسية وتشريعية لا غنى عنها لسلامة واستدامة النموذج المقترح.

المطلب الرابع: التزام هيئة صندوق الحج بتطبيق الحوكمة الشرعية

أولًا: تطوير الحوكمة الشرعية في هيئة صندوق الحج: شهد تطوير جانب الحوكمة الشرعية في الهيئة عدة مراحل، لأنها تعتبر أول مؤسسة مالية إسلامية تأسست في ماليزيا لتقديم خدمات الادخار والاستثمار التي تتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية في عام ١٩٦٣م. في المرحلة الأولى، استشارت الهيئة لجنة الفتوى الوطنية في ماليزيا ثم قامت بتحويل القضايا الشرعية إلى اللجنة الشرعية في بنك إسلام -إحدى الشركات التابعة لها-. باعتبارها مؤسسة مالية إسلامية غير مصرفية، فإن استثماراتها لا تشمل صناعة البنوك -باستثناء بنك إسلام- وشركات التأمين -باستثناء شركة تكافل ماليزيا برهاد-. في المرحلة الثانية، أنشأت الهيئة لجنة استشارية للاستثمار -لجنة فرعية من مجلس الإدارة- لضمان نجاح أنشطة استثمارها، ومن المثير للاهتمام أن هذه المبادرة اتخذتها الهيئة كآلية مراقبة لضمان الالتزام بالشريعة الإسلامية، حيث كان يجب أن يتمتع أعضاء لجنة الاستثمار المعينين بخلفية شرعية وخبرة مهنية في مجال التمويل والاقتصاد في ماليزيا. في المرحلة الأخيرة من تطوّر الحوكمة الشرعية، أنشأت الهيئة لجنتها الشرعية الخاصة عام ٢٠١٠م، وبدأت بثلاثة أعضاء ثم زِيد عددهم إلى خمسة أعضاء، ثم أنشأت عام ٢٠١٤م قسمًا مستقلًا للامتثال والمراجعة الشرعية لدعم لجنة الشريعة والقيام بمتابعة تطبيق قراراتها داخل الهيئة، والذي يُحاسب على ضمان التزام جميع السياسات والإجراءات والعمليات الضرورية بمبادئ الشريعة[١٤٤].

[144] Azmir Azri Ahmad and Muhammad Shahrul Ifwat, *Shari'ah Governance of Islamic Non-Banking Financial Institutions in Malaysia: A Conceptual Review*, *The Journal of Management Theory and Practice*, Volume-2, Issue-1, p75.

ثانيًا: لجنة الاستشارة الشرعية في هيئة صندوق الحج: تأسست لجنة الاستشارة الشرعية (Shariah Advisory Committee) في عام ٢٠١٠م لتكون مصدرًا مرجعيًا لهيئة صندوق الحج بشأن المسائل الشرعية باستثناء الأمور المتعلقة بالحج، لضمان التزام العمليات التجارية للهيئة لمبادئ الشريعة الإسلامية في جميع الأوقات، فقد حدد إطار الحوكمة الشرعية في الهيئة وظائف ومسؤوليات لجنة الاستشارة الشرعية كما يلي[١٤٥]:

١. تقديم المشورة لمجلس الإدارة بشأن الأمور المتعلقة بالشريعة الإسلامية لضمان أن تكون عمليات الهيئة التجارية وأنشطتها الأخرى بما في ذلك الزكاة تتوافق مع المبادئ الشرعية في كل الأحوال.
٢. شرح القرارات الشرعية المتعلقة بأي معاملة للهيئة كما تقرره اللجنة بناءً على ما يُحال إليها من مجلس الإدارة أو الرئيس أو الشعبة الشرعية أو أي فرع من فروع أعمال الهيئة.
٣. تقييم وتأكيد المنتجات والعقود القياسية التي يتم إبرامها، والاتفاقيات والعمليات لجميع معاملات الهيئة.
٤. التصديق والموافقة على أن جميع معاملات وعقود الهيئة متوافقة مع الشريعة من خلال التقارير التي تقدمها الشعبة الشرعية للّجنة بشكل دوري، موضحًا بها تنفيذ القرارات والأحكام الصادرة عن اللجنة.
٥. تقديم القرارات أو المشورة الشرعية بشأن عمليات المجموعة وأعمالها وشؤونها وأنشطتها التي قد تؤدي إلى حوادث محتملة لعدم التوافق مع الشريعة.
٦. متابعة حالات عدم الالتزام الشرعي من خلال قيام وظائف الرقابة الشرعية في الهيئة برصد أي حالات لعدم التوافق مع أحكام الشريعة، ومناقشتها وتأكيد وقوعها، ثم التحقّق من اتخاذ إجراءات التصحيح والتحسين اللازمة لمعالجتها ومنع تكرارها.
٧. تمثيل الهيئة في أي مؤتمر أو ندوة تتعلق بأي مسألة شرعية، وكذلك المشاركة في منتديات التمويل الإسلامي.

[145] Lembaga Tabung Haji, *Annual Report for year 2021*, p131-132.

هذه الوظائف والمسؤوليات متجذرة في الإطار التوجيهي للحوكمة الشرعية، وتسهم في دعم وتقوية نظام الرقابة الداخلية الشرعية للمؤسسة، وقد أشار عمران محمد خياط المدير العالم لقسم الشرعية في هيئة صندوق الحج إلى أن الهيئة تعمل حاليًا على تحديث قانون صندوق الحج (رقم ٥٣٥) لعام ١٩٩٥، وذلك بهدف تعزيز وتقوية الحوكمة داخل الهيئة، كما أشار إلى أن القانون الحالي قديم ولم يتم تحديثه منذ ذلك الحين، ويأتي هذا الإجراء ضمن مساعي الهيئة لتحسين الحوكمة، بما في ذلك الحوكمة الشرعية[١٤٦].

ثالثًا: وظيفة الامتثال والمراجعة الشرعية: يتم مساعدة أعضاء لجنة الاستشارة الشرعية في الهيئة من خلال وظيفة الامتثال والمراجعة الشرعية التي تم إنشائها في عام ٢٠١٩م، للقيام بدورها وفقًا لمتطلبات إطار الحوكمة الشرعية في الهيئة. وأشار التقرير السنوي للسنة المالية ٢٠٢١م إلى تقديم تقرير المراجعة الشرعية إلى أعضاء لجنة الاستشارة الشرعية على النحو التالي:

١. قسم التمويل الشركات.
٢. قسم الاستعانة بمصادر خارجية للتمويل، وقسم محفظة الدخل الثابت.
٣. شُعبة الخزينة.
٤. قسم خدمات الاستثمار.
٥. فروع الهيئة المختارة في مناطق الساحل الشرقي والشمالي.

وتمت الموافقة على خطة المراجعة الشرعية للسنة المالية ٢٠٢١م من قبل اللجنة لتنفيذها، وتم عرض جميع الملاحظات والاقتراحات للتحسين التي حددتها وظيفة الامتثال والمراجعة الشرعية ونوقشت في اجتماع اللجنة[١٤٧].

وبناء على ما سبق، يمكن القول بأن الحوكمة الشرعية هي جهاز حيوي في المؤسسات المالية الإسلامية غير المصرفية، التي تعزز الشفافية والإنصاف والعدالة لجميع الأطراف، الأمر الذي من شأنه في نهاية المطاف تعزيز ثقة الجمهور والمستثمرين وجميع أصحاب المصلحة. كما أن تكوين أعضاء اللجنة الشرعية في المؤسسات المالية الإسلامية غير المصرفية يعتمد على حجم المنتج وتعقيده، ولا تتطلب تكوينًا كبيرًا مقارنة المصارف الإسلامية.

---

[146] The Malaysian Reserve, website: https://themalaysianreserve.com/2023/08/16/tabung-haji-strengthens-governance-based-on-maqasid-syariah/ Retrieved on November 3, 2023.
[147] Lembaga Tabung Haji, *Annual Report for year 2021*, p.133.

صلة ما سبق بموضوع الدراسة: تُظهر مراحل تطوير الحوكمة الشرعية في هيئة صندوق الحج، بدءًا من الاستعانة بالجهات الإفتائية الوطنية، ثم إنشاء لجنة استشارية شرعية مستقلة، ووظيفة الامتثال والمراجعة الشرعية، أن نموذج الادخار والاستثمار للحج في ماليزيا يقوم على بنية رقابية شرعية مؤسسية وليست شكلية. وهذا البعد جوهري لبحث هذه الرسالة؛ إذ يبيّن أن نقل تجربة صندوق الحج إلى إقليم كوردستان لا يقتصر على إعادة تصميم أدوات الادخار والاستثمار، بل يقتضي أيضًا استلهام نموذج متكامل للحوكمة الشرعية (لجنة شرعية، وآليات مراجعة وامتثال، وتقارير دورية) يضمن سلامة الأداء الشرعي، ويعزّز ثقة المدّخرين، ويؤسس لشرعية اجتماعية حقيقية لأي صندوق حج مقترح في الإقليم.

خلاصة الفصل الثاني:

يُظهر هذا الفصل –في شقِّه النظري– أنَّ الادخار المؤسسي والاستثمار ليسا مجرد أدوات مالية حيادية، بل هما في التصور الإسلامي جزء من بنيةٍ قيمية ومقاصدية متكاملة؛ إذ بدأ الفصل ببيان حقيقة الادخار المؤسسي والاستثمار، وضبط المصطلحات ذات الصلة، ثم ميّز بوضوح بين الادخار المشروع وبين صُوَرٍ محرَّمة كالاكتناز والاحتكار، قبل أن ينتقل إلى التأصيل الشرعي لهما من خلال النصوص القرآنية والسنة النبوية، وقواعد حفظ المال وتنميته، والمقاصد العامة التي يخدمانها؛ مثل تحقيق عمارة الأرض، وتداول الثروة، وخلق فرص العمل، ودعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وبذلك رسَّخ الفصل أن الادخار المؤسسي واستثماره –كما هو الحال في تجربة صندوق الحج الماليزي– ليس مجرد ممارسة فنية لإدارة الأموال، بل هو ممارسة شرعية مقاصدية تُسهم في تحقيق مقصد حفظ المال وتنميته على مستوى الأفراد والمجتمع والدولة.

ثم انتقل الفصل إلى الجانب التطبيقي من خلال دراسة هيئة صندوق الحج الماليزي بوصفها نموذجًا تطبيقيًّا لهذه الرؤية؛ فتبيَّن أن تجربة الهيئة تمثّل نموذجًا متكاملًا للادخار المؤسسي للحج، انتقلت فيه فكرةٌ بحثية قدّمها أحد المتخصصين في الاقتصاد الريفي إلى كيانٍ قانونيٍّ راسخ، ثم إلى مؤسسة مالية إسلامية كبرى ذات امتداد اجتماعي واقتصادي ومالي واسع. فقد عالجت التجربة اختلالاتٍ واقعية عميقة في أنماط تمويل الحج؛ من بيع الأصول والاقتراض

والادخار الفردي غير الآمن، إلى نموذج ادخار واستثمار مؤسسي منضبط شرعًا وقانونًا، يتكفّل بتجميع المدخرات واستثمارها وتخفيف الأعباء المالية عن الحجاج.

كما أظهر الفصل أنّ التطور القانوني للصندوق لم يكن مجرّد تحديثٍ شكلي للنصوص النظامية، بل كان استجابةً مباشرة لتوسع حجم العمليات وتعقّد الأنشطة الاستثمارية وتنامي دور الهيئة في الاستقرار المالي، إلى أن انتهى بها الأمر إلى قانونٍ خاص أتاح لها توسيع نطاق أنشطتها، وتأسيس الشركات التابعة، والدخول في شراكات استراتيجية، مع استمرار ضمان الحكومة للودائع عند الحاجة. هذا الإطار القانوني هو الذي أرسى البنية المؤسسية لنموذج الادخار والاستثمار قيد الدراسة، بما يتضمنه من تنظيمٍ دقيق لمجلس الإدارة، وصلاحياته، وعلاقته بالحكومة والبنك المركزي، وقواعد قبول الودائع واستثمارها وتوزيع الأرباح.

ومن الجانب المالي والاستثماري، بيّنت البيانات التاريخية أن الهيئة استطاعت –خلال عقود متتابعة– أن تبني قاعدة واسعة من المودعين، وأن تنقل حجم الودائع من عشرات الآلاف إلى عشرات المليارات من الرينغيت، مع تحقيق أرباح متنامية استطاعت من خلالها تغطية تكاليفها التشغيلية والاستغناء عن الدعم الحكومي المباشر، مع بقاء الدعم في بعض الجوانب الخدمية (خاصة الصحية أثناء الحج). كما أظهر التحليل أنّ تنويع المحفظة الاستثمارية بين الأسهم، والصكوك، والعقارات، والأدوات النقدية الإسلامية، وإنشاء الشركات التابعة في قطاعات استراتيجية، يمثّل ركيزة أساسية في استدامة النمو المالي للصندوق، وفي الوقت ذاته يربط بين هدف الحج وهدف التنمية الاقتصادية الأوسع، وهو تطبيق عملي لمقاصد الادخار المؤسسي واستثماره التي تقررها الشريعة.

وعلى مستوى الحوكمة المؤسسية، اتضح أن هيكل الحوكمة في هيئة صندوق الحج – من خلال مجلس إدارة متنوع التمثيل، ولجان متخصّصة للاستثمار والمخاطر والتدقيق والحوكمة والترشيحات والانضباط– يوفّر إطارًا متقدّمًا لتوزيع الأدوار والمسؤوليات، وضبط اتخاذ القرار، وتعزيز الشفافية والمساءلة، وربط أداء الهيئة بتوقّعات مختلف أصحاب المصلحة؛ من الحكومة، والمودعين، والحجاج، والموظفين، والأسواق. وقد أُسِّس هذا الإطار على قواعد قانونية واضحة في قانون ١٩٩٥م، ثم عُزِّز بإطلاق "إطار الإشراف" المبني على مقاصد الشريعة، بما يعكس وعيًا مؤسسيًا بضرورة مزج الحوكمة الحديثة بالمرجعية الشرعية.

أما في الحوكمة الشرعية، فقد تبيّن أن تطور هذا الجانب مرّ بمراحل متدرجة، من الاستعانة باللجان الإفتائية الوطنية، ثم اللجان الشرعية في المؤسسات التابعة، إلى تشكيل لجنة استشارة شرعية مستقلة، وإنشاء وظيفة الامتثال والمراجعة الشرعية، بما يضمن وجود "سلسلة رقابة شرعية" تبدأ من الإفتاء والتأصيل وتنتهي بالتنفيذ والمتابعة والتصحيح عند وقوع حالات عدم الالتزام. وهذا التطور يؤكد أن نجاح نموذج الادخار والاستثمار للحج في السياق الماليزي ليس ماليًّا أو إداريًّا فقط، بل هو أيضًا ثمرة بنية حَوْكميّة شرعية تُكسب الصندوق شرعية مجتمعية وثقة واسعة لدى المودعين.

وعليه، فإن هذا الفصل –بشقّيه النظري (في الادخار والاستثمار وتأصيلهما الشرعي ومقاصدهما) والتطبيقي (في الإطار القانوني والمؤسسي والحوكمي لهيئة صندوق الحج) قد وضع الأساس المعرفي لفهم طبيعة نموذج هيئة صندوق الحج الماليزي، وكيفية تشكّله وتطوّره واستدامته. وهذا الفهم يُعدّ مدخلًا ضروريًّا للفصول اللاحقة.

الفصل الثالث

العقود والمنتجات الشرعية الداعمة للادخار والاستثمار في صندوق الحج الماليزي: عرض وتقييم

تمهيد

العقد هو الأساس الشرعي والقانوني لأي معاملة مالية والتي من دونها لا يمكن بناء المنتجات والأدوات المالية، والعَقْد يطلق في اللغة على معان، منها: الربط والشّد والجمع بين أطراف الشيء، يقال: عَقَدَ الحَبْل: إذا شده وربطه. ومنها الضمان والعهد، تعاقدوا: أي تعاهدوا[1]. والعقد في اصطلاح الفقهاء يدور حول معنيين: عام وخاص. فالعقد بمعناه العام يطلق ويراد به كل التزام تعهد الإنسان بالوفاء به سواء التزم في مقابل التزام آخر كالبيع، ونحوه، أم لا، كاليمين، والطلاق، والنذور، وسواء كان التزامه التزامًا دينيًا كأداء الفرائض والواجبات، وترك المحرمات، أم التزامًا دنيويًا. وهذا المعنى الواسع الذي ذكره الفقهاء للعقد لا يخرج عن أصل معناه اللغوي وهو مطلق الربط والشد والإحكام والتوثيق والعهد. وأما العقد بمعناه الخاص يراد به الالتزام الصادر من طرفين متقابلين، وهذا المعنى هو المراد في الغالب لدى معظم الفقهاء عندما يطلقون لفظ العقد على هذا المعنى الخاص عند بحثهم عن صيغ العقود من إيجاب وقبول أو يريدون به عند الإطلاق هذا المعنى الخاص[2]. وعلى ضوء المعنى الخاص للعقد فقد عرفه كثير من الفقهاء المتأخرين، منها تعريف الدكتور علي محي الدين القره داغي حيث عرّفه بقوله: "العقد: هو التزام شيء بارتباط الإجاب والقبول"[3].

---

[1] ينظر: ابن منظور، **لسان العرب**، ج٣، ٢٩٦-٢٩٩؛ والفيروز آبادي، **القاموس المحيط**، ص٣٠٠؛ وإسماعيل بن حماد الجوهري، **الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية**، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار (بيروت: دار العلم للملايين، ط٤، ١٤٧٠هـ/١٩٨٧م)، ج٢، ص٥١٠.

[2] القره‌داغي، **مبدأ الرضا في العقود**، (بيروت: دار البشائر الإسلامية، ط٣، ١٤٢٩هـ/٢٠٠٨م)، ص١١٤. مختصرًا؛ وينظر: دبيان بن محمد الدبيان، **المعاملات المالية أصالة ومعاصرة**، (دم: د.ن، ط٢، ١٤٣٢هـ)، ج١، ص٤٩.

[3] المصدر نفسه، ص١٢٥.

وأما المنتجات المالية التي تتعامل بها المؤسسات المالية الإسلامية: "هي عقود تصوّغها المؤسسة المالية الإسلامية صياغة دقيقة، بحيث تكون متفقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، ومنسجمة في الوقت نفسه مع القوانين والنظم والتعليمات السائدة في بلدانهم"[٤]. أو "هي ما يتكون من الصيغ والعقود والآليات المالية التي تلتزم بأحكام الشريعة الإسلامية، وتضاهي في إمكانية تطبيقها ومرونتها المنتجات المالية المعاصرة، ولكنها تمتاز بالمبادئ، والمميزات الخاصة بالاقتصاد الإسلامي، من الملكية، والمشاركة، وأن الغرم بالغنم والخراج بالضمان ونحو ذلك"[٥].

وقد أشار المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب إلى أن المنتج المالي أو الأداة المالية "يراد به تصرف اختياري لحل مشكلة محددة أو الوصول لهدف معين بوسيلة مالية، وقد يقتصر على عقد واحد، وقد يتضمن عدة عقود، وهو يشمل أنواع التصرفات المختلفة: المعاوضات والمشاركات والتوثيقات والتبرعات. فالمنتج المالي من حيث المبدأ يشمل العقود المسمات (كالسلم والإجارة والشركة)، كما يشمل التطبيقات المختلفة التي تتفرغ عنها (كالمرابحة للآمر بالشراء)، والتي تهدف لحل مشكلة أو معاجلة قضية مالية خاصة، ويترجم ذلك عادة في شكل عقد أو منظومة من العقود والشروط والترتيبات التي تكفل تحقيق هذا الغرض"[٦].

بناءً على المعطيات المذكورة أعلاه، يمكن الاستدلال بأن المنتج المالي في الإطار الإسلامي يتسم بالشمولية والتعقيد مقارنة بالعَقد التقليدي كما يُفهم في الفقه الإسلامي. فالمنتج المالي الإسلامي يُعد بنية متقدمة ومتكاملة للنشاط المالي التي تنفذها المؤسسات المالية الإسلامية، ومصممة بدقة ليكون متوافقة مع مبادئ الشريعة الإسلامية ومتطلبات الأنظمة القانونية المحلية، وهذا الإطار المالي يمكن أن يتضمن عقدًا واحدًا أو مجموعة من العقود، موجهًا نحو معاجلة احتياجات مالية محددة، إذًا يمكن اعتباره بأنه أداة متنوعة الاستخدامات، مرنة وقابلة للتطوير، تلبي متطلبات السوق المالية مع الحفاظ على أحكام الشريعة الإسلامية.

---

[٤] منذر قحف، **أساسيات التمويل الإسلامي**، (كوالالمبور: إسرا، ط١، ٢٠١١م)، ص٢٠.

[٥] القره‌داغي، **مدى قدرة المنتجات المالية الإسلامية لمتطلبات السوق والتحديات المستقبلة أمام التطوير والابتكار: دراسة فقهية اقتصادية**، (بحث مقدم إلى المؤتمر العالمي الرابع لعلماء الشريعة في التمويل الإسلامي، كوالالمبور ماليزيا، ٢٠٠٩م)، ص٧.

[٦] المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، **مشروع المنتجات والأدوات المالية في الفقه الإسلامي**، (البنك الإسلامي للتنمية، ط١، ١٤٢٩هـ/٢٠٠٨م)، ص١٢.

يهدف هذا الفصل إلى تقديم دراسة معمقة وشاملة حول العقود والمنتجات الشرعية المستخدمة للادخار والاستثمار في صندوق الحج، مع بيان كيفية تحقيق المقاصد الشرعية في عمليات الصندوق، وذلك في ثلاثة مباحث على النحو الآتي:

المبحث الأول: العقود والمنتجات الشرعية الداعمة للادخار في صندوق الحج

المبحث الثاني: العقود والمنتجات الشرعية الداعمة للاستثمار في صندوق الحج

المبحث الثالث: تحقيق المقاصد الشرعية في صندوق الحج

المبحث الأول: العقود والمنتجات الشرعية الداعمة للادخار في صندوق الحج

إجراءات استلام الودائع في صندوق الحج تُحكم بموجب التشريع المعمول به والمعروف باسم قانون تابونغ حاجي لعام ١٩٩٥ (رقم ٥٣٥). يُشير البند السادس عشر ضمن الجزء الرابع من هذا القانون إلى آليات وشروط قبول الودائع: "يُسمح لمجلس الإدارة تلقي الودائع من أي شخص مسلم يكون مواطنًا في ماليزيا ويقيم فيها، كما لا يجوز قبول الوديعة إلا للأغراض التالية: الادخار من أجل رحلة الحج أو كمدخرات للاستثمار أو لأي غرض آخر يسمح به مجلس الإدارة"[٧].

أشار الدكتور أشرف هاشم في المقابلة التي أجراها الباحث معه أن "قانون "تابونغ حاجي" يمنح الصندوق وضعًا خاصًا يسمح له باستلام الودائع، حيث إن عملية استلام الودائع واستثمارها عادةً ما تكون من اختصاص البنوك أو صناديق الاستثمار التي تخضع لرقابة البنك المركزي. وبالتالي، يختلف الصندوق عن هذه الكيانات من حيث المرجعية القانونية"[٨].

والنص القانوني حدد الشروط التي بموجبها يمكن لمجلس إدارة صندوق الحج استقبال الودائع، فالمودع يجب أن يكون مسلمًا ومواطنًا ماليزيًا يقيم داخل البلاد، وأغراض قبول الودائع هي: الادخار لغرض تمويل رحلة الحج، والادخار للاستثمار، وأي غرض آخر يوافق عليه مجلس الإدارة. والتشريع المعني لم يتطرق إلى العلاقة التعاقدية بين الصندوق والمودع من الناحية الشرعية،

---

[7] Tabung Haji, ACT 535, 1995, p19. https://www.tabunghaji.gov.my/en/tabung-haji-act

[٨] جزء من مقابلة مع د. أشرف هاشم رئيس اللجنة الشرعية وعضو في مجلس الإدارة في صندوق الحج، في تاريخ ١٢-٠٣-٢٠٢٤.

وذلك يُمكن أن يُفسر على أنه منح لمجلس الإدارة مرونة في تحديد وتطوير الإطار الشرعي للعلاقة التعاقدية، بما يتوافق مع الشريعة الإسلامية ويستجيب للحاجات المتغيرة للمودعين والصندوق.

يدرس هذا المبحث الإجراءات التشغيلية للادخار في الصندوق، والإطار الشرعي للعلاقة التعاقدية بين الصندوق والمودعين، وذلك في مطلبين على النحو الآتي:

المطلب الأول: واقع الادخار في صندوق الحج

المطلب الثاني: تحليل العلاقة التعاقدية بين صندوق الحج والمودعين

المطلب الأول: واقع الادخار في صندوق الحج

أولاً: شروط العضوية وآليات الادخار واسترداد المدّخرات: إن العضوية في صندوق الحج مقصورة على المواطنين الماليزيين المسلمين فقط، كما بيننا سابقًا، ونموذج استمارة العضوية والإيداع والسحب يحتوي على عدة شروط من أهمها:

١. معايير العضوية: يجب أن يكون العضو مسلمًا ومواطنًا ماليزيًا.
٢. أنواع الحسابات: حساب البالغين للمودعين الذين تبلغ أعمارهم ١٨سنة فما فوق، وحساب الطفل تحت ولي الأمر للمودعين الذين تقل أعمارهم عن ١٨سنة، ليكون تحت إشراف ولي الأمر.
٣. عقد الوكالة: يقوم المودعون بتعيين الصندوق كوكيل لإدارة أموالهم دون الالتزام بأي شروط أخرى غير تلك المحددة في قانون تابونغ حاجي.
٤. الودائع: الحد الأدنى لمبلغ الإيداع هو (٢) رينغيت ماليزي.
٥. عمليات السحب: يمكن أن يتم السحب نقدًا أو غير نقد من خلال القنوات الإلكترونية المعتمدة من قبل الصندوق.
٦. الضمان الحكومي: كل رينغيت ماليزي يتم إيداعه مضمون من قبل الحكومة الماليزية.
٧. دفع الزكاة: يقوم الصندوق بدفع الزكاة نيابة عن المودعين.

٨. توزيع الأرباح: يوافق المودعون على الحصول على توزيع الأرباح بعد خصم تكاليف الإدارة وتكاليف الحج والزكاة.

٩. الامتثال القانوني: يخضع حساب صندوق الحج لقانون تابونغ حاجي، ولا يخضع لحساب الوديعة أو الاستثمار بموجب قانون الخدمات المالية الإسلامية (IFSA2013).

١٠. حد السحب النقدي: يجب ألا يتجاوز مبلغ السحب النقدي يوميًا (١٠،٠٠٠) رينغيت ماليزي.

١١. الحساب غير النشط: إذا ظل الحساب غير نشط لمدة سبع سنوات أو أكثر، فسيتم تصنيفه على أنه غير نشط ويحق للصندوق إدارته وفقًا للقوانين واللوائح.

١٢. هبة الأمانة ومطالبة الميراث: عند وفاة المودع، سيتم دفع مدخراته في الصندوق إلى المستفيد المسمى/الممنوح الثقة الذي يمثل الورثة المستحقين ويجب عليه تقسيم الأموال وفقًا لأحكام الشريعة الإسلامية.

١٣. التسجيل للحج: يجب أن يتم التسجيل للحج بشكل منفصل بعد فتح الحساب وفقًا للشروط والأحكام المحددة[9].

يرى الباحث أن تحديد العضوية للمواطنين للماليزيين المسلمين يعود بالأساس إلى الهدف الرئيسي من تأسيس الصندوق؛ وهو تقديم الدعم المالي للمسلمين في ماليزيا لتمكينهم من أداء فريضة الحج. هذا التوجه يسهم في الحفاظ على خصوصية طابع الصندوق ويمنحه هوية مميزة عند مقارنته بصناديق الاستثمارية الأخرى. من جهة أخرى، يُعزز إتاحة الادخار لأغراض الاستثمار من مرونة الصندوق واستدامته، مما يؤمن استمرارية المودعين في الصندوق بعد إتمام فريضة الحج، كما أن فتح باب العضوية أمام القصّر دون سن الثامنة عشرة يوسّع قاعدة المودعين المحتملين. أضافة إلى ذلك، استقرار الحد الأدنى للإيداع عند مبلغ (٢) رينغيت ماليزي منذ تأسيس الصندوق يوفر فرصة للمشاركة للأسر ذات الدخل المحدود. علاوة على ذلك، تحديد سقف السحب النقدي بمبلغ (١٠،٠٠٠) رينغيت ماليزي يعكس سعي الصندوق للحفاظ على مستوى معين من السيولة النقدية.

[9] Tabung haji, website: https://www.tabunghaji.gov.my/en/savings/forms/download-form. Retrieved on December 10, 2023.

صلة ما سبق بأهداف الدراسة: يكتسب عرض شروط العضوية وآليات الادخار واسترداد المدّخرات في صندوق الحج أهميته في هذه الدراسة؛ لأنه يوضِّح البنية التشغيلية الفعلية لنموذج الادخار المؤسسي محلّ البحث، وكيفية استهداف فئات المجتمع المختلفة (البالغين والقُصَّر، وذوي الدخل المحدود) عبر حدّ أدنى بسيط للإيداع، وتيسير إجراءات السحب، وربط الحساب بادخار الحج والاستثمار معًا. ويسهم ذلك مباشرةً في تحقيق أهداف الدراسة من خلال بيان العناصر الإجرائية والتنظيمية التي يمكن الإفادة منها عند اقتراح نموذجٍ مؤسسيٍّ مماثل للادخار والاستثمار من أجل الحج في إقليم كوردستان العراق، مع مراعاة طبيعة شرائح المجتمع وطاقتها الادخارية.

ثانيًا: ضمان الحوكمة على المدخرات: يتمتع صندوق الحج بخاصية ضمان الحكومة للمدخرات، وذلك في حالة واجهت الودائع المودعة في الصندوق أية مخاطر محتملة، حيث تعد الحكومة الضامن الأساسي لهذه الودائع وفقًا لما تضمنه البند الرابع والعشرون ضمن الجزء الرابع من التشريع المعني: "في حال لم يتمكن صندوق الحج من تغطية النفقات المتعلقة بسحوبات المودعين من خلال استخدام الأموال الموجودة في الصندوق الرئيسي أو الصندوق الاحتياطي، فستكون هذه النفقات مكفولة من الحكومة وستدفع من (الصندوق الموحد)[١٠]. وأي مبلغ تم دفعه من (الصندوق الموحد) بموجب هذا الضمان يجب أن يُعاد إلى الصندوق من قِبل صندوق الحج في أقرب وقت ممكن، وحتى يتم إعادتها يُعتبر هذا المبلغ دينًا مستحقًا للحكومة ويكون له الأولوية في السداد من أموال الصندوق الرئيسي والاحتياطي"[١١].

يُبرز النص الضمان الحكومي للودائع في صندوق الحج، مما يوفر طبقة من الأمان للمودعين، حيث في حالة عجز الصندوق عن توفير السيولة المطلوبة لسحب الودائع من موارده الذاتية، يُلزم القانون بأن يُغطى هذه النفقات من خلال الصندوق الموحد الحكومي، ويلزم النص القانوني صندوق الحج بإعادة الأموال إلى الحكومة في أقرب وقت ممكن. وحتى يتم السداد، يُعتبر المبلغ المستخدم من الصندوق الموحد دينًا على صندوق الحج، مع وجود أولوية للحوكمة في الحصول على السداد من أصول الصندوق الرئيسي والاحتياطي.

---

[١٠] وهو الخزينة الرئيسية للحكومة.

[11] Tabung Haji, ACT 535, 1995, p22. https://www.tabunghaji.gov.my/en/tabung-haji-act

سأل الباحثُ الأستاذَ أشرف هاشم عن التأصيل الفقهي للضمان الحكومي على الودائع، فأجاب بأن "يمكن اعتبار ضمان الحكومة للودائع من منظور شرعي بمثابة دور للطرف الثالث. وفقًا لما هو منصوص عليه في النص القانوني، لا يعتبر هذا الضمان تبرعًا من قِبل الحكومة بل هو دين يلزم صندوق الحج بسداده. بالنسبة للمودعين، يمثل هذا الضمان حماية لمدخراتهم. نظرًا لأن الصندوق يعمل كوكيل، فإنه لا يمكن أن يكون ضامنًا بذاته، لذا قامت الحكومة بتقديم هذا الضمان لتعزيز ثقة المودعين في الصندوق"[١٢].

ويقصد بضمان الطرف الثالث في إطار عقد المضاربة [أو الوكالة] أن يتقدم طرف أو هيئة مستقلة عن علاقة وعقد المضاربة بين رب المال والمضارب ومستقلة عن المضارب بضمان رأسمال المضاربة، والأساس الشرعي لضمان الطرف الثالث هو التبرع المحض، والدولة نائبة عن الأمة في رعاية مصالحها ولها أن تتبرع من الأموال العامة لدعم تلك المصالح[١٣]، ويجوز ذلك بشرط استقلالية الطرف الثالث عن طرفي عقد المضاربة[١٤]، وهو ما ذهب إليه مجلس الفقه الإسلامي الدولي في دورته الرابعة[١٥].

من وجهة نظر الباحث، فإن الطابع شبه الحكومي لصندوق الحج لا يؤثر على شرعية ضمان الحوكمة للودائع فيه، ويعزى ذلك إلى كون الصندوق يتمتع بالشخصية القانونية المستقلة والاستقلالية في الجوانب المالية والإدارية، بالإضافة إلى الارتباط التنظيمي مع الحكومة، والضمان المقدم هنا يُعتبر بمثابة خطة إنقاذ للصندوق في الأزمات المالية، لأن الأموال التي تسحب من المالية العامة تعتبر دينًا يتوجب سداده، وليست تبرعًا.

---

[١٢] جزء من مقابلة مع د. أشرف هاشم رئيس اللجنة الشرعية وعضو في مجلس الإدارة في صندوق الحج، في تاريخ ١٢-٠٣-٢٠٢٤؛ وينظر: وان محمد إسماعيل، **طابونغ حاجي كمؤسسة استثمارية إسلامية**، ورقة بحثية مقدمة لوقائع قاعة البحث بشأن تنظيم وإدارة هيئة إدارة صندوق الحج وشئون الحجيج بماليزيا – جدة، (جدة: المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، ط٢، ٢٠٠٢م)، ص١٢٧.

[١٣] ينظر: منذر قحف، **ضمان الودائع في المصارف الإسلامية في الأردن**، (بحث مقدم لمؤسسة الودائع في المملكة الأردنية الهاشمية، ٢٠٠٥م)، ص٢٢.

[١٤] منذر قحف، "سندات القراض وضمان الفريق الثالث وتطبيقهما في تمويل التنمية في البلدان الإسلامية"، بحث منشور **بمجلة جامعة الملك عبد العزيز للاقتصاد الإسلامي**، ج١، ص٥٧.

[١٥] قرار مجمع الفقه الإسلامي الدولي بشأن سندات المقارضة، المملكة العربية السعودية: الدورة الرابعة، ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م، https://iifa-aifi.org/ar/1713.html#_ftn1 شوهد في تاريخ: ١٥-٠٣-٢٠٢٤م.

صلة ما سبق بأهداف الدراسة: يتصل بيانُ الضمان الحكومي للمدَّخرات في صندوق الحج اتصالًا مباشرًا بأهداف الدراسة، إذ يوضِّح أحد الركائز الرئيسة التي بُنيت عليها ثقةُ الجمهور في نموذج الادخار المؤسسي، كما يبرز البعدَ الفقهي والتنظيمي لضمان الطرف الثالث، وهو ما يُعين على تقييم المتطلبات القانونية والشرعية اللازمة عند نقل التجربة إلى إقليم كوردستان العراق. ومن ثمّ، فإن تحليل هذا الضمان لا يقتصر على كونه وصفًا تشريعيًا، بل يمثِّل جزءًا من الإجابة عن سؤال الدراسة حول مدى إمكان تهيئة بيئةٍ تنظيميةٍ مماثلة تعزِّز حماية أموال المودعين وتدعم نجاح أي صندوق ادخار حجٍّ مقترَح في الإقليم.

ثالثًا: إدارة أموال المودعين: تمثّل الإدارةُ الكفؤةُ لأموال المودعين الركيزةَ الأساسية لبقاء الصندوق واستمراريته في المستقبل، فعملية تجميع المدخرات وتقديم الخدمات يتطلب جهدًا كبيرًا، وفقًا لما ورد في التقرير السنوية لعام (٢٠٢١م) يدير الصندوق قرابة (٨٦,٦) مليار رينغيت ماليزي لأكثر من (٨,٤) مليون مودع. يمكن أن نسلط الضوء على ذلك من خلال ما يأتي:

شبكة تجميع المدخرات: يمتلك صندوق الحج (١٢٣) فرعًا في جميع أنحاء ماليزيا لتقديم خدمات متنوعة تشمل تسجيل العضويات وجمع الودائع، بالإضافة إلى ذلك الصندوق يمكّن المودعين إدارة حساباتهم من خلال التطبيق الإلكتروني (THiJARI) والحصول على بطاقة (Debit-I Card) التي تصدر بالتعاون مع بانك إسلام لإيداع وسحب الأموال من حساباتهم في الصندوق، ويتعاون الصندوق مع العديد من الوكلاء[١٦] داخل ماليزيا لتسهيل عمليات الإيداع والسحب مما يسهم في تيسير التعاملات المالية للمودعين[١٧].

استراتيجيات التسويق: من وقت لآخر يطلق صندوق الحج برامج ادخارية متنوعة وحملات ترويجية لاستقطاب مودعين جدد، ومن ضمن هذه الحملات:

---

[١٦] أسماء وكلاء الهيئة:

(Pos Malaysia Berhad, Bank Simpanan Nasional, RHB Islamic Bank Berhad, Public Bank Berhad, Ambank (M) Berhad, Bank Muamalat Malaysia Berhad, Hong Leong Islamic Bank Berhad, Kuwait Finance House (M) Berhad, Affin Islamic Bank Berhad, Standard Chartered Saadiq Berhad).

[17] Tabung Haji, website: https://www.tabunghaji.gov.my/en/savings/general-info/savings Retrieved on December 19, 2023.

١. حملة "منصة تقديم الطلبات" بهدف تسهيل فتح الحساب عبر (THiJARI) للعام (٢٠٢٤م).
٢. حملة "الفلاح" بهدف تشجيع المودعين على مواصلة ادخار أموالهم في الصندوق، مع تقديم جوائز تشمل عروض عمرة وجوائز نقدية بإجمالي (٣٠٠) ألف رينغيت ماليزي للعام (٢٠٢٤م).
٣. حملة "الادخار الذكي" الموجهة لتشجيع المودعين الشباب تحت سن (١٨) عامًا على زيادة مدخراتهم والتسجيل للحج في سن مبكر، حيث تقدم جوائز نقدية بمجموع (٥٠) ألف رينغيت ماليزي للعام (٢٠٢٤م).
٤. حملة "الولاء والفوز" بهدف مكافأة المودعين الأوفياء للصندوق، وخاصة أولئك الذين ادخروا وسجلوا للحج لفترة طويلة، بتقديم جوائز نقدية تصل (٤٠٠) ألف رينغيت ماليزي للعام (٢٠٢٣م) [١٨].

من خلال الحملات الترويجية التي يطلقها صندوق الحج نستنتج أنه يسعى لاستهداف فئات متنوعة من المودعين تشمل الشباب والمودعين الجدد والمودعين الدائمين، وتشجيع الادخار المبكر والمستمر، واعتماد التكنولوجيا لتسهيل الوصول إلى خدماته.

خدمات أخرى للمودعين: يقدم صندوق الحج مجموعة متكاملة من الخدمات للمودعين بهدف تعزيز تجربتهم، وزيادة معدلات الادخار، وتلبية احتياجاتهم المتنوعة، ومن ضمنها:

١. خدمة الاستقطاع الشهري من الراتب: التي تمكن المودعين من الإيداع المنتظم في حساباتهم بكل سهولة.
٢. خدمة (JomPAY): هو أحد جهود الصندوق نحو التحول الرقمي، من خلاله يمكن للمودعين تحويل الأموال إلكترونيًا إلى حسابات الصندوق، والتي تديرها شبكة المدفوعات الماليزية (PayNet).
٣. خدمة التغطية التكافلية "الخيرات": هي برنامج يقدم دعمًا ماليًا بقمة (١٢) ألف رينغيت ماليزي للمستفيدين في حالة الوفاة المودع أو تعرضه لعجز كلي

[18] Tabung Haji, website: https://www.tabunghaji.gov.my/en/savings/campaign/2024-vao-campaign Retrieved on December 19, 2023.

دائم، مع رسوم اشتراك سنوي تبلغ (٢٨) رينغيت ماليزي. وتدار هذه الخدمة بالتعاون مع (TakafulMalaysia) و(HongLeong MSIG Takaful). يعمل الصندوق كوكيل لتوزيع هذا المنتج، وليس هذا المنتج جزءًا من مجموعة منتجاته. ويتلقى الصندوق عمولته كوكيل على هذه الخدمة [١٩].

٤. خدمة مركز الخدمات المالية الإسلامية: الذي يجمع تحت مظلته أربع وكالات[٢٠] إسلامية رئيسية لتقديم مجموعة واسعة من الخدمات المالية والدينية بنظام متكامل، بما في ذلك خدمات الحج والعمرة، والسياحة، والمصرفية الإسلامية، والتأمين التكافلي.

٥. خدمة هبة الأمانة: هي الهدية الطوعية من حساب التوفير الخاص بالمودع إلى المتلقي، تنتقل ملكيتها إلى المستفيدين بعد وفاة المودع[٢١].

صلة ما سبق بأهداف الدراسة: يوضّح وصفُ آليات إدارة أموال المودعين، وشبكة فروع الصندوق، والقنوات الرقمية، والحملات الترويجية، والخدمات المساندة، الكيفيةَ العملية التي استطاع بها صندوق الحج تعبئةَ مدَّخرات ملايين الأفراد وتحويلها إلى نموذج ادخار مؤسسي مستدام. وهذا التحليل يرتبط مباشرة بأهداف الدراسة؛ إذ يقدِّم إطارًا تطبيقيًا يمكن الاسترشاد به عند تصميم الآليات التنفيذية المقترَحة لتفعيل الادخار المؤسسي للحج في إقليم كوردستان العراق، من حيث تنويع قنوات جمع المدَّخرات، وتحفيز مختلف الفئات العمرية، واستثمار البنية الرقمية في تعميق ثقافة الادخار طويل الأجل.

المطلب الثاني: تحليل العلاقة التعاقدية بين صندوق الحج والمودعين

صندوق الحج لا يعتبر كيانًا يسعى للربح لذاته بما يسمح بتقسم الأرباح مع المودعين، وإنما توزع صافي الأرباح على المودعين بعد خصم النفقات التشغيلية، والزكاة، وتكاليف الحج. بناءً

---

[١٩] جزء من مقابلة مع د. أشرف هاشم رئيس اللجنة الشرعية وعضو في مجلس الإدارة في صندوق الحج، في تاريخ ١٢-٠٣-٢٠٢٤.

[٢٠] وهي: (Tabung Haji)، و(TH Travel & services)، و(Bank Islam)، و(TakafulMalaysia).

[21] Tabung Haji, website: https://www.tabunghaji.gov.my/en/savings/services/islamic-financial-service-centre-ific Retrieved on December 19, 2023.

عليه، لا تتماشى العلاقة التعاقدية بين الصندوق والمودعين مع نموذج عقد المضاربة المعمول به في المصارف الإسلامية وصناديق الاستثمار، لهذا السبب كانت العلاقة محددة بعقد الوديعة حتى نهاية عام (٢٠١٩م)، ثم بعد ذلك تم تحديثها إلى نموذج عقد الوكالة بالاستثمار. يتناول هذا المطلب بالدراسة والتحليل كلًا من منتج عقد الوديعة وعقد الوكالة في الصندوق، مع بحث مدى ملاءمتهما لتحديد طبيعة العلاقة التعاقدية بين صندوق الحج والمودعين.

الفرع الأول: منتج عقد الوديعة في صندوق الحج سابقًا: بداية لا بد من الإشارة إلى مفهوم الودائع التي تتلقاها المؤسسات المالية الإسلامية، ثم دراسة منتج عقد الوديعة في صندوق الحج ومدى ملائمته لتحديد طبيعة العلاقة التعاقدية.

أولًا: مفهوم عقد الوديعة: الوديعة في اللغة "واحدة الودائع، يقال: أوْدَعه مالًا أي دفعه إليه ليكون وديعة عنده، وأَوْدَعه مالًا أيضًا قَبِله منه وديعةً وهو من الأضداد، واستَوْدَعه وديعة استحفَظَه إيّاها"[٢٢]، وودائع البنوك: ما أودعه العملاء فيها من الأموال[٢٣]. فالوديعة: ما وضع عند غير مالكه ليحفظه. وأما الوديعة في الاصطلاح الفقهي قد عرفت بعدة تعريفات، لا تخرج عن كونها توكيلًا في حفظ المال، منها: "أنها العقد المقتضي للاستحفاظ أو العين المستحفظة"[٢٤]، أو "أنها مشتقة من الإيداع وهو: توكيل بحفظ المال"[٢٥]. والوديعة من عقود الأمانات، وقد قسّم الفقهاء المال في اليد إلى قسمين؛ يد أمانة، ويد ضمان، وحكم يد الأمانة أنها لا تضمن ما هو تحت يدها عند التلف إلا بالتعدي والتقصير، وهذا محل اتفاق بين الفقهاء في المجلة، ونظرًا لأن الوديعة تعتبر شكلًا من أشكال الوكالة في الحفظ، وبما أنه من المقبول شرعًا اشتراط الأجرة في الوكالة، فكذلك الوديعة وإن كان الأصل في عقد الوديعة أنه من عقود التبرع[٢٦].

---

[٢٢] محمد بن أبي بكر الرازي، **مختار الصحاح**، تحقيق: يوسف الشيخ محمد، (بيروت: المكتبة العصرية، ط٥، ١٤٢٠هـ/١٩٩٩م)، ص٣٣٥.

[٢٣] عمر، **معجم اللغة العربية المعاصرة**، ج٣، ص٢٤١٩.

[٢٤] البكري عثمان بن محمد الدمياطي، **إعانة الطالبين على حل ألفاظ فتح المعين**، (دمشق: دار الفكر، ط١، ١٤١٨هـ/١٩٩٧م)، ج٣، ص٢٨٤.

[٢٥] محمد بن أحمد الدسوقي، **حاشية الدسوقي على الشرح الكبير**، (دمشق: دار الفكر، د.ط، د.ت)، ج٣، ص٤١٩.

[٢٦] ينظر: الدبيان، **المعاملات المالية أصالة ومعاصرة**، ج١٩، ص٣١-٤٣.

ومفهوم الودائع المصرفية المعاصرة تختلف عن مفهوم الوديعة الشرعية قديمًا عند الفقهاء، لأنها مختصة بالنقود، والمصرف يمتلكها ويتصرف بها، ويتكسب منها، ويرد بدلها على خلاف الوديعة الشرعية، أيضًا تتباين هذه الودائع المصرفية باختلاف نوع العلاقة بين البنك والعميل؛ فهي إما أن تكون قرضًا في الحسابات الجارية، أو مضاربة في حسابات التوفير أو حسابات الاستثمار، والمتتبع لأقوال الفقهاء في العقود يجد أنهم يبنون أحكامهم على القاعدة الشرعية: "العبرة في العقود للمقاصد والمعاني وليست للألفاظ والمباني"[٢٧].

ثانيًا: منتج عقد الوديعة في صندوق الحج: اعتمد صندوق الحج في العلاقة التعاقدية بينه وبين المودعين على عقد الوديعة تحت مسمى "وديعة يد ضمانة" أي أن الأموال المودعة في الصندوق مضمونة، وفي التقرير السنوي لعام (٢٠١٦م)، أوضحت لهيئة الرقابة الشرعية هذا المفهوم المتعلق بحسابات الادخار والجواب على الإشكاليات الواردة عليه، على النحو الآتي:

- مفهوم "وديعة يد ضمانة": هو مفهوم الادخار مع الضمان. بناءً على هذا المفهوم، يعطي المودعون موافقتهم لهيئة صندوق الحج على استخدام أموالهم في نشاطات تجارية واستثمار وأغراض أخرى، والهيئة بصفة الأمين، يوافق على حماية الأموال ويتعهد بضمان الأموال الموجودة لديه.
- ضمان الوديعة: برغم أن الأمين في عقد الوديعة ليس مسؤولًا بشكل أساسي عن ضمان الأموال المودعة، إلا أنه لا تزال هناك عدة حالات تجعل الأمين مسؤولًا عن ضمان الأموال المودعة، ويشار إلى هذه الحالات باسم "وديعة يد ضمانة" وفقًا للمصطلحات المالية الإسلامية وهي: عند استخدام الأمين الوديعة بموافقة المودع، وعندما يتم التصرف بالوديعة عمدًا من قِبل الأمين، أو عندما يقوم الأمين بخلط الوديعة مع غيرها لا يمكن التفريق بينها.

---

[٢٧] ينظر: المصدر نفسه، ص٧١-٧٢؛ وقرار مجمع الفقه الإسلامي الدولي بشأن **الودائع المصرفية**، الإمارات العربية المتحدة: الدورة التاسعة، ١٩٩٥م، https://iifa-aifi.org/ar/1992.html شوهد في تاريخ: ٢١-٠٣-٢٠٢٤م. وحسن عبد الحفيظ، وأحمد فوزي، "الودائع في المصارف الإسلامية وتكييفها: دراسة فقهية مقارنة"، بحث منشور في **المجلة العالمية للدراسات العمرانية**، المجلد (٥)، العدد (١)، ص٢٩-٣٢. و
ISRA, *Islamic Financial System Principles & Operations*, 2016, p313-314.

- خصائص "وديعة يد ضمانة": يجوز للأمين استخدام الودائع لأغراض تجارية وأغراض أخرى، ويجب عليه رد الوديعة المودع كلما طلب ذلك.
- أرباح الودائع: يحق للأمين الحصول على الدخل الناتج عن استخدام الوديعة الخاضعة للحضانة، ويكون مسؤولًا عن أي ضرر أو خسارة تلحق به.
- توزيع أرباح الودائع: الأمين هو مالك للدخل الناتج عن الودائع، وبالتالي لديه السلطة التقديرية (وليس التزامًا) لتوزيع الربح على المودعين كهبة.
- آلية تقدير الأرباح (الهبة): تمنح الهبة حسب تقدير الأمين، ولا يمكن الالتزام بها مسبقًا كمنفعة معهودة، بسبب التشابه بين "وديعة يد ضمانة" والقرض، مما يجعل أي فائدة معهودة تُعتبر ربًا.
- تطبيقات صندوق الحج: يعد مفهوم الوديعة مناسبًا كعقد أساسي لودائع صندوق الحج، مما يسمح لهيئة صندوق الحج باستخدام واستثمار أموال المودعين لتحقيق الربح، وإذا تم الاحتفاظ بالهيئة على أساس الثقة فقط، فلن يكون للهيئة حق في استخدام أموال الصندوق لأغراض تجارية لأن الصندوق لا يزال مملوكًا للمودعين، ويعمل الهيئة كأمين فقط[٢٨].

ثالثًا: تقييم ملاءمة عقد الوديعة لصندوق الحج: العقد المعتمد سابقًا في صندوق الحج باسم "وديعة يد ضمانة" يُثير عدة تساؤلات وإشكاليات عند مقارنته بالوديعة الفقهية والوديعة المصرفية في الحسابات الجارية، أو في حسابات التوفير وحسابات الاستثمار، مما يستدعي التحليل التالي:

الإشكالية الأولى: استخدام مصطلح "وديعة يد ضمانة" قد يكون غير دقيق، إذ تُعد الوديعة الفقهية من قبيل عقود الأمانات، ويد الأمين يد الأمانة، وإذا استعمل أو اتجر بالوديعة بإذن المودع لا يتحول إلى يد ضمان. والوديعة المصرفية في حساب الجاري تم تخريجها على عقد القرض، لأن المصرف يمتلكها ويتصرف بها، ويتكسب منها، ولا يعطي الأرباح عليها، ويرد بدلها، ويضمنها، وفي الحسابات التوفير والاستثمار تم تخريجها على عقد المضاربة، فالمصرف لا يضمن رأس المال ولا الأرباح. ومن هنا، يرى الباحث أن هذه التسمية قد لا تعكس بدقة

[28] Lembaga Tabung Haji, *Annual Report for year 2016*, p81-83.

طبيعة العلاقة التعاقدية، والضمان في الصندوق الحج يأتي عبر طرف ثالث، لا الصندوق نفسه كما تم توضيحه سابقًا، وأن العبرة في العقود بالحقائق والمعاني.

الإشكالية الثانية: يستنتج من شرح خصائص "وديعة يد ضمانة" أن الصندوق كضامن للودائع، له الحرية في استثمار هذه الودائع والاستفادة من الدخل المتحقق، ويتحمل مسؤولية أي ضرر أو خسارة. يرى الباحث أن هذا الشرح قد يوحي بمعاملة ودائع الصندوق كقروض كما في الحسابات الجارية في المصارف، ولا يتوافق مع مفهوم الوديعة الفقهية، وبما أن الصندوق ليس مؤسسة ربحية بحد ذاتها كالمصارف ويوزع الأرباح على المودعين، لا تنسجم ودائع الصندوق مع هذا الشرح، ويعتبر توزيع الأرباح على المودعين في هذه الحالة مشابهًا للقرض بالفائدة.

الإشكالية الثالثة: ورد في الشرح أن الصندوق ليس ملزمًا بتوزيع الأرباح على المودعين نظرًا لأنه يعتبر مالكًا لها، وأن توزيعها على المودعين يتم بمثابة هبة لتجنب مشكلة الربا. من وجهة نظر الباحث، توزيع الأرباح باسم "هبة" لا يتوافق مع التكييف الشرعي للعلاقة التعاقدية، نظرًا لأن الصندوق يعطي الأرباح بشكل دائم سنويًا، وبما أنه يشجع الناس للادخار ليس فقط لغرض أداء الحج، وإنما أيضًا كاستثماره للاستفادة من الأرباح، وعليه لا يمكن اعتبار الأرباح الموزعة كهبة من الصندوق. واستنادًا إلى استطلاع رأي أجري في عام (٢٠١٩م) شمل (٢٣٧) مودعًا بالصندوق، كانت الأرباح والمكافآت من بين العوامل الرئيسية التي تحفز على الادخار بنسبة (٧١,٣ %)[٢٩].

لذلك، فإن دفع الهبة التي تحولت إلى التزام الصندوق بها ضمنيًا، سيتم تفسيرها على أنها مماثلة للأرباح المدفوعة من حساب التوفير التقليدي، ولا شك أن هذا لا يجوز بسبب الربا، ومن شأنه أن يجعل عقد الوديعة باطلًا، أو يتم تفسيرها على أنها فائدة ممارسة متعارف عليها بين المودعين في المعاملة لا تحتاج إلى تحديد أو ذكر في الاتفاقية وفقًا للقاعدة الفقهية "المعروف عرفًا كالمشروط شرطًا" فله نفس الأثر الذي يحدثه الشرط المنصوص عليه في الاتفاقية. والصندوق باعتباره مؤسسة خالية من الربا، فإن هذا التكييف الفقهية لا يتناسب معه، ومن المقرر شرعًا أن "الغُنْم بالغُرْم" أي الربح يلتزم تحمل الخسارة، والمودعون بالصندوق لا يتوقع منهم

[29] Nor Amanda binti Ahmad Fuad, "A Pilgrimage Financial Motives: Lessons to be drawn from Tabung Haji Malaysia", (Master Thesis Submitted to Hamad bin Khalifa University, 2019), p65.

تحمل أي درجة من المخاطر، ومع ذلك من المتوقع أن يتقاسم الصندوق أرباحه مع المودعين (من خلال دفع الهبة) على الرغم من أنهم ليسوا أصحاب المصلحة في الاستثمارات[٣٠].

تم استجواب الدكتور أشرف هاشم حول سبب اختيارهم لعقد الوديعة وتسمية الأرباح بـ(هبة) أجاب موضحًا: "قبل عقد الوديعة، كانت العلاقة التعاقدية بين صندوق الحج والمودعين تستند إلى عقد المضاربة، بناءً على توجيهات مجلس الفتوى. ومع ذلك، نظرًا لخصوصية الصندوق وعلاقته المميزة مع المودعين، حيث لا يتم الاحتفاظ بالأرباح للصندوق نفسه ولا يوجد مساهمون فيه، رأينا أن من المناسب اعتماد "عقد الوديعة". يعكس هذا الاختيار الحرية الكاملة للصندوق في إدارة الأرباح، ولا يحق لصاحب الوديعة المطالبة بالأرباح. تمكن الصندوق من تخصيص جزء من الأرباح لدعم الحج ماليًا، وجزء لتغطية التكاليف التشغيلية، والجزء الآخر للتوزيع على المودعين. وبالتالي، في حال عدم توزيع الأرباح لأي سبب في سنة ما، لا يحق للمودعين المطالبة بها، حتى من الناحية القانونية، لأنه لم يتم النص على ذلك في العقد، وإذا تمت المطالبة بالأرباح استنادًا إلى العُرف المتعلق بتوزيعها (كالهبة) سنويًا، فإن الصندوق ليس ملزمًا قانونيًا بدفع الهبة، ومن الناحية الشرعية لا يوجد إشكال في ذلك، إذ لا يتضمن العقد أي التزام من الصندوق بدفع الهبة."[٣١].

وصدر قرار المجلس الاستشاري الشرعي التابع للبنك المركزي الماليزي لعام (٢٠٠٣م) بجواز ممارسة تقديم الهبة من قبل المؤسسات المالية الإسلامية للمودعين في حسابات الوديعة. ولكن بشرط ألا تصبح هذه الممارسة عرفًا لتجنب أن تصبح عرفًا يشبه شرطًا في عقد الإيداع المبني على الوديعة[٣٢].

يرى الباحث أن الإشكال المتعلق بتوزيع الأرباح (الهبة) يظل قائمًا في إطار عقد الوديعة، حتى مع عدم وجود التزام قانوني صريح على الصندوق بتوزيعها؛ إذ إن الصورة العملية لهذه الودائع تُقارب –من منظور فقهي– معنى القرض ذي العائد المالي المنتظم وإن صيغ هذا

---

[30] Loock at: Tuan Badrul Hisyam Bin Tuan Soh, "Hibah of Tabung Haji Deposit Account: The Implication of its Continuous practice and Some Recommendations", *International Journal of Business, Economics and low,* vol.15, Issue 4, (2018).

[٣١] جزء من مقابلة مع د. أشرف هاشم رئيس اللجنة الشرعية وعضو في مجلس الإدارة في صندوق الحج، في تاريخ ١٢-٠٣-٢٠٢٤.

[32] Bank Negara Malaysia, *Shariah Resolutions in Islamic Finance*, (Second Edition, 2010), p120.

العائد في الخطاب التعاقدي تحت مسمّى "الهبة". وقد قرّر الفقهاء المتقدمون أن الوديعة إذا اقترنت بالإذن في الاستعمال مع الالتزام بالضمان خرجت عن حقيقتها وصارت في حكم القرض؛ لأن يد الأمين تتحوّل حينئذ إلى يد ضمان، ويصبح له حقّ التصرف في المال مع التزام ردّ بدله، وهذا هو حقيقة القرض لا الوديعة بعقد الأمانة. وقد نصّ على هذا المعنى السرخسي في المبسوط بقوله: " وعارية الدراهم والدنانير قرض للأصل الذي قلنا: إن القرض بمنزلة العارية، والعارية في كل ما لا يمكن الانتفاع به إلا باستهلاك لعينه يكون قرضًا"[٣٣]، وقرّره ابن قدامة في المغني بقوله: "ويجوز استعارة الدراهم والدنانير ليزن بها، فإن استعارها لينفقها فهذا قرض"[٣٤].

ويعزز هذا الرأي عدول هيئة الرقابة الشرعية عن عقد "وديعة يد ضمانة" إلى عقد "الوكالة" في عام (٢٠١٩م)، وقرار المجلس الاستشاري الشرعي (SAC) للبنك المركزي الماليزي[٣٥] في عام (٢٠٠٨م) مفاده أن وديعة يد ضمان تأخذ حكم القرض من حيث الضوابط والآثار المترتبة عليها[٣٦].

الفرع الثاني: منتج عقد الوكالة في صندوق الحج حاليًا: من المهم أولًا التطرق إلى مفهوم الوكالة كما يتم تطبيقه في المؤسسات المالية الإسلامية، بعد ذلك يتعين علينا تحليل منتج عقد الوكالة المستخدم في صندوق الحج وتقييم مدى تناسبه في توضيح طبيعة العلاقة التعاقدية بين الطرفين.

أولًا: مفهوم عقد الوكالة: الوكالة في اللغة: اسم من التوكيل وهي تعني: التفويض والحفظ[٣٧]. ومعناها في الاصطلاح الفقهي: عقد يتم فيه "تفويض شخص ما لَهُ فعله مما يقبل

---

[٣٣] محمد بن أحمد السرخسي، **المبسوط**، (بيروت: دار المعرفة، ط١، ١٤٣١هـ)، ج١٤، ص٣٤.

[٣٤] عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة المقدسي، **المغني**، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، (الرياض: دار عالم الكتب، ط٣، ١٤١٧هـ/١٩٩٧م)، ج٧، ص٣٤٦.

[٣٥] تم إنشاء المجلس الاستشاري الشرعي لبنك نجارا ماليزيا (البنك المركزي) في عام (١٩٩٧م) كأعلى هيئة شرعية للمؤسسات المالية الإسلامية في ماليزيا. يعزز قانون البنك المركزي الماليزي لعام (٢٠٠٩م) أدوار ووظائف المجلس باعتباره السلطة المختصة بتقرير الشرعية الإسلامية لأغراض الأعمال المالية الإسلامية التي يشرف عليها وينظمها البنك المركزي. موقع البنك المركزي الماليزي: https://www.bnm.gov.my/shariah-advisory-council

[36] Bank Negara Malaysia, *Shariah Resolutions in Islamic Finance*, p101.

[٣٧] ينظر: ابن منظور، **لسان العرب**، ج١١، ص٧٣٤.

النيابة إلى غيره ليفعله في حياته"[٣٨]، أو "إقامة الغير مقامَ النفس فيما يقبل النيابة من التصرفات"[٣٩]. والوكالة بالاستثمار هي إنابة الشخص غيرَه لتنمية ماله بأجرة أو بغير أجرة، وهي مباحة بالضوابط الشرعية[٤٠]. ويد الوكيل بالاستثمار يُد أمانة؛ فلا يضمن إلا بالتعدي أو التقصير أو مخالفة شروط الوكالة وقيودها[٤١].

ثانيًا: منتج عقد الوكالة في صندوق الحج: في تاريخ (٣١-١٢-٢٠١٩) تحولت العلاقة التعاقدية بين صندوق الحج والمودعين من نموذج عقد "وديعة يد ضمانة" إلى نموذج عقد "الوكالة"، هذا التحول كان بهدف منح المودعين فوائد إضافية دون التأثير على المزايا الموجودة مسبقًا، واختيار هذا التوقيت لإجراء التغيير جاء كجزء من استراتيجية الصندوق المستمرة لتحسين خدماتها، من خلال تنفيذ وإعادة هيكلة الإصلاحات والتحديات الجديد[٤٢]. والعملية التي يوكّل بها المودعون صندوق الحج تتم وفق الآلية التالية:

يعين المودع كموكل هيئة صندوق الحج كوكيل لإدارة وتنظيم أموال المودع، والهيئة كمسؤولة عن الصندوق تقوم باستثمار أموال الصندوق وتوزيع الأرباح بناءً على أداء الصندوق ويدير شؤون الحج بموجب قانون تابونغ حاجي (رقم ٥٣٥). في إطار هذه الهيكلية لعقد الوكالة، لا تفرض الهيئة أجورًا أو رسومًا، ومع ذلك تخصم الهيئة تكاليف الإدارة وتكاليف الحج والزكاة من الأرباح الناتجة قبل التوزيع.

ويحق للمودع كموكل الحصول على ربح بعد خصم تكاليف الإدارة، وتكاليف الحج، والزكاة، ويعتبر خصم تكاليف الإدارة من الأرباح الناتجة من منظور الشريعة كنفقة الوكيل، أو التكاليف التي يتكبدها الوكيل المعتمد ليتم تحميلها على الموكل. يعتبر خصم تكلفة الحج من الربح بمثابة تنازل حيث يوافق المودع كموكل كما هو مذكور في الشروط والأحكام على أن جزءًا من الربح يُخصص لتغطية تكلفة الحج[٤٣].

---

[٣٨] الخطيب الشربيني، **مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج**، ج٣، ص٢٣١.

[٣٩] نزيه حمّاد، **معجم المصطلحات المالية والاقتصادية في لغة الفقهاء**، (دمشق: دار القلم، ط١، ١٤٢٩هـ/٢٠٠٨م)، ص٤٧٧.

[٤٠] أيوفي، **المعايير الشرعية**، (المنامة: أيوفي، ١٤٣٧هـ)، ص١١٤٣.

[٤١] المصدر نفسه، ص ١١٤٦.

[42] Tabung Haji, website: https://www.tabunghaji.gov.my/en/wakalah

[43] Lembaga Tabung Haji, *Annual Report for year 2021*, p135.

أشار د. أشرف هاشم إلى أن "هذه التغييرات في التكييف الفقهي يعتمد على فهمنا لعمليات صندوق الحج، بينما لم تتغير أسس عمل الصندوق منذ بدايته حتى الآن. بعد مراجعتنا للتكييف الفقهي مرة أخرى، توصلنا أن "عقد الوكالة" هو الأنسب للعلاقة التعاقدية بين الصندوق والمودعين. بموجب عقد الوكالة، يوكل المودعون الصندوق للقيام بثلاثة أمور: أولًا، الاستثمار، وثانيًا، دفع الزكاة على الاستثمارات، وثالثًا، استخدام جزء من الأرباح لدعم الحج. وفي رأينا، يستقر التكييف الفقهي على عقد الوكالة"[٤٤].

ثالثًا: تقييم ملاءمة عقد الوكالة لصندوق الحج: يمكننا تقييم تناسب عقد الوكالة للعلاقة التعاقدية بين صندوق الحج والمودعين استنادًا إلى النقاط الموضحة سابقًا كما يأتي:

الوكالة بالاستثمار: تعيين هيئة صندوق الحج كوكيل لإدارة وتنظيم أموال المودعين واستثمارها يأتي ضمن إطار منتج عقد الوكالة بالاستثمار، حيث الهيئة بصفتها وكيلًا عن المودعين تقوم بهذه الأعمال نيابة عنهم، وهذا الدور جائزة شرعًا، ويعامل الوكيل المال المستثمر كأمانة، كما هو مُوضع سابقًا، ويأتي الضمان في صندوق الحج من طرف ثالث مما يزيل أي إشكالات محتملة.

وتختلف الوكالة بالاستثمار عن المضاربة في عدة نقاط رئيسية منها:

١. المضاربة من قبيل المشاركات، والوكالة بالاستثمار من باب الإجارة على الأعمال.
٢. المضاربة يستحق المضارب حصة من الربح إن وجد ولا يجوز اشتراط مبلغ مقطوع له أو نسبة من المال المستثمر، والوكيل بالاستثمار يستحق أجرة عن عمله مبلغًا مقطوعًا، أو نسبة من المال المستثمر.
٣. المضاربة ليس لرب المال التدخل في القرار الاستثماري للمضارب، أما الوكالة بالاستثمار فيحق للموكل التدخل، بل هناك وكالة بشرط الرجوع وهي تقتضي الرجوع إلى الموكل قبل كل عملية.

---

[٤٤] جزء من مقابلة مع د. أشرف هاشم رئيس اللجنة الشرعية وعضو في مجلس الإدارة في صندوق الحج، في تاريخ ١٢-٠٣-٢٠٢٤.

٤. المضاربة يدخل المضارب في المخاطرة بحسب النتائج فلا ربح له إن لم يتحقق ربح، أما الوكيل بالاستثمار فيستحق أجرته حتى لو خسرت المضاربة[٤٥].

أجرة الوكيل: بالنظر إلى أن هيئة صندوق الحج لا تفرض أي أجور أو رسوم باستثناء خصم تكاليف الإدارة من الأرباح المتحققة، فإن هذا الخصم يُعتبر جزءًا من أجرة الوكيل. هذا الإجراء مقبول شرعًا، بناءً على الاتفاق بين الطرفين، وفقًا لمعيار الوكالة بالاستثمار عند أيوفي، حيث جاء فيه "إذا كان الوكالة بأجرة، فيجب تحديدها بحيث تكون معلومة؛ إما بمبلغ مقطوع، أو بنسبة من المال المستثمر، ويجوز ربطها بمؤشر منضبط معلوم للطرفين يرجع إليه قبل كل فترة استثمار، بعد تحديد أجرة الفترة الأولى، ويوضع له حدّ أعلى وحدّ أدنى"[٤٦].

توزيع الأرباح: كون المودعين في صندوق الحج يستحقون الربح بعد خصم تكاليف الإدارة، وتكاليف الحج، والزكاة، يأتي ضمن موافقة الموكل (المودع) على آلية إدارة الأرباح من قِبل الوكيل (الصندوق)، وهو أمر مقبول شرعًا، وللموكل التنازل عن جزء من أرباحه، كما هو الحال في تخصيص جزء من الربح لتغطية تكاليف الحج[٤٧].

استنادًا إلى التحليل السابق، يرى الباحث أن منتج عقد الوكالة بالاستثمار على أساس الوكالة المطلقة التي يملك الوكيل فيها صلاحية التصرف الكاملة في موضوع الوكالة؛ يتلاءم بشكل كامل مع الإطار التعاقدي بين صندوق الحج والمودعين، ويزيل الإشكاليات الواردة على عقد "وديعة يد ضمانة"، وبالأخص ما يتعلق بتوزيع الأرباح. ويعزو الباحث اختيار لجنة الرقابة الشرعية لعقد الوكالة بشكل عام بدلًا من تحديده بالاستثمار، إلى دور صندوق الحج المتعدد الأوجه الذي لا يقتصر على الادخار والاستثمار فحسب، بل يشمل إدارة شؤون الحج، مما جعل اللجنة تفضل الإبقاء على نطاق عقد الوكالة واسعًا دون الحصر بالاستثمار.

---

[٤٥] عبد الستار أبو غدة، **الوكالة بالاستثمار تأصيلها وتطبيقها**، (بحث مقدم إلى ندوة البركة الرابعة والثلاثين للاقتصاد الإسلامي، ٢٠١٣م)، ص٣٣٢.

[٤٦] أيوفي، **المعايير الشرعية**، ص١١٤٤.

[٤٧] ينظر: أيوفي، **المعايير الشرعية**، ص١١٤٦.

المبحث الثاني: العقود والمنتجات الشرعية الداعمة للاستثمار في صندوق الحج

يعتمد صندوق الحج في أنشطته الاستثمارية على أحكام قانون تابونغ حاجي، وتحديدًا البند العشرين من الجزء الرابع الذي ينص على آليات استثمار أموال الصندوق: "يتم استثمار أموال الصندوق بقدر ما لا يلزم إنفاقها من قِبل مجلس الإدارة وِفقًا لهذا القانون، ويمكن استثمارها داخل ماليزيا أو خارجها، ووفقًا لما تراه مجلس الإدارة مناسبًا، ولا يمكن لها أن تقوم بأية استثمارات دون الحصول على موافقة الوزير"[٤٨].

يتضمن النص القانوني أربع نقاط أساسية يتعلق باستثمار أموال الصندوق، وهي:

١. أموال الصندوق التي لا يلزم إنفاقها من قبل هيئة صندوق الحج بموجب القانون يتم استثمارها.
٢. يمكن استثمار هذه الأموال داخل ماليزيا وخارجها.
٣. مجلس إدارة الصندوق هو من يقرر كيفية استثمار هذه الأموال ووجهتها، وفقًا لما يراه مناسبًا.
٤. لا يستطيع مجلس الإدارة القيام بأي استثمارات دون الحصول على موافقة الوزير أولًا.

يدرس هذا المبحث واقع الاستثمار في صندوق الحج، بالإضافة إلى تحليل المنتجات الشرعية التي يستخدمها الصندوق لاستثمار أمواله، وكذلك الآلية الشرعية المتبعة في توزيع الأرباح، وذلك من خلال ثلاثة مطالب على النحو الآتي:

المطلب الأول: واقع الاستثمار في صندوق الحج

المطلب الثاني: المنتجات الشرعية الداعمة للاستثمار في صندوق الحج

المطلب الثالث: آلية توزيع الأرباح

المطلب الأول: واقع الاستثمار في صندوق الحج

صندوق الحج يصنّف ضمن أبرز الصناديق الاستثمارية في ماليزيا، بفضل حجم الأموال التي يديرها والتي تصل (٨٦,٦) مليار رينغيت ماليزي مخصصة للاستثمار في عام (٢٠٢١م). هذا

[48] Tabung Haji, ACT 535, 1995, p20. https://www.tabunghaji.gov.my/en/tabung-haji-act

الحجم الضخم من الأموال يستلزم وضع استراتيجية استثمارية طويلة الأمد، قوية ومدروسة لضمان القدرة على المنافسة والاستمرارية، بالإضافة إلى الالتزام بالشريعة الإسلامية. لتحقيق هذه الغاية، يقوم الصندوق بتوظيف أمواله في مجموعة واسعة من القطاعات الحيوية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية لتحقيق أهدافه الاستثمارية وتعظيم العوائد. فيما يلي نلقي نظرة على إطار الاستثمار في الصندوق، وسوق رأس المال الإسلامي في ماليزيا، وأبرز مجالات الاستثمار في الصندوق:

أولًا: إطار الاستثمار: تمر القرارات والسياسات الاستثمارية الرئيسية بسلسة من مستويات الموافقة والعمليات قبل أن تتم الموافقة عليها من قبل الوزير المسؤول، كما هو موضح في هذا الشكل:

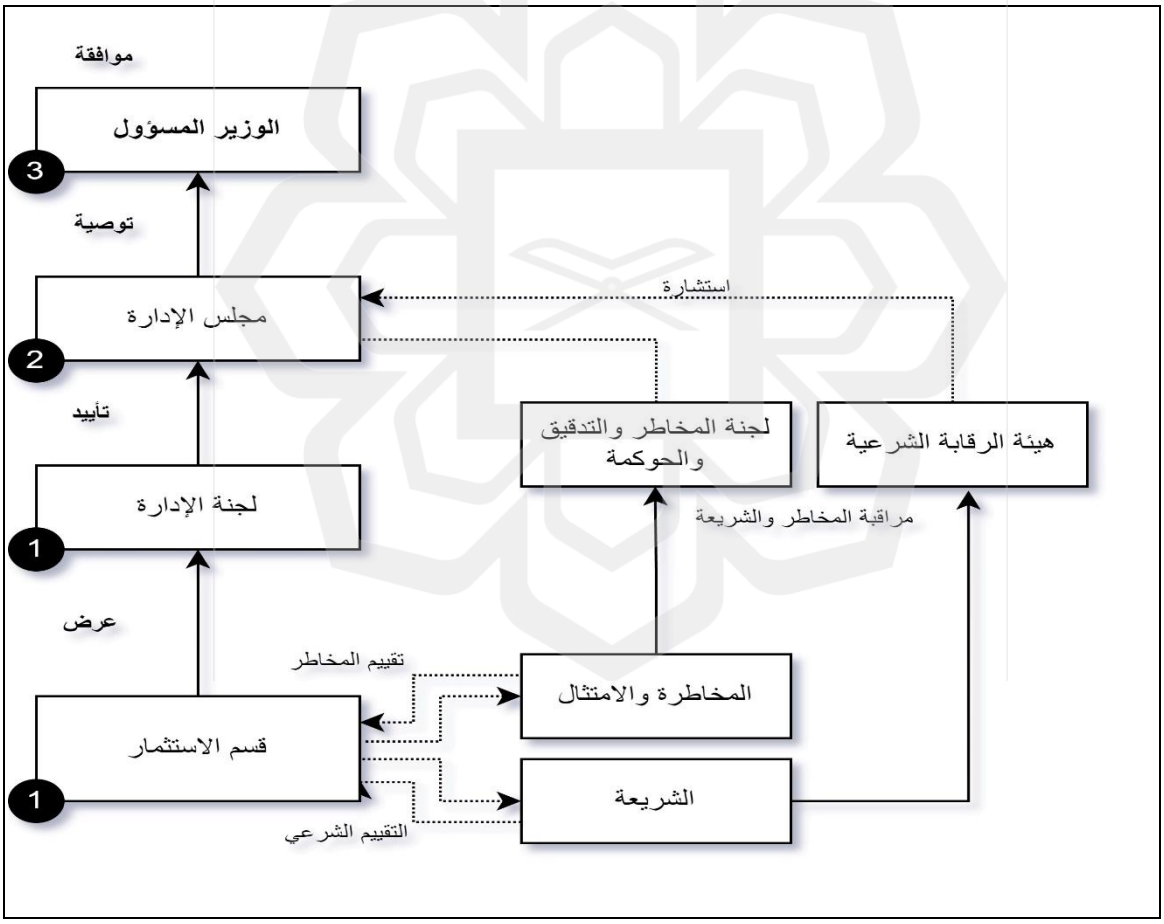

شكل (١٠) لإطار الاستثمار في صندوق الحج

المصدر: من إعداد الباحث (إعادة رسم، وترجمة النصوص) بالاعتماد على: TH, website: https://www.tabunghaji.gov.my/en/investment/general-info/investment

يوضح الشكل أن القرارات والسياسات الاستثمارية الرئيسية يبدأ عند قسم الاستثمار بالتعاون مع قسم الشريعة وقسم المخاطرة والامتثال من أجل تأكد من موافقتها مع مبادئ الشريعة الإسلامية وتقييم مستويات المخاطرة بدقة. بعد الاتفاق على خطة معينة يتم تقديمها إلى لجنة الإدارة للمراجعة والموافقة، عقب ذلك ترفع الخطة إلى مجلس الإدارة، حيث يتم مناقشتها بالتشاور مع هيئة الرقابة الشرعية، ولجنة المخاطر والتدقيق، والحوكمة. بعد المناقشة والموافقة من مجلس الإدارة، تقدم الخطة للوزير للحصول على الموافقة النهائية، ومع موافقة الوزير يعتمد الخطة بشكل نهائي.

ثانيًا: سوق رأس المال الإسلامي بماليزيا (ICM): يعتمد صندوق الحج بشكل كبير على سوق رأس المال الإسلامي بماليزيا في أنشطته الاستثمارية، والذي تتوافر فيه فرص استثمار وتمويل متوسطة وطويلة الأجل، حيث الأدوات المالية والخدمات المتوافرة فيه تتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية، كما يسعى هذا السوق إلى تقديم البدائل الشرعية لسوق رأس المال التقليدي تحت إشراف هيئة الأوراق المالية الماليزية[٤٩] بصفتها الجهة الرقابية الرسمية الرئيسية[٥٠].

يتجلى أهمية سوق رأس المال الإسلامي فيما يلي:

١. يتوسط بين طالبي وموردي الأموال.
٢. يلعب دورًا مكملًا لقطاعي الصيرفة الإسلامية والتكافل.
٣. يوفر فرصًا لتنويع المخاطر.
٤. يسهل توافر السيولة من خلال تمكين التداول الثانوي للأوراق المالية.
٥. يوفر مختلف الخدمات المالية.
٦. يساهم في النمو الاقتصادي[٥١].

---

[٤٩] تأسست هيئة الأوراق المالية الماليزية (SC) بموجب قانون هيئة الأوراق المالية لعام (١٩٩٣م). مكلفة بمسؤولية تنظيم وتطوير سوق رأس المال الماليزي، وتحمل المسؤولية المباشرة عن وضع القوانين، وتطبيق الأنظمة المتعلقة بسوق رأس المال، وضمان النمو والتطور المستدامين للسوق، والإشراف على أنشطة سوق رأس المال ومؤسسات السوق بما في ذلك البورصات. موقع هيئة الأوراق المالية الماليزية: https://www.sc.com.my/about/about-the-sc شوهد بتاريخ: ١٣-٥-٢٠٢٤.

[٥٠] ينظر: نبيل خليل طه، "سوق الأوراق المالية الإسلامية بين النظرية والتطبيق: دراسة حالة سوق رأس المال الإسلامي في ماليزيا"، (رسالة الماجستير في إدارة الأعمال مقدمة إلى كلية التجارة بالجامعة الإسلامية-غزة، ٢٠٠٧م)، ص٩٨.

[51] ISRA & SC, *Islamic Capital Markets*: Principles & practices, 2015, p10.

وتنقسم مكونات هذا السوق في ماليزيا إلى ثلاثة أقسام رئيسية:

القسم الأول: الملكية الإسلامية: يتناول هذا القسم عناصر الملكية الإسلامية، وذلك على النحو الآتي:

١. الأسهم العادية: تضم الأسهم التي تصدرها شركات المساهمة، والتي تتوافق مع أحكام الشريعة وتدرج في اللوحة الرئيسية للبورصة الماليزية.
٢. صناديق الاستثمار الإسلامي: وهي عبارة عن صناديق تتولى تجميع المدخرات من المستثمرين لاستثمارها في الشركات المعتمدة من قبل اللجنة الاستشارية الشرعية، مستثمرة في الأسهم والصكوك والأدوات المالية الإسلامية فقط.
٣. مؤشر الشريعة (Shariah Index): هو رقم حسابي قياسي يعكس تقلبات أسعار التداول في سوق محددة، سواء بالزيادة أو الانخفاض. يعتبر هذا المؤشر أداة مهمة لقياس أداء سوق الأسهم بشكل عام.

القسم الثاني: الصكوك الإسلامية: يقصد بها الصكوك التي يصدر وفق أحكام الشريعة الإسلامية، وتنقسم حسب الجهات المصدرة لها إلى:

١. الصكوك الإسلامية الحكومية: وهي عبارة عن شهادات استثمارية تصدرها الحكومة عبر البنك المركزي، تحت إشراف هيئة الرقابة الشرعية، والتي تشمل إصدارات الاستثمار الحكومي (GII).
٢. الصكوك الإسلامية الخاصة: وهي عبارة عن شهادات استثمارية تصدرها الشركات الخاصة وتخضع لرقابة هيئة الأوراق المالية الماليزية، وتصدر هذه الصكوك وفقًا لمبادئ المرابحة، والإجارة، والوكالة، والمشاركة، وغيرها[٥٢].

القسم الثالث: الوسطاء والخدمات: فئة الوسطاء الماليين تلعب دورًا حيويًا في إدارة وتنظيم عمليات الأسهم وصناديق الاستثمار الإسلامي، وتمارس معاملاتها وفقًا لأحكام

---

[٥٢] ينظر: عبد الناصر براني وسمير بركات، "دور الهيئات الرقابية الماليزية في تنمية وتنشيط سوق الأوراق المالية: سوق رأس المال الإسلامي نموذجًا"، بحث منشور في **مجلة الشريعة والاقتصاد**، العدد (١٠)، المجلد (٥)، (٢٠١٦م)، ص٣٥٦-٣٥٧؛ وزرزار العياش، "ضرورة إنشاء سوق الأوراق المالية الإسلامية: تجربة سوق رأس المال الإسلامي في ماليزيا"، بحث منشور في **مجلة بيت المشورة**، العدد (٣)، (٢٠١٥م)، ص٣٤-٣٧.

الشريعة، ومن خدماتها توفير المعلومات اللازمة للبائعين والمشترين عن كافة الأمور ذات الصلة بها. وتشمل خدماتهم:

١. السمسرة (Stockbroking).
٢. إدارة الاستثمار (Investment Management).
٣. الرقابة الشرعية.

حجم سوق رأس المال الإسلامي بماليزيا: بحسب تقرير هيئة الأوراق المالية السنوي لعام (٢٠٢٣م)، يظل سوق رأس المال الإسلامي المكون الأساسي لسوق رأس المال الماليزي، إذ يساهم بنسبة (٦٣,٧٣٪) في إجمالي السوق. شهد سوق رأس المال الإسلامي بماليزيا نموًا مستمرًا، حيث زاد بنسبة (٤,٥٪) على أساس سنوي، ارتفاعًا من (٢,٣٢) تريليون رينغيت ماليزي في عام (٢٠٢٢م) إلى (٢,٤٣) تريليون رينغيت ماليزي في نهاية عام (٢٠٢٣م). يتألف هذا السوق من أوراق مالية متوافقة مع مبادئ الشريعة الإسلامية، بقيمة سوقية إجمالية تقدر بـ(١,١٦) تريليون رينغيت، بينما تصل قيمة الصكوك الإسلامية القائمة إلى (١,٢٧) تريليون رينغيت.

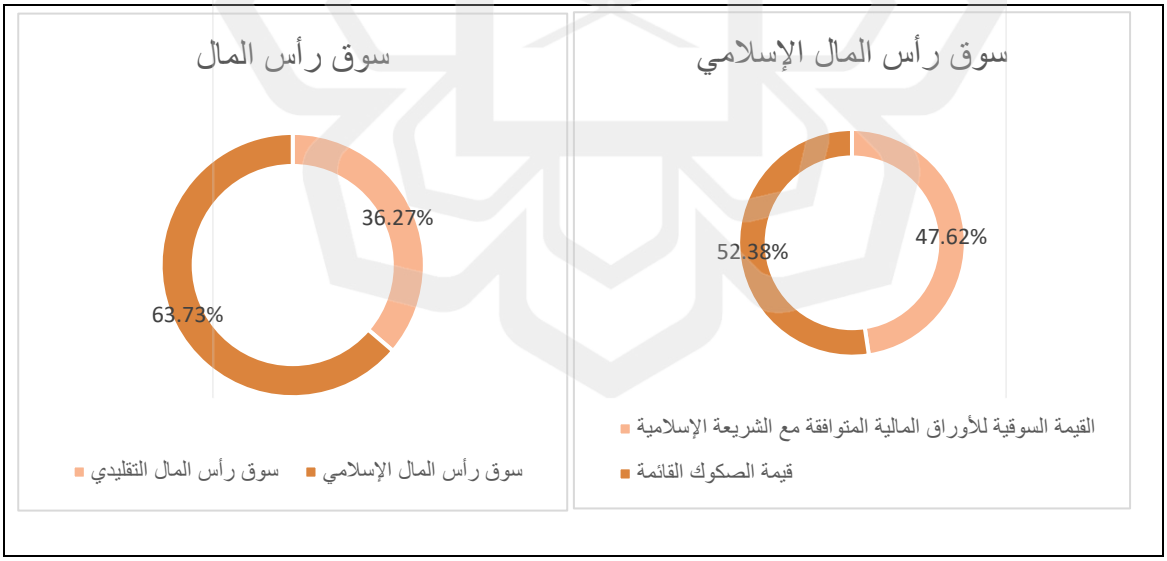

شكل (١١) لحجم سوق رأس المال الإسلامي بماليزيا

المصدر: من إعداد الباحث (إعادة رسم، وترجمة النصوص) بالاعتماد على: Securities Commission Malaysia, Annual Report for year 2023, p.226.

ويمثّل هذا السوق البيئةَ الاستثمارية الرئيسة التي يتحرّك ضمنها صندوق الحج الماليزي؛ إذ يعتمد الصندوق على أدوات سوق رأس المال الإسلامي –وخاصة الصكوك والأسهم المتوافقة

مع الشريعة– في توظيف مدخرات المودعين وتنويع محفظته الاستثمارية، بما يضمن له تحقيق عوائد مستقرة ضمن إطار شرعي منضبط. كما أن إبراز حجم هذا السوق وديناميكيته يساعد على فهم الأساس الاقتصادي الذي قام عليه نجاح تجربة صندوق الحج، ومدى إمكانية الاستفادة من هذا النموذج عند بحث قابلية تطبيقه في إقليم كوردستان العراق.

ثالثًا: إدارة الأموال في صندوق الحج (توزيع الأصول): يدير قسم الاستثمار في صندوق الحج الأموال بطريقة ممنهجة ومدروسة بعناية لضمان تحقيق عوائد تنافسية ومستدامة للمودعين، ولذلك لتقليل مخاطر التقلبات السوقية. تعتمد استراتيجية الاستثمار في الصندوق على التخصيص الاستراتيجي للأصول (Strategic Asset Allocation)، وذلك بعد الموافقة عليه من قبل الوزير في مكتب رئيس الوزراء. التخصيص الاستراتيجي للأصول يشكل الأساس للإطار الاستثمار الشامل للصندوق، ويشكل أربع فئات أساسية من الأصول، وهي: الأسهم، والدخل الثابت، والعقارات، والسيولة النقدية. هذا التخصيص الاستراتيجي يلعب دورًا حاسمًا في ضمان تحقيق الأهداف الاستثمارية والعوائد المتوقعة ضمن حدود المخاطر المقبولة، ويراجع بانتظام في فترات محددة لضمان ملاءمته المستمرة مع استراتيجية الاستثمار في الصندوق[٥٣].

أهداف استراتيجية لإدارة الصندوق تتضمن:

١. توليد دخل مستقر ومستدام.
٢. إعادة التوازن للتخصيص الاستراتيجي للأصول.
٣. استبدال منظم للأصول منخفضة العائد.
٤. استثمارا موجهة بحسب مستوى المخاطر المعتمد.
٥. التحرك نحو محفظة متوافقة مع المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة[٥٤].

تتبنى صندوق الحج استراتيجية استثمارية تركز على الاستثمار في الأصول المتوافقة مع الشريعة الإسلامية. يهدف الصندوق إلى تحقيق أعلى قدر ممكن من الأرباح لدعم عمليات الحج، وتوزيعها على المودعين سنويًا. تعتبر هذه الأنواع من الاستثمارات الأكثر ملاءمة للصندوق، حيث تتيح الحصول على عوائد جيدة. إضافة إلى ذلك، تتماشى استراتيجيتنا مع

[53] TH website: https://www.tabunghaji.gov.my/en/investment/general-info/investment
[54] Lembaga Tabung Haji, *Annual Report for year 2021*, p.13.

مبادئ الشريعة الإسلامية، وقانون "تابونغ حاجي"، والمعايير التي تضعها الجهات التنظيمية المالية في ماليزيا مثل البورصة، والبنك المركزي، وهيئة الأوراق المالية[٥٥].

وفقًا للتقرير السنوي لعام (٢٠٢١م)، تُوزع أصول الصندوق عبر أربع فئات أساسية تعتبر ركائز استثماراته، وهي:

١. (٥٧٪) الدخل الثابت (Fixed Income)
٢. (٢٤٪) الأسهم (Equity)
٣. (٨٪) الاستثمارات العقارية (Property Investments)
٤. (١١٪) السوق النقدي الإسلامي ورأس المال العامل (Islamic Money Market &Working Capital)

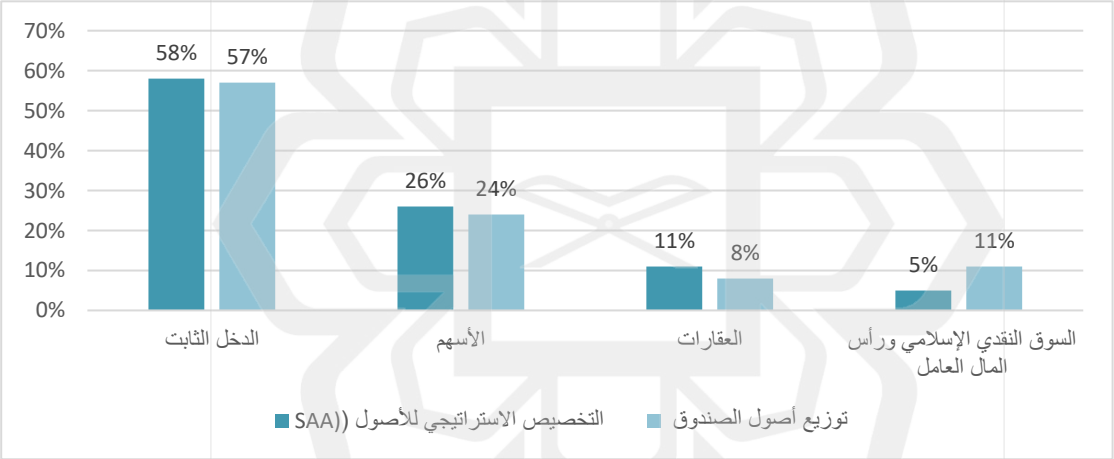

شكل (١٢) لتوزيع أصول الصندوق في عام (٢٠٢١م)

المصدر: من إعداد الباحث (إعادة رسم، وترجمة النصوص) بالاعتماد على: Lembaga Tabung Haji, Annual Report for year 2021, p.77.

الشكل يظهر أن أغلب استثمارات الصندوق تتركز في الدخل الثابت، الذي يشمل الصكوك والشركات التابعة، نظرًا لكونه يقدم مستوى أمان عالي، وإن كانت توفر عائدات أقل مقارنة بباقي استثمارات الصندوق. الأسهم تمثل ربع إجمالي استثمارات الصندوق، وتتميز بعائدات أعلى وفرص لزيادة القيمة مع احتمالية مخاطر أكبر. أما العقارات، فهي تعتبر

[٥٥] جزء من مقابلة مع مادون محمد جاني عضو قسم الاستثمار في "صندوق الحج"، في تاريخ ٢٢-٠٦-٢٠٢٤.

استثمارات طويلة الأجل تجلب أرباحًا كبيرة مع احتمالية لارتفاع قيمة العقار. بينما يشكل السوق النقدي الإسلامي أدنى نسبة من استثمارات الصندوق، ويتم تخصيصها لتوفير السيولة اللازمة لتغطية المصاريف على المدى القصير.

المطلب الثاني: المنتجات الشرعية الداعمة للاستثمار في صندوق الحج

حتى تواصل صندوق الحج مسيرته وتطوره فعليه أن يستثمر في مجالات متنوعة بالاعتماد على منتجات مالية مختلفة من أجل الاستدامة وتحقيق أرباح تنافسية، فمحفظته الاستثمارية تشمل عدة فئات من الاستثمارات، مما يتطلب تفصيل وتحليل هذه المنتجات لتقييم مدى شرعية بعض المنتجات وفعالية بعضها الآخر. في هذا السياق، نقدم عرضًا شاملًا لجميع المنتجات المالية المعتمدة.

أولًا: الدخل الثابت (Fixed Income): يشير الدخل الثابت بشكل واسع إلى تلك الأنواع من الأوراق المالية الاستثمارية التي توفر للمستثمرين عائدًا ثابتًا عبر فائدة أو مدفوعات أرباح حتى تاريخ استحقاقها. عند الاستحقاق، يتم إعادة المبلغ الأصلي للمستثمرين. وقد عُرف بأنه "الذي يتم الحصول عليه من أوراق المالية تضمن عند إصدارها دخلًا ثابتًا لحاملها بصفة خاصة السندات، بعض الأوراق المالية"[٥٦]. منتج الدخل الثابت يمثل (٥٧٪) من إجمالي استثمارات الصندوق، وينقسم إلى فرعين رئيسيين من المنتجات، وهما:

الفرع الأول: الصكوك الإسلامية: الصكوك في لغة جمع الصَّكّ: وهو الضرب الشديد ومنه قوله تعالى: ﴿فَصَكَّتْ وَجْهَهَا﴾ [الذاريات: ٢٩] والصَّكّ: كتاب، وهو فارسي معرَّب، أصله چك[٥٧]. وأما في الاصطلاح قد عرفها مجمع الفقه الإسلامي الدولي في قراره بشأن سندات المقارضة بأنها: "أداة استثمارية تقوم على تجزئة رأس مال القراض (المضارب) بإصدار صكوك ملكية برأس مال المضاربة على أساس وحدات متساوية القيمة ومسجلة بأسماء أصحابها باعتبارهم يملكون حصصًا شائعة في رأس مال المضاربة وما يتحول إليه، بنسبة ملكية كل منهم

---

[٥٦] اتحاد هيئات الأوراق المالية العربية، **قاموس المصطلحات المالية الأكثر استخدامًا بالأسواق المالية**، (دبي: اتحاد هيئات الأوراق المالية العربية، ٢٠١٩م)، ص٤٠.

[٥٧] ابن منظور، **لسان العرب**، ج١٠، ص٤٥٧.

فيه"[٥٨]. وأما هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI) فعرفت الصكوك بأنها: " وثائق متساوية القيمة تمثل حصصًا شائعة في ملكية أعيان أو منافع أو خدمات أو في موجودات مشروع معين أو نشاط استثماري خاص، وذلك بعد تحصيل قيمة الصكوك وقفل باب الاكتتاب وبدء استخدامها فيما أصدرت من أجله"[٥٩]. استنادًا إلى ذلك، يمكن الإشارة إلى أن الصكوك هي أوراق مالية تأخذ شكل شهادات أو وثائق ذات قيم متساوية، تمثل خصصًا شائعة ومتساوية في أصول معينة ومباحة شرعًا، وتصدر وفقًا لصيغ التمويل الإسلامية.

تمتلئ السوق المالية بأنواع عديدة من الأوراق المالية التي يتم تداولها من قبل المستثمرون وغيرهم، وتندرج هذه الأوراق المالية تحت تصنيفين رئيسيين: الأسهم، التي تعبر عن حقوق ملكية في الشركات المساهمة، والسندات، التي تمثل ديونًا على حكومات أو شركات. كلا النوعين يفرعان إلى أصناف متعددة ومتخصصة. ومن الواضح أن للشريعة الإسلامية تحفظًا كبيرًا على السندات باعتبارها مبنية على الفائدة، مما يجعل الأسهم خيارًا بديلًا للمستثمرين المسلمين، غير أن هناك تحفظات أيضًا تجاه تملك كثير من الأسهم بسبب عدم التزام الكثير من الشركات المصدرة لها بمبادئ الشريعة الإسلامية. من جهة أخرى، تسعى المؤسسات المالية الإسلامية إلى توظيف أدوات مالية تساعد في إدارة السيولة من دون التعرض لمخاطر عالية عن التقلبات السعرية، كما يحدث في سوق الأسهم. لذا، برزت فكرة الصكوك الإسلامية كحل مبتكر تتوافق مع هذه المتطلبات، وكبديل شرعي أمثل عن السندات التقليدية[٦٠].

تتميز الصكوك الإسلامية بعدة خصائص يمكن بيان أهميها على النحو التالي:

١. ملكية الأصول الأساسية: في حين أن السندات هي عبارة عن ديون فقط، تمثل الصكوك حقوق ملكية متساوية في الأصول التي يتم استثمار الأموال فيها.
٢. الارتباط بالأنشطة الاقتصادية الحقيقية: يجب ربط الصكوك بأنشطة القطاع الحقيقي الذي يتم استثمار الأموال المجمعة فيه.

---

[٥٨] قرار مجمع الفقه الإسلامي الدولي بشأن سندات المقارضة، المملكة العربية السعودية: الدورة الرابعة، ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م، https://iifa-aifi.org/ar/1713.html#_ftn1 شوهد في تاريخ: ٢٥-٠٣-٢٠٢٤م.

[٥٩] أيوبي، **المعايير الشرعية**، المعيار الشرعي رقم (١٧) صكوك الاستثمار، ص٤٦٧.

[٦٠] ينظر: قحف، منذر، **أساسيات التمويل الإسلامي**، ص٢٢٨.

٣. استخدام العقود المالية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية في هيكلة الصكوك: تستخدم الصكوك، على عكس السندات، عقود الشرعية مثل: الإجارة، والوكالة، والشراكة كأساس للعلاقة بين المصدر والمستثمرين لتمكين المستثمرين من الانتفاع بعوائد حلال على استثماراتهم.

٤. الصكوك كأدوات ذات آجال متفاوتة: يمكن أن تكون الصكوك ذات فترات زمنية مختلفة، وقد تم تنظيمها كاستثمارات قصيرة أو متوسطة أو طويلة الأجل وحتى دائمة.

٥. توزيعات منتظمة لحاملي الصكوك: تمامًا كما تُقدّم السندات دفعات فائدة منتظمة في شكل دفعات كوبونات لحاملي السندات. الصكوك أيضًا، بناءً على الهياكل المختلفة المستخدمة، يمكن هيكلتها لتقديم عوائد منتظمة لحمة الصكوك على شكل أرباح.

٦. استخدام العائدات في أنشطة متوافقة مع الشريعة الإسلامية: تتطلب الشريعة أن يتم استخدام الأموال المجموعة من خلال إصدار الصكوك في استثمارات ومشاريع متوافقة مع الشريعة.

٧. تداول الصكوك وفقًا لمتطلبات الشريعة: على الرغم من أن الصكوك هي أدوات مالية قابلة للتداول، يجب أن تتوافق عمليات بيعها وتداولها مع الأحكام الشرعية.

٨. تصنيف الصكوك وإدراجها ومقاصتها: باعتبارها أوراقًا مالية قائمة على الأصول، يمكن تصنيف الصكوك وإدراجها ومقاصتها من خلال نظام مقاصة مركزي، تمامًا مثل الأوراق المالية الأخرى.

٩. إصدار الصكوك بفئات متنوعة وعملات مختلفة، واستهداف أسواق متعددة: مثل الأوراق المالية الأخرى، طورت إصدارات الصكوك أيضًا لتشمل فئات وعملات متنوعة، وإصدارات محلية ودولية، واستهداف قطاعات سوقية ومستثمرين مختلفين[٦١].

[61] ISRA & SC, *Sukuk*: Principles & practices, 2017, p12-29.

تتنوع محفظة استثمارات صندوق الحج لتشمل ثلاثة أنواع رئيسية من الصكوك الإسلامية في سوق رأس المال الإسلامي بماليزيا، وهي:

النوع الأول: الصكوك الحكومية (إصدارات الاستثمار الحكومي GII): إن إصدارات الاستثمار الحكومي والتي تستند إلى بيع المرابحة اعتبارًا من (٢٢-٠٧-٢٠١٣) وبيع العينة سابقًا، هي في جوهرها شهادة مديونية ناشئة عن معاملة بيع مؤجل بهامش ربح لأصل يأخذ شكل سلعة، فالإصدارات هي أوراق مالية حكومية طويلة الأجل مستندة إلى المبادئ الإسلامية لتمويل النفقات التنموية للحكومة. يتم إصدار هذه الإصدارات من قبل بنك نجارا ماليزيا (البنك المركزي) نيابة عن الحكومة من خلال مزاد تنافسي للمناقصة تحت إشراف هيئة الرقابة الشرعية للبنك المركزي، ويتم الإعلان مسبقًا عن برنامج إصدارات الاستثمار الحكومي في تقويم المزاد، مع أحجام إصدار تتراوح بين (٣) و(٥,٥) مليار رينغيت ماليزي، وآجال استحقاق أصلية تبلغ (٣) أو (٥) أو (٧) أو (١٠) أو (١٥) أو (٣٠) سنة. بالنسبة للإصدار بموجب المرابحة، فإن الأصول الأساسية المستخدمة هي السلع المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، على سبيل المثال: زيت النخيل الخام، والأخشاب، والمعادن[٦٢].

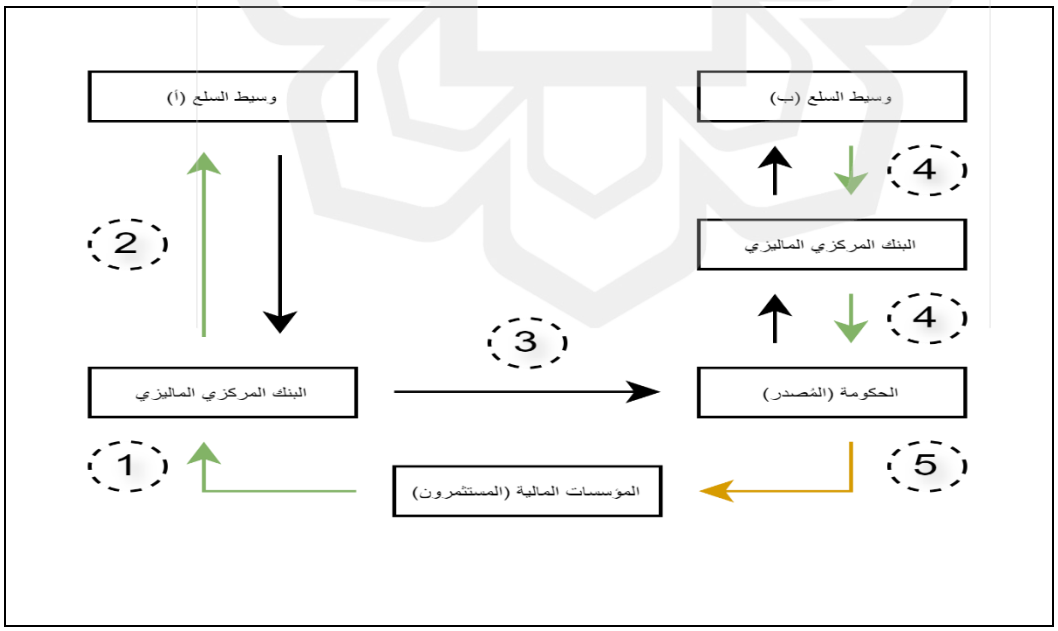

شكل (١٣) لمراحل تنفيذ منتج إصدارات الاستثمار الحكومي

62 Bank Negara Malaysia, *Information Note Malaysia Government Investment Issue*: https://financialmarkets.bnm.gov.my/uploads/files/MGII_brochure_Info_2023.pdf

المصدر: من إعداد الباحث (إعادة رسم، وترجمة النصوص) بالاعتماد على: Bank Negara Malaysia, Information Note Malaysia Government Investment Issue: https://financialmarkets.bnm.gov.my/uploads/files/MGII_brochure_Info_2023.pdf

مراحل تنفيذ منتج إصدارات الاستثمار الحكومي على أساس عقد بيع المرابحة:

١. يعيّن المستثمر البنك المركزي وكيلًا له لشراء السلع.
٢. يقوم البنك المركزي بصفته وكيلًا للسلع بشراء السلع، مثل: زيت النخيل الخام.
٣. بعد إتمام عملية الشراء، يبيع البنك المركزي بصفته وكيلًا للمستثمر تلك السلع للحكومة بسعر مرتفع يُسدد في تاريخ السداد المؤجل.
٤. تُعيّن الحكومة البنك المركزي وكيلًا لها لإعادة بيع السلع بسعرها الفعلي لتوفير التمويل المطلوب. يقوم البنك المركزي ببيع السلع وتحويل العائدات النقدية للحكومة.
٥. تصدر الحكومة إصدارات الاستثمار الحكومي لإثبات مديونيتها تجاه المستثمرين. يتم دفع جزء الربح للمستثمرين بشكل دوري، وفي تاريخ الاستحقاق تسدد الحكومة المبلغ الأصلي والربح النهائي، ويتم استرداد الإصدارات.

تحليل المنتج: بدأت ماليزيا إصدار شهادات الاستثمار الحكومية (GIC) كأداة قصيرة الأجل لإدارة السيولة الإسلامية ولأغراض الاستثمار طويلة الأجل في عام (١٩٨٣م)، هذه الشهادات كانت تعتمد على مفهوم القرض الحسن ولا تسمح بالتداول الثانوي، حيث كانت تعامل كقروض يتعين على الحكومة إعادة المبلغ الأصلي للمستثمرين، وأي عائد على القروض يكون وفقًا لتقدير الحكومة وحدها، ويتم تقديمه كهبة. ثم استبدلت شهادات الاستثمار الحكومي (GIC) بإصدارات الاستثمار الحكومي (GII) في عام (٢٠٠١)، والتي تعتمد على مفهوم بيع العينة لمعاجلة قابلية التداول في الأسواق الثانوية، حيث تقوم الحكومة ببيع الأصول مقابل نقد بسعر منخفض وتشتريها مرة أخرى بسعر أعلى، مما يخلق دينًا يُورق. في عام (٢٠٠٥م)، أدخلت الحكومة الماليزية تغييرات على العقود الأساسية للإصدارات، مقدمة الصكوك القائمة على الربح باستخدام مفهوم البيع بالثمن الآجل، والتي تدفع عائدًا كل نصف عام حتى تاريخ الاستحقاق. ولمواكبة مواءمة مع المعايير الدولية، قامت الحكومة بإطلاق

الإصدارات بناءً على عقد المرابحة في عام (٢٠١٣م)، التي لاقت قبولًا واسعًا من قبل المستثمرين[٦٣].

عقد المرابحة الذي يستخدم في الصكوك الحكومية يقوم على أساس التورق[٦٤]، وذهب جمهور الفقهاء من الحنفية والشافعية والمالكية والحنابلة إلى جواز التورق، سواء من سماه تورقًا وهو الحنابلة أو من لم يسمه بهذا الاسم وهم من عدا الحنابلة[٦٥]. وقد صدر بجواز التورق قرار مجمع الفقه الإسلامي الدولي في دورته التاسعة عشرة[٦٦].

في هذا الصدد، قرر المجلس الاستشاري الشرعي التابع للبنك المركزي الماليزي أن منتج التمويل القائم على مفهوم التورق مسموح به[٦٧]، وأنه لا مانع شرعًا من إصدار صكوك المرابحة السلعية على أساس التورق ما دامت عمليات البيع تشمل ثلاثة متعاقدين أو أكثر[٦٨].

أما بالنسبة لتداول[٦٩] هذا النوع من الصكوك بعد إتمام عملية بيع الأصل مرابحة وتسليمه إلى المشتري، فإن التداول لا يجوز شرعًا، ذلك لأن صكوك المرابحة في هذه المرحلة تعتبر ديونًا في الذمة، وتداولها يعني بيع الدين لغير المدين، كما يوضح معيار صكوك الاستثمار الصادر عن أيوفي: "لا يجوز تداول صكوك المرابحة بعد تسليم بضاعة المرابحة للمشتري، أما بعد شراء البضاعة وقبل بيعها للمشتري فيجوز التداول"[٧٠]. ولكن في ماليزيا، يتم تداول صكوك المرابحة

---

[63] ISRA & SC, *Sukuk*: Principles & practices, p59-60.

[٦٤] التورق في الاصطلاح: أن يشتري سلعة نسيئة، ثم يبيعا نقدًا لغير البائع بأقل مما اشتراها به ليحصل بذلك على النقد. **الموسوعة الفقهية الكويتية**، ج١٤، ص١٤٧.

[٦٥] ينظر: **الموسوعة الفقهية الكويتية**، ج١٤، ص١٤٧.

[٦٦] قرار مجمع الفقه الإسلامي الدولي بشأن التورق: حقيقته، أنواعه (الفقهي المعروف والمصرفي)، الإمارات العربية المتحدة: الدورة الرابعة، ١٤٣٠هـ/٢٠٠٩م، https://iifa-aifi.org/ar/1713.html#_ftn1 شوهد في تاريخ: ١٣-٠٥-٢٠٢٤م.

[67] Bank Negara Malaysia, *Shariah Resolutions in Islamic Finance*, p96.

[68] Bank Negara Malaysia, *Shariah Resolutions in Islamic Finance*, p98.

[٦٩] يقصد بالتداول قدرة حملة الصكوك على بيعها في أسواق منظمة؛ مثل البورصة، ويتطلب ذلك إدراجها في السوق بعد اعتمادها من قِبل إدارة السوق، التي تتحقق من استيفائها لشروط الإدراج، كما يتطلب التداول استيفاء الصكوك للمتطلبات الشرعية للتداول وشروط الإدراج. ينظر: محمد بن علي القري، **صكوك التمويل الإسلامي**، (الرياض: دار الميمان، ٢٠١٩م)، ص٢٤.

[٧٠] أيوفي، **المعايير الشرعية**، المعيار الشرعي رقم (١٧) صكوك الاستثمار، ص٤٨٢.

في سوق المال بناء على قرار المجلس الاستشاري الشرعي التابع لهيئة الأوراق المالية الماليزية لعام (١٩٩٦م) قرار (قبول مبدأ الدين لتشكيل أدوات مالية لأسواق رأس المال)[٧١].

وبيّن الدكتور أشرف هاشم وجهة نظر لجنة الرقابة الشرعية في صندوق الحج لهذا لمنتج قائلًا "نظرًا لأن الصكوك الحكومية تصدر من قِبل البنك المركزي نيابة عن الحكومة وقد أُقِرّت من قِبل المجلس الاستشاري الشرعي التابع للبنك المركزي، فإننا اكتفينا بذلك ولم نطلب بإعادة النظر فيها"[٧٢]

يرى الباحث أن الصكوك الحكومية تمثل بديلًا شرعيًا لدى المؤسسات المالية تجاه السندات الحكومية، وتساعد الحكومة في تمويل البنية التحتية والتنمية الاقتصادية. بالإضافة إلى تقليل الاعتماد على التمويل الخارجي من خلال الديون الأجنبية، كما يمكن استخدامها في تمويل العجز المالي للدولة. وعلى غرار السندات الحكومية، تقوم هذه الصكوك بأداء وظائف مماثلة في توفير التمويل الحكومي.

وتتميز صكوك المرابحة بالوضوح والبساطة، مما يجعلها سهلة الفهم للأطراف المعنية، كما أنها تعتبر أقرب البدائل شبهًا بالسندات، نظرًا لأنها تمثل مبلغًا ثابتًا في ذمة مصدر الصكوك، وتتمتع بثبات العائد طوال فترة حياة الصكوك. هذه الصكوك مناسبة للحكومات؛ لأنها لا تتوافر على نشاطها مدرة للعائد[٧٣].

النوع الثاني: الصكوك الإسلامية للشركات: هي التي تصدر من قطاع الأعمال، سواء شركات تجارية، أو صناعية، أو خدمية، أو مؤسسات مالية، وتهدف لتمويل مشروعات جديدة أو تمويل اقتناء أصول مدرة للدخل. يمكن أن تأخذ صكوك الشركات كل أنواع الصكوك[٧٤]. تعد هذه الصكوك إحدى الأدوات المالية الاستثمارية متوسطة أو طويلة الأجل، التي تصدرها الشركات الخاصة وتخضع لرقابة لجنة الرقابة الشرعية في هيئة الأوراق المالية. تم طرح

---

[٧١] **قرارات المجلس الاستشاري لهيئة الأوراق المالية الماليزية**، الصادر عن هيئة الأوراق المالية الماليزية، ص١٦.

[٧٢] جزء من مقابلة مع د. أشرف هاشم رئيس اللجنة الشرعية وعضو في مجلس الإدارة في صندوق الحج، في تاريخ ١٢-٠٣-٢٠٢٤.

[٧٣] ينظر: القري، **صكوك التمويل الإسلامي**، ص٦٦.

[٧٤] قندوز، **الصكوك: الإطار النظري والتطبيقي**، ص٧٧.

فكرة هذه الصكوك في ماليزيا عام (١٩٩٠م)، وكانت تعرف سابقًا بالصكوك الخاصة بالمديونية الإسلامية (IPDS)[٧٥].

تختلف طبيعة الصكوك الإسلامية وتتنوع وفقًا لطبيعة العقد الشرعي بيت طرفي عقد الإصدار، وقد قدمت (أيوفي) مجموعة واسعة من أنواع الصكوك الاستثمار، وهي: صكوك ملكية الموجودات المؤجرة، وصكوك ملكية منافع الأعيان الموجودة، وصكوك ملكية منافع الأعيان الموصوفة في الذمة، وصكوك ملكية الخدمات، وصكوك السلم، وصكوك الاستصناع، وصكوك المرابحة، وصكوك المشاركة، وصكوك المضاربة، وصكوك الوكالة بالاستثمار، وصكوك المزارعة، وصكوك المساقات، وصكوك المغارسة[٧٦].

أوضح مادون محمد جاني، عضوُ قسم الاستثمار في هيئة صندوق الحج الماليزي، خلال مقابلةٍ أجراها الباحث معه أنَّ " صندوق الحج يستثمر في كافة أنواع صكوك الشركات التي يمكن أن تحقق عوائد مرتفعة، ويعتمد اختيارنا للصكوك على تقييمات وكالات التصنيف المحلية والدولية، مما يتيح لنا اتخاذ قرارات مستنيرة بشأن الاستثمار في الصكوك الأكثر ملاءمة لاحتياجاتنا المالية"[٧٧].

وفقًا للتقرير السنوي الصادر عن هيئة الأوراق المالية الماليزية لعام (٢٠١٥م)[٧٨] تصنف الصكوك الإسلامية في سوق رأس المال الإسلامي الماليزي إلى عدة فئات: حيث تشكل صكوك المرابحة نسبة (٦٦٪) من الإجمالي، تليها صكوك المشاركة بنسبة (١٢٪)، وصكوك الوكالة بنسبة (١٠٪)، وصكوك الإجارة بنسبة (٧٪)، بينما تمثل الصكوك المختلطة نسبة (٥٪) من إجمال السوق[٧٩].

---

[٧٥] ينظر: نبيل خليل طه، **سوق الأوراق المالية الإسلامية بين النظرية والتطبيق**، ص١١١.

[٧٦] ينظر: أيوفي، **المعايير الشرعية**، المعيار الشرعي رقم (١٧) صكوك الاستثمار، ص٤٧٢-٤٧٦.

[٧٧] جزء من مقابلة مع مادون محمد جاني عضو قسم الاستثمار في "صندوق الحج الماليزي"، في تاريخ ٢٢-٠٦-٢٠٢٤.

[٧٨] لوحظ أن التقارير السنوية الصادرة عن هيئة الأوراق المالية الماليزية بعد عام (٢٠١٥م) لم تتضمن تفاصيل بشأن أنواع الصكوك ونسبتها ضمن سوق الصكوك الماليزي.

[79] The Securities Commission Malaysia, Annual Report, 2015, p169.

أولًا: صكوك المرابحة: تُعَدّ صكوك المرابحة من أكثر أدوات الدين انتشارًا في السوق الماليزي[٨٠]، وقد عرّفتها هيئة الأوراق المالية بأنها "شهادات متساوية القيمة تثبت ملكية حامل الشهادة غير المجزة للأصل، بما في ذلك الحقوق في المستحقات الناشئة عن العقد الأساسي"[٨١].

ويهمّ هذه الدراسة بالدرجة الأولى أن صندوق الحج يوظِّف صكوك المرابحة كأداة رئيسة لاستثمار مدخرات المودعين بعوائد شبه ثابتة ومخاطر ائتمانية محسوبة، بما ينسجم مع طبيعته كصندوق ادخار جماهيري، أكثر من كونه صندوقًا استثماريًا عالي المخاطرة. ومن هنا يأتي التركيز على صكوك قائمة على ديون وأصول حقيقية، مع مراعاة الضوابط التي يضعها المجلس الاستشاري الشرعي[٨٢] في ماليزيا –ومن أبرزها تنظيم مسألة "بيع العِينة" واشتراط انفصال العقود، وتحقُّق الملكية والحيازة، وعدم التعامل في السلع الربوية– بما يقلّل من شبهة التحايل على الربا في التطبيق العملي[٨٣].

ثانيًا: صكوك المشاركة: تعرف بأنها "شهادات ذات قيمة متساوية، تثبت ملكية حامل الشهادة غير المقسمة في مشروع المشاركة"[٨٤]. يقوم فيها المصدر والمستثمرون بالمساهمة في رأس مال مشروع معين، وتوزَّع الأرباح بحسب النِّسب المتفق عليها، وتتحمَّل الخسارة بنسبة رأس المال[٨٥].

وتكتسب هذه الصكوك أهميتها في سياق الدراسة من كونها تجسِّد نموذج الاستثمار بالمشاركة في الربح والخسارة الذي تؤكّد عليه المالية الإسلامية، وتتيح لصندوق الحج –حين

---

[٨٠] لا تختلف صكوك البيع بالثمن الآجل كثيرًا عن صكوك المرابحة من حيث المبدأ، إذ تعرّفهما هيئة الأوراق المالية بنفس التعريف، والفارق بنهما يكمن في آجال الاستثمار ومدد الاستحقاق. تصدر فإصدار صكوك البيع بالثمن الآجل يشير عادة إلى الاستثمارات طويلة الأجل التي تمتد لسبع سنوات أو أكثر، بينما تشير صكوك المرابحة إلى الاستثمارات قصيرة ومتوسطة الأجل، حيث تكون قصير الأجل لأقل من سنة، ومتوسطة الأجل من سنة إلى سبع سنوات.

ISRA & SC, *Sukuk*: Principles & practices, p252.

[81] SC, Guidelines on Sukuk, 2014, p5.

[٨٢] ينظر: محمد نجيب عبد الله، "قرارات المجلس الاستشاري الشرعي التابع للبنك المركزي الماليزي في المعاملات المالية الإسلامية: دراسة تقويمية في ضوء مقاصد الشريعة"، (رسالة الدكتوراه المقدمة إلى كلية معارف الوحي والعلوم الإسلامية، الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا، ٢٠١٨م)، ص٢٥١.

[83] Bank Negara Malaysia, *Shariah Resolutions in Islamic Finance*, p109-113. And SCM, *Resolutions of The Shariah Advisory Council of The Securities Commission Malaysia*, (2023), p8-11.

[84] SC, *Guidelines on Sukuk*, p5.

[85] ISRA & SC, *Sukuk: Principles & practices*, p351.

يستخدمها- تنويع محافظه الاستثمارية بعيدًا عن الأدوات ذات العائد الثابت، بما يحقِّق مبدأ (الغُنم بالغُرم) وتقاسم المخاطر، مع مراعاة قدرته المؤسسية على تحمّل تقلبات العائد.

ثالثًا: صكوك الوكالة بالاستثمار: تعرف بأنها "شهادات ذات قيمة متساوية تظهر ملكية غير مقسمة لحاملي الشهادات في الأصول الاستثمارية وفقًا لاستثمارهم من خلال وكيل الاستثمار"[٨٦]. يقوم حملة الصكوك بدور الأصيل، ويُعيّنون وكيلًا لإدارة استثماراتهم مقابل أجر معلوم وقدر إضافي مشروط بالأداء الجيد [٨٧].

وتبرز أهميتها في هذه الرسالة من زاويتين:

١. أنها تلتقي مع التحوّل العقدي في صندوق الحج نفسه من ''وديعة يد ضمانة'' إلى ''الوكالة بالاستثمار''، مما يجعل دراسة هذا النوع من الصكوك ذات صلة مباشرة بموضوع البحث.

٢. أنها تتيح إدارةً احترافية لمدخرات الحجاج، مع وضوحٍ في تفويض الصلاحيات، وتحديدٍ لمسؤولية الوكيل عند التقصير أو المخالفة؛ وهو ما ينسجم مع متطلبات الحوكمة الشرعية والحوكمة المؤسسية التي حلّلتها الدراسة في الفصول السابقة.

رابعًا: صكوك الإجارة: تعرف بأنها "شهادات ذات قيمة متساوية تظهر ملكية غير مقسمة لحامل الشهادات في الأصل المؤجر أو المنفعة أو الخدمات والحقوق في الإيجارات المستحقة من الأصل المؤجر أو المنفعة أو الخدمات"[٨٨]. ويُشترط عادةً أن تكون هذه الصكوك مدعومة بأصول ملموسة أو بمزيج من الأصول الملموسة والأصول المالية[٨٩].

وتتناسب صكوك الإجارة مع حاجة صندوق الحج إلى عائد دوري مستقرّ يمكن الاعتماد عليه في تغطية تكاليف الحج وتوزيع الأرباح السنوية على المودعين؛ لذلك تشكّل أحد المكوّنات الرئيسة في التنويع القطاعي والجغرافي لمحافظه الاستثمارية، مع مراعاة قرارات المجلس الاستشاري الشرعي في اشتراط الارتباط بأصول حقيقية وتجنّب الصيغ الصورية.

النوع الثالث: الأوراق التجارية الإسلامية (ICPs): هي أدوات تمويل قصيرة الأجل تصدرها الشركات في ماليزيا، كمصدر لإدارة السيولة والتمويل على المدى القصير، ويتم هيكلها

---

[86] SC, *Guidelines on Sukuk*, p5.
[87] ISRA & SC, Sukuk: Principles & practices, p394.
[88] SC, Guidelines on Sukuk, p5.
[89] Bank Negara Malaysia, *Shariah Resolutions in Islamic Finance*, p97.

على صكوك المرابحة قصير الأجل، وتتراوح فترة استحقاقها بين شهر وسنة. تختلف أسعارها بناءً على الجدارة الائتمانية للجهة المصدرة، ويتم تداولها في سوق ما بين المصارف[٩٠].

الفرع الثاني: التمويل للشركات التابعة: كجزء من استراتيجيته الاستثمارية، يشارك صندوق الحج بشكل مباشر في القطاعات المحتملة والقابلة للاستثمار في الاقتصاد الماليزي من خلال إنشاء وإدارة الشركات التابعة. يمتلك الصندوق شركات تابعة مسجلة كشركات خاصة، حيث تغطي استثماراتها مجموعة واسعة من القطاعات المهمة التي تسهم في تطوير الاقتصاد، وهي:

الخدمات المالية الإسلامية: يساهم بنك إسلام، التابعة لصندوق الحج، بشكل كبير في تطوير القطاع المالي الإسلامي في ماليزيا. تأسس البنك في عام (١٩٨٣م) كأول مؤسسة مصرفية إسلامية في المنطقة. في عام (٢٠٢١م)، أصبح بنك إسلام أول بنك إسلامي متكامل يتم إدراجه في السوق الرئيسي لبورصة ماليزيا بعد إعادة هيكلة الشركة، برأس مال سوقي يبلغ (٦,٣) مليار رينغيت ماليزي. وتساهم شركة التكافل التابعة لصندوق الحج في تعزيز العائد المالي للصندوق. سجلت الشركة نموًا في الإيرادات والأرباح، حيث سجلت إيراداتها (٣,١٨) مليار رينغيت ماليزي في عام (٢٠٢١م) بزيادة (٨٪) مقارنة بعام (٢٠٢٠م). وتقديم منتجات تكافل متنوعة تغطي العديد من القطاعات مثل التكافل العائلي والعام، مما يقلل من المخاطر الاستثمارية. بالإضافة إلى إسهامها في المسؤولية الاجتماعية من خلال برامج الزكاة والصدقات[٩١].

القطاع الزراعي: كان صندوق الحج نشطًا في تحقيق استثماراته الاستراتيجية في قطاع الزراعة منذ عام (١٩٧٢م) من خلال شركة (TH Plantation Berhad) والشركات التابعة الأخرى، والمعروفة مجتمعة باسم مجموعة (THP). أظهرت المجموعة قدراتها في تطوير وإدارة مزارع نخيل الزيت، ومعالجة وبيع زيت النخيل ونواة النخيل في ماليزيا وإندونيسيا. فالإضافة إلى ذلك، تشارك المجموعة في زراعة المطاط وأنشطة أخرى متعلقة بزيت النخيل. سجلت المجموعة أرباحًا

[90] Bank Muamalat website: https://www.muamalat.com.my/investment/business/treasury-capital-markets/islamic-commercial-papers-icps/

[91] Lembaga Tabung Haji, *Annual Report for year 2021*, p.94-97.

قبل الضرائب بلغت (١٣٧,٨٧) مليون رينغيت ماليزي لعام (٢٠٢١م) مقارنة بـ(٥٤,٤٦) مليون رينغيت ماليزي في عام (٢٠٢٠م)[٩٢].

الضيافة: تتميز شركة (TH Hotel & Residence) المملوكة بالكامل لصندوق الحج في مجال الضيافة بفضل فندقين رئيسين وهما (MHCC) و(THKJ). أصبح (MHCC) مركزًا لعمليات الحج منذ (٢٠١٨)، وحصل على جوائز متعددة. كما أن الوكالات الحكومية تفضل فندق (THKJ) بسبب أسعاره المناسبة وموقعه الاستراتيجي. تقدم شركة (TH Travel & Services) خدمات متنوعة للحج والعمرة، بالإضافة إلى جولات سياحية محلية ودولية للمسلمين[٩٣].

البناء وتطوير العقارات: تعتبر مجموعة (TH Properties) مجموعة متكاملة لتطوير العقارات وإدارة البناء وإدارة الأصول والمرافق، مع خبرة تزيد عن (٤٠) عامًا محليًا ودوليًا. حققت المجموعة أرباحًا صافية بلغت (٤٢,٩) مليون رينغيت ماليزي في (٢٠٢١م) مقارنة بخسارة صافية بلغت (١٢٣,٢) مليون رينغيت ماليزي في (٢٠٢٠م). يرجع ذلك بشكل رئيسي إلى استرداد ناجح بقيمة (١١١) مليون دولار أسترالي من الاستثمارات في أستراليا. تتطلع المجموعة إلى زيادة تطوير إمكانياتها من خلال خلق قيمة من أراضي وعقارات صندوق الحج الحالية، بالإضافة إلى توسيع قدراتها في الحصول على تنازلات حكومية طويلة الأجل لخدمات إدارة المرافق المتكاملة[٩٤].

خدمات الدعم البحري: تتمثل مشاركة صندوق الحج في صناعة الدعم البحري من خلال شركته التابعة المملوكة بالكامل (TH Marine). تمتلك الشركة حاليًا وتدير ثمانية سفن بسعات مختلفة[٩٥].

تكنولوجيا المعلومات: تقدم شركة (Theta) خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات منذ بدايات عصر الحوسبة، كما أنها تساهم بشكل كبير في تيسير أدوات تقنية المعلومات لعمليات الحج وإدارة تكنولوجيا المعلومات لصندوق الحج. في عام (٢٠٢١م) دخل صندوق

---

[٩٢] المرجع نفسه، ص٩٨.

[٩٣] المرجع نفسه، ص٩٩.

[94] Lembaga Tabung Haji, *Annual Report for year 2021*, p.101.

[٩٥] المرجع نفسه، ص١٠١.

الحج في شراكة استراتيجية مع شركة (Arcadia Acres) بهدف تعزيز قيمة الاستثمار في (Theta)[٩٦].

يرى الباحث أن تنوع استثمارات صندوق الحج في قطاعات مختلفة يعزز من استدامته المالية ويقلل من المخاطر الاستثمارية. هذا التنوع يتيح للصندوق توازن بين العوائد والمخاطر، ويعزز من مكانته كصندوق استثماري متكامل. التركيز على التكنولوجيا والابتكار في جميع القطاعات يعزز من قدرة الصندوق على التكيف مع التغيرات السوقية والتكنولوجية، مما يعزز من عوائده على المدى الطويل.

المنتج الثاني: الأسهم: الأسهُم في اللغة جمع سَهْم يُطلق على عدة معان، ترجع جميعها إلى الأصلين ذكرهما ابن فارس، أحدهما يدل على حظ ونصيب وشيء من أشياء، والآخر على تغيُّر في لون. فالسُّهْمَة: النصيب، ويقال أسهم الرجلان، إذا اقترعا، وذلك من السُّهْمَة. والنصيب، أن يفوز كل واحد منهما بما يصيبه، قال تعالى: ﴿فَسَاهَمَ فَكَانَ مِنَ ٱلْمُدْحَضِينَ﴾ [الصافات: ١٤١]. والسُّهْمَة: القرابة، وهو من ذاك؛ لأنها حظ من اتصال الرحم. وأما الأصل الآخر فقولهم: سَهَم وجه الرجل إذا تغيير[٩٧]. وفي الاصطلاح الأسهم "عبارة عن صكوك متساوية القيمة، وغير قابلة للتجزئة، وقابلة للتداول بالطرق التجارية، وتمثل حقوق المساهمين في الشركات التي أسهموا في رأس مالها"[٩٨] أو "صك يمثل نصيبًا عينيًا أو نقديًا في رأس مال الشركة، قابل للتداول، يعطي مالكة حقوقًا خاصة"[٩٩]. وشركة المساهمة هي "الشركة التي يكون رأس مالها مقسمًا إلى أسهم متساوية قابلة للتداول، ولا يكون كل شريك فيها مسؤولًا إلا بمقدار حصته في رأس المال، وهي من شركات الأموال، ولها أحكام شركة العنان إلا ما يتعلق بتحديد مسؤولية الشركاء وامتناع الفسخ من أحد الشركاء"[١٠٠].

تتصف الأسهم بالخصائص الآتية:

---

[٩٦] المرجع نفسه، ص١٠٢-١٠٣.

[٩٧] ابن فارس، **مقاييس اللغة**، ج١٣، ص١٢٩.

[٩٨] وهبة الزحيلي، **المعاملات المالية المعاصر**، (دمشق: دار الفكر، د.ط، ٢٠٠٢م)، ص٣٦٢.

[٩٩] أحمد بن محمد الخليل، **الأسهم والسندات وأحكامها في الفقه الإسلامي**، (الدمام: دار ابن الجوزي، ط١، ١٤٢٤هـ)، ص٤٨.

[١٠٠] أيوبي، **المعايير الشرعية**، المعيار الشرعي رقم (١٢): الشركة "المشاركة" والشركات الحديثة، ص٢٥٩.

١. تساوي القيمة: تكون الأسهم متساوية في القيمة الاسمية التي يصدر بها السهم، ولا يجوز نظامًا أن تكون لبعض الأسهم قيمة أعلى من قيمة البعض الآخر. تساوي قيمة الأسهم يقتضي التساوي في الحقوق والالتزامات.

٢. عدم القابلية للتجزئة: بمعنى أنه لا يصح أن يملك جزءًا من سهم، ويجوز أن يشترك أكثر من واحد في ملكية سهم، على أن يمثلهم تجاه الشركة شخص واحد.

٣. القابلية للتداول بالطرق التجارية: يمكن انتقال ملكية الأسهم من شخص إلى آخر بالطرق التجارية بعيدًا عن سلطة الشركة[١٠١].

تنقسم الأسهم من حيث الحقوق التي تعطيها لصاحبها[١٠٢] إلى قسمين:

القسم الأول: أسهم عادية؛ وهي أسهم تتساوى في قيمتها، وتخول المساهمين حقوقًا متساوية، فهي تعطي حاملها الحقوق العادية المترتبة للمساهم دون أي امتيازات. وهي أسهم مشروعة، ويجوز إصدارها، فصاحب السهم العادي شريك بطريقة شرعية، لا محذور فيها.

القسم الثاني: أسهم امتياز؛ وهي الأسهم التي تخول أصحابها حق الحصول على مزية، كأولوية في قبض ربح معين، أو أولوية في استرداد ما دفع من رأس المال عند التصفية، أو أي مزية أخرى لا تتوفر لأصحاب الأسهم العادية[١٠٣].

حكم إصدار الأسهم التفضيلية: تقرَّر في الفقه المعاصر عدمُ جواز إصدار الأسهم التفضيلية التي تُمنَح لأصحابها أولويةً في الأرباح أو في استيفاء الحقوق عند التصفية؛ لما تشتمل عليه من ضمانٍ لرأس المال أو تمييزٍ ماليٍّ غير مبرَّر بين المساهمين. وقد نصَّ مجمع الفقه الإسلامي الدولي على عدم جواز إصدار هذا النوع من الأسهم[١٠٤]، كما جاء في المعايير الشرعية لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (أيوفي) أنَّه "لا يجوز إصدار أسهم ممتازة لها خصائص مالية تؤدي إلى إعطائها الأولوية عند التصفية أو عند توزيع الأرباح. ويجوز إعطاء

---

[١٠١] الزحيلي، المصدر نفسه، ص٣٦٣؛ وصالح بن محمد السلطان، **الأسهم وحكمها وآثارها**، (الدمام: دار ابن الجوزي: ط١، ١٤٢٧هـ/٢٠٠٦م)، ص١١.

[١٠٢] وللأسهم تقسيمات وأنواع أخرى يمكن الرجوع إليها في مضانها.

[١٠٣] أحمد ين محمد الخليل، **الأسهم والسندات وأحكامها في الفقه الإسلامي**، ص١٦٧-١٧٨.

[١٠٤] قرار مجمع الفقه الإسلامي الدولي بشأن الأسواق المالية، المملكة العربية السعودية: الدورة السابعة، ١٤١٢هـ/١٩٩٢م، https://iifa-aifi.org/ar/1845.html شوهد في تاريخ: ٢٥-٠٨-٢٠٢٤م.

بعض الأسهم خصائص تتعلق بالأمور الإجرائية أو الإدارية، بالإضافة إلى حقوق الأسهم العادية مثل حق التصويت"[١٠٥].

وبناءً عليه، لا يُعَدّ هذا النوع من الأسهم من بين الأدوات الجائزة لاستثمار مدخرات المودعين في صندوق الحج، ويلتزم الصندوق -في إطار حوكمته الشرعية- بالاستثمار في الأسهم العادية للشركات التي تستوفي الضوابط الشرعية المعتمَدة من الهيئات الرقابية المختصّة.

أمَّا تفصيلُ أحكام تداول الأسهم وأنواع الشركات المساهمة من حيث اختلاط الحلال بالحرام، والخلاف الفقهي في جواز التعامل مع الشركات المختلطة؛ فليس مجالُه هذه الدراسة[١٠٦]، ويكفي في نطاقها التأكيدُ على أن استثمارات صندوق الحج في سوق الأسهم تخضع لقرارات الهيئات الشرعية والجهات التنظيمية المختصة، التي تشترط سلامةَ نشاط الشركة الأساس، والتزامَ معايير التنقية الشرعية عند الاقتضاء، بما يحقّق مقاصد الادخار المؤسسي والاستثمار المنضبط بأحكام الشريعة.

استثمار صندوق الحج في الأسهم الإسلامية: يعد الاستثمار في الأسهم الإسلامية من الأنشطة الرئيسية التي تولد الدخل المستدام لصندوق الحج، مع الحفاظ على مستوى معقول من المخاطر يتماشى مع ظروف السوق السائدة. يستثمر صندوق الحج في الأسهم المحلية والدولية، مع التأكد على أنها تتوافق مع الشريعة الإسلامية، ويجري تقييمًا دوريًا لأداء الأسهم للتأكد من قدرتها على تحقيق النتائج المرجوة في المستقبل[١٠٧].

ينقسم الاستثمار في الأسهم لدى صندوق الحج إلى فئتين:

أولًا: الأسهم المحلية: تدار داخليًا من قبل الصندوق، ويستعان بمديري صناديق خارجيين لضمان تحقيق عوائد تنافسية.

---

[١٠٥] أيوبي، **المعايير الشرعية**، المعيار الشرعي رقم (٢١): الأوراق المالية "الأسهم والسندات"، ص٤٤٠.

[١٠٦] ينظر: قرار مجمع الفقه الإسلامي الدولي بشأن الأسواق المالية، المملكة العربية السعودية: الدورة السابعة، ١٤١٢هـ/١٩٩٢م، https://iifa-aifi.org/ar/1845.html شوهد في تاريخ: ٢٥-٠٨-٢٠٢٤م؛ ومجمع الفقه الإسلامي بمكة، القرار (٤)، بشأن حكم أسهم الشركات والمصارف إذا كان في بعض معاملاتها ربًا، الدورة الرابعة عشرة، ١٩٩٥م، ص٣٢٩. و قرارات الهيئة الشرعية بمصرف الراجحي، **القرار رقم (٥٣)**، جواز شراء أسهم الشركات المساهمة وبيعها بضوابط محددة بالقرار، (الرياض: دار كنوز إشبيليا، ط١، ١٤٣١هـ/٢٠٢١م)، ص١٠٦.

[١٠٧] جزء من مقابلة مع مادون محمد جاني عضو قسم الاستثمار في "صندوق الحج"، في تاريخ ٢٢-٠٦-٢٠٢٤.

ثانيًا: الأسهم الأجنبية: تدار داخليًا من قبل الصندوق، ويستعان بمديري صناديق خارجيين لضمان تحقيق عوائد تنافسية.

صندوق الحج يشارك أيضًا في الاستثمارات البديلة التي تشمل فئات أصول استثمارية متنوعة مثل صناديق الأسهم الخاصة. هذه الاستثمارات تدار من قبل مديري صناديق خارجيين معينين يتمتعون بالخبرة والكفاءة العالية في هذه المجالات، بهدف تحقيق عوائد بديلة تنافسية لصندوق الحج[١٠٨].

المعايير الرئيسية لاختيار مدير الصناديق الخارجي للأسهم المدرجة تشمل ما يلي:

١. إدارة محفظة متوافقة مع الشرعية الإسلامية.
٢. إجمالي الأصول تحت الإدارة.
٣. قوة المنظمة وكفاءة الكوادر الإدارية الرئيسية.
٤. قدرات إدارة المخاطر.
٥. سجل أداء جيد.

والمعايير الرئيسية لاختيار صندوق الأسهم الخاصة للأسهم غير المدرجة تشمل ما يلي:

١. إدارة محفظة متوافقة مع الشرعية الإسلامية.
٢. حجم الصندوق.
٣. قوة المنظمة وكفاءة الكوادر الإدارية الرئيسية.
٤. معايير الصناديق والرسوم التنافسية.
٥. قدرات إدارة المخاطر.
٦. سجل أداء جيد[١٠٩].

يركز صندوق الحج على اختيار مديري الصناديق بعناية لضمان توافق الاستثمارات مع الشريعة الإسلامية وتحقيق عوائد تنافسية ومستدامة. ويتم ذلك من خلال تقييم شامل للمديرين بناءً على معايير محددة تشمل إدارة المخاطر، وحجم الأصول، والكفاءة الإدارية، والأداء السابق، مما يساهم في تحقيق أهداف الاستثمارات للصندوق.

---

[108] Tabung haji, website: https://www.tabunghaji.gov.my/en/investment/th-investment/equity-investment

[109] Tabung haji, website: https://www.tabunghaji.gov.my/en/investment/th-investment/equity-investment

ولدعم قسم إدارة محفظة الأسهم (المحلية والأجنبية) وقسم محفظة الدخل الثابت في اتخاذ قرارات الاستثمار من خلال التحليل والبحث يقوم قسم بحوث الاستثمار بالأبحاث الدقيقة والواسعة النطاق، بما يشمل:

١. **البحوث الأولية:**

- عملية البحث والتوصيات: يتم تنفيذها من قبل المحللين الداخليين بالشركة.
- جمع المعلومات: يتم ذلك من خلال النقاش مع إدارة الشركة وزيارات ميدانية للشركات.

٢. **البحوث الثانوية:**

- عملية البحث والتوصيات: تنفذ بواسطة بيوت البحث أو الاستثمار الخارجية أو وكالات التصنيف.
- استخدام المواد البحثية: تشمل الإعلانات الخاصة بالشركة، والأخبار، وتقارير الوسطاء الماليين كمراجع[١١٠].

الهدف من بحوث الاستثمار هو توفير الدعم اللازم لقسمي محفظة الأسهم والدخل الثابت لاتخاذ قرارات استثمارية مستنيرة، ويتم ذلك من خلال دمج كل من البحوث الأولية والبحوث الثانوية لضمان تحليل شامل يستند إلى بيانات متنوعة ومصادر متعددة.

ومن الناحية الشرعية لاستثمارات الصندوق في الأسهم، قال د. أشرف هاشم في المقابلة التي أجراها الباحث معه "نحن في صندوق الحج نعتمد في استثماراتنا في الأسهم المحلية على الإرشادات الصادرة عن هيئة الأوراق المالية الماليزية. أما بالنسبة للأسهم الخارجية، فنستند إلى تقييمات وتصريحات منظمات دولية لضمان توافق أسهم الشركات مع الشريعة الإسلامية. إذا كانت الأسهم مدرجة في قائمة الأسهم الشرعية، نقوم بالاستثمار فيها، أما إذا لم تكن كذلك، فإننا نمتنع عن الاستثمار. بالنسبة للأسهم غير مدرجة، يتوجب على مدير الصندوق

[110] Tabung haji, website: https://www.tabunghaji.gov.my/en/investment/th-investment/equity-investment

الرجوع إلى لجنة الرقابة الشرعية للتحقق من توافقها من الشريعة، في هذه الحالة فنحن نجمع المعلومات اللازمة ونتخذ القرارات بناءً على ذلك"[١١١].

الأسهم في بورصة ماليزيا: تهيمن الأسهم المتوافقة مع الشرعية الإسلامية على بورصة ماليزيا، حيث تمثل القيمة السوقية الإجمالية للشركات المدرجة المتوافقة مع الشريعة الإسلامية (٧٨,١٪)، بما يعادل تريليون رينغيت ماليزي من إجمالي القيمة السوقية لبورصة ماليزيا. يسهم التنوع في القطاعات التي تشملها هذه الأسهم في تعزيز فرص التنويع للمستثمرين الراغبين في الالتزام بالمعايير الشرعية.

توزيع الأسهم المتوافقة مع الشريعة حسب القطاع يتم كما يلي:

- المنتجات الصناعية تمثل (٣١٪).
- المنتجات الاستهلاكية تمثل (١٩٪).
- العقارات تمثل (١٢٪).
- التكنولوجيا تمثل (١١٪).
- البناء (٨٪)، المزارع (٤٪)، النقل والخدمات اللوجستية (٤٪)، الطاقة (٣٪)، الرعاية الصحية (٣٪)، الاتصالات والإعلام (٣٪)، المرافق (١٪)، والقطاع المالي (١٪) تشكل بقية التوزيع[١١٢].

إعادة الهيكلة المالية وتأهيل صندوق الحج: واجه الاقتصاد الماليزي ظروفًا اقتصادية صعبة في عام (٢٠١٨م)، مما أثر على استثمارات صندوق الحج في الأسهم والعقارات. حتى نهاية عام (٢٠١٨م) كان الصندوق معرضًا لسوق الأسهم المحلية بشكل كبير، حيث تم توظيف ما يقرب من (٤٠٪) من أصوله في الأسهم المحلية المدرجة، مع تعرض كبير في القطاعات الرئيسية مثل الزراعة، والنفط والغاز، والبناء، والاتصالات. وبحلول نهاية (٢٠١٨م)، تكبد جزء كبير (٣٠٪) من هذه الاستثمارات خسائر غير محققة تجاوزت (٥٠٪) من قيمتها الاستثمارية الأصلية. كما تأثر الصندوق بضعف أداء سوق العقارات بعوائد منخفضة تقل عن (٢٪).

---

[١١١] جزء من مقابلة مع د. أشرف هاشم رئيس اللجنة الشرعية وعضو في مجلس الإدارة في صندوق الحج، في تاريخ ١٢-٠٣-٢٠٢٤.

[112] Bursa Malaysia, website: https://www.bursamalaysia.com/sites/5d809dcf39fba22790cad230/content_entry617bfcae39fba20f70a06534/62df4aad5b711a42

نتيجة لذلك، سجل الصندوق عجزًا بين قيمة الأصول وقيمة الالتزامات، وكان من المتوقع أن يستمر هذا العجز أو حتى يزداد سوءًا إذا لم تتخذ إجراءات فورية. لمواجهة هذه الحالة، بدأ صندوق الحج بمراجعة محفظة الاستثمار والوضع المالي، مما أدى إلى إعادة هيكلة وإعادة تأهيلها. عمل الصندوق بالتعاون مع مكتب رئيس الوزراء، ووزارة المالية، والبنك المركزي الماليزي، على صياغة خطة إعادة هيكلة وتأهيل صندوق الحج التي تضمنت الأهداف التالية:

١. عدم وجود عجز بين قيمة الأصول وقيمة الالتزامات.

٢. عزل الأصول التي تعاني من مشاكل والتي تحقق عوائد منخفضة.

لمعالجة ذلك، يتطلب الأمر نقل الأصول التي لا تؤدي الأداء المطلوب إلى كيان خارجي ضمن الخطة. في نهاية عام (٢٠١٨م)، وافق مجلس الوزراء على الخطة، وتم تقديمها إلى البرلمان. تضمنت الخطة إنشاء كيان خاص لأغراض محددة (SPV) يدعى (Urusharta jamaah Sdn Bhd) لشراء الأصول التابعة للصندوق التي تكبدت خسائر وكذلك الأصول التي تحقق عوائد منخفضة. تتألف هذه الأصول من أسهم مدرجة، وعقارات، وشركات غير مدرجة.

تمتلك الحكومة الكيان الخاص بالكامل لتعزيز الثقة والمصداقية في الأدوات التي يصدرها الكيان كتعويض لصندوق الحج. ويتحمل الكيان مسؤولية تحسين استرداد الأصول المنقولة من خلال عملية البيع عند تعافي الأسواق المالية وأسواق رأس المال.

الأصول التي تم نقلها من صندوق الحج إلى الكيان الخاص في عام (٢٠١٩م):

- (١٠٦) أسهم مدرجة محليًا: خسائر غير محققة تتجاوز (٢٠٪) أو ضعف كبير في القيمة.
- سهم واحد غير مدرج في قطاع الزراعة: بدون أي عوائد على الاستثمار.
- (٢٩) عقارًا ومبنى: عوائد سنوية أقل من (٢٪).[١١٣]

[113] Lembaga Tabung Haji, *Annual Report for year 2018*, p.38.

الأصول التي تم نقلها	القيمة السوقية	سعر التحويل	فارق السعر (البريميوم)
أسهم مدرجة محليًا (106)	7.6	16.85	9.25+
سهم واحد غير مدرج في قطاع الزراعة	0.72	0.8	0.08+
عقارات ومباني (29)	1.41	2.25	0.84+
	9.73	19.9	10.17+

شكل (١٤) خطة نقل أصول صندوق الحج إلى الكيان الخاص (SPV)

المصدر: من إعداد الباحث (إعادة رسم، وترجمة النصوص) بالاعتماد على: Lembaga Tabung Haji, Annual Report for year 2018, p.38

في مقابل هذه الأصول، أصدر الكيان الخاص (SPV) سلسلتين من الصكوك بقيمة إجمالية (١٩,٦) مليار رينغيت ماليزي، مع دفعة نقدية بلغت (٣٠٠) مليون رينغيت ماليزي تم تسليمها إلى الصندوق على النحو التالي:

- السلسلة الأولى: قيمة اسمية (١٣,٢) مليار رينغيت، تم إصدارها بـ(١٠) مليار رينغيت. لـ(٧) سنوات من تاريخ الإصدار، بمعدل الربح (صفر/بدون فائدة). العائد حتى الاستحقاق (٤,٠٥٪) سنويًا.
- السلسلة الثانية: قيمة اسمية (١٤,٣٥) مليار رينغيت، تم إصدارها بـ(٩,٦) مليار رينغيت. لـ(١٠) سنوات من تاريخ الإصدار، بمعدل الربح (صفر/بدون فائدة). العائد حتى الاستحقاق (٤,١٠٪) سنويًا[١١٤].

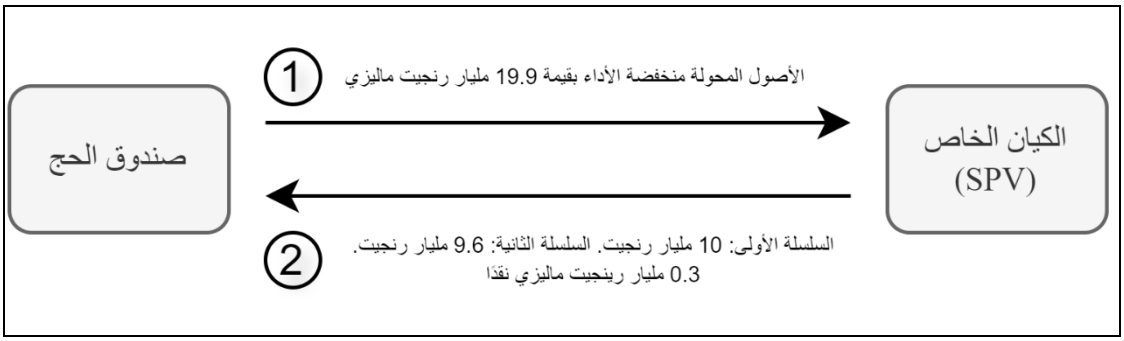

[114] Lembaga Tabung Haji, *Annual Report for year 2018*, p.39.

شكل (١٥) آلية استبدال الأصول بالصكوك[١١٥]

المصدر: من إعداد الباحث (إعادة رسم، وترجمة النصوص) بالاعتماد على: Noor Mahinar Abu Bakar et al., The Contemporary Role of Tabung Haji Malaysia in Fulfilling Sustainability via Islamic Social Finance, 2020, Vol:9, No.2, p64

لدم الخطة، التزمت الحكومة بتخصيص تمويل قدره (٥٠٠) مليون رينغيت ماليزي في عام (٢٠٢٠م)، و(١,٧٣) مليار رينغيت ماليزي سنويًا ابتداءً من عام (٢٠٢١م) فصاعدًا لصالح الكيان الخاص (SPV) لغرض سداد الصكوك.

نتيجة لإعادة الهيكلة المالية، تم استبدال الأصول ذات الأداء الضعيف بصكوك توفر عائدًا يتراوح من (٤,٠٥٪) و(٤,١٠٪) سنويًا. تم استرداد وضع صندوق الحج حيث بلغت الأصول الإجمالية (٧٦,٥) مليار رينغيت ماليزي، وهو ما يفوق إجمالي الالتزامات البالغة (٧٥,٥) مليار رينغيت ماليزي، اعتبارًا من (٣١-١٢-٢٠١٨). كما سجل أرباحًا قابلة للتوزيع للسنة المالية بقيمة (١,٦) مليار رينغيت ماليزي[١١٦].

بين د. أشرف هاشم في المقابلة التي أجراها الباحث معه أن "اصدار تلك الصكوك تم لإنقاض صندوق الحج فقط؛ إذ لولا ذلك لواجه الصندوق مشكلة نقص الأصول مقابل الالتزامات، مما يمنع القدرة على دفع أي أرباح (الهبة) للمودعين. وهذا قد يؤدي إلى هروب العملاء من الصندوق، مما يسبب فقدان الثقة ويؤدي إلى انهياره. رأينا أن الحل الأفضل لهذه المشكلة هو إصدار صكوك مدعومة من قِبل الحكومة، بسعر يجعلها موجه للحكومة فقط. أما التخريج الفقهي لهذه العملية، فيتمثل في مفهوم التورق"[١١٧].

المنتج الثالث: العقارات: يستثمر صندوق الحج في السوق العقارية المحلية والدولية كجزء من تنويع محفظته الاستثمارية ضمن إطار التخصيص الاستراتيجي للأصول، للاستفادة من تنمية رأس المال وتحقيق عوائد ثابتة على المدى الطويل. تضمن محفظة العقارات المتوازنة محليًا ودوليًا دخلًا مستقرًا على المدى الطويل، وبالتالي يستمر الصندوق في استكشاف الفرص

[115] Noor Mahinar Abu Bakar et al., The Contemporary Role of Tabung Haji Malaysia in Fulfilling Sustainability via Islamic Social Finance, 2020, Vol:9, No.2, p64.

[116] Lembaga Tabung Haji, *Annual Report for year 2018*, p.42.

[١١٧] جزء من مقابلة مع د. أشرف هاشم رئيس اللجنة الشرعية وعضو في مجلس الإدارة في صندوق الحج، في تاريخ ١٢-٠٣-٢٠٢٤.

العقارية المحتملة في المدن الكبرى عالميًا. يمتلك الصندوق عدة عقارات دولية، حيث يمتلك في المملكة المتحدة أربع عقارات، وفي أستراليا عقارًا واحدًا، والمملكة العربية السعودية ست عقارات.

أشار مادون محمد جاني إلى أنهم في قسم الاستثمار "يركزون بشكل خاص على قدرة العقار على توليد دخل إيجاري جيد، إذا كانت هناك فرصة لبيع العقار بسعر أعلى، فإنهم يقومون بذلك. وأنهم يركزون على المدن الكبرى مثل كوالالمبور، وبينانج، وجوهور. وأنهم قبل اتخاذ أي قرار بشأن الشراء يقدمون الخطط لقسم المخاطر والامتثال، بالإضافة إلى قسم الرقابة الشرعية، لضمان توافقها مع المعايير الشرعية[١١٨].

مناطق	برج مكتبي	مبنى مكتبي	متاجر	بيوت الاستراحة	مجمع سكني	مصانع	مستشفيات	هايبر ماركيت	أراضي	مجموع
Perlis			1							1
Kedah		2	10							12
Pulau Pinang		1	5						1	7
Perak	1	1	8					1	1	12
Selangor	1	2	10	1		3	2	1	1	21
Wilayah Persekutuan	14	1			1				1	17
Negeri Sembilan		6	4				2		3	15
Melaka		2	1							3
Johor	1	5	1	5						12
Pahang		4	5		3	1			2	15
Terengganu		2	4							6
Kelantan	1		10							11
Sabah		2	2						1	5
Sarawak		5	3					1		9
مجموع	18	33	64	6	4	4	4	3	10	146

شكل (١٦) العقارات المملوكة لصندوق الحج داخل ماليزيا

المصدر: من إعداد الباحث (إعادة رسم) بالاعتماد على: TH website:
https://www.tabunghaji.gov.my/en/investment/th-investment/properties-investment

قطاع العقارات في ماليزيا يعد من القطاعات الحيوية والنشطة جدًا، حيث يغطي نسبة كبيرة من الاستثمارات في البلاد، وفقًا لتقرير أداء الاستثمار في ماليزيا الصادر عن هيئة التنمية

[١١٨] جزء من مقابلة مع مادون محمد جاني عضو قسم الاستثمار في "صندوق الحج"، في تاريخ ٢٢-٠٦-٢٠٢٤.

الصناعية الماليزية لعام (٢٠٢٣)، بلغ حجم الاستثمار (٣٢٩,٥) مليار رينغيت ماليزي، حيث شكلت الاستثمارات المحلية نسبة (٦٥,٦٪)، بينما الاستثمارات الأجنبة شكلت نسبة (٣٤,٤٪). يحتل القطاع العقاري المرتبة الثانية بعد قطاع المعلومات والاتصالات بحجم استثمارات بلغ (٦١) مليار رينغيت ماليزي، بنسبة استثمار محلي (١٠٠٪)، مع الموافقة على (١٥٦٥) مشروعًا[١١٩]. هذا يعد مؤشرًا إيجابًا على أهمية هذا القطاع، مما يشجع صندوق الحج على زيادة استثماراته في هذا القطاع الواعد، خاصة بعد جائحة فيروس كورونا.

رابعًا: السوق النقدي الإسلامي ورأس المال العامل: يستثمر صندوق الحج جزءًا من فوائضه النقدية في أدوات السوق النقدي الإسلامي[١٢٠] ورأس المال العامل[١٢١] لتغطية الاحتياجات قصيرة الأجل مع الالتزام بالضوابط الشرعية. ويختلف هذا السوق عن سوق رأس المال الإسلامي في أن أدواته مخصَّصة لإدارة السيولة والتمويل قصير الأجل، بينما يركّز سوق رأس المال على التمويل طويل الأجل.

وتقوم إدارة السيولة في صندوق الحج بدراسة حجم الطلب اليومي على السحب لتحديد مقدار السيولة المطلوبة؛ إذ يسعى الصندوق في الظروف العادية إلى الحفاظ على نسبة سيولة تقارب (٥٪) من إجمالي الأصول، بما يضمن قدرةً كافية على تلبية طلبات المودعين مع توظيف الفوائض في أدوات نقدية متوافقة مع الشريعة[١٢٢].

ويأتي استثمار الصندوق في السوق النقدي الإسلامي –وفي مقدمتها سوق النقد بين البنوك الإسلامية في ماليزيا– في إطار المنظومة التنظيمية التي يضعها البنك المركزي، بما يوفّر بيئةً

---

[119] The Malaysian Industrial Development Authority (MIDA), *Malaysia Investment Performance Report*, 2023, p41.

[١٢٠] سوق النقد: هي السوق التي من خلالها يمكن الحصول على القروض قصيرة الأجل، أي التي لا يزيد أجل استحقاقها عن سنة، سواء أكان ذلك من خلال عقد القرض المباشر، أم من خلال إصدار الأوراق المالية التي تتميز بسيولتها العالية، أي التي يمكن تحويلها إلى نقود خلال مدة قصيرة، كشهادات الإيداع القابلة للتداول. مبارك بن سليمان آل فواز، **الأسواق المالية من منظور إسلامي**، (جدة: مركز النشر العلمي جامعة الملك عبد العزيز، ط١، ١٤٣١هـ/٢٠٢١م)، ص٧.

[١٢١] رأس المال العامل: هو أموال المستثمرة كنقد في شركة، وهو زيادة الموجودات المتداولة عن المطلوبات المتداولة. ويدعى كذلك صافي قيمة الموجودات المتداولة. **قاموس المصطلحات المالية الأكثر استخدامًا بالأسواق المالية**، ص١٢٦.

[١٢٢] جزء من مقابلة مع مادون محمد جاني عضو قسم الاستثمار في "صندوق الحج"، في تاريخ ٢٢-٠٦-٢٠٢٤.

مؤسسية مناسبة لتوظيف المدخرات في قنوات قصيرة الأجل منضبطة شرعًا، وهو ما يخدم هدف هذه الدراسة في بيان آليات إدارة السيولة وتوظيف المدخرات في تجربة صندوق الحج الماليزي.

وفقًا لتقرير السوق المالية الإسلامية الماليزية الصادرة عن البنك المركزي الماليزي شهد كل من السوق النقدي الإسلامي والتقليدي في ماليزيا نموًا في حجم التداول وسط استمرار الوساطة الفعالة للسيولة في السوق المالي. بلغ إجمالي حجم التداول (١٥,٥) تريليون رينغيت ماليزي عام (٢٠٢١م)، حيث يشكل (٩,٦) تريليون رينغيت ماليزي في السوق النقد التقليدي بواقع (٦٨٪)، و(٥,٩) تريليون رينغيت ماليزي في السوق النقدي الإسلامي بواقع (٣٨٪). بالمقارنة مع إجمالي أصول البنوك الإسلامية التي بلغت (٣٥,٥٪) من إجمالي أصول النظام المصرفي بالكامل وحصة (٤١٪) من إجمالي التمويل من قبل النظام المصرفي الإسلامي، فإن نسبة الأدوات المتداولة في السوق النقدي الإسلامي مقارنة بالسوق النقدي التقليدي مماثلة لنسبة الأصول السائدة في السوق النقدي. كانت أداة المرابحة السلعية هي الأداة السائدة في السوق النقدي الإسلامية بنسبة (٩٢,٧٪)، تليها قبول القرض (٥,٦٪)، وصكوك الإيداع القابلة للتداول (١,٢٪)، وأدوات أخرى[١٢٣].

المطلب الثالث: عائدات صندوق الحج وآلية توزيع الأرباح على المودعين

أولًا: عائدات صندوق الحج من استثماراته

يحقق صندوق الحج عائدات مجزية من استثماراته المتنوعة سنويًا، مما تسهم في توسعة قاعدة الودائع ونمو عدد المشتركين. تتوزع عائدات الصندوق من استثماراته المتنوعة خلال السنة المالية (٢٠٢١م) كما يلي:

نوع الاستثمار	عائدات (مليون رينغيت)	نسبة مئوية	نسبة توزيع الأصول
الدخل الثابت	1700	52%	57%
الأسهم	650	20%	24%
العقارات	420	13%	8%
السوق النقد الإسلامي والأخرى	463	15%	11%

[123] Bank Negara Malaysia, The Malaysian Islamic Financial Market Report, 2023, p2.

شكل (١٧) عائدات صندوق الحج من الاستثمارات لعام (٢٠٢١م)

المصدر: من إعداد الباحث (إعادة رسم، وترجمة النصوص) بالاعتماد على: Lembaga Tabung Haji, Annual Report for year 2021, p.23.

يظهر التحليل أن الدخل الثابت يشكل الجزء الأكبر من العائدات بنسبة (٥٢٪)، رغم أن نسبة توزيع الأصول تبلغ (٥٧٪)، أما الأسهم فتحقق عائدات جيدة بنسبة (٢٠٪) إلا أن نسبة توزيع الأصول تبلغ (٢٤٪)، مما يعكس تركيز الصندوق على الاستثمارات الآمنة والمستقرة التي توفر عائدات ثابتة على المدى الطويل. تساهم استثمارات العقارات بنسبة مرضية من العائدات تصل إلى (١٣٪) وتعتبر أفضل أداء نظرًا لنسبة توزيع الأصول التي يبلغ (٨٪)، مما يدل على استثمار حكيم في العقارات لتحقيق عوائد إضافية مستقرة. أما السوق النقد الإسلام والاستثمارات الأخرى فتحقق عائدات جيدة بنسبة (١٥٪) وتعتبر أفضل أداء نظرًا لنسبة توزيع الأصول التي تبلغ (١١٪)، مما يعزز من مرونة الصندوق وقدرته على التعامل مع الاحتياجات المالية القصيرة الأجل.

يرى الباحث أن الاستمرار في تنويع الاستثمارات بين مختلف أنواع الأصول أمر ضروري للحفاظ على توازن العائدات والمخاطر. وقد يكون من المفيد زيادة الاستثمار في الأسهم والعقارات لتوسيع قائدة العائدات وتحقيق نمو أكبر على المدى الطويل. كما ينبغي مراقبة أداء جميع الاستثمارات بشكل دوري لضمان تحقيق الأهداف المالية للصندوق، وتعديل الاستراتيجية الاستثمارية عند الحاجة، مع الأخذ في الاعتبار تقلبات الأسواق.

صندوق الإحسان للعائدات غير متوافق مع الشرعية الإسلامية: يعرف بأنه صندوق يتكون من دخل أو أصول تم الحصول عليها من معاملات تخالف مبادئ الشرعية الإسلامية كما تحددها اللجنة الشرعية. يطلب من الصندوق التخلص من الدخل غير المتوافق مع الشريعة من خلال توجيهه إلى بيت المال، أو منظمات خيرية، أو استخدامه في المنافع العامة[١٢٤]، في عام (٢٠٢١م) تم توجيه مبلغ (٥٠٠) ألف رينغيت ماليزي من صندوق الإحسان إلى صندوق مساعدات جاكيم (JAKIM'S Musaadah Fund) لدعم ضحايا الفيضانات في جميع أنحاء ماليزيا.

[124] Lembaga Tabung Haji, *Annual Report for year 2021*, p.143.

يتمثل الأساس الفقهي لإنشاء صندوق الإحسان في ضرورة الحفاظ على الأموال من أي دخل غير متوافق مع الشريعة الإسلامية. فعند التداول في أسهم الشركات المتوافقة مع الشريعة قد يحدث في بعض الأحيان أن تصبح هذه الأسهم غير متوافقة مع الشريعة وفقًا لتعليمات هيئة الأوراق المالية الماليزية، وهو أمور ليس من مسؤوليتنا. في مثل هذه الحالات، قد نتحصل على بعض الأرباح الناتجة عن تلك الاستثمارات. لذا نقوم بإيداع هذه الأرباح في صندوق الإحسان، وذلك لتجنب دخول أي ربح غير شرعي إلى الصندوق. يتمثل هذا الصندوق وسيلة للتخلص من الدخل غير المتوافق من الشريعة، حيث يتم تخصيص الأموال في هذا الصندوق للأعمال الخيرية والمشاريع التي تساهم في منفعة المجتمع وتتماشى مع المبادئ الإسلامية[١٢٥].

ثانيًا: آلية توزيع الأرباح على المودعين في صندوق الحج: يُشير البند الثامن ضمن الجزء الرابع من قانون تابونغ حاجي إلى آلية إعلان الأرباح القابلة للتوزيع[١٢٦]، حيث لدى مجلس الإدارة الحق لإعلان الأرباح السنوية بشرط أن تكون أصول الصندوق في نهاية ذلك السنة أكثر من التزامات الصندوق، وألا تقل أصول الصندوق الاحتياطي عن تلك النسبة من المبالغ المستحقة فعليًا للمودعين في نهاية تلك السنة بما في ذلك الربح القابل للتوزيع.

شكل (١٨) آلية توزيع الأرباح على المودعين

المصدر: من إعداد الباحث (إعادة رسم، وترجمة النصوص) بالاعتماد على: Lembaga Tabung Haji, Annual Report for year 2021, p.135.

التكاليف التشغيلية لصندوق الحج: تشكل تكاليف صندوق الحج التشغيلية مبلغًا كبيرًا الذي تنقص من الأرباح لإدارة جميع أعمال الصندوق، في سياق عقد الوكالة لا تتقاضى هيئة صندوق الحج أرباحًا أو رسومًا، ومع ذلك تقوم الهيئة بخصم تكاليف التشغيل لصندوق

[١٢٥] جزء من مقابلة مع د. أشرف هاشم رئيس اللجنة الشرعية وعضو في مجلس الإدارة في صندوق الحج، في تاريخ ١٢-٠٣-٢٠٢٤.

[١٢٦] ينظر الصفحة: ٦٩.

الحج، ويعتبر خصم تكاليف الإدارة من الأرباح المحققة نفقات للوكيل، أو تكاليف يتحملها الوكيل المفوض ليتم تحميلها للموكل.

إخراج الزكاة: بما أن جميع أموال المودعين تُستثمر وتُتاجر من قبل صندوق الحج في فئات الأصول المختلفة، فإن الزكاة المدفوعة يتم حسابها على أساس زكاة الأعمال. تتوافق هذه الطريقة مع قرار المؤتمر السابع عشر للجنة الفتوى التابعة للمجلس الوطني للشؤون الدينية الإسلامية في ماليزيا، الذي انعقد في عام (١٩٧٩م) لمناقشة دفع الزكاة من قبل صندوق الحج. قرر المؤتمر، من بين أمور أخرى: " يلتزم صندوق الحج بدفع الزكاة نيابة عن المودعين من مدخراتهم، ومن عائدات الاستثمار، ومن العقارات المتداولة وجميع الأرباح الناتجة عنها". كما قررت لجنة الرقابة الشرعية التابعة لصندوق الحج أن يقوم الصندوق بدفع الزكاة نيابة عن المودعين على أساس مفهوم زكاة الخُلطة[١٢٧]، حيث تُوحيد الأصول التي يديرها الصندوق نيابة عن المودعين لغرض حساب الزكاة. في حساب زكاة التجارة، استخدم صندوق الحج طريقة رأس المال العامل المعدل، حيث يتم حساب الزكاة بناء على الزكاة المحددة من خلال تقييم الأصول والالتزامات. نظرًا لأن حصيلة الزكاة تحدد بناء على التقويم الميلادي، فإن الزكاة تحسب بناءً على معدل (٢,٥٧٧٪)[١٢٨].

كما أشار د. أشرف هاشم إلى أن اللجنة الشرعية أعدّت دليلاً مفصّلًا حول كيفية إخراج الزكاة على عُروض التجارة، يقع في نحو (١٤) صفحة، بهدف تزويد صندوق الحج بإرشادات واضحة ومتكاملة حول آلية احتساب الزكاة وأدائها بصورة منضبطة شرعًا. ولم يتيسّر للباحث الاطلاع على هذا الدليل نظرًا لكونه وثيقة داخلية خاصة بالصندوق، وإنما اقتصر دوره على توثيق وجوده ووظيفته استنادًا إلى إفادة المسؤول المذكور أثناء المقابلة[١٢٩].

الدعم المالي للحج (هبة الحج): يعتبر خصم تكلفة الحج للحجاج من الأرباح تنازلًا من قِبل الموكل، حيث يوافق المودع كموكل تخصيص جزء من الأرباح لتكاليف الحج، ولكن هذا الدعم ليس الزاميًا على الصندوق، حيث توقف منذ عام (٢٠١٨م) إلى عام (٢٠٢٣م)

---

[١٢٧] الخُلطة؛ بضم الخاء: الشركة، وبالكسر: العشرة، والمقصود الأول. ينظر: ابن منظور، **لسان العرب**، ج٧، ص٢٩٣.

[128] Lembaga Tabung Haji, *Annual Report for year 2021*, p.134.

[١٢٩] جزء من مقابلة مع د. أشرف هاشم رئيس اللجنة الشرعية وعضو في مجلس الإدارة في صندوق الحج، في تاريخ ١٢-٠٣-٢٠٢٤.

بسبب الأوضاع المالية لصندوق الحج، إلا أنه عاد من جديد في عام (٢٠٢٤م) حيث خصص إدارة صندوق الحج مبلغ (٣٥٠) مليون رينغيت كدعم مالي للحج، وتم تخصيصها لمساعدة الحجاج في فئة (B40) وفئة (M40) كما هو موضع في الشكل.

فئات الحجاج	تكلفة الحج	نسبة الدفع من تكلفة الحج	المساعدة المالية للحج	نسبة المساعدة المالية للحج
مجموعة B40	12,356 RM	37%	20,944 RM	63%
مجموعة M40	19,152 RM	58%	14,148 RM	42%
مجموعة T20	33,300 RM	100%	لا توجد	لا توجد

شكل (١٩) الدعم المالي للحج لعام (٢٠٢٤)

المصدر: من إعداد الباحث (إعادة رسم، وترجمة النصوص) بالاعتماد على: TH website: https://www.tabunghaji.gov.my/en/press-release/fri-01192024-1200/th-issues-hajj-offer-letters-financial-assistance-rise-rm350mln

المبحث الثالث: تحقيق المقاصد الشرعية في صندوق الحج

منذ تأسيسه، سعى صندوق الحج إلى تحقيق نفع المسلمين في أداء فريضة الحج من خلال تمكينهم من ادخار أموالهم بطرق آمنة، ثم إدارتها وتنميتها عبر استثمارات شرعية. هذا يسهم في تحقيق مقصد حفظ المال، وهو خامس المقاصد الضرورية بعد حفظ الدين والنفس والعقل والنسب. وبعد مرور ستة عقود على تأسيسه، يمكن القول بأن الصندوق قد وصل إلى مرتبة عالية في تحقيق مقاصد الشريعة المتعلقة بالمال والمسؤولية الاجتماعية.

يتناول هذا المبحث العلاقة بين المقاصد الشرعية والسياسية العامة للصندوق، ويستعرض مدى تحقيق مقصد حفظ المال ورواجه ضمن أنشطته، بالإضافة إلى الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية التي يسعى الصندوق لتحقيقها. سيتم تناول هذه المواضيع من خلال ثلاثة مطالب على النحو التالي:

المطلب الأول: العلاقة بين المقاصد الشرعية والسياسية العامة للصندوق

المطلب الثالث: تحقيق مقصد حفظ المال ورواجه في صندوق الحج

المطلب الثاني: تحقيق المسؤولية الاجتماعية لدى صندوق الحج

المطلب الأول: العلاقة بين المقاصد الشرعية والسياسية العامة للصندوق:

تتماشى سياسات صندوق الحج المالية مع الهدف الأسمى المتمثل في ضمان إدارة الثروة المستدامة، إذ يعمل الصندوق كإحدى المؤسسات الاستثمارية الإسلامية على جمع وإدارة أصول وأموال المسلمين الماليزيين لضمان تحكمهم في حقوق الملكية ضمن القطاع الخاص، وذلك من خلال الأصول المالية وحقوق الملكية في الشركات.

منذ تأسيس صندوق الحج، إضافة إلى سياسات التنمية الحكومية، خاصة منذ السبعينيات، كان هناك تأثير ملحوظ على الهيكل الاجتماعي والاقتصادي للبوميبوترا (Bumiputera)[١٣٠] والمسلمين في ماليزيا. فيما يتعلق بإعادة هيكلة حقوق الملكية في الشركات، كانت النسبة الأكبر (٦٦,٣٪) من حقوق الملكية في الشركات الماليزية مملوكة للأجانب في عام (١٩٧٠م)، بينما لم تتجاوز نسبة ملكية البوميبوترا (٢,٤٪). وضعت السياسة الاقتصادية الجديدة (NEP) هدفًا طموحًا لإعادة هيكلة هذه الملكيات، بحيث تصل النسبة إلى (٣٠:٤٠:٣٠) بحلول عام (١٩٩٠م)، أي أن (٣٠٪) من حقوق الملكية تكون للبوميبوترا، و(٤٠٪) للماليزيين الآخرين، و(٣٠٪) للأجانب، في سياق النمو الاقتصادي. في عام (١٩٩٠م)، ارتفعت نسبة ملكية البوميبوترا إلى (١٩,٣) من إجمالي حقوق الملكية في الشركات، بينما زادت ملكية الماليزيين الآخرين إلى (٤٦,٨٪)، وبلغت ملكية الأجانب (٣٣,٩٪). وكانت معظم ملكية الأفراد البوميبوترا تأتي من خلال صناديق الاستثمار مثل "صندوق الحج"[١٣١]. تبرز هذه الجهود سعي الصندوق إلى تعزيز ملكية البوميبوترا وتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية بما يحقق المقاصد الشرعية.

بعد مرور ما يقرب من ستة عقود على تأسيس صندوق الحج، تمكنت هذه المؤسسة من مساعدة أكثر من مليون مسلم في أداء فريضة الحج بشكل اقتصادي. كما نجحت في استغلال مصادر التمويل الإسلامي لدعم الأنشطة الإنتاجية وتعزيز اقتصاد. اليوم تعتبر صندوق

---

[١٣٠] يطلق على السكان الأصليين الماليزيين في ماليزيا.

[131] Sharifa Ismail & Haslinda Hasan, "The Conduct of the Hajj in Malaysia and its Economic Impact on the Society: 1963-2005", *Journal of Islamic, Social, Economics and Development (JISED),* Vol: 5, Issues: 34, (2020), P68.

الحج واحدة من أبرز المؤسسات المالية والاستثمارية في ماليزيا، وقد اتخذت خطوات لتصبح النموذج المثالي في إدارة الحج، محققة سمعة متميزة وإنجازات في مختلف القطاعات.

المطلب الثاني: تحقيق مقصد حفظ المال ورواجه في صندوق الحج

أولًا: مقصد حفظ المال في صندوق الحج: ساهم صندوق الحج بشكل فعال في حفظ أموال المسلمين في ماليزيا من خلال تشجيعهم على بدء الادخار المؤسسي في الصندوق. هذا الجد ساعد في ضمان بقاء الأموال وثباتها، مما يعكس أهمية الصندوق كخيار موثوق للمودعين. كما أولى صندوق الحج أهمية كبيرة لإدارة تلك الأموال بحكمة، حيث تم توجيهها نحو الأهداف الصحيحة والمشروعة. وقد ساهمت هذه الإدارة الرشيدة في زيادة نسبة التملك بين المسلمين الماليزيين، مما يعكس نجاح الصندوق في تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للمودعين. بفضل هذا النهج الاستثماري المدروس، أصبح صندوق الحج ليس فقط أداة لحفظ المال، بل أيضًا محفزًا للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع الماليزي.

ثانيًا: مقصد رواج المال في صندوق الحج: منذ تأسيسه، أدرك صندوق الحج أهمية استثمار الأموال وتنميتها لتعزيز الازدهار الاقتصادي وتحقيق الفائدة للمودعين. تعتبر استثمارات الصندوق دعمًا حيويًا لتحسين البنية التحتية للدولة، مما يساهم في عمارة الأرض من خلال تطوير المشاريع العقارية، كما أن هذه الاستثمارات تساهم في توفير فرص عمل جديدة وتعزز النمو الاقتصاد من خلال زيادة الإنتاج، مما يؤدي بدوره إلى زيادة الدخل القومي. بالإضافة إلى ذلك، يساهم تنوع مجالات الاستثمار في الصناعة والزراعة والتجارة والخدمات في تلبية احتياجات المجتمع ويعزز من استغنائه عن الخارج. هذا النهج الاستثماري لا يساهم فقط في تحقيق العوائد المالية للمودعين، بل يسهم أيضًا في تعزيز التنمية المستدامة ويخلق بيئة مواتية للابتكار والنمو الاقتصادي في المجتمع الماليزي.

المطلب الثالث: المسؤولية الاجتماعية لدى صندوق الحج

يعمل صندوق الحج على مشاركة نجاحاته مع أصحاب المصلحة من خلال تنفيذ برامج المسؤولية الاجتماعية للشركات (CSR)[١٣٢]، بما يتماشى ذلك مع مقاصد الشريعة. يعكس هذا التوجه التزام الصندوق بتعزيز الوضع الاجتماعي والاقتصادي للمسلمين في ماليزيا، خاصة في إطار "التمويل الاجتماعي الإسلامي"[١٣٣].

برامج المسؤولية الاجتماعية للشركات الخاصة بالصندوق، تشمل عدة نشاطات، منها:

أولًا: برنامج الزكاة[١٣٤]: بصيفتها مؤسسة إسلامية رحيمة، يقوم صندوق الحج بتقديم مساهمات الزكاة إلى مراكز الزكاة في جميع الولايات الأربع عشرة في ماليزيا خلال الربع الأول من كل عام. كما يقوم الصندوق بتوزيع الزكاة مباشرة على المستحقين في جميع أنحاء البلاد من خلال برامج الزكاة التابعة للمسؤولية الاجتماعية، مثل:

- برنامج إحسان: يوفر هذا المشروع مساعدات مالية للفئات المحتاجة من الأصناف، مثل: كبار السن، والوالدين الوحيدين، وذوي الاحتياجات الخاصة، خلال شهر رمضان. يهدف المشروع إلى تخفيف العبء المالي عن الفئات أثناء استعدادهم لعيد الفطر.
- برنامج إقراء: مبادرة لتطوير رأس المال البشري، تهدف إلى تقديم المساعدة المالية والاحتياجات الأساسية لطلاب الأصناف الذين يدرسون في التعليم العالي في مختلف الجامعات الحكومية والمؤسسات المختارة على مستوى البلاد.

---

[١٣٢] وهي "التزام المنظمة بالمشاركة في عمل الصالحات عند ممارسة أنشطتها تجاه مختلف الأطراف التي لها علاقة بالتكليف الذي ارتضته في ضوء مبادئ الشريعة الإسلامية، بهدف النهوض بالمجتمع الإسلامي، بمراعات عناصر المرونة، والاستطاعة، والشمول، والعدالة". عبد الحميد عبد الفتاح المغربي، **الإدارة الإستراتيجية في البنوك الإسلامية**، (السعودية: البنك الإسلامي للتنمية، ٢٠٠٤م)، ص٤١٧.

[١٣٣] وهو "تقديم المال لأغراض اجتماعية وفق أحكام الشريعة ومبادئها بما يسهم في التمكين الاقتصادي وتنمية المجتمع وعمارة الكون، وأدوات التمويل الاجتماعي الإسلامي، منها أدوات إلزامية كالزكاة، وأدوات غير إلزامية كالقرض والعارية وصدقة التطوع، والوقف". قرار **مجمع الفقه الإسلامي الدولي** بشأن دور آليات التمويل الاجتماعي الإسلامي في دعم العمل الإنساني في مناطق الصراعات والنزاعات والكوارث ...، المملكة العربية السعودية: الدورة الخامسة والعشرين، ١٤٤٤هـ/٢٠٢٣م، https://iifa-aifi.org/ar/44161.html شوهد في تاريخ: ٢٥-٠٩-٢٠٢٤م.

[134] TH website: https://www.tabunghaji.gov.my/ms/korporat/tanggungjawab-sosial-korporat/program-csr-zakat

- برنامج التنقل: تم إطلاق برنامج التنقل في عام (٢٠١٦م)، حيث يقوم بتوزيع مركبات ذات وظيفة مزدوجة يمكن استخدامها كحافلات لنقل الركاب أو كسيارات جنازة إلى المساجد المختارة في جميع أنحاء البلاد.
- برنامج اختيار: تم إطلاق برنامج اختيار في عام (٢٠١٥م)، ويهدف إلى دعم الأصناف من خلال تقديم رأس مال تجاري. تساعد هذه المساعدات رواد الأعمال من الأصناف على بدء وتنمية أعمالهم بناء على مهاراتهم، مما يساهم في زيادة دخلهم وتحسين مستوى معيشتهم ووضعهم الاجتماعي والاقتصادي.
- برنامج عافية: يهدف إلى توفير المعدات الطبية للمستشفيات أو مقدمي الخدمات الطبية المختارين على مستوى البلاد. منذ عام (٢٠١٢م)، خصص "برنامج عافية" أكثر من ٦ ملايين رينغيت ماليزي لتلبية احتياجات المرضى في جميع أنحاء البلاد، بما في ذلك أسِرّة العناية المركزة، وأجهزة غسيل الكلى، وغيرها من المعدات الطبية المختارة.

ثانيًا: المساهمات[١٣٥]: تخصص صندوق الحج سنويًا مبلغًا كبيرًا من المساهمات لمبادرات المسؤولية الاجتماعية غير الزكوية، في إطار الجهود الرامية إلى مشاركة النجاح الذي تم تحقيقه من خلال دعم وثقة المودعين وأصحاب المصلحة. توجه هذه المساهمات نحو تلبية احتياجات متنوعة مثل:

- الدعم المالي للحج: أكبر وأهم استثمار في المسؤولية الاجتماعية هو المخصص لدعم تكاليف الحج لحجاج الذين يؤدون المناسك لأول مرة كل عام. لقد ساعدت هذه المساهمة في تقليل تكلفة الحج على الحاج على الرغم من الزيادة السنوية في التكلفة الفعلية للحج لكل حاج. منذ عام (٢٠٠١م)، أصبحت هذه المساهمة جزءًا كبيرًا من جهود صندوق الحج لحماية رفاهية حجاج ماليزيا. بالإضافة إلى ذلك، تخصص الصندوق جزءًا كبيرًا من نفقاتها لدعم عمليات الحج، بما في ذلك الإرشاد للحج، والخدمات الطبية، والدعم المالي، وخدمات موظفي الحج.

[135] TH website: https://www.tabunghaji.gov.my/ms/korporat/tanggungjawab-sosial-korporat/sumbangan

- صندوق وصل الخير لضيوف الله: يقوم صندوق الحج بتنفيذ مبادرة "صندوق وصل الخير لضيوف الله" التي تهدف إلى تمويل جزئي لتكاليف الحج للحجاج الذين يستوفون جميع معايير التقديم وتم اختيارهم لأداء فريضة الحج، لكنهم يواجهون صعوبات مالية في تسديد المدفوعات. تتمثل المصادر الرئيسية لهذا الصندوق في المساهمات من صندوق الحج وأفراد آخرين.
- تأسيس نادي طه: تأسس نادي طه عام (٢٠٠٨م)، حيث يوفر عضوية تلقائية لجميع المودعين الذين تبلغ أعمارهم (١٧) عامًا أو أقل. يهدف إلى منح المودعين الشباب في صندوق الحج الفرصة للاستفادة من برامج النادي وتشجيعهم على بدء الادخار من سن مبكرة.
- تحسين إدارة الطاقة: تؤكد صندوق الحج على تطبيق تقنيات صديقة للبيئة وأفضل الممارسات البيئية في الصناعة، بما يتماشى مع خطوات ماليزيا الديناميكية نحو الطاقة المستدامة.

تعمل هذه النشاطات مجتمعة على تعزيز دور صندوق الحج كجهة مسؤولة اجتماعيًا، مما يسهم في تحقيق الأهداف التنموية الشاملة في المجتمع الماليزي.

خلاصة الفصل الثالث:

يُظهر هذا الفصل أن نجاح الادخار المؤسسي للحج لا يتحقق بمجرد إنشاء كيان تنظيمي، بل يتوقف بدرجة جوهرية على طبيعة العلاقة التعاقدية بين الصندوق والمشتركين، وعلى نوعية العقود والمنتجات المالية الشرعية المعتمدة في إدارة المدخرات واستثمارها. وقد بيّن الفصل، من خلال التحليل المقارن، أن تجربة صندوق الحج الماليزي مرّت بتطور تدريجي في هذا الجانب، انتقلت فيه من نماذج تعاقدية أولية اتسمت ببعض الإشكالات الشرعية، إلى نموذج أكثر نضجًا وانضباطًا يقوم على عقد الوكالة بالاستثمار، بوصفه الإطار الأكثر اتساقًا مع طبيعة الصندوق وأهدافه غير الربحية.

وقد أظهر الفصل أن اعتماد عقد الوكالة بالاستثمار مكّن الصندوق من الفصل الواضح بين ملكية الأموال وإدارتها، وحدّد مسؤوليات الصندوق بوصفه وكيلًا، مع ضمان أجر إداري

معلوم، دون تحميله مخاطر المضاربة التجارية المباشرة. وأسهم هذا التحول في معالجة إشكاليات شرعية سابقة، مثل ضمان رأس المال وتوزيع الأرباح بصيغة الهبة، كما عزز الشفافية والثقة بين الصندوق والمودعين.

ومن الجانب الاستثماري، أبرز الفصل أن تنويع المحفظة الاستثمارية في صندوق الحج الماليزي لم يكن خيارًا تقنيًا فحسب، بل توجّهًا استراتيجيًا لتحقيق التوازن بين الأمان والسيولة والعائد، حيث توزعت الاستثمارات بين الصكوك الإسلامية، والأسهم المتوافقة مع الشريعة، والاستثمارات العقارية، وأدوات السوق النقدي الإسلامي. وقد أظهر التحليل أن هذا التنويع أسهم في تعزيز الاستدامة المالية للصندوق، وربط الادخار للحج بأهداف تنموية أوسع، بما ينسجم مع مقاصد الشريعة في رواج المال وتنميته.

وعليه، خلص الفصل إلى أن منظومة العقود والمنتجات الشرعية في تجربة صندوق الحج الماليزي تمثل عنصرًا حاسمًا في نجاح الادخار المؤسسي للحج، وأن اختيار العقد المناسب لا ينبغي أن ينفصل عن طبيعة الصندوق، وأهدافه، ومستوى المخاطر المقبولة، وهو ما يُعد مدخلًا أساسيًا عند التفكير في نقل التجربة إلى سياقات أخرى، كإقليم كوردستان العراق.

الفصل الرابع
واقع الادخار المؤسسي واستثماره في إقليم كوردستان العراق

يتناول هذا الفصل الإطار التشريعي الذي ينظم العمل المؤسسي في مجالي الادخار والاستثمار في إقليم كوردستان العراق، مستندًا إلى القوانين الرسمية المعمول بها. كما يستعرض واقع الادخار المؤسسي واستثماراته في الإقليم، موضحًا التحديات التي يواجه هذا القطاع. بالإضافة إلى ذلك، يتم بيان دواعي إنشاء صندوق الحج الكوردستاني للادخار والاستثمار، والعوامل التي تساهم في نجاحه. يتم تنظيم هذا الفصل في ثلاثة مباحث على النحو التالي:

المبحث الأول: واقع الإطار التشريعي للعمل المؤسسي الادخاري والاستثماري في إقليم كوردستان العراق

المبحث الثاني: واقع الادخار المؤسسي واستثماره في إقليم كردستان العراق وتحدياته

المبحث الثالث: دواعي إنشاء صندوق الحج الكردستاني للادخار والاستثمار، وعوامل نجاحه

وتجدر الإشارة إلى أنَّ البيانات الوصفية والتحليلية الواردة في هذا الفصل قد تمَّت صياغتها بالاعتماد على دراسة واقع الحال في الإقليم، من خلال تحليل القوانين والأنظمة النافذة، والوثائق الرسمية، والتقارير والإحصاءات الصادرة عن الجهات الحكومية والمصارف والمؤسسات ذات الصلة، دون الاعتماد على أية مقابلات ميدانية في هذا الجزء من الدراسة.

المبحث الأول: واقع الإطار التشريعي للعمل المؤسسي الادخاري والاستثماري في إقليم كوردستان العراق

يستعرض هذا المبحث لمحة عن إقليم كوردستان العراق بشكل عام، كما يسلط الضوء على واقع القوانين في الإقليم وإطاره الدستوري بشكل خاص. بالإضافة إلى ذلك، يناقش الإطار التشريعي الذي ينظم العمل المؤسسي في مجالي الادخار والاستثمار في الإقليم. سيتم تناول هذه الموضوعات من خلال ثلاثة مطالب كما يلي:

المطلب الأول: نبذة عن إقليم كوردستان العراق

المطلب الثاني: واقع التشريعات السارية في إقليم كوردستان العراق

المطلب الثالث: واقع الإطار التشريعي للعمل الادخاري والاستثماري في إقليم كوردستان العراق

المطلب الأول: نبذة عن إقليم كوردستان العراق

كلمة "كوردستان" تتكون من جزئين: "كورد" و"ستان". يشير الجزء الأول "كورد" إلى القومية الكوردية، التي تحمل معنى "البطل" أو "الشجاع". أما "ستان" فهي كلمة تعني "الأرض" أو "البلد"، وبالتالي يصبح المعنى لكلمة "كوردستان" هو "أرض الكورد" أو "أرض الأبطال". تستخدم هذه الكلمة كاسم جغرافي للإشارة إلى موطن الأكراد أو المناطق التي يسكنونها منذ القدم. كما أنه توجد العديد من البلدان الأخرى التي تتضمن كلمة "ستان" في تسميتها، مثل: كازاخستان، طاجكستان، تركمانستان، وغيرها. وفقًا للخارطة الدولية، لا تعتبر كوردستان دولة مستقلة ذات حدود سياسية معترف بها. جغرافيًا، تقع كوردستان في قارة آسيا، وتتوزع على أجزاء من جنوب شرق تركيا، وشمال العراق، وشمال غرب إيران، بالإضافة إلى مناطق في شمال شرق سوريا. كما تشمل أجزاء صغيرة في أرمينيا، وجورجيا، وأذربيجان. عند الحديث عن كوردستان بشكل عام، تشير الكلمة إلى المناطق الكوردية الموجودة في تركيا، وإيران، والعراق، وسوريا. ومع ذلك، قد تستخدم الكلمة للإشارة بشكل خاص إلى كوردستان العراق عندما يتم تحديد السياق[1].

أما مصطلح إقليم كوردستان العراق فيشير إلى كيان يتمتع بسلطات تشريعية وقضائية وتنفيذية مستقلة. يتمثل ذلك في وجود مجلس نواب مسقل وحكومة منفصلة عن الحكومة

[1] ينظر: جكر خوين، **تاريخ كردستان**، ترجمة: خالص مسور، (بيروت: أميرال للطبع والنشر، د.ط، ١٩٩٦م)، ص٣؛ وجيرارد جالياند، **شعب بدون وطن "الكرد وكردستان"**، ترجمة: عبد السلام النقشبندي، (أربيل: دار آراس، ط١، ٢٠١٢م)، ص٢١٨.

الفيدرالية العراقية. تم تقنين هذا الإقليم كجزء من العراق الفيدرالي بعد اعتماد الدستور العراقي لعام (٢٠٠٥م)، الذي نص على إقامة نظام فيدرالي يشمل إقليم كوردستان بحكم ذاتي[٢].

الموقع الجغرافي:

تبلغ مساحة إقليم كوردستان العراق نحو (٧٨٠٠٠) كيلومتر مربع، حيث تكوين (١٨٪) من إجمالي مساحة العراق، وتشمل جغرافيًا محافظات: دهوك، وأربيل، والسليمانية، وحلبجة وجزء من كركوك. بالإضافة إلى ذلك، توجد مناطق تعرف بالمناطق المتنازع عليها بين الحكومة الفيدرالية العراقية وحكومة الإقليم. من أبرز هذه المناطق: محافظة كركوك، وعدد من مدن محافظة نينوى باستثناء مركزها مدينة الموصل، وكذلك مدن أخرى مثل خانقين، ومندلي، وكفري[٣].

عدد السكان:

وفقًا لآخر الاحصائيات الصادرة عن هيئة الإحصاء في إقليم كوردستان العراق لعام (٢٠٢٤م)، بلغ إجمالي عدد سكان الإقليم (٦,٣٧) مليون نسمة، ما يمثل حوالي (١٤٪) من إجمالي سكان العراق البالغ عددهم (٤٥,٤) مليون نسمة. تشكل نسبة الذكور في الإقليم (٥٠,٢٤٪) من السكان، فيما تبلغ نسبة الإناث (٤٩,٧٦٪). مما يشير إلى توازن نسبي في توزيع السكان بين الجنسين. كما أن توزيع السكان بين المدن والقرى يظهر أن (٨٤٪) من السكان يعيشون في المدن، بينما يسكن (١٤٪) في القرى، مما يشير إلى توجه غالبية السكان نحو المناطق الحضرية. أما السكان في سن العمل (من ١٥ إلى ٦٤ عامًا)، فيشكلون (٦٣,٠٧٪) من إجمال السكان،

---

[٢] ينظر: **دستور جمهورية العراق (٢٠٠٥م)**، المادة (١٢١)، (بغداد: مجلس النواب، الدائرة الإعلامية، ط٥، ٢٠١١م)، ص٥٩.

[٣] ينظر: شيرين إبراهيم، "اتجاهات المجتمع الكوردي نحو التعايش السلمي"، (رسالة مقدمة إلى كلية العلوم الإنسانية في جامعة السليمانية للحصول على شهادة دكتوراه، ٢٠٢٠م)، ص٨١؛ وجيرارد جالياند، **شعب بدون وطن "الكرد وكردستان"**، ص٢١٩.

وهو ما يعكس توفر قوة عمل كبيرة في الإقليم. هذه البيانات تعكس التوزيع الديموغرافي للسكان في الإقليم وتبرز أهمية الفيئة العمرية المنتجة في دعم الاقتصاد المحلي وتطويره[٤].

خاصية الدين:

الدين الإسلامي يشكل دين غالبية الشعب الكوردي، فإن انتشار الإسلام في غالبية مناطق كوردستان يرجع إلى فتح مدينة جلولاء سنة (١٦هـ/٦٣٧م) ابتداءً في عهد الخليفة عمر بن الخطاب وانتهاءً بمدينة دوين سنة (٢٥هـ/٦٤٦م) مسقط رأس صلاح الدين الأيوبي[٥]. في إقليم كوردستان العراق، تشكل الغالبية العظمى من السكان أتباع الدين الإسلامي. إلى جانب ذلك، يحتضن الإقليم تنوعًا دينيًا يشمل الديانة المسيحية، والزرادشتية، والإيزيدية، والكاكائية، والبهائية، والصائبة، واليهودية[٦].

من الناحية الفقهية، يعتبر المذهب الشافعي المذهب الرسمي المعتمد في الإقليم، وقد تبنى علماء الأكراد هذا المذهب منذ القرن السابع الهجري، وساهموا في خدمته ونشره داخل مناطق كوردستان وخارجه. برز من بينهم العديد من العلماء الشافعيين الذين امتلكوا مكانة رفيعة في تدريس المذهب، والتأليف في مختلف فروعه، والإفتاء وفق قواعده[٧].

خاصية اللغة:

اللغة الكردية تصنف ضمن مجموعة اللغات الإيرانية التي تنتمي إلى عائلة اللغات الهندو–أوربية. وهي اللغة التي يعتقد أن الميديين الذين ظهروا في منطقة بحيرة أورميا في مطلع الألف الأول قبل الميلاد، قد تحدثوا بها. ووفقًا لرأي معظم الباحثين، فإن الأكراد يعدون من بقايا الميديين الذين تمكنوا في النصف الثاني من القرن السابع قبل الميلاد من بسط سيطرتهم على مساحات شاسعة

---

[4] Kurdistan24, website: https://www.kurdistan24.net/ar/story/812371

[٥] ينظر: محمد أمين زكي بك، **خلاصة تاريخ الكرد وكردستان من أقدم العصور التاريخية حتى الآن**، ترجمة: محمد علي، (بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة، ط٢، ٢٠٠٥م)، ص١٩٥؛ وأحمد ميرزا، **انتشار الإسلام في كوردستان دراسة تأريخية تحليلية**، (أربيل: دار التفسير، ط١، ١٤٣٧هـ/٢٠١٦م)، ص١١.

[6] Martin van Bruinessen, *Religion in Kurdistan*, Kurdish Times (New York), vol.4, 1991, p2-3.

[٧] ينظر: عبد الباري عزيز عثمان، "الكرد والمذهب الشافعي"، بحث منشور في **مجلة Kurdiyat**، العدد٣، عام٢٠٢١، ص١٦١.

شملت إيران، والأجزاء الشمالية من العراق، وأجزاء من آسيا الصغرى. وقد نجح الميديون بفضل نفوذهم السياسي في فرض لغتهم وديانتهم على سكان جبال زاغروس القدماء[٨].

أما اللغة الكوردية الحديثة، فهي لغة مستقلة تطورت بشكل فريد داخل اللغات الإيرانية، ولا تربطها بالفارسية سوى رابطة الأصل المشترك، حيث تنحدر اللغتان من اللغات الهندو-أوربية، أو على وجه التحديد من اللغات الآرية. وعلى الرغم من تعرضها لبعض التأثيرات من اللغات العربية، والتركية، والفارسية، إلا أنها نجحت إلى حد كبير في الحفاظ على مفرداتها الأصلية. ورغم تعدد اللهجات داخلها، فإنها تظهر استقرارًا ملحوظًا في خصائصها المميزة، مما يعكس قدرتها على التكيف مع التحولات التاريخية مع الاحتفاظ بهويتها اللغوية المميزة[٩].

المطلب الثاني: واقع التشريعات السارية في إقليم كوردستان العراق

أولًا: الإطار الدستوري والقانوني لإقليم كوردستان العراق: منذ عام (١٩٩١م)، يتمتع كوردستان العراق بحكم ذاتي، جاء ذلك إثر انتفاضة الأكراد ضد السلطات العراقية في أعقاب العزو الأمريكي للعراق في مارس من نفس العام. وقد أسفرت الانتفاضة عن انسحاب القوات العراقية من المدن الشمالية، مما أدى إلى استقلال منطقة كوردستان بحكم الأمر الواقع. كما أعلنت كل من الولايات المتحدة والمملكة المتحدة منطقتي شمالي خط العرض (٣٢) وجنوبي خط العرض (٣٧) مناطق محمية، وحظرتا الطيران العراقي من التحليق فوقها. وبهذا، أصبحت محافظات أربيل، والسليمانية، ودهوك خارج إدارة السلطة المركزية العراقية. وفي مطلع عام (١٩٩٢م)، قامت الجبهة الكوردستانية بتنظيم انتخابات برلمانية أسفرت عن تشكيل حكومة ذاتية لإدارة المحافظات الثلاث. عملت هذه الحكومة وفق النظم الإدارية والقانونية لضمان إدارة الأوضاع في الإقليم بشكل قانوني. هذا التطور كان نقطة تحول في تاريخ كوردستان العراق، حيث أرسى الأساس لنظام الحكم الذاتي الذي استمر وتطور في العقود التالية.

---

[٨] ينظر: زبير بلال إسماعيل، **تاريخ اللغة الكردية**، (بغداد: د.ن، د.ط، ١٩٧٧م) ص٩؛ ومسعود محمد، **لسان الكرد**، (بغداد: مطبعة الحوادث، د.ط، ١٩٨٧م)، ص١٩-٣٧.

[٩] ينظر: المصدر نفسه، ص٥٤.

يتضمن الدستور العراقي لعام (٢٠٠٥م) أساسًا قانونيًا ينظم العلاقة بين إقليم كوردستان العراق والحكومة الاتحادية. يعترف الدستور بإقليم كوردستان ككيان اتحادي يتمتع بصلاحيات واسعة، ويضع إطارًا دستوريًا يحدد طبية الحكم الذاتي في الإقليم وسلطاته:

١. **الاعتراف بالإقليم:** تنص المادة (١١٧) من الدستور على الاعتراف بإقليم كوردستان وسلطاته القائمة كإقليم اتحادي ضمن جمهورية العراق.
٢. **الصلاحيات التشريعية:** تمنح المادة (١٢١) الإقليم صلاحيات تشريعية وتنفيذية في المسائل غير الحصرية للحكومة الاتحادية. كما تخوّله تعديل تطبيق القوانين الاتحادية داخل الإقليم إذا كانت تتعارض مع خصوصيته.
٣. **القوانين القائمة في الإقليم:** تؤكد المادة (١٤١) على أن القوانين والتشريعات التي صدرت في إقليم كوردستان منذ عام (١٩٩٢م) تبقى نافذة، ما لم تعدل أو تُلغ من قبل برلمان الإقليم.
٤. **حق تأسيس دستور محلي:** وفقًا للمادة (١٢٠)، يحق للإقليم إعداد دستور خاص به ينظم هيكلية سلطاته وصلاحياته، شريطة ألا يتعارض مع الدستور الاتحادي.
٥. **الموارد الطبيعية:** وفقًا للمادة (١١٢)، يتعين على الجانبين التعاون في إدارة الموارد الطبيعية مثل "النفط والغاز" بما يحقق المصلحة الوطنية.
٦. **التمثيل الخارجي:** تتيح المادة (١٢١) للإقليم إنشاء مكاتب في السفارات العراقية لتمثيله، مما يعكس خصوصية العلاقة الدبلوماسية للإقليم ضمن العراق الاتحاد[١٠].

ثانيًا: التشريعات والقوانين المحلية في إقليم كوردستان العراق: يتمتع إقليم كوردستان العراق بصلاحيات تشريعية واسعة ضمن النظام الاتحادي لجمهورية العراق، مما يمنحه القدرة على سن قوانين خاصة به في مجالات متعددة بشرط عدم تعارضها مع الدستور الاتحادي.

---

[١٠] ينظر: **دستور جمهورية العراق (٢٠٠٥م)**، المادة (١١٢) و(١١٧) و(١٢٠) و(١٢١) و(١٤١)، ص٥٦-٧١؛ ورحيم حسن العكيلي، **الأقاليم في الدستور العراقي لعام (٢٠٠٥م)**: https://mn.annabaa.org/articles/11716?utm_source=chatgpt.com

بالإضافة إلى ذلك، يمتلك البرلمان سلطة تشريعية تخوله إصدار قوانين تنظم شؤون الإقليم، بما في ذلك القوانين المتعلقة بالإدارة المحلية، والصحة، والتعليم، والبيئة، والمالية، وغيرها من المجالات.

سلطات برلمان إقليم كوردستان:

- **دستور الإقليم:** على رغم من عدم امتلاك إقليم كوردستان حتى الآن دستورًا خاصًا به، إلا أن برلمان كوردستان قام بالعديد من المحاولات لكتابته. توزعت هذه المحاولات على عدة مراحل ومحطات رئيسية، بدأت في عام (٢٠٠٢م) واستمرت حتى عام (٢٠٢٢م). تهدف هذه الجهود إلى وضع إطار دستوري شامل ينظم هيكلية الحكم ويحدد الصلاحيات داخل الإقليم.
- **تشريعات الإقليم:** يمارس برلمان كوردستان صلاحياته التشريعية من خلال إصدار القوانين التي تنظم مختلف القطاعات. ومن أمثلة هذه القوانين: القانون رقم (٩) لعام (٢٠٢٢م): "قانون السياحة في إقليم كوردستان-العراق". وقانون رقم (١) لعام (٢٠٢١م) "قانون بيع وإيجار أموال الدولة في إقليم كوردستان-العراق".
- **القرارات التشريعية:** يصدر البرلمان أيضًا قرارات تشريعية تهدف إلى تنظيم الأنشطة المختلفة داخل الإقليم. على سبيل المثال: القرار رقم (٤) لعام (٢٠٢١م): قرار "يوم الصحافة الكوردية".
- **الأنظمة:** يضع البرلمان أنظمة تحدد الآليات التنظيمية لتنفيذ القوانين. مثال على ذلك: النظام رقم (١٠) لسنة (٢٠٢١م): "نظام الشراكة بين القطاعين العام والخاص في إقليم كوردستان-العراق".
- **التعليمات:** يصدر برلمان كوردستان تعليمات تفصيلية لتوضيح الإجراءات المتعلقة بتطبيق بعض القوانين. ومن الأمثلة: تعليمات رقم (١) لعام (٢٠١٥م): "ترخيص شركات ومكاتب وكالات السفر والسياحة في إقليم كوردستان".
- **التشريعات الملغية:** تشمل صلاحيات البرلمان إلغاء التشريعات السابعة أو تعديلها بما يتماشى مع متطلبات الإقليم. على سبيل المثال: القانون رقم (٢)

لعام (٢٠١٧م): "قانون توزيع اختصاصات رئاسة الإقليم على المؤسسات الدستورية للإقليم"[١١].

تظهر هذه الأمثلة التنوع والمرونة في الصلاحيات التشريعية لبرلمان كوردستان، الذي يلعب دورًا محوريًا في تنظيم شؤون الإقليم وتطوير بنيته القانونية بما يتناسب مع احتياجاته السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

المطلب الثالث: واقع الإطار التشريعي للعمل الادخاري والاستثماري في إقليم كوردستان العراق

أولًا: الإطار التشريعي للقطاع المصرفي: يخضع القطاع المصرفي في العراق لإطار تشريعي صادر عن البنك المركزي العراقي، الذي يعد الجهة المنظمة والمشرفة على هذا القطاع. في إقليم كوردستان العراق، لا توجد حتى الآن تشريعات مستقلّة خاصّة بالمالية الإسلامية صادرة عن برلمان الإقليم أو حكومة الإقليم، بل تخضع المصارف الإسلامية العاملة فيه للأحكام الاتحادية المنظمة للقطاع المصرفي في عموم العراق، وفي مقدّمتها: قانون البنك المركزي العراقي رقم (٥٦) لسنة ٢٠٠٤م، وقانون المصارف رقم (٩٤) لسنة ٢٠٠٤م، وقانون المصارف الإسلامية رقم (٤٣) لسنة ٢٠١٥م، فضلًا عن التعليمات والضوابط الصادرة عن البنك المركزي العراقي بشأن المصارف الإسلامية والنوافذ الإسلامية. وبناءً على ذلك، فإن الإطار التشريعي المنظِّم للمالية الإسلامية في إقليم كوردستان هو ذات الإطار الاتحادي المطبّق في باقي محافظات العراق، من دون وجود قانون إقليمي موازٍ أو مكمّل حتى تاريخ إعداد هذه الدراسة.

يهدف هذا الإطار الشريعي إلى وضع تنظيم شامل للعمل المصرفي والمالي، مع التركيز على تعزيز النشاط الادخاري المؤسسي وضمان استقراره. فيما يلي أبرز القوانين والتشريعات المنظمة لهذا القطاع الصادرة عن البنك المركزي العراقي:

- قانون البنك المركزي العراقي رقم (٥٦) لسنة (٢٠٠٤) المعدل: يحدد هذا القانون مهام وصلاحيات البنك المركزي العراقي، بما في ذلك تنظيم السياسة النقدية

[١١] ينظر: برلمان كوردستان، الموقع: https://legislation.krd/index

والإشراف على المصارف والمؤسسات المالية في جميع أنحاء العراق، بما يشمل إقليم كوردستان.

- قانون المصارف رقم (٩٤) لسنة (٢٠٠٤م): يعني هذا القانون بتنظيم عمل المصارف، متضمنًا شروط الترخيص، والإشراف، والرقابة على الأنشطة المصرفية، ويطبق على المصارف العاملة في كافة أنحاء العراق.
- قانون المصارف الإسلامية رقم (٤٣) لسنة (٢٠١٥م): ينظم هذا القانون عمل المصارف الإسلامية، بما في ذلك إنشاء المصارف، وإدارة الأصول، وتقديم الخدمات المالية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية. كما يضع ضوابط للرقابة الشرعية والإشراف على المنتجات المصرفية الإسلامية.
- قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب رقم (٣٩) لسنة (٢٠١٥): يهدف هذا القانون إلى مكافحة عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب، ويطبق على جميع المؤسسات المالية في العراق، بما في ذلك تلك الموجودة في إقليم كوردستان[١٢].

ثانيًا: الإطار التشريعي للقطاع المالي غير المصرفي: يشمل القطاع المالي غير المصرفي في العراق مؤسسات مالية متنوعة تمتلك محافظ استثمارية تضم أصولًا مالية وغير مالية. يخضع بعض هذه المؤسسات لإشراف البنك المركزي العراقي، في حين تعمل مؤسسات أخرى خارج نطاق إشرافه.

المؤسسات المالية غير المصرفية تحت إشراف البنك المركزي:

١. شركة تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة.
٢. شركات الصرافة والتوسط ببيع وشراء العملة الأجنبية.
٣. شركات الاستثمار المالي.
٤. مزوّدو خدمات الدفع الإلكتروني.
٥. شركة الكفالات المصرفية المحدودة.
٦. الشركة العراقية لضمان الودائع.

---

[١٢] ينظر: البنك المركزي العراقي، **القوانين المصرفية**، (الدائرة القانونية، د.ط، ٢٠١٩م).

المؤسسات المالية غير المصرفية خارج إشراف البنك المركزي:

١. صندوق الإسكان العراقي: يعد كيانًا معنويًا مرتبطًا بوزارة الاعمار والإسكان. أسس هذا الصندوق بموجب القانون رقم (٣٢) لسنة (٢٠١١م).

٢. صندوق التقاعد الوطني: يعتبر أحد تشكيلات هيئة التقاعد الوطنية التابعة لوزارة المالية. يتمتع بالشخصية المعنوية وأسس بموجب قانون التقاعد الموحد رقم (٢٧) لسنة (٢٠٠٦م) المعدل.

٣. صندوق الحماية الاجتماعي: يعمل تحت إشراف وزارة العمل والشؤون الاجتماعية. أسس هذا الصندوق بموجب المادة (١٨) للقانون رقم (١١) لسنة (٢٠١٤م).

٤. مؤسسات التأمين: تشرف عليها ديوان التأمين التابع لوزارة المالية العراقية، حيث أُسس الديوان بموجب قانون تنظيم أعمال التأمين في العراق رقم (١٠) لسنة (٢٠٠٥م)[١٣].

أما القطاع المالي غير المصرفي في إقليم كوردستان فإنه يخضع بشكل عام للتشريعات الاتحادية. في حين تتولى الجهات الاتحادية الإشراف على المؤسسات المالية غير المصرفية الكبرى في الإقليم، مثل شركات التأمين والصرافة، يلاحظ وجود غياب واضح لآليات إشراف محلية محددة للإقليم. أما بالنسبة لتأسيس الشركات المالية العاملة في مجال الادخار والاستثمار، فإنه يتم وفقًا لأحكام القانون رقم (٢٨) لسنة (٢٠٠٧م)، المعروف بـ"قانون إنفاذ قانون الشركات العراقية رقم (٢١) لسنة (١٩٩٧) المعدل في إقليم كوردستان-العراق". يأتي هذا الإجراء نتيجة لعدم وجود قانون خاص بالشركات في الإقليم، حيث تم تبني القانون الاتحادي المذكور للعمل بأحكامه إلى حين إصدار قانون خاص بالشركات في قبل برلمان الإقليم. وتجدر الإشارة إلى أن السلطات والجهات الرسمية في الإقليم تحل محل السلطات والجهات الاتحادية المنصوص عليها

[١٣] ينظر: البنك المركزي العراقي، تقرير الاستقرار المالي ٢٠٢٣، ص١٢-١٦. https://cbi.iq/page/147

في القانون، مما يضمن استمرارية تنظيم عمل الشركات ضمن الإقليم بما يتناسب مع السياق المحلي[١٤].

فيما يتعلق بالإطار التشريعي لإنشاء الصناديق التابعة لوزارات إقليم كوردستان، يتمتع برلمان الإقليم بصلاحية كاملة لإصدار القوانين والقرارات التي تنظم تأسيس وإدارة هذه الصناديق. وقد أقر البرلمان مجموعة من التشريعات التي تهدف إلى دعم مختلف القطاعات الاقتصادية والاجتماعية عبر إنشاء صناديق متخصصة. من بين أبرز هذه التشريعات:

- القانون رقم (٢) لسنة (٢٠١٥م) "قانون صندوق كوردستان للعائدات النفطية والغازية"[١٥].
- القانون رقم (٢) لسنة (٢٠١١م) "قانون صندوق دعم المشاريع الصغيرة للشباب في إقليم كوردستان–العراق"[١٦].

ثالثًا: الإطار التشريعي للاستثمار في إقليم كوردستان العراق: اتخذت حكومة إقليم كوردستان خطوات استراتيجية لإنشاء إطار قانوني وتنظيمي متكامل يدعم التنمية الاقتصادية ويسهم في جذب الاستثمار الأجنبية والمحلية. من أبرز ملامح القوانين الاستثمارية في الإقليم هو "قانون الاستثمار في إقليم كوردستان–العراق" رقم (٤) لعام (٢٠٠٦م)، الذي يقدم مجموعة شاملة من الحوافز والحقوق والامتيازات للمستثمرين. يهدف هذا القانون إلى خلق بيئة استثمارية جاذبة وتعزيز دور القطاع الخاص في تحقيق التنمية الاقتصادية، سواء على المستوى المحلي أو الدولي، وتشجيع الاستثمارات في القطاعات المختلفة مثل الصناعة، والزراعة، والسياحة، والإسكان، والبنوك وشركات التأمين والمؤسسات المالية الأخرى، والخدمات. وفيما يلي أهم المزايا والحوافز التي يوفرها القانون:

---

[١٤] ينظر: برلمان كوردستان العراق، القانون رقم (٢٨) لسنة (٢٠٠٧م)، "قانون إنفاذ قانون الشركات العراقية رقم (٢١) لسنة (١٩٩٧) المعدل في إقليم كوردستان–العراق. https://legislation.krd/law-detail/?id=3823

[١٥] برلمان كوردستان العراق، الموقع: https://legislation.krd/law-detail/?id=3088

[١٦] برلمان كوردستان العراق، الموقع: https://legislation.krd/law-detail/?id=3454

- إعفاءات ضريبية وجمركية: إعفاء المشاريع الاستثمارية من الضرائب والرسوم الجمركية لفترة تصل إلى (١٠) سنوات، وعفاء المواد الأولية والمعدات المستوردة لأغراض المشروع من الرسوم الجمركية.
- الحق في تملك الأراضي: يسمح القانون للمستثمرين المحليين والأجانب بتمليك الأراضي لتنفيذ مشارعهم الاستثمارية.
- تحويل الأرباح: يضمن القانون حق المستثمرين في تحويل الأرباح ورؤوس الأموال إلى خارج الإقليم دون قيود.
- الحماية القانونية: يوفر القانون حماية للمستثمرين ضد المصادرة أو التأميم، لضمان استقرار استثماراتهم.
- تسهيلات إدارية: إنشاء هيئة خاصة للاستثمار تعرف بـ"هيئة الاستثمار في إقليم كوردستان"، والتي تعني بتسهيل الإجراءات الإدارية واللوجستية للمستثمرين[١٧].

المبحث الثاني: واقع الادخار المؤسسي واستثماره في إقليم كردستان العراق وتحدياته

يسلط هذا المبحث الضوء على الواقع الاقتصادي لإقليم كوردستان العراق من حيث البنية الاقتصادية، والاستثمار المحلي والأجنبي، والتحديات الاقتصادية التي تواجه الإقليم، إضافة إلى تحليل العلاقات الاقتصادية بين الإقليم والعراق. كما يناقش دور المصارف، باعتبارها المؤسسات الرئيسية الادخار والاستثمار في الإقليم. وأخيرًا يعالج المبحث التحديات التي تعيق عملية الادخار المؤسسي واستثماره في المؤسسات المالية داخل الإقليم. ويهدف هذا المبحث إلى تهيئة الخلفية الاقتصادية اللازمة لفهم واقع الادخار المؤسسي واستثماره في الإقليم، تمهيدًا لتقويم مدى قابلية تطبيق نموذج صندوق الحج الماليزي في كوردستان، وتحديد الفجوات التشريعية والمؤسسية التي يمكن أن يسدّها إنشاء صندوق الحج الكوردستاني للادخار والاستثمار. سيتم تناول هذه الموضوعات من خلال ثلاثة مطالب على النحو التالي:

---

[١٧] ينظر: **قانون الاستثمار في إقليم كوردستان–العراق**. وتحسين حمه سعيد، **الدور الإنشائي للقاعدة القانونية الاقتصادية ونتائج تطبيقه على قانون الاستثمار في إقليم كردستان**، بحث منشور في المؤتمر العلمي الدولي التاسع "الجوانب النقص والزيادة في التشريعات، جامعة التنمية البشرية، ٢٠٢١م، ص١١٧.

المطلب الأول: الواقع الاقتصادي لإقليم كوردستان العراق

المطلب الثاني: واقع المصارف في إقليم كوردستان العراق

المطلب الثالث: تحديات الادخار المؤسسي واستثماره في إقليم كردستان العراق

المطلب الأول: الواقع الاقتصادي لإقليم كوردستان العراق

يُعد اقتصاد إقليم كردستان العراق اقتصادًا ريعيًا يعتمد بشكل رئيسي على الإيرادات النفطية لتأمين احتياجاته. ومع ذلك، دفعت الأزمات الاقتصادية التي تعرض لها الإقليم إلى البحث عن مصادر دخل بديلة لتعويض الخسائر الناتجة عن انخفاض أسعار النفط. يمكن أن نبين الواقع الاقتصادية للإقليم على النحو الآتي:

أولًا: مراحل تطور اقتصاد إقليم كوردستان:

١. **بداية اقتصاد الإقليم (١٩٩١م – ٢٠٠٢م):** تميّزت هذه المرحلة ببدايات متعثّرة للاقتصاد في إقليم كوردستان العراق، حيث شهد الإقليم أوضاعًا اقتصادية بالغة الصعوبة في ظلّ العقوبات الاقتصادية التي فرضتها الأمم المتحدة على العراق عقب غزو الكويت عام ١٩٩٠م. بالإضافة إلى الحصار الداخلي الذي فرضته بغداد بعد انسحاب كوادرها الإدارية من الإقليم. اعتمد سكان الإقليم بشكل كبير على المساعدات الإنسانية المقدمة من المنظمات الدولية والدول الكبرى. كما لعبت الزراعة دورًا أساسيًا كمصدر رئيسي للدخل والغذاء، إلى جانب التجارة غير الرسمية مع دول الجوار مثل تركيا وإيران. وساهمت تحويلات الكرد المغتربين في دعم عائلاتهم في الإقليم. استمر الإقليم في استخدام النسخة القديمة من العملة العراقية المطبوعة في سويسرا، التي كانت تعد أكثر استقرارًا من العملة الجديدة المطبوعة محليًا في المناطق الخاضعة للحكومة المركزية، مما ساهم في حماية الإقليم من التضخم المفرط الذي شهدته بقية العراق[١٨].

٢. **تطور اقتصاد الإقليم (٢٠٠٣م – ٢٠١٣م):** شهدت هذه الفترة طفرة اقتصادية غير مسبوقة بفضل مشاركة حكومة الإقليم في العملية السياسية العراقية

[18] Michiel Leezenberg, *Politics, Economy, and Ideology in Iraqi Kurdistan since 2003: Enduring Trends and Novel Challenges*, Arab Studies Institute, Vol.23, No.1, 2015, p159.

وفرضت أنفسها كشريك في إدارة البلد وحصلت على حصة (١٧٪) من الميزانية الاتحادية المخصصة لمحافظاتها، بالإضافة إلى الإرادات الناتجة عن المطارات والمنافذ الحدودية والثروات النفطية داخل الإقليم. بفضل هذه الإيرادات، تمكنت حكومة الإقليم من بناء مقومات اقتصاده واستقطاب كبرى الشركات في مختلف مجالات الطاقة، والإنشاءات، والسياحة. جعل ذلك من الإقليم نموذجًا حضاريًا مقارنة بباقي المحافظات العراقية، ومحطة لجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية لتطوير البنى التحتية. ومع ذلك، أدت وفرة الأموال في هذه الفترة إلى غياب التخطيط الاستراتيجي لمعالجة المشكلات الهيكلية، مما أدى إلى ظهور تحديات كبيرة في فترة الكساد[١٩].

٣. **تدهور اقتصاد الإقليم (٢٠١٤م إلى الآن)**: واجهت حكومة الإقليم سلسلة واسعة من التحديات الحادة في هذه المرحلة، منها: هبوط حاد في أسعار النفط من (١١٥) دولارًا في عام (٢٠١٤م) إلى (٣٥) دولارًا في عام (٢٠١٥م). المشكلات الأمنية الناشئة من تصديها لهجوم داعش في أواسط عام (٢٠١٤م). تدفق نحو (١,٨) مليون من اللاجئين السوريين والنازحين العراقيين، مما أدى إلى زيادة سكان الإقليم بنسبة (٢٨٪). تراجع التحويلات للإيرادات من الحكومة الاتحادية من (١٢) مليار دولار في عام (٢٠١٣م) إلى حوالي مليار دولار في عام (٢٠١٤م)، ثم توقفت تمامًا في عام (٢٠١٥م). خلال هذه الفترة، أعلنت حكومة الإقليم استقلالها الاقتصادي وقررت بيع النفط بشكل مستقل عن الحكومة الاتحادية، والاعتماد على الإرادات المحلية لتمويل النفقات العامة. ومع ذلك، فشلت هذه الاستراتيجية بسبب عدم كفاية الموارد المالية لتغطية النفقات الحكومية الضخمة الناتجة عن غياب الشفافية وإهدار الموارد العامة. تعاملت حكومة الإقليم مع هذه الأزمة من خلال تأجيل تنفيذ المشاريع الاستثمارية،

[19] Beston M. Qadir et al., "Diversification and Economic Growth in Emerging Economies: The Kurdistan of Iraq Experience", *Eurasian Journal of Management & Social Sciences*, Volume4, Issue2, (2023), p38.

وتأخير المدفوعات بما في ذلك رواتب موظفي الحكومة، والاقتراض محليًا من الشركات والبنوك الخاصة والأجنبية، إلى جانب الاقتراض من الخارج[٢٠].

ثانيًا: البنية الاقتصادية الأساسية لإقليم كوردستان: ينقسم اقتصاد إقليم كوردستان إلى ثلاثة أجزاء رئيسية وفقًا لمصادر الإيرادات الأساسية، وهي:

- الجزء الرئيسي: تشكل موارد النفط والغاز المصدر الأساسية لإيرادات الإقليم. حيث تساهم صناعة النفط والغاز بما يقارب (٨٠٪) من الناتج المحلي الإجمالي.
- الجزء الثانوي: يعتبر قطاع الزراعة ثاني أكبر مصدر لتوليد الإيرادات في الإقليم، لكنه يساهم حاليًا بنسبة منخفضة تبلغ (١٠٪) فقط من الناتج المحلي الإجمالي.
- الجزء الإقليمي: يشمل هذا الجزء القطاعات الاقتصادية الأخرى، مثل السياحة، والتجارة، والعقارات، والخدمات، والصناعات المختلفة التي تتوزع على محافظات الإقليم[٢١].

ثالثًا: مشروع غاز إقليم كوردستان: في عام (٢٠٠٧م)، أبرمت شركتا "دانة غاز" و"نفط الهلال" اتفاقية مع حكومة إقليم كردستان لانطلاق مشروع غاز كوردستان. بدأ تدفق الغاز في أكتوبر (٢٠٠٨م) عبر خط أنابيب جديد، يوفر إمدادات الغاز لمحطات التوليد الكهرباء في الإقليم. على مدى السنوات التالية، نجح المشروع في تأمين مصدر طاقة موثوق وبتكلفة ميسورة، مما ساهم في تعزيز الاقتصاد المحلي من خلال دعم الناتج المحلي الإجمالي، وتوفير فرص العمل، وتحقيق التنمية المجتمعية. بحلول عام (٢٠١٧م)، تمكن المشروع من تلبية نحو (٨٠٪) من احتياجات الإقليم من الطاقة اللازمة لتوليد الكهرباء، مما جعله أحد الركائز الأساسية لتطوير البنية التحتية للطاقة في الإقليم[٢٢].

---

[20] Nijdar S. Khalid, *The State of the Institutions of Economic Freedom in the Kurdistan Region of Iraq*, Chapter4, (Economic Freedom of the World, Annual Report for year 2021), p218. And World Bank, *The Kurdistan region of Iraq – Reforming the economy for shared prosperity and protecting the vulnerable: Executive summary*, (2016), p1-2. https://documents.worldbank.org/en/publication/documents-reports/documentdetail/708441468196727918/executive-summary

[21] Karwan H. Sherwani & Waqar Ahmad, "An Exploratory Study of Economic Factors That Hinder Economic Development of Kurdistan Region", *International Journal of Social Science & Educational Studies*, Vol.10, No.1, (2023), p88.

[٢٢] ينظر: بي دبليو سي، **مشروع غاز كردستان**، (تقرير تقييم الآثار ٢٠١٨م)، ص٢-٣.

رابعًا: السياسة النقدية في إقليم كوردستان: تخضع السياسة النقدية في إقليم كوردستان لإشراف البنك المركزي العراقي، حيث تعد امتدادًا للسياسة النقدية العراقية من حيث القوانين، والأنظمة، والبنية الإدارية، والفنية. نظرًا للقيود الدستورية، لا تمتلك سلطات الإقليم صلاحية تنظيم السياسة النقدية بشكل مستقل. وبناءً على ذلك، يلزم المواطنون والشركات في الإقليم باستخدام العملة العراقية في جميع تعاملاتهم اليومية، وفقًا السلطة النقدية التي يفرضها البنك المركزي العراقي[٢٣].

خامسًا: التحديات الاقتصادية المستمرة في إقليم كوردستان:

١. الاعتماد المفرط على قطاع النفط: يشكل الاعتماد الكبير على عائدات النفط سمة أساسية للسياسات المالية والاقتصادية في كل من العراق والإقليم. وقد أدى هذا الاعتماد إلى خلق اقتصاد ريعي، يتميز بدورات من الازدهار والكساد، مما ساهم في بيئة أعمال غير مستقرة وعرضة للتقلبات.

٢. هيمنة القطاع العام على الاقتصاد: يعد الإنفاق الحكومي المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي في الإقليم، حيث يواجه القطاع الخاص تحديات كبيرة بسبب سيطرة القطاع العام على معظم الموارد والفرص الاقتصادية. هذا الوضع أدى إلى تقليص حجم القطاع الخاص وضعف تطوره.

٣. الاعتماد على الواردات: نتيجة لغياب التنوع الاقتصادي سواء في العراق عمومًا أو في الإقليم خصوصًا، تظهر فجوة كبيرة بين الطلب على السلع التجاري والإنتاج المحلي. ويتم سد هذه الفجوة من خلال الواردات التي تمثل حوالي ٩٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي، مما يزيد من التبعية الاقتصادية للخارج.

٤. ضعف النظام المالي والاعتماد على الاقتصاد النقدي: يعتمد اقتصاد الإقليم بشكل كبير على التعاملات النقدية، نتيجة لغياب الثقة في القطاع المصرفي بسبب الأزمات المالية المتكررة وانعدام الاستقرار الاقتصادي[٢٤].

---

[23] Nijdar S. Khalid, *The State of the Institutions of Economic Freedom in the Kurdistan Region of Iraq,* p224.

[24] World Bank, *The Kurdistan region of Iraq – Reforming the economy for shared prosperity and protecting the vulnerable: Executive summary*, p1-2. https://documents.worldbank.org/en/publication/documents-reports/documentdetail/708441468196727918/executive-summary

ومن خلال ما سبق يتضح أن البنية الريعية لاقتصاد الإقليم، وهيمنة القطاع العام، وضعف النظام المالي والاعتماد الواسع على التعاملات النقدية، تمثل جميعها بيئة طاردة لأدوات الادخار المنظَّم والاستثمار المؤسسي طويل الأجل. وهذه السمات ترتبط ارتباطًا مباشرًا بأهداف هذه الدراسة؛ إذ تبرز الحاجة إلى آليات ادخار واستثمار مؤسسية بديلة –من قبيل صندوق الحج الكوردستاني– تسهم في:

- تعبئة المدخرات الصغيرة والمتوسطة للأسر والأفراد في إطار شرعي منظم.
- توجيه هذه المدخرات إلى استثمارات إنتاجية تخفف من حدة الاعتماد على النفط.
- بناء علاقة أوثق بين القطاع المالي الحقيقي واحتياجات المجتمع (الحج وغيره) في سياق يعاني ضعف الثقة بالمصارف.

وبذلك لا يقتصر هذا المطلب على الوصف الاقتصادي، بل يقدِّم المبررات الموضوعية لملاءمة تبنّي نموذج الادخار المؤسسي المستلهم من تجربة صندوق الحج الماليزي في إقليم كوردستان.

المطلب الثاني: واقع القطاع المصرفي في إقليم كوردستان العراق

نظرًا لأن القطاع المصرفي يعد الممثل الأساسي للادخار المؤسسي واستثماره في إقليم كوردستان العراق، يستعرض الباحث واقع هذا القطاع من خلال النقاط التالية:

أولًا: تطور القطاع المصرفي: ظلّ القطاع المصرفي في العراق، حتى عام (١٩٩١م)، حصرًا على المصارف الحكومية، إذ لم يكن للمصارف الأهلية أو الخاصة حضور يُذكر في النشاط المصرفي. حيث يتكون من ستة مصارف حكومية، منها مصرفان تجاريًا هما "مصرف الرافدين"، و"مصرف الرشيد"، وثلاثة مصارف تخصصية هي "المصرف الصناعي"، و"المصرف الزراعي"، و"المصرف العقاري"، بالإضافة إلى "المصرف الاشتراكي" لتقديم القروض الميسرة. لم يكن للقطاع الخاص دور يذكر، لكن مع إصدار القانون رقم (١٢) لسنة (١٩٩١م)، تم السماح بإنشاء مصارف خاصة. خلال الفترة بين (١٩٩١–٢٠٠٠)، تم تأسيس (١٥) مصرفًا، شملت مصارف أهلية ومختلطة، بالإضافة إلى مصرف إسلامي واحد، هو "المصرف

العراقي الإسلامي للاستثمار والتنمية"[٢٥]. كان إقليم كوردستان بعيدًا عن مسار التطور الذي شهده القطاع المصرفي في العراق، نتيجة لحصوله على الحكم الذاتي وابتعاده عن السلطة المركزية العراقية وعدم اندماجه الكامل في سياساتها الاقتصادية.

بعد سقوط النظام في العراق عام (٢٠٠٣م)، شهد الجهاز المصرفي العراقي تحولًا جوهريًا نحو تبني السوق الحر. تمثل هذا التحول في إصدار قانون البنك المركزي العراقي (٥٦) لسنة (٢٠٠٤)، الذي منح البنك المركزي استقلالية تامة بعيدًا عن التدخل الحكومي في إدارة السياسة النقدية. بالإضافة إلى ذلك، صدر قانون المصارف العراقية رقم (٩٤) لسنة (٢٠٠٤م)، بهدف تأسيس نظام مصرفي حديث يتماشى مع المعايير الدولية. وواصل البنك المركزي جهوده لتعزيز التشريعات المالية والرقابية بهدف تقوية النظام المالي وإصلاح القطاع المصرفي. ضمن هذه الجهود، تم إصدار قانون المصارف الإسلامية رقم (٤٣) لسنة (٢٠١٥م) ليضيف بُعدًا جديدًا للنظام المصرفي العراقي من خلال تقديم خدمات مالية متوافقة مع الشريعة الإسلامية[٢٦].

خلال العقدين الماضيين، شهد القطاع المصرفي في العراق انتعاشًا كبيرًا، حيث بلغ عدد المصارف في عام (٢٠٢٣م) سبعين مصرفًا، منها (٧) مصارف حكومية و(٦٣) مصرفًا خاصًا. تضمنت المصارف الحكومة ثلاثة مصارف تجارية رئيسية هي: الرشيد، والرافدين، والمصرف العراقي للتجارة، بالإضافة إلى ثلاثة مصارف تخصصية هي: الزراعي التعاوني، والصناعي، والعقاري، ومصرف حكومي إسلامي واحد هو مصرف النهرين الإسلامي، بلغ عدد فروع هذه المصارف (٣٨٥) فرعًا. أما المصارف الخاصة، فقد شملت (٢٣) مصرفًا تقليديًا محليًا بلغت فروعها (٢٦٩) فرعًا، و(١٠) مصارف تقليدية أجنبية تمتلك (٢٣) فرعًا. كما تضمن القطاع المصرفي الخاص (٢٨) مصرفًا إسلاميًا محليًا بلغ عدد فروعها (١٩١) فرعًا، ومصرفين إسلاميين أجنبيين يمتلكان (٥) فروع[٢٧].

---

[٢٥] ينظر: عباس جاسم، "التطورات المصرفية في العراق"، بحث منشور في **المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية**، العدد (٣)، (٢٠٠٧م)، ص١٣٦.

[٢٦] ينظر: ابتسام علي، "سبل إصلاح وتطوير القطاع المصرفي العراقي"، بحث منشور في **مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة**، العدد (٥٨)، (٢٠١٩م)، ص٢٦٥.

[٢٧] البنك المركزي العراقي، **تقرير الاستقرار المالي ٢٠٢٣**، دائرة الإحصاء والأبحاث قسم الاستقرار النقدي والمالي، ص١.

بدأ النشاط المصرفي في إقليم كوردستان فعليًا بعد عام (٢٠٠٣م)، عندما بدأت المصارف العراقية بفتح فروع لها في الإقليم، مما أسهم في تعزيز الخدمات المصرفية ودعم النشاط الاقتصادي. بالتزام مع ذلك، شهد الإقليم تأسيس عدة مصارف تقليدية وإسلامية مملوكة لشركات محلية داخل الإقليم، مما عزز من البنية المالية والمصرفية. ساهمت هذه التطورات في إرساء الأسس لقطاع مصرفي حديث في إقليم كوردستان.

يرى الباحث أن أي تطور يشهده القطاع المصرفي في العراقي ينعكس بشكل مباشر على القطاع المصرفي في إقليم كوردستان، نظرًا للعلاقة الوثيقة بين النظام المصرفي في الإقليم والعراق ككل. يتميز الإقليم بكونه بيئة آمنة ومستقرة نسبيًا مقارنة ببقية المناطق العراقية، مما يجعله وجهة حيوية وجاذبة للنشاط الاقتصادي والاستثماري.

ثانيًا: موجودات القطاع المصرفي: يتضح من تقرير الاستقرار المالي لعام (٢٠٢٣م)، أن إجمالي موجودات المصارف في العراق بلغت (٢٠٥,٢) تريليون دينار. ويمكن تصنيف هذه الموجودات على النحو التالي:

- المصارف الحكومية والمصارف الخاصة: استحوذت المصارف الحكومية على (٧٨,٦١٪) من إجمالي الموجودات، بقيمة بلغت (١٦١,٣) تريليون دينار. أما المصارف الخاصة، فقد بلغت نسبتها (٢١,٤٪) من إجمالي الموجودات، بقيمة (٤٣,٩) تريليون دينار.
- المصارف الأجنبية والمصارف المحلية: شكلت المصارف الأجنبية نسبة ضئيلة جدًا من إجمالي الموجودات، حيث استحوذت على (١,٦٩٪) فقط، بقيمة (٣,٣٦) تريليون دينار. في المقابل، هيمنت المصارف المحلية بنسبة (٩٨,٢٢٪)، بقيمة (٢٠١,٥٨) تريليون دينار.
- المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية: بلغت موجودات المصارف الإسلامية نسبة (٩,٧٪) من الإجمالي، بقيمة (١٩,٨١) تريليون دينار. أما المصارف التقليدية، فقد استحوذت على النصيب الأكبر بنسبة (٩٠,٣٤٪)، بقيمة (١٨٥,٤٣) تريليون دينار[٢٨].

[٢٨] البنك المركزي العراقي، **تقرير الاستقرار المالي ٢٠٢٣**، ص١-٣.

يعكس هذا التصنيف صورة واضحة عن التركيبة الحالية لموجودات القطاع المصرفي العراقي، مع تفوق واضح للمصارف الحكومية والتقليدية والمحلية، مقابل ضعف نسبي في مساهمة المصارف الإسلامية والأجنبية. ينعكس هذا الواقع أيضًا على المصارف العاملة في إقليم كوردستان، مما يبرز الحاجة الملحة إلى تبني سياسات مالية ومصرفية تعزيز التنوع والتوازن في القطاع، لتحسين كفاءة النظام المصرفي وتعزيز التنمية الاقتصادية المستدامة.

ثالثًا: عدد الحسابات المصرفية: عانى القطاع المصرفي في العراقي لفترة طويلة من ضعف إقبال الجمهور المستهدف على فتح الحسابات المصرفية. ففي عام (٢٠١٧م)، بلغ إجمالي عدد الحسابات المصرفية حوالي (١,٣) مليون حساب فقط، مما يعكس قلة الوعي المصرفي وضعف الشمول المالي في تلك الفترة. لكن بحلول عام (٢٠٢٣م)، شهد القطاع تحولًا كبيرًا، حيث ارتفع عدد الحسابات المصرفية إلى (١٣,٢) مليون حساب[٢٩]، بزيادة ملحوظة تعكس تحسن الثقة في النظام المصرفي وتوسع الخدمات المالية. يعزى هذا النمو بشكل رئيسي إلى مشروع توطين رواتب موظفي الحكومة العراقية، الذي يشمل تحويل رواتب حوالي (٩,٣) مليون موظف حكومي إلى حسابات مصرفية بدلًا من صرفها نقدًا[٣٠].

إضافة إلى ذلك، لعب مشروع "هەژماری من" (حسابي)، الذي أطلقته حكومة إقليم كوردستان، دورًا هامًا في تعزيز عدد الحسابات المصرفية داخل الإقليم. يهدف هذا المشروع إلى تحويل رواتب نحو (١,٢) مليون موظف حكومي إلى نظام إلكتروني، مما ساهم في تحسين كفاءة العمليات المصرفية وزيادة الشمول المالي.

رابعًا: المصارف العاملة في إقليم كوردستان: يتميز العراق بوجود عدد كبير من المصارف التي تقدم خدماتها في مختلف مناطقه. وفقًا للنشرة الإحصائية السنوية لعام (٢٠٢٣م)، يبلغ إجمالي عدد المصارف العاملة في العراق (٧٠) مصرفًا. من بين هذه المصارف، تعمل (٤١) مصرفًا في إقليم كوردستان، موزعة على المحافظات الثلاث الرئيسية: أربيل، والسليمانية، ودهوك. يبلغ عدد فروع هذه المصارف في الإقليم (٧٥) فرعًا[٣١]، بالإضافة إلى

---

[٢٩] ينظر: رابطة المصارف الخاصة العراقية، الموقع: https://www.ipbl-iraq.org

[٣٠] ينظر: البنك المركزي العراقي، **تقرير الاستقرار المالي ٢٠٢٣**، ص٤٠.

[٣١] ينظر: البنك المركزي العراقي، **النشرة الإحصائية السنوية ٢٠٢٣**، دائرة الإحصاء والأبحاث، ص١٢٠.

فرع للبنك المركزي العراقي في أربيل، ما يعكس انتشار الخدمات المصرفية وتوفرها لتلبية احتياجات الأفراد والشركات. يوضح الشكل التالي التوزيع الجغرافية لعدد فروع هذه المصارف في الإقليم:

المصارف العاملة في إقليم كوردستان	أربيل	السليمانية	دهوك
المصارف الحكومية	2	1	1
مصارف حكومية إسلامية	0	0	0
المصارف العراقية التقليدية المحلية	25	13	6
المصارف العراقية الإسلامية المحلية	14	8	5
المصارف الأجنبية الإسلامية	2	0	0
المصارف الأجنبية التقليدية	6	2	0
المجموع الكلي	49	24	12

شكل (٢٠) عدد فروع المصارف العاملة في إقليم كوردستان حسب التوزيع الجغرافي

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على النشرة الإحصائية السنوية ٢٠٢٣

يشير الشكل إلى أن مدينة أربيل، باعتبارها عاصمة إقليم كوردستان، تستحوذ على أكثر من (٥٧٪) من عدد فروع المصارف العاملة في الإقليم. يعكس هذا التركز أهمية أربيل كمركز اقتصادي ومالي رئيسي للإقليم، إضافة إلى دورها المحوري في جذب الاستثمارات وتوفير بيئة ملائمة للنشاط المصرفي.

يرى الباحث أهمية تعزيز التوسع المصرفي في المحافظات الأخرى، مثل السليمانية ودهوك، بهدف تحقيق توزيع أكثر توازنًا للخدمات المالية على مستوى إقليم كوردستان، مما يسهم في تعزيز الشمول المالي ودعم التنمية الاقتصادية في جميع أنحاء الإقليم.

خامسًا: مشاريع حكومة إقليم كوردستان في القطاع المصرفي: على مدى العقدين الماضيين، شهد القطاع المصرفي في العراق تطورًا ملحوظًا، بما في ذلك إقليم كوردستان. ومع ذلك، لم تتمكن حكومة إقليم كوردستان من تبني سياسة مالية واضحة وفعّالة تسهم في تحسين وتطوير القطاع المصرفي في الإقليم بشكل شامل. وعلى الرغم من أن هذا القطاع يخضع لإشراف البنك المركزي العراقي، إلا أن حكومة الإقليم كان بإمكانها إصدار تشريعات خاصة تسهم في تطوير البنية المالية والمصرفية وتعزيز استقلالية القطاع المصرفي في الإقليم.

وفي هذا السياق، تعمل حكومة الإقليم حاليًا على تنفيذ مشروعين رئيسيين يهدفان إلى تحسين وتطوير القطاع المصرفي في الإقليم:

١. مشروع "مصرف نيشتمان" الوطني: يُعد "مصرف نيشمان" (المصرف الوطني) أول مصرف حكومي مملوك لحكومة إقليم كوردستان، ويهدف إلى تعزيز الاقتصاد المحلي من خلال تقديم القروض والسلف للمواطنين، وزيادة ثقة للمستثمرين، وربط جميع الأنشطة المالية الحكومية بنظام مصرفي موحد[٣٢]. ومع ذلك، لم يبدأ المشروع نشاطه حتى الآن، حيث لا يزال بانتظار الحصول على الترخيص اللازم من البنك المركزي العراقي.

يشير الباحث إلى ملاحظة مهمة تتعلق بالمشروع، وهي غياب النافذة الإسلامية ضمن خطة المصرف لتقديم المنتجات المصرفية الإسلامية، على الرغم من أن غالبية سكان الإقليم من المسلمين. لذا، يقترح الباحث أن تعمل حكومة الإقليم على تضمين نافذة إسلامية في المصرف لتلبية احتياجات هذه الشريحة الكبيرة من السكان.

٢. مشروع "هەژماری من" (حسابي): هو مشروع مصرفي جديد أطلقته حكومة إقليم كوردستان، ويهدف إلى رقمنة عملية صرف رواتب أكثر من مليون موظف حكومي، من خلال تحويلها إلى نظام إلكتروني حديث[٣٣]. يسهم هذا المشروع في تعزيز الشمول المالي عبر إدماج شريحة واسعة من الموظفين في النظام المصرفي، كما يسهم في تحسين النشاط المصرفي وزيادة كفاءة المصارف المشاركة في تنفيذ المشروع.

سادسًا: المصارف الإسلامية في إقليم كوردستان: ظهرت المصرفية الإسلامية في إقليم كوردستان مع تأسيس أول مصرف إسلامي، وهو "بنك كردستان الدولي للتنمية والاستثمار" في عام (٢٠٠٥م)، تلاه تأسيس "مصرف جيهان للاستثمار والتمويل الإسلامي" في عام (٢٠٠٨م)، وكلاهما مملوك لشركات محلية داخل الإقليم. لاحقًا، توسعت المصرفية الإسلامية

---

[٣٢] ينظر: حكومة إقليم كوردستان، الموقع: https://gov.krd/dmi-ar/activities/news-and-press-releases/2023/january

[٣٣] ينظر: حكومة إقليم كوردستان، الموقع: https://gov.krd/dmi-ar/activities/news-and-press-releases/2023/march

في الإقليم مع افتتاح فروع لمصارف أخرى، ليصل إجمالي عدد المصارف الإسلامية المحلية إلى (١٣) مصرفًا، بالإضافة إلى مصرفين أجنبيين. يمثل هذا العدد تطورًا ملحوظًا يعزز من دور المصارف الإسلامية في تقديم الخدمات والمنتجات المصرفية الإسلامية، بما يسهم في تلبية احتياجات الأفراد والشركات.

المطلب الثالث: تحديات الادخار المؤسسي واستثماره في إقليم كردستان العراق

يواجه الادخار المؤسسي في إقليم كوردستان العراق جملةً من التحديات البنيوية والتشغيلية التي تنعكس مباشرةً على فعالية استثماره وقدرته على الإسهام في التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وقد توصّل الباحث إلى هذه التحديات من خلال تحليلٍ وصفيٍّ تقويميٍّ لما ورد في الدراسات الحديثة عن القطاع المصرفي في الإقليم، وبناءً على ذلك، يمكن تصنيف أهم هذه التحديات على النحو الآتي[٣٤]:

١. **غياب إطار قانوني وتنظيمي واضح**: إقليم كوردستان يعاني من غياب إطار قانوني وتنظيمي شامل ينظم عملية الادخار المؤسسي وآليات استثماره بشكل فعال. هذا النقص يؤثر على القطاع المصرفي وكذلك على المؤسسات المالية غير المصرفية مثل صناديق الاستثمار. إن غياب التشريعات يعيق خلق بيئة تشريعية مستقرة وآمنة تشجع المؤسسات المالية على النمو والابتكار. كما أن هذا النقص يقلل من قدرة المؤسسات على تقديم أدوات مالية جديدة أو تحسين كفاءة الأدوات القائمة. تتضح الحاجة الماسة إلى صياغة قوانين واضحة تنظم عمل المؤسسات المتخصصة في الادخار والاستثمار، بما يتيح إنشاء صناديق الاستثمار تدار وفقًا لأفضل الممارسات العالمية.

[٣٤] ينظر: عبد الله عثمان، "المسؤولية الاجتماعية للمصارف الإسلامية في إقليم كوردستان العراق: دراسة تقويمية"، (رسالة الدكتوراه مقدمة إلى الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا، ٢٠٢٣م)، ص٧٠-٧٣؛ وصادق طعمة خلف، "الإصلاح المصرفي في العراق تحليل الواقع وتقييم المسارات وخيارات الإصلاح"، بحث منشور في **مجلة الإدارة والاقتصاد**، المجلد (٤٩)، العدد (١٤٥)، (٢٠٢٤م)، ص٧٤-٧٥.

٢. **سعر صرف الدينار العراقي:** يشهد الدينار العراقي تقلبات مستمرة مقابل الدولار الأمريكي، ما بين انخفاضات متكررة وارتفاعات جزئية. هذا التذبذب تؤثر بشكل سلبي على استقرار السوق وعلى عمل المؤسسات المالية، حيث يعكس حالة من عدم اليقين في الاقتصاد المحلي. في عام (٢٠٠٤م)، بلغ السعر الرسمي لصرف الدينار العراقي مقابل الدولار الأمريكي (١٤٥٣) دينارًا لكل دولار واحد. ومع ذلك، شهد الدينار تحسنًا تدريجيًا ليصل سعر الصرف إلى (١١٨٠) دينارًا لكل دولار واحد في عام (٢٠٠٩م)، واستمر هذا المستوى المستقر نسبيًا حتى عام (٢٠٢٠م). لكن في عام (٢٠٢١) ترجع الدينار مجددًا إلى (١٤٧٠) دينارًا لكل دولار واحد، مما يشير إلى عودة الضغوط على العملة الوطنية[٣٥].

٣. **الإضرابات السياسية والأمنية:** الأوضاع غير المستقرة سياسيًا وأمنيًا، سواء داخل إقليم كوردستان أو خارجه، تؤثر بشكل مباشر وسلبي على البيئة الاقتصادية وتزيد من تعقيداتها. تعتبر الإضرابات السياسية والأمنية من أبرز العوامل التي تدفع رؤوس الأموال إلى الهروب من المناطق المتأثرة، مما يؤدي إلى انخفاض الاستثمارات المحلية والأجنبية، لا سيما في القطاع المصرفي. في مثل هذه الظروف، يفضل الأفراد الاحتفاظ بأموالهم خارج النظام المصرفي، حيث يرون أن ذلك أكثر أمانًا مقارنة بوضعها في المصارف التي قد تكون معرضة للخطر في ظل الأوضاع المتقلبة. تحقيق الاستقرار السياسي والأمني هو شرط أساسي لنمو القطاع المصرفي وتطويره، ويعزز ثقة الأفراد في المؤسسات المالية، مما يسهم في زيادة الإقبال على استخدام الخدمات المصرفية وتنشيط الادخار والاستثمار.

٤. **قلة الكوادر المؤهلة:** يعد رأس المال البشري العامل الحاسم في نجاح أي مؤسسة مالية ومصرفية، إلا أن القطاع المصرفي في العراق، بما في ذلك إقليم كوردستان، يعاني من نقص حاد في الكوادر المؤهلة للعمل في هذا المجال. يعود ذلك إلى عدة

---

[٣٥] ينظر: شهد جاسم وأحمد السالم، "تحليل أثر تغيرات سعر الصرف على أداء مؤشر معدل الدوران في سوق العراق للأوراق المالية"، بحث منشور في **مجلة العلوم الاقتصادية**، العدد (٦٨)، المجلد (١٨)، (٢٠٢٣م)، ص٢٨٤.

أسباب، من أبرزها الزيادة الكبيرة في عدد المصارف خلال العقد الماضي، مما أدى إلى ارتفاع الطلب على الكفاءات المصرفية في مقابل قلة الخريجين المختصين في هذا المجال. حتى عام (٢٠٢١م)، بلغ عدد العاملين في القطاع المصرفي (٢٦٤٦٠) موظفًا[٣٦]، إلا أن نسبة حملة الشهادات العليا بينهم تعتبر متدنية جدًا. وفقًا لدراسة أجريت على (١٥) مصرفًا لتحديد نسب المؤهلين علميًا إلى إجمالي العاملين، أظهرت النتائج أن: (٠,٢١٪) فقط يحملون شهادة الدكتوراه، و(١,٦٨٪) يحملون شهادة الماجستير، و(٠,٤١٪) يحملون شهادة دبلوم عالي، و(٥٦,٥٣٪) يحملون شهادة بكالوريوس، و(١١,١٪) يحملون شهادة الدبلوم، و(٣٠,١٪) يحملون شهادة الإعدادية أو أقل[٣٧].

تعكس هذه الأرقام ضعفًا كبيرًا في المؤهلات الأكاديمية للكوادر العاملة في القطاع المصرفي مما يؤثر سبًا على جودة العمل المصرفي وكفاءته، يتطلب هذا الواقع تطوير برامج أكاديمية تخصصية في الجامعات لتأهيل الكوادر اللازمة للعمل في القطاع المصرفي. كما يستدعي إنشاء مراكز تدريبية متخصصة تهدف إلى تطوير مهارات الموظفين الحاليين.

٥. **ضعف الوعي المالي والثقة بالمؤسسات المالية لدى المجتمع**: يعاني المجتمع في إقليم كوردستان من ضعف الثقة بالمؤسسات المالية، حيث لا تعتبر المصارف مكانًا آمنًا لادخار أموالهم بالنسبة لغالبية السكان. كما أن الفهم السائد حول المصارف يقتصر على كونها وسيلة لدفع الرواتب وسحب الأموال. دون إدراك لدورها الأكبر في تقديم حلول مالية متنوعة تشمل الادخار، والاستثمار، والتمويل. هذا القصور في الوعي المالي يعيق توسع ونمو القطاع المصرفي في الإقليم. يتطلب الوضع الحالي جهودًا لتعزيز التوعية المالية بين أفراد المجتمع حول أهمية الادخار والاستثمار عبر المؤسسات المالية، وإبراز دور المصارف الإسلامية في تلبية احتياجات الأفراد والشركات بما يتماشى مع قيمهم الدينية.

---

[٣٦] ينظر: البنك المركزي العراقي، النشرة الإحصائية السنوية ٢٠٢١، دائرة الإحصاء والأبحاث، ص١٢٠.

[٣٧] ينظر: لميس محمد مطرود، "تحليل رأس المال البشري ودوره في الأداء المالي دراسة مقارنة لعينة من المصارف العراقية الخاصة"، بحث منشور في **المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية**، العدد (٧٦)، (٢٠٢٣م)، ص٦٦.

٦. **ضعف التكنولوجيا المالية:** يعد ضعف التكنولوجيا المالية أحد التحديات الرئيسية التي تواجه الادخار المؤسسي في القطاع المصرفي في العراق، بما في ذلك إقليم كوردستان. على الرغم من الجهود المبذولة لتطوير التكنولوجيا المالية (Fintech) عبر مبادرات البنك المركزي العراقي خلال الفترة (٢٠١٦-٢٠٢٠) لتعزيز الشمول المالي وتحديث الخدمات المصرفي، لا يزال القطاع يعاني من ضعف في البنية التحتية لأنظمة الدفع الإلكتروني وقلة الوعي باستخدام التكنولوجيا المالية. أظهرت تجربة العراق في مجال الدفع الإلكتروني، مثل خدمات "زين كاش" و"آسيا حوالة"، تقدمًا محدودًا في توسيع نطاق هذه الخدمات لتشمل كافة فئات المجتمع. هذا الوضع يتطلب تعزيز الاستثمار في التكنولوجيا المالية، وزيادة الوعي بأهمية التحول الرقمي في القطاع المصرفي لتلبية احتياجات الأفراد والشركات أكثر كفاءة[٣٨].

يتّضح من العرض السابق أن التحديات التي تواجه الادخار المؤسسي في إقليم كوردستان العراق –والمتمثِّلة في غياب الإطار القانوني المنظِّم، وتقلبات سعر الصرف، وعدم الاستقرار السياسي والأمني، ونقص الكوادر المؤهَّلة، وضعف الوعي المالي والثقة بالمؤسسات المالية، وقصور البنية التكنولوجية المالية– ليست معطيات نظرية مجرّدة مستمدة من الدراسات السابقة فحسب، بل تعبِّر عن واقعٍ موثَّق تؤكِّده الدراسات التقويمية الحديثة والبيانات الإحصائية الرسمية. وتكتسب هذه التحديات صلةً مباشرة بأهداف الدراسة؛ إذ تفسِّر أسباب ضعف قنوات الادخار المؤسسي الحالية، وتبرز الحاجة إلى تصميم أداة ادخارية استثمارية متخصِّصة (صندوق الحج الكوردستاني للادخار والاستثمار) قادرة على تعبئة مدّخرات الأفراد ضمن إطارٍ شرعي ومؤسسي منظم، مستلهمٍ من تجربة صندوق الحج الماليزي، وبما يسهم في معالجة جانب من هذه التحديات، ولا سيّما ما يتعلَّق بضعف المنتجات الادخارية الإسلامية طويلة الأجل، ومحدودية الثقة والوعي بالادخار المؤسسي، وغياب الكيان المتخصِّص الذي يربط بين الادخار والاستثمار في خدمة أداء فريضة الحج والتنمية الاقتصادية في الإقليم.

---

[٣٨] ينظر: شهد ماجد، وعبد الرسول علي، "أثر التكنولوجيا المالية على القطاع المصرفي في العراق: فرصة أم تهديد"، بحث منشور في **المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية**، العدد (٧١)، (٢٠٢١م)، ص١٨٨.

المبحث الثالث: دواعي إنشاء "صندوق الحج الكوردستاني للادخار والاستثمار" وعوامل نجاحه

سيقوم الباحث في هذا المبحث بتسليط الضوء على أهم الأسباب التي تستدعي إنشاء صندوق الحج الكوردستاني للادخار والاستثمار في إقليم كوردستان العراق، بالإضافة إلى استعراض أبرز العوامل التي تضمن نجاحه، وذلك من خلال تناول الموضوع عبر المطلبين التاليين:

المطلب الأول: دواعي إنشاء صندوق الحج الكردستاني

المطلب الثاني: عوامل نجاح مشروع صندوق الحج الكردستاني

المطلب الأول: دواعي إنشاء صندوق الحج الكردستاني

أولًا: توفير نظام ادخاري منظم للحجاج: يمثل أداء فريضة الحج تحديًا ماليًا كبيرًا للحجاج في إقليم كوردستان، نظرًا لتكاليفه المرتفعة التي تتطلب منهم توفير مبلغ معين لتحقيق هذا الركن الإسلامي. ويُلاحظ أن تنظيم شؤون الحج في الإقليم يتم بصورة أساسية عبر وزارة الأوقاف والشؤون الدينية من خلال مديرية الحج والعمرة، حيث تُعد الجهة الرسمية المسؤولة عن تخصيص المقاعد وتنظيم البرامج، بينما يقتصر دور الشركات الخاصة غالبًا على الجوانب الخدمية والإرشادية المصاحبة للحملة. في ضوء ذلك، فإن إنشاء نظام ادخاري مؤسسي منظَّم للحجاج تحت مظلة رسمية أو بالتنسيق معها يعد خطوة ضرورية لتيسير عملية ادخار المبالغ المطلوبة بصورة تدريجية ومنضبطة، وبما يربط بين الاستعداد المالي والاستعداد التنظيمي لأداء فريضة الحج.

بلغت تكلفة أداء فريضة الحج لشخص واحد في إقليم كوردستان لعام (٢٠٢٣م) حوالي (٤٥٠٠) دولار للطريق الجوي و(٣٨٠٠) دولار للطريق بري، وذلك بعد تقديم دعم حكومي من وزارة الأوقاف والشؤون الدينية في الإقليم بقيمة (٣٣٠٠٠٠) دولار[٣٩]. ومع ذلك، فإن هذه التكلفة تشهد زيادة مستمرة سنويًا، مما يزيد العبء المالي على الحجاج. بالإضافة إلى ذلك يتحمل الحجاج مصاريف شخصية إضافية أثناء فترة السفر، مما يزيد من التحديات المالية. في ظل هذه الظروف، يجد العديد من الحجاج صعوبة كبيرة في توفير هذا

[٣٩] حكومة إقليم كوردستان، الموقع: https://gov.krd/moera/activities/news-and-press-releases/2023/may

المبلغ خلال فترة قصيرة، مما يدفع البعض إلى بيع ممتلكاتهم أو اللجوء إلى الاقتراض لتغطية التكاليف. هنا تأتي أهمية نظام ادخاري منظم يساعد الحجاج على التخطيط المالي المسبق، حيث يمكنهم تقسيم تكلفة الحج إلى ادخار منتظم على فترة زمنية محددة، مما يجعل أداء الفريضة أكثر سهولة وتنظيمًا.

يساهم ذلك في تعزيز بنية مالية قوية، تدعم التنمية الاقتصادية وتحقق الاستفادة المثلى من الموارد المالية، كما يعد النظام الادخار للحجاج نموذجًا عمليًا يعكس القيم الإسلامية في تحقيق التوازن بين الأهداف الدينية والاقتصادية، مما يضمن تحقيق مصالح الأفراد والمجتمع بشكل مستدام وشامل.

ثانيًا: تحفيز الاستثمار في القطاعات المتنوعة: شهد إقليم كوردستان تطورًا ملحوظًا في عدد الشركات المستثمرة في مختلف القطاعات، مما يعكس تنامي النشاط الاقتصادي والتنوع في الفرص الاستثمارية. ففي عام (٢٠٠٦م)، كان عدد الشركات المستثمرة محدودًا للغاية، حيث اقتصر على شركتين فقط، إحداهما في القطاع التجاري والأخرى في القطاع السكني، بإجمالي رأس مال بلغ (٤٣٨) مليون دولار. أما بحلول عام (٢٠٢٣م)، ارتفع عدد الشركات بشكل كبير ليصل إلى (١١٢) شركة موزعة على القطاعات الاقتصادية المختلفة، بإجمالي رأس مال تجاوز (٢,٣) مليار دولار.

تصدر القطاع التجاري قائمة القطاعات الاستثمارية بعدد (٣١) شركة، يليه القطاع الصناعي بـ(٣٠) شركة، ثم القطاع السكني بـ(١٥) شركة. أما القطاع التعليمي، فقد حقق نموًا ملحوظًا بمشاركة (١٣) شركة، في حين استثمر (٨) شركات في القطاع السياحي. جاءت بعدها (٦) شركات في القطاع الصحي، بينما كان نصيب القطاع الزراعي (٥) شركات فقط. أما القطاع الخدمي فقد شهد استثمار شركتين فقط، في حين اقتصر الاستثمارات في القطاعين الفني والرياضي على شركة واحدة لكل منهما[٤٠].

هذا التنوع في القطاعات الاستثمارية يشير إلى وجود فرص واعدة يمكن تعزيزها من خلال إنشاء صندوق الحج الكوردستاني، الذي لن يقتصر دوره على تسهيل الادخار للحجاج

---

[٤٠] ينظر: لارا بورهان صابر وآخرون، "الاستثمار بين النمو والتنمية مع الإشارة إلى واقع إقليم كوردستان"، بحث منشور **في مجلة قەلای زانست العلمية**، المجلد (٩)، العدد (٢)، ٢٠٢٤م، ص١٧-٢١.

فقط، بل سيساهم في تحفيز الاستثمار في هذه القطاعات المتنوعة. من خلال جمع مدخرات الحجاج واستثمارها بشكل مستدام، يمكن للصندوق أن يدعم مشاريع تنموية تعزز من دور القطاعات الناشئة مثل الزرعة، والصحة، والتعليم، وتخلق فرص عمل جديدة.

ثالثًا: تعزيز التمويل الإسلامي: في ظل التقدم والتطور الكبير الذي تشهده المؤسسات المالية الإسلامية على مستوى العالم، سواء من حيث انتشار المصارف الإسلامية أو إنشاء الصناديق الاستثمارية الإسلامية، ومع تنوع المنتجات والخدمات المالية التي تقدمها هذه المؤسسات لتلبية احتياجات المجتمع ودعم التنمية الاقتصادية والمالية، إلا أن إقليم كوردستان لم يصل بعد إلى المستوى المطلوب في مجال التمويل الإسلامي. على رغم من وجود البنوك الإسلامية في الإقليم، إلا أن نشاطها لا يزال محدودًا ولم يتمكن من تلبية الاحتياجات المتزايدة للسكان، حيث إن غالبية السكان لم يستفيدوا بشكل كامل من المنتجات والخدمات المالية الإسلامية المتاحة. هذا القصور ينعكس سلبًا على قدرة هذه المؤسسات على دعم الأفراد وتعزيز التنمية الاقتصادية الشاملة في الإقليم.

إن إنشاء "صندوق الحج الكوردستاني للادخار والاستثمار" يعد خطوة استراتيجية لمعالجة هذا النقص، حيث يمكن أن يسهم في تعزيز دور التمويل الإسلامي وتوسيع نطاع استفادة السكان من المنتجات المالية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية. من خلال إنشاء هذا الصندوق، يمكن للإقليم أن يعزز مكانته في مجال التمويل الإسلامي، كما يعد ذلك فرصة لتطوير القطاع المالي الإسلامي في الإقليم.

رابعًا: تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية: لا يقتصر دور مثل هذا الصندوق على توفير حلول مالية للحجاج فقط، بل يتحول إلى منصة اقتصادية واجتماعية تساهم في تطوير إقليم كوردستان وتعزيز ثقافة الادخار والاستثمار وفق مبادئ الشريعة الإسلامية. ومن منظور استراتيجي، يعد إنشاء صندوق الحج الكوردستاني أول خطوة نحو تأسيس نظام مالي إسلامي متكامل في الإقليم، إذ يمكن أن يكون نموذجًا رائدًا يحتذى به لإنشاء صناديق استثمارية إسلامية أخرى مستقبلًا. هذه الصناديق يمكن أن تغطي قطاعات متعددة، مثل الإسكان، والصحة، والتعليم، والزراعة، مما يعزز من مكانة التمويل الإسلامي كأداة لتحقيق التنمية الشاملة.

إضافة إلى ذلك، يمكن للصندوق أن يسهم في التنمية الاجتماعية من خلال إخراج الزكاة من الأموال المودعين ضمن الصندوق، حيث يعاد توجيه هذه الأموال لدعم الفئات المحتاجة في المجتمع. كما يمكن للصندوق توجيه نسبة من أرباح الصندوق لتمويل مشاريع تنموية تعود بالنفع على المجتمع، وتطوير البنية التحتية المتعلقة بخدمات الحج، مثل إنشاء مراكز تدريب للحجاج أو توفير خدمات لوجستية متكاملة.

المطلب الثاني: عوامل نجاح مشروع صندوق الحج الكردستاني

وتجدر الإشارة إلى أن عوامل نجاح مشروع صندوق الحج الكردستاني التي يعرضها هذا المطلب لم تُستقَ من مقابلات ميدانية مستقلة خاصة بهذا الجزء، وإنما توصّل إليها الباحث بطريق التحليل والاستقراء؛ وذلك من خلال دراسة تجربة صندوق الحج الماليزي كما عُرضت في الفصل الثاني والثالث، وتحليل واقع الإطار التشريعي والاقتصادي والمالي في إقليم كوردستان كما بُيِّن في هذا الفصل، والاستفادة من خلاصة آراء الخبراء الذين أُجريت معهم المقابلات في الدراسة الميدانية. وبناءً عليه، تُعدّ هذه العوامل نتائج تحليلية استنتاجية يقدّمها الباحث بوصفها إطارًا مقترحًا لتهيئة بيئة مناسبة لإنشاء صندوق الحج الكردستاني.

أولًا: وجود إطار تشريعي قوي ومرن: يعتبر وجود إطار تشريعي قوي ومرن من العوامل الأساسية لنجاح مشروع صندوق الحج الكوردستاني. حيث هذا الإطار التشريعي يضفي على الصندوق صفة قانونية واضحة تحدد هيكليته وآليات إدارته، مما يساهم في تعزيز ثقة المجتمع به وضمان استدامته على المدى الطويل. يتيح الإطار التشريعي للصندوق تنظيم علاقته بالحكومة والقطاع الخاص، بالإضافة إلى تحديد السياسات التي تحكم استثماراته وإدارته المالية. كما يضمن إطار العمل القانوني المرونة اللازمة لتكيّف الصندوق مع التغيرات الاقتصادية والاجتماعية، مما يعزز من قدرته على تحقيق أهدافه بكفاءة.

ثانيًا: توافق عمليات الصندوق مع الشريعة الإسلامية: يعد توافق مشروع صندوق الحج الكوردستاني مع أحكام الشريعة الإسلامية من العوامل الرئيسية التي تعزز ثقة المجتمع به. يوفر هذا التوافق شعورًا بالأمان والاطمئنان لدى الأفراد بأن جميع أنشطة الصندوق، سواء في عمليات الادخار، أو الاستثمار، أو التمويل، تتم وفقًا لمبادئ الشريعة الإسلامية.

يدرك المجتمع أن الادخار في الصندوق ليس فقط وسيلة مالية، بل هو أيضًا وسيلة شرعية تمكنهم من تحقيق أهدافهم الدينية والمالية دون أي قلق بشأن مخالفة الشريعة. كما أن استثمارات الصندوق يتم توجيهها إلى قطاعات اقتصادية منتجة ومشاريع تحقق منافع عامة، بما يتماشى مع الشريعة الإسلامية. إضافة إلى ذلك، فإن توافق الصندوق من الشريعة الإسلامية يعطي ضمانًا للمودعين بأن التمويل المقدم منه يتبع أحكام الفقه الإسلامي، مما يلغي أي شكوك تتعلق بالمعاملات الربوية أو المحظورات الشرعية. هذا التوافق يسهم في بناء دافع قوي لدى الأفراد للمشاركة في الصندوق بثقة وطمأنينة، مما يعزز من إقبال المجتمع على الاستفادة من خدماته.

ثالثًا: ربط الصندوق بالحج: يعتبر ربط صندوق الحج الكوردستاني بفريضة الحج أحد أبرز عوامل نجاح هذا المشروع، نظرًا لما تحمله هذه الفريضة من أهمية دينية كبيرة لدى غالبية سكان إقليم كوردستان. تظهر الرغبة الشديدة في أداء الحج بوضوح من خلال الإقبال الكبير على التسجيل لأداء الفريضة. فعلى سبيل المثال، عند فتح باب التسجيل للحج في عام (٢٠١٧م) في إقليم كوردستان، بلغ عدد المسجلين لأداء الحج للأعوام (٢٠١٧-٢٠٢٣) حوالي (١٢١٨٦٤)[٤١] شخصًا، منهم (٨٦٤٨٩) شخصًا سجلوا خلال (٢٠) يومًا فقط من فتح باب التسجيل[٤٢].

هذا الإقبال الكبير يعكس مدى استعداد المجتمع للمشاركة في أي وسيلة تساعدهم على تحقيق هذا الهدف بشكل أفضل، مما قد يؤدي إلى زيادة كبيرة في عدد المودعين والمشاركين في الصندوق. يمكن حصر اختيار الأسماء المسموح لها بأداء فريضة الحج سنويًا على المشتركين في الصندوق، مما يحفز الأفراد على فتح حسابات والادخار فيه، أو يمكن تخصيص عدد محدد من الأسماء عبر الصندوق مع زيادة هذا العدد تدريجيًا بالتوازي مع تزايد عدد المشتركين.

رابعًا: دعم حكومي وتسهيلات تنظيمية: يمثل الدعم الحكومي والتسهيلات التنظيمية من قبل حكومة إقليم كوردستان ركيزة أساسية لنجاح مشروع صندوق الحج الكوردستاني. يتطلب ذلك تقديم إطار تشريعي وتنظيمي قوي من قبل برلمان كوردستان يحدد آليات إنشاء

---

[٤١] حكومة إقليم كوردستان، الموقع: https://gov.krd/dmi/activities/news-and-press-releases/2023/december

[42] Rudaw, website: https://www.rudaw.net/sorani/kurdistan/1901202014

الصندوق وتشغيله، مما يضمن الشفافية والمصداقية ويعزز ثقة المجتمع به. كما أن تقديم ضمان حكومي لحماية مدخرات المشتركين من أي مخاطر مالية محتملة يطمئن المودعين ويحفزهم على المشاركة في المشروع.

إلى جانب ذلك، يعد تسهيل الإجراءات الإدارية المتعلقة بعمل الصندوق أمرًا ضروريًا لضمان كفاءة عملياته وسرعتها، كما أن منح إعفاءات ضريبية لأنشطته الاستثمارية يسهم في تعزيز أرباح الصندوق، مما يدعم استدامته الاقتصادية ويزيد من قدرته على تقديم خدمات أفضل للمشتركين. فضلًا عن ذلك، ينبغي أن تتمتع استثمارات الصندوق بمرونة تنظيمية تتيح له العمل في مختلف القطاعات الاقتصادية دون قيود، مما يساعد في تحقق عوائد مالية مستدامة تسهم في تمويل أنشطة الصندوق وأهدافه.

خامسًا: شراكات مع القطاع المصرفي الإسلامي: يعد وجود عدد كبير من المصارف الإسلامية في إقليم كوردستان فرصة استراتيجية لمشروع صندوق الحج الكوردستاني للاستفادة من البنية التحية لدى هذه المصارف. تكوين الشراكات مع أفضلهم تتيح للصندوق تسهيل عمليات فتح الحسابات والإيداعات للمشتركين في الصندوق. من خلال هذه الشراكات، يمكن للصندوق أن يحقق تكاملًا مع القطاع المصرفي الإسلامي، مما يعزز من كفاءة عملياته ويسرع من تقديم خدماته المالية. علاوة على ذلك، تسهم هذا الشراكات في تنشيط عمل المصارف الإسلامية في الإقليم، حيث تتيح لها فرصة استقطاب المزيد من العملاء وزيادة حجم العمليات المصرفية.

خامسًا: تنوع الاستثمارات: تعد البيئة الاقتصادية في إقليم كوردستان متنوعة وتوفر فرصًا واعدة للاستثمار في عدة قطاعات، مما يمنح مشروع صندوق الحج الكوردستاني مساحة كبيرة لتوسيع نشاطاته الاستثمارية. هذا التنوع يتيح للصندوق إمكانية توزيع استثماراته عبر قطاعات متعددة، مما يساعد على تقليل المخاطر المالية المرتبطة بالاعتماد على قطاع واحد فقط.

تنوع الاستثمارات لا يسهم فقط في تقليل المخاطر، بل يضمن أيضًا استدامة العوائد المالية للصندوق. فمن خلال توزيع الاستثمارات على قطاعات مختلفة، يتم تحقيق توازن في الإيرادات، حيث يمكن أن تعوض العوائد من قطاع مزدهر أي انخفاض محتمل في عوائد قطاع

آخر. هذا النهج يضمن استقرارًا ماليًا طويل الأجل للصندوق، مما يعزز من قدرته على الوفاء بالتزاماته تجاه المشتركين.

وفقًا لإحصائيات هيئة الاستثمار في إقليم كوردستان للفترة من عام (٢٠٠٦ إلى ٢٠٢٤م)، بلغ إجمالي عدد المشاريع الاستثمارية حوالي (١٢٥٠) مشروعًا، بإجمالي رأس مال يقدر بـ(٧٠) مليار دولار، ومن هذا المبلغ، يشمل (١٢) مليار دولار استثمارات أجنبية مباشرة ومشاريع مشتركة[٤٣]، مما يعكس جاذبية الإقليم للاستثمارات المحلية والدولية على حدٍ سواء. تظهر هذه الأرقام أن إقليم كوردستان يمتلك بيئة استثمارية واعدة قادرة على جذب رؤوس الأموال من داخل العراق وخارجه، مما يعزز من دور الإقليم كوجهة اقتصادية مميزة في المنطقة.

خلاصة الفصل الرابع:

بيّن هذا الفصل أن واقع الادخار المؤسسي واستثماره في إقليم كوردستان العراق يتسم بقدرٍ من الهشاشة وعدم الانتظام، نتيجة غياب مؤسسات ادخارية متخصصة، وضعف الثقافة المصرفية، وتراجع الثقة بالقطاع المالي، إلى جانب الاعتماد الواسع على التعاملات النقدية خارج الإطار المؤسسي. وقد أظهر التحليل أن الادخار في الإقليم لا يزال يغلب عليه الطابع الفردي وغير المنظم، خصوصًا فيما يتعلق بتمويل فريضة الحج، حيث يلجأ الأفراد إلى وسائل تقليدية، مثل بيع الأصول أو الاقتراض أو الادخار غير الآمن.

ومن الناحية التشريعية، أوضح الفصل أن إقليم كوردستان يمتلك إطارًا عامًا داعمًا للاستثمار، خاصة من خلال قانون الاستثمار رقم (٤) لسنة (٢٠٠٦م)، وما يقدمه من حوافز وضمانات للمستثمرين، غير أن هذا الإطار لا يتضمن تنظيمًا خاصًا للادخار المؤسسي، ولا سيما في المجال الديني والاجتماعي المرتبط بالحج. كما بيّن أن تبعية الإقليم للإطار المصرفي الاتحادي حدّت من قدرته على تطوير نماذج مالية مستقلة ومبتكرة، رغم توفر عدد ملحوظ من المصارف، بما فيها المصارف الإسلامية.

وقد كشف الفصل، من خلال دراسة واقع القطاع المصرفي الإسلامي، أن ضعف تنوع المنتجات الادخارية، ومحدودية البنية التكنولوجية، وغياب البرامج التوعوية المؤسسية، أسهمت

[43] Invest Kurdistan, website: https://invest.gov.krd/

جميعها في تراجع دور المصارف الإسلامية في استقطاب المدخرات طويلة الأجل. وفي المقابل، أظهر التحليل وجود دوافع قوية لإنشاء صندوق حج ادخاري، في ضوء الارتفاع المستمر لتكاليف الحج، وكثرة أعداد الراغبين في أدائه، والحاجة المجتمعية إلى آلية منظمة ومستقرة لتغطية هذه التكاليف.

وعليه، خلص الفصل إلى أن البيئة الاقتصادية والمؤسسية في إقليم كوردستان، رغم التحديات السياسية والاقتصادية، تمتلك مقومات أولية تسمح بتطبيق نموذج ادخاري استثماري للحج، شريطة أن يُبنى على أساس قانوني مستقل، ويُدار وفق حوكمة واضحة، ويتكامل مع المؤسسات القائمة، وهو ما يمهّد للانتقال إلى مرحلة التصور التطبيقي في الفصل اللاحق.

الفصل الخامس

النموذج المؤسسي والشرعي المقترَح لإنشاء صندوق الحج الكوردستاني للادخار والاستثمار في إقليم كوردستان العراق

بعد استعراض تجربة صندوق الحج الماليزي، بدءًا من تأسيسه ومراحل تطوره، مع تسليط الضوء على إطاره التشريعي وآليات الحوكمة المؤسسية والشرعية التي يعتمدها، بالإضافة إلى تقييم العقود والمنتجات المالية الشرعية التي تدعم أنشطة الادخار والاستثمار في الصندوق، ومن ثم تحليل الإطار التشريعي للعمل المؤسسي الادخاري والاستثماري في إقليم كوردستان، إلى جانب دراسة الواقع الاقتصادي للإقليم، وتوضيح الأسباب الداعية لإنشاء صندوق الحج الكوردستاني وعوامل نجاحه، تبيَّن من خلال البحث حاجةُ بيئة الإقليم إلى نموذج عملي يستفيد من التجارب الإسلامية الدولية، ولا سيما في تطوير التمويل الإسلامي والمؤسسات المالية الإسلامية. وبناءً على ذلك، يقدِّم هذا الفصل نموذجًا مؤسسيًّا وشرعيًّا مقترحًا مستوحًى من تجربة صندوق الحج الماليزي، يهدف إلى نقل التجربة وتكييفها بما يتناسب مع خصوصيات إقليم كوردستان، وذلك من خلال إنشاء "صندوق الحج الكوردستاني للادخار والاستثمار"، مع بيان هيكله التشريعي والمؤسسي، وعلاقاته التشغيلية، والعقود والمنتجات المالية الداعمة لأنشطته. يتناول هذا التصور الجوانب المختلفة المتعلقة بالصندوق في المباحث الأربعة الآتية:

المبحث الأول: مدى إمكانية تطبيق تجربة صندوق الحج الماليزي في إقليم كوردستان العراق.

المبحث الثاني: دراسة الإطار التشريعي لمشروع صندوق الحج الكوردستاني

المبحث الثالث: دراسة تكامل مشروع صندوق الحج الكوردستاني مع وزارة الأوقاف والمصارف الإسلامية

المبحث الرابع: دراسة العقود والمنتجات المالية الشرعية لدعم الادخار والاستثمار في مشروع صندوق الحج الكوردستاني

المبحث الخامس: النموذج المؤسسي والشرعي المقترَح لمشروع صندوق الحج الكوردستاني في ضوء تجربة صندوق الحج الماليزي.

المبحث الأول: مدى إمكانية تطبيق تجربة صندوق الحج الماليزي في إقليم كوردستان العراق.

يهدف هذا المبحث إلى دراسة مدى إمكانية تطبيق تجربة صندوق الحج الماليزي في إقليم كوردستان العراق من خلال إنشاء "صندوق الحج الكوردستاني للادخار والاستثمار". لتحقيق هذا الهدف، يعتمد الباحث على إجراء مقابلات مع مجموعة من الخبراء في المجلات الشرعية، والمصرفية، والاقتصادية داخل الإقليم. تهدف هذه المقابلات إلى استقصاء وجهات النظر المتخصصة وتحليل مدى توافق التجربة الماليزية مع البيئة الاقتصادية والمؤسسية والاجتماعية في إقليم كوردستان العراق وذلك في المطلبين الآتيين:

المطلب الأول: مقابلات حول إمكانية تطبيق تجربة صندوق الحج الماليزي في إقليم كوردستان العراق

المطلب الثاني: نتائج المقابلات حول إمكانية تطبيق تجربة صندوق الحج الماليزي في إقليم كوردستان

المطلب الأول: مقابلات حول إمكانية تطبيق تجربة صندوق الحج الماليزي في إقليم كوردستان العراق

اعتمد هذا المطلب على مقابلات معمَّقة مع عينة قصدية من الخبراء (الدكتور علي محي الدين القره داغي[١]، والدكتور شعبان محمد إسلامي برواري[٢]، والدكتور أبو بكر محمد أمين سعيد[٣]، والدكتور إدريس رمضان حجي[٤])، شملت أربعة مشاركين، هم: ثلاثة من المتخصِّصين في الفقه المالي والمصرفية الإسلامية، وخبير اقتصادي. وقد تم اختيار هذه العينة بناءً على معايير منهجية محددة، من أهمها:

- التخصّص العلمي الدقيق في مجالات فقه المعاملات، والمصرفية الإسلامية، والاقتصاد، بما يضمن قدرة المشارِك على تقويم تجربة صندوق الحج الماليزي من منظور شرعي واقتصادي.

---

[١] الأمين العام للاتحاد العالمي لعلماء المسلمين، ورئيس أو عضو تنفيذي في هيئة الفتوى والرقابة الشرعية لعدد من البنوك الإسلامية، وشركات التأمين الإسلامي. كما أنه مؤسس ورئيس الرابطة الإسلامية الكوردية، وخبير بمجمع الفقه الإسلامي التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي بجدة. ينظر: السيرة الذاتية للدكتور علي محي الدين القره‌داغي عبر موقعه الرسمي: https://alqaradaghi.com/about-personal/ شوهد في تاريخ ٠٥-٠١-٢٠٢٥م. تم إجراء المقابلة معه في تاريخ ١٨-١١-٢٠٢٣م.

[٢] مؤسس ومدير شريك لشركة قطوف للاستشارات في مملكة البحرين، وعضو في الأمانة العامة لمجلس الخدمات المالية الإسلامي بماليزيا. كما يشغل منصب عضو مجلس أمناء جامعة التنمية البشرية في السليمانية-العراق. تم إجراء المقابلة معه في تاريخ ٢٩-٠٤-٢٠٢٣م.

[٣] شغل منصب عضو هيئة الرقابة الشرعية في مصرف دجلة والفرات للتنمية والاستثمار (٢٠٠٨-٢٠٢١)، وعضو في اللجنة التأسيسية لمؤسسة "Rozhi Spi" للخدمات المالية والاستشارية. تم إجراء المقابلة معه في تاريخ ٢٢-٠٣-٢٠٢٣م.

[٤] الأستاذ المحاضر في كلية الإدارة والاقتصاد، قسم التمويل والمصارف بجامعة صلاح الدين – أربيل، له إسهامات بارزة في مجال البحث العلمي. أجرى العديد من الدراسات في مجالات متنوعة من الاقتصاد، شملت الاستثمار، والسياسة النقدية، والإنفاق العام، والسياحة، والمشاريع الصغيرة. السيرة الذاتية للدكتور إدريس رمضان حجي عبر موقع جامعة صلاح الدين، https://academics.su.edu.krd/idrees.haji شوهد في تاريخ ٠٦-٠١-٢٠٢٥م. تم إجراء المقابلة معه في تاريخ ٢٨-١١-٢٠٢٣م.

- الخبرة العملية المرتبطة بموضوع الدراسة من خلال العضوية في هيئات شرعية، أو تقديم الاستشارات للمصارف والمؤسسات المالية، أو الاشتغال المباشر بالقضايا الاقتصادية في إقليم كوردستان والعراق.
- الإلمام بواقع إقليم كوردستان تشريعيًا واقتصاديًا ومؤسسيًا، بما يؤهلهم للحكم على مدى قابلية نقل التجربة الماليزية إلى بيئة الإقليم وتكييفها مع خصوصياته.
- السمعة العلمية والمكانة الأكاديمية؛ إذ يُعدّ المشاركون من الأسماء البارزة في تخصّصاتهم، ولهم إنتاج علمي وبحثي معتمد في موضوعات المالية الإسلامية والاقتصاد.

وبالنظر إلى أن هذا الجزء من الدراسة ذو طابع نوعي استكشافي، يهدف إلى استجلاء الرؤية العلمية حول إمكانية تطبيق تجربة صندوق الحج الماليزي وليس إلى إجراء مسح إحصائي عام، فإن الاقتصار على أربعة خبراء متخصّصين يُعدّ كافيًا ومقبولًا من الناحية المنهجية، خصوصًا مع تقارب آرائهم في المحاور الرئيسة للمقابلة، بما يحقّق قدرًا مناسبًا من تشبُّع البيانات في إطار الدراسات النوعية.

وقد تضمّنت المقابلات أسئلة محورية حول جدوى إنشاء "صندوق الحج الكوردستاني للادخار والاستثمار"، ومدى توافق النموذج الماليزي مع البيئة التشريعية والاقتصادية والاجتماعية في الإقليم، والتعديلات اللازمة لملاءمة التجربة مع واقع كوردستان.

السؤال الأول: ما مدى تناسب الادخار المؤسسي واستثماره في إقليم كوردستان العراق؟

إجابة الدكتور علي القره داغي:

أوضح الدكتور علي أن الادخار يمثل مطلبًا أساسيًا في الإسلام، حيث يعتبر المال ركيزة أساسية للحياة، كما وصفه الله تعالى بأنه "قيامًا للناس"، مشيرًا إلى أن المال يمثل الروح الداعمة للمجتمع بعد العقيدة والأخلاق. المال لا يساهم فقط في نهضة المجتمع وتقدمه، بل يعد من الضرورات لتحقيق الاستقرار والتنمية. وأكد أن تحقيق مقاصد الشريعة في حماية الأموال يعتمد إلى جانبين رئيسيين:

١. الحفاظ على الأموال: من الضياع، والإسلاف، والتبذير، والإتلاف، حيث يعد الادخار جزءًا أساسيًا من هذا الحفظ، ويدخل ضمن فروض الكفاية، وقد يصبح فرض عين في بعض الحالات.
٢. تنمية الأموال: من خلال الادخار والاستثمار، حيث يكون الادخار وسيلة لتحقيق استثمار أمثل ومستدام.

أما بخصوص إنشاء مؤسسة للادخار والاستثمار في إقليم كوردستان، أشار إلى أن الشريعة لا تتقيد بالزمان والمكان، لكنها قد تتأثر بعوامل البيئة، هذه العوامل تضيف بعض القيود أو ترفعها بحسب البيئة. بيئة الإقليم تفتقر حاليًا إلى تنوع الاستثمارات الإسلامية الفعالة، كما أن أداء المصارف الإسلامية ضعيفة جدًا. ومع ذلك، لا يعني ذلك استحالة التنفيذ، يمكن تحسين الوضع من خلال إنشاء شركات استثمارية كبيرة وموثوقة تعمل في مجالات العقارات والأسهم، بدلًا من الاعتماد على الشركات الصغيرة أو الاستثمارات الفردية التي تسببت في خسائر كبيرة. كما شدد على ضرورة قيام الحكومة بتأسيس مصارف إسلامية وشركات تمويل كبرى معترف بها ومراقبة من البنك المركزي لضمان حماية أموال المدخرين.

إجابة الدكتور شعبان محمد:

أوضح الدكتور شعبان أن الادخار المؤسسي في إقليم كوردستان كفكرة قد يحقق نجاحًا إلى حد ما، حيث إن الادخار بحد ذاته لا يمثل إشكالية، وإنها تكمن الإشكالية في الجانب المؤسسي لهذا الادخار[٥]. إذا كان الادخار المؤسسي كبيرًا، فإنه غالبًا ما يتخذ شكل صناديق استثمارية، سواء تم تأسيسها من قبل مصارف إسلامية أو مجموعة من الأفراد، ومع ذلك، فإن هذا النوع من الادخار المؤسسي نادر جدًا في الإقليم، ويواجه تحديات قانونية تعيق انتشاره. وأشار إلى وجود نوع آخر من الادخار يتمثل في التأمين الاستثماري وليس تأمين المخاطر، كما هو الحال في نظام التكافل الاستثماري. من أمثلة ذلك برامج الادخار التقاعدي، وبرامج

[٥] ويقصد بالجانب المؤسسي هنا: غياب الأطر القانونية والتنظيمية لصناديق ادخار واستثمار متخصّصة، وضعف تنوّع الأدوات الادخارية الشرعية، وقصور البيئة الرقابية والحوكمة التي تُحوِّل الادخار الفردي إلى ادخار مؤسسي منظم على غرار الصناديق الاستثمارية.

الادخار التعليمي، وبرامج الادخار الحج والعمرة، مثل وثيقة الحج والعمرة. فكرة هذه الوثيقة قريبة جدًا من فكرة صندوق الحج، حيث تهدف إلى تغطية تكاليف الحج، ولكن هذا النموذج غير موجود في الإقليم. وأكد أن بيئة الاستثمار في الإقليم تواجه تحديات متعددة، أبرزها التحديات الاستثمارية، والأمنية، والاستقرار السياسي، بالإضافة إلى محدودية تنوع أدوات الاستثمار المتاحة.

إجابة الدكتور أبو بكر محمد:

أشار الدكتور أبو بكر إلى أن المؤسسات المالية الإسلامية في إقليم كوردستان تواجه تحديًا كبيرًا يتمثل في ضعف الوعي الثقافي لدى المجتمع بأهمية الادخار والاستثمار، مما يشكل أحد أبرز العقبات. وأكد أن التغلب على هذه المشكلة يتطلب برامج تثقيفية لتعزيز الوعي بأهمية الادخار والاستثمار. وأوضح أن الجهود الحالية في نشر الوعي المالي والمصرفي تعتمد غالبًا على مبادرات فردية. ورغم أن بعض المتخصصين قدموا إسهامات طيبة من خلال برامج تلفزيونية ومحاضرات وإجابة أسئلة الجمهور، إلا أن هذه الجهود تبقى محدودة ولا تحدث تأثيرًا كافيًا على المجتمع.

إجابة الدكتور إدريس رمضان:

أوضح الدكتور إدريس محمد أن إقليم كوردستان، في ظل الأوضاع الحالية، بحاجة ملحة إلى مؤسسات مالية إسلامية. وأشار إلى أن الأزمات الاقتصادية التي مر بها الإقليم أثرت على قدرته في حل القضايا التنموية. واعتبر أن المؤسسات المالية الإسلامية يمكن أن تكون إحدى الوسائل الفعالة للخروج من هذه الأزمات، حيث توفر أدوات مالية تعزز الثقة بين أفراد المجتمع وتخلق ثقافة إيجابية بأن هذه المؤسسات مصدر موثوق لتنمية الأموال. وأضاف أن وجود مثل هذه المؤسسات يرسل رسالة إيجابية عن الإقليم، توضح اهتمام بالعمل المؤسسي، وتنويع مصادر الدخل، وتعزيز مفهوم التمويل الإسلامي، مما يسهم في تحسين صورته محليًا ودوليًا.

السؤال الثاني: ما أسباب قصور المصرفية الإسلامية في كسب ثقة المدخرين وتقديم الادخار المؤسسي لهم في إقليم كوردستان العراق؟

وانطلاقًا من كون صندوق الحج الكوردستاني –إن أُنشئ– سيكون أحد أدوات الادخار المؤسسي التي تمر عبر المصارف الإسلامية أو تتكامل معها، صاغ الباحث السؤال الثاني على

نحوٍ عام يستكشف أسباب قصور المصرفية الإسلامية في كسب ثقة المدخرين وتقديم الادخار المؤسسي عموماً؛ تمهيدًا لفهم العوائق البنيوية التي قد تواجه مشروع الصندوق المقترح.

إجابة الدكتور علي القراه داغي:

يرى الدكتور علي أن هناك عوامل متعددة وراء قصور المصارف الإسلامية في كسب ثقة المدخرين. على سبيل المثال، منذ تأسيس "مصرف الدجلة والفرات للاستثمار والتنمية" قبل عشرين عامًا، بذلت جهود لتشجيع المصرف والمدخرين، إلا أن الخلافات الطائفية والحزبية داخل العراق أدت إلى إفلاس المصرف. بشكل عام، حوالي (٩٠٪) من المشاريع العراقية، بما فيها المصارف، تعاني من الفشل. المصارف التي لا تزال قائمة عادة ما تكون مدعومة من جهات حزبية أو شخصيات نافذة، وهو ما يؤثر سلبًا على ثقة المجتمع بها.

إجابة الدكتور شعبان محمد:

أوضح الدكتور شعبان أن السبب الأساسي يعود إلى الخلفية الفكرية والثقافية للمجتمع. كان النظام العراقي في السابع يعتمد على الاشتراكية والقطاع الحكومي، مما أدى إلى غياب تطور القطاع الخاص والثقافة المصرفية حتى عام (٢٠٠٣م). ومع تحول النظام إلى السوق الحر والقطاع الخاص، برزت الحاجة إلى بناء ثقافة مصرفية، وهي عملية تحتاج إلى وقت وجهود مستمرة. وأشار إلى أهمية إنشاء معاهد وأقسام تعليمية متخصصة في المصرفية الإسلامية داخل إقليم كوردستان لتطوير هذا القطاع وتعزيز الوعي المصرفي.

إجابة الدكتور أبو بكر محمد:

أكد الدكتور أبو بكر أن المصارف الإسلامية في إقليم كوردستان، باستثناء عدد قليل منها، لم تتطور بالشكل الذي يجعلها جزءًا من الحياة اليومية للأفراد. وأوضح أن هذه المصارف لم تتمكن من نشر الوعي المالي بشكل كافٍ من خلال التدريب أو الدورات التعليمية. وأشار إلى أن الإمكانات المحدودة لهذه المصارف جعلتها عاجزة عن الوصول إلى عمق حياة المجتمع، مما أدى إلى ضعف تأثيرها العام وعدم تحقيق ثقة كافية بين المدخرين.

إجابة الدكتور إدريس رمضان:

يرى الدكتور إدريس أن تبعية إقليم كوردستان للقوانين المصرفية العراقية وعدم كونه كيانًا مستقلًا يؤدي إلى تأثره المباشر بالأزمات الاقتصادية في العراق. وأوضح أن عدم استقرار العراق

اقتصاديًا ينعكس بشكل مباشر على الإقليم، مما يعيق عمل المصارف الإسلامية، كما أشار إلى أن أزمة توزيع الرواتب في الإقليم منذ عام (٢٠١٤م) أثرت بشكل مباشر على مدخرات الأفراد[٦]، مما أدى إلى انخفاض نسبة الادخار العائلي إلى مستويات متدنية للغاية. هذا الانخفاض انعكس سلبًا على نشاط المصارف في الإقليم، حيث أصبح من الصعب تحقيق نمو أو استدامة في عملياتها.

السؤال الثالث: مدى إمكانية تطبيق تجربة صندوق الحج الماليزي في إقليم كوردستان العراق

إجابة الدكتور علي القره داغي:

يرى الدكتور علي أن فكرة إنشاء صندوق الحج في إقليم كوردستان تعد فكرة مهمة جدًا ومطلوبة لتحقيق الاستدامة في تمويل فريضة الحج. ومع ذلك، فإن إنشاء مثل هذا الصندوق يتطلب استمرارية وظروفًا مستقرة تدعم استمراره على مدى طويل. في الوقت الحالي، يواجه العراق بشكل عام، وكوردستان بشكل خاص، تحديات كبيرة من حيث الاستقرار السياسي والاقتصادي، مما يجعل إنشاء صندوق مستدام أمرًا صعبًا[٧]. لضمان نجاح المشروع، يجب أن تتوفر إدارة نزيهة وصادقة وكفؤة، إلى جانب وجود بيئة مستقرة ومستدامة. على الرغم من

---

[٦] منذ بداية أزمة توزيع الرواتب في عام (٢٠١٤م) وحتى نهاية عام (٢٠٢٣)، أي خلال السنوات العشر الماضية (١٢٠) شهرًا، تلقى الموظفون ومتقاضو الرواتب ما مجموعة (٥٨) راتبًا كاملًا، بينما تم صرف (٤٤) راتبًا بنظام الاستقطاع، حيث وصلت في بعض الأحيان إلى نسبة (ربع راتب)، بالإضافة إلى ذلك، لم يتم دفع (١٨) راتبًا كاملًا. كما تم تعليق الترقيات الوظيفية (الترفيعات) خلال هذه الفترة. وتشير البيانات إلى أن حكومة إقليم كوردستان مدينة بحوالي (٢٣,١١٦) تريليون دينار عراقي، وهو إجمالي الرواتب التي لم تصرف للموظفين ومتقاضي الرواتب. ينظر: https://drawmedia.net/en/page_detail?smart-id=16052 شوهد في ٢٠١٢-٠١-٢٠٢٥م.

[٧] ويُقَيِّم الباحث هذه الرؤية على أنها تحذير واقعي من تجاهل المخاطر السياسية والاقتصادية، لا حكمًا بعدم جدوى المشروع؛ فنتائج الدراسة في الفصول السابقة تُظهر في المقابل وجود عناصر إيجابية في بيئة الإقليم، مثل: إقبال كبير على التسجيل للحج، وتزايد عدد المصارف الإسلامية، وحاجة حقيقية لأداة ادخار واستثمار متوافقة مع الشريعة. وعليه، يمكن القول إن البيئة الحالية ليست مثالية لكنها "صالحة مشروطة": قابلة لاحتضان صندوق الحج تدريجيًا إذا روعي في تصميمه إدارة مخاطر الاستقرار السياسي والاقتصادي، وتم بناؤه على أسس حوكمة قوية وتدرُّج في حجم العمليات الاستثمارية.

التحديات، تظل فكرة إنشاء الصندوق جيدة ومحبذة، لكنها تحتاج إلى تهيئة الظروف المناسبة لتحقيق النجاح.

إجابة الدكتور شعبان محمد:

أكد الدكتور شعبان أن هناك عددًا من المصارف الإسلامية في إقليم كوردستان التي حققت نجاحات محدودة، مما يشير إلى وجود فرصة لنجاح المؤسسات المالية غير المصرفية مثل مشروع صندوق الحج، إذا توفرت البيئة المناسبة. وأشار إلى أن العمل المؤسسي يواجه تحديات كبيرة، حيث يتطلب توعية شاملة على مستويين:

١. للقائمين على إنشاء الصندوق: يجب أن يكون لديهم معرفة دقيقة بالتمويل الإسلامي والعمل المؤسسي، ما يتطلب برامج تدريبية متخصصة وإعدادًا جيدًا.
٢. للمشاركين في الصندوق: توعية الأفراد بأهمية الادخار والاستثمار ودور الصندوق في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وشدد على أهمية بناء قدرات المسؤولين عن الصندوق لضمان نجاح على المدى الطويل، مع التركيز على التعليم والتدريب المستمر.

إجابة الدكتور أبو بكر محمد:

أوضح الدكتور أبو بكر أن إنشاء صندوق الحج يعد ضرورة ملحة في إقليم كوردستان، حيث يعاني جزء كبير من السكان من محدودية الدخل، مما يجعل الادخار والاستثمار المؤسسي السبيل الوحيد لتحقيق فريضة الحج. وأكد أن نجاح المشروع يعتمد على التوعية الشاملة باستخدام مختلف الوسائل، مع شرح واضح لمنتجات وخدمات الصندوق لإزالة إي سوء فهم بين الناس. وأشار إلى أن الفئات ذات الدخل المحدود تمثل المستفيد الرئيسي من الصندوق، مما يتطلب تعزيز ثقافة الادخار المؤسسي داخل الأسر. يجب التأكيد على أن الادخار للحج مشروع آمن، وأن أموالهم مضمونة، والصندوق مدعوم قانونيًا ويدار بكفاءة. كما أضاف أن ربط الصندوق بفريضة الحج له أثر إيجابي كبير، حيث إن الحج ركن من أركان الإسلام ورحلة مفضلة لدى الناس، وإذا كانت إدارة الصندوق موثوقة ومستقرة، فسيكون لها دور بارز في تعزيز وتنظيم رحلة الحج.

وأشار إلى أن تحديات شرعية مثل تضارب الفتاوى قد تواجه الصندوق، ولكن يمكن التغلب عليها من خلال وجود مختصين في الفتوى والرقابة الشرعية لصياغة العقود وتوضيحها للمجتمع. كما أن التنسيق مع اتحاد العلماء في الإقليم ضروري لتوضيح أهداف وآليات عمل الصندوق. وأكد أنه، استنادًا إلى خبرته الممتد لـ(١٤) عامًا في هيئة الرقابة الشرعية للمصارف الإسلامية وثلاث سنوات في شركة "روزي سبي"، لم يظهر أي تعارض بين توجيهات هيئة الفتوى في الإقليم والمعايير الشرعية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية "أيوفي".

إجابة الدكتور إدريس رمضان:

يرى الدكتور إدريس أن إنشاء صندوق الحج الكوردستاني يعد حاجة ملحة للإقليم. فهذا الصندوق لا يساعد الأفراد فقط على أداء فريضة الحج، بل يساهم أيضًا في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، مما يعزز من استقرار الإقليم وازدهاره.

المطلب الثاني: نتائج المقابلات حول إمكانية تطبيق تجربة صندوق الحج الماليزي في إقليم كوردستان

أظهرت المقابلات مع الخبراء الشرعيين والاقتصاديين صورةً مركّبةً عن واقع الادخار المؤسسي في إقليم كوردستان العراق، وعن قدرة المصرفية الإسلامية الحالية على كسب ثقة المدخرين، وعن مدى إمكانية تكييف تجربة صندوق الحج الماليزي مع بيئة الإقليم. ويمكن عرض هذه النتائج في ثلاثة محاور مترابطة على النحو الآتي:

أولًا: أهم النتائج المستخلصة من الأجوبة حول مدى تناسب الادخار المؤسسي واستثماره في إقليم كوردستان

تدلّ إجابات الخبراء على أن الأصل الشرعي والفكري لفكرة الادخار المؤسسي واستثماره في الإقليم أصلٌ سليم وواعد. فقد أكّد د. علي القره داغي أن الادخار –فرديًا ومؤسسيًا– يدخل في صميم مقاصد الشريعة في حفظ المال وتنميته، وأنه من فروض الكفاية، وقد يتعيّن في بعض الحالات، وأن إنشاء مؤسسات متخصصة للادخار والاستثمار يتفق مع هذا التصور المقاصدي، ما دام منضبطًا بالضوابط الشرعية. وأشار د. شعبان محمد إلى أن

الادخار في حدّ ذاته لا يواجه إشكالًا في المجتمع الكوردستاني، وإنما تكمن الإشكالية الحقيقية في الجانب المؤسسي لهذا الادخار؛ أي في غياب أطر قانونية وتنظيمية واضحة لصناديق ادخار واستثمار متخصصة، وفي محدودية الأدوات الادخارية الشرعية المتاحة عبر المؤسسات. أما د. أبو بكر محمد فقد ركّز على أن أكبر عائق أمام الادخار المؤسسي هو ضعف الوعي المجتمعي بأهمية الادخار والاستثمار طويل الأجل، وأن مبادرات التثقيف المالي ما تزال في معظمها جهودًا فردية لا ترقى إلى مستوى التأثير المجتمعي الواسع. وأضاف د. إدريس رمضان أن الإقليم، في ظل الأزمات الاقتصادية المتكررة، يحتاج إلى مؤسسات مالية إسلامية قوية يمكن أن تُشكّل أوعية ادخارية واستثمارية موثوقة تساهم في التنمية وتعيد بناء الثقة بالنظام المالي.

ومن خلال هذا الطيف من الآراء، يتضح أن الادخار المؤسسي في إقليم كوردستان "ممكن من حيث المبدأ، ومطلوب من حيث الحاجة، لكنه مشروط بتحسين البيئة المؤسسية والاستثمارية". فالبيئة الحالية تعاني -كما ألمح الخبراء- من ضعف في تنوع الاستثمارات الإسلامية الفعّالة، ومن قصور في أداء المصارف الإسلامية القائمة، ومن تحديات مرتبطة بالإطار القانوني والتنظيمي.

وعليه، يرى الباحث أن الادخار المؤسسي واستثماره في الإقليم يتمتع بإمكانيات واعدة، لكن تفعيل هذه الإمكانيات يقتضي: بناء أطر قانونية لصناديق الادخار والاستثمار، وتطوير أدوات ادخارية شرعية متنوّعة، وتعزيز الوعي المجتمعي بأهمية الادخار، وتأسيس مؤسسات مالية إسلامية ذات حوكمة قوية. وتدعم هذه النتيجة تصريحات الخبراء أنفسهم؛ إذ وصف د. علي القره داغي إنشاء مؤسسة ادخارية-استثمارية في الإقليم بأنه "مطلوب جدًّا"، واعتبر د. إدريس رمضان وجود مؤسسات مالية إسلامية جديدة "من الوسائل الفعّالة للخروج من الأزمات الاقتصادية"، بينما أكّد د. أبو بكر أن الفئات ذات الدخل المحدود تحتاج بشدة إلى أداة ادخارية مؤسسية تمكّنها من تحقيق أهدافها، وفي مقدمتها الحج

ثانيًا: أهم النتائج المستخلصة من الأجوبة حول أسباب قصور المصرفية الإسلامية في كسب ثقة المدخرين وتقديم الادخار المؤسسي في إقليم كوردستان العراق

تكشف المقابلات عن أن قصور المصرفية الإسلامية في الإقليم في كسب ثقة المدخرين وتقديم صيغ ادخار مؤسسي فعال يرجع إلى حزمة من العوامل المتداخلة. فقد ركّز د. شعبان

على الإرث الاشتراكي للاقتصاد العراقي وهيمنة القطاع الحكومي لمدّة طويلة، الأمر الذي حال دون تطوّر ثقافة مصرفية حقيقية حتى عام (٢٠٠٣م)، وجعل انتقال المجتمع إلى اقتصاد السوق يحتاج إلى وقت وجهود منهجية لترسيخ التعامل مع المصارف كجزء طبيعي من الحياة الاقتصادية. وأشار د. علي القره داغي إلى أن التدخلات السياسية والحزبية في إدارة بعض المصارف، وإفلاس بعضها نتيجة هذه التدخلات، مثل تجربة "مصرف الدجلة والفرات"، أضعفت ثقة الجمهور بالمؤسسات المصرفية عمومًا، وبالمصارف الإسلامية خصوصًا. وأوضح د. أبو بكر أن المصارف الإسلامية –باستثناء حالات محدودة– لم تستطع أن تصبح جزءًا من تفاصيل الحياة اليومية للناس، وأنها لم تستثمر بما يكفي في برامج التدريب والتوعية، فظلّ حضورها في وعي الجمهور محدودًا. وأضاف د. إدريس أن الأزمات الاقتصادية، وخاصة أزمة الرواتب منذ عام (٢٠١٤م)، استنزفت القدرة الادخارية للأسر، وأثّرت مباشرة على حجم الودائع في المصارف، مما ضيّق هامش نشاط المصرفية الإسلامية وقدرتها على التوسّع.

وبالإضافة إلى العوامل التي ذكرها الخبراء، تشير الدراسات السابقة وواقع الاقتصاد في الإقليم إلى عوامل أخرى مكمّلة؛ من أبرزها اعتماد المجتمع بدرجة كبيرة على التعاملات النقدية المباشرة، والاعتماد على مكاتب الحوالات في المعاملات الخارجية بدلًا من النظام المصرفي الرسمي، وهو ما يُضعف الطلب على الخدمات المصرفية الحديثة. كما تُظهر مراجعة كتيبات المنتجات المصرفية لعدد من المصارف الإسلامية العاملة في الإقليم، وما عرضته بعض الدراسات عن واقع هذه المصارف، أن هناك ضعفًا في تنوّع المنتجات المالية؛ إذ تتركز غالبًا على تمويلات تقليدية محدودة (مثل التمويل العقاري والاستهلاكي)، مع قلة في صيغ الادخار الجماعي والمنتجات الاستثمارية طويلة الأجل، وهي الصيغ الأكثر ارتباطًا بموضوع الادخار المؤسسي.

وعليه، يمكن القول إن قصور المصرفية الإسلامية في كسب ثقة المدخرين هو نتاج تفاعل بين عوامل ثقافية وتاريخية، وسياسية واقتصادية، ومؤسسية ومهنية: ضعف الوعي المصرفي، الإرث الاشتراكي، التدخلات السياسية، الأزمات الاقتصادية، محدودية التكنولوجيا المالية، وقلة تنوّع المنتجات.

ومع ذلك، يرى الباحث –في ضوء هذه النتائج– أن هذا القصور ليس قدرًا محتومًا؛ بل يمكن أن يتحول إلى فرصة لإعادة هندسة دور المصارف الإسلامية، من خلال تطوير بنيتها

المؤسسية، وتوسيع قاعدة منتجاتها الادخارية والاستثمارية، والاستثمار في التكنولوجيا المالية، وإطلاق برامج توعية منهجية بالشراكة مع الجامعات والهيئات الشرعية والإعلام، بما يمهّد الطريق أمام مشاريع ادخار مؤسسي متخصصة مثل صندوق الحج الكوردستاني.

ثالثًا: أهم النتائج المستخلصة من الأجوبة حول مدى إمكانية تطبيق تجربة صندوق الحج الماليزي المؤسسي إقليم كوردستان العراق

تجمع إجابات الخبراء على أن فكرة إنشاء صندوق الحج الكوردستاني للادخار والاستثمار في أصلها فكرة مهمّة وضرورية، لكنها تحتاج إلى تهيئة عدد من الشروط حتى تنجح على أرض الواقع. فد. علي القره داغي يرى أن إنشاء صندوق حج في الإقليم يمكن أن يوفّر آلية مستدامة لتمويل فريضة الحج، خاصة لذوي الدخل المحدود، إلا أنه يشدّد على أن نجاح مثل هذا الصندوق مشروط بوجود إدارة "نزيهة، صادقة، وكفؤة"، وبيئة سياسية واقتصادية أكثر استقرارًا، لأن طبيعة الصندوق الادخارية–الاستثمارية تقتضي بقاءه لعقود. ومن جهة أخرى، يؤكد د. شعبان أن وجود مصارف إسلامية وتجارب محدودة ناجحة في الإقليم يشير إلى إمكانية نجاح مؤسسات مالية غير مصرفية مثل صندوق الحج، بشرط أن يُرفق المشروع ببرامج تدريبية متخصصة للقائمين عليه، وبرامج توعوية للمستفيدين المحتملين، حتى يدرك الناس طبيعة الصندوق وأهدافه الشرعية والاقتصادية. ويرى د. أبو بكر أن الصندوق يمثل "ضرورة ملحّة" لفئات واسعة من المجتمع لا تسمح دخولها بتجميع تكاليف الحج في وقت قصير، وأن ربط الادخار بفريضة الحج يمنح المشروع قوة دافعة اجتماعية وشرعية، إذا توفرت الثقة في الإدارة والضمانات. كما يشير إلى أهمية معالجة التحديات الشرعية عبر وجود هيئة رقابة شرعية متخصصة، والتنسيق مع اتحاد العلماء في الإقليم، مؤكدًا من خلال خبرته العملية عدم وجود تعارض جوهري بين توجيهات هيئة الفتوى في الإقليم ومعايير أيوفي الشرعية. أما د. إدريس فيؤكد أن الصندوق لا يساعد فقط على أداء الحج، بل يمكن أن يتحول إلى أداة لدعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ما يعزّز استقرار الإقليم على المدى البعيد.

وبناءً على هذا كله، يُستنتج أن تطبيق تجربة صندوق الحج الماليزي في إقليم كوردستان ممكن من حيث المبدأ، لكنه يتوقف على إدارة واعية لجملة من التحديات. فمن الناحية السياسية، ينبغي ضمان استقلالية الصندوق عن الأحزاب والتجاذبات، حتى يُنظر إليه كجسم

مهني عام لا كأداة لصراع سياسي. ومن الناحية الاقتصادية، يلزم أن تُصمَّم استثمارات الصندوق على أساس التنويع المدروس، والبدء بقطاعات أقل مخاطرة في المراحل الأولى، مستفيدًا من تجربة صندوق الحج الماليزي في توزيع استثماراته بين قطاعات متعدّدة. ومن الناحية الإدارية، تشير إجابات الخبراء إلى أهمية الاستفادة من خبرة صندوق الحج الماليزي نفسه في بناء القدرات الإدارية والرقابية للقائمين على الصندوق الكوردستاني، عبر برامج تدريب واتفاقيات تعاون فنية. أما من الناحية المجتمعية، فنجاح المشروع مرتبط بإطلاق برامج توعوية موسّعة، عبر المساجد والجامعات ووسائل الإعلام ومواقع التواصل، لشرح فكرة الصندوق ومنتجاته وآليات ضمان المدخرات. كما أن تغطية جزء من التكاليف التشغيلية في المراحل الأولى عبر دعم حكومي، والاستفادة من البنية التحتية للمصارف الإسلامية القائمة (الفروع، الأنظمة الإلكترونية، قاعدة العملاء)، يمكن أن يخفّف من الأعباء المالية على الصندوق في مرحلة التأسيس.

وعليه، يرى الباحث أن نتائج المقابلات تؤكد إمكان تكييف تجربة صندوق الحج الماليزي مع خصوصيات إقليم كوردستان، شريطة ألا يُنقل النموذج الماليزي نقلاً حرفيًا، بل يُعاد بناؤه في ضوء الواقع التشريعي والاقتصادي والمصرفي في الإقليم، وبالاستفادة من الخبرة الماليزية كمرجع إرشادي في الحوكمة وإدارة المخاطر وتنويع الاستثمارات، لا كنموذج جامد. وهذا ما يمهّد للانتقال في الفصل التالي إلى صياغة التصوّر المقترح لصندوق الحج الكوردستاني للادخار والاستثمار.

المبحث الثاني: دراسة الإطار التشريعي لمشروع صندوق الحج الكوردستاني

يسعى الباحث في هذا المبحث إلى دراسة الإطار التشريعي لمشروع صندوق الحج الكوردستاني، وذلك من خلال إجراء مقابلة متخصصة مع خبير قانوني في إقليم كوردستان، لتحليل مدى توفر الأسس القانونية لإنشاء الصندوق، والآليات التشريعية المناسبة لتأسيسه وضمان استدامته. كما يستند الباحث إلى تحليل تجربة صندوق الحج الماليزي، إضافة إلى الاستفادة من تجربة صندوق الحج الأردني، بهدف تكوين تصور تشريعي متكامل يتناسب مع البيئة القانونية لإقليم كوردستان العراق. يتناول هذا المبحث الإطار التشريعي للصندوق في مطلبين رئيسيين:

المطلب الأول: مقابلة حول الإطار التشريعي لمشروع صندوق الحج الكوردستان
المطلب الثاني: دراسة التصور التشريعي لمشروع صندوق الحج الكوردستان

المطلب الأول: مقابلة حول الإطار التشريعي لمشروع صندوق الحج الكوردستان

اعتمد الباحث في هذا المبحث أسلوب المقابلة شبه المنظمة مع خبير قانوني واحد، هو د. محمد شهاب محمد أمين[٨]، نظرًا لموقعه المهني وخبرته في التشريع في إقليم كوردستان، وما يمثله من مرجعية متخصصة في تفسير آليات إصدار القوانين والأنظمة في الإقليم. وقد تم تسجيل المقابلة وتفريغها نصيًا، ثم تحليلها تحليلاً نوعيًا موضوعيًا لاستخلاص العناصر المرتبطة مباشرة بسؤال البحث حول الإطار التشريعي الممكن لصندوق الحج الكوردستاني.

السؤال الأول: ما هي الإجراءات القانونية اللازمة لإنشاء صندوق خاص بالحج يهدف إلى ادخار أموال الراغبين في أداء فريضة الحج واستثمارها تحت مسمى "صندوق الحج الكوردستاني للادخار والاستثمار" في إقليم كوردستان؟

أوضح الدكتور محمد أن العملية لتشريع أي قانون تبدأ من الوزارة المعنية بالمشروع المقترح. وفي حالة مشروع قانون "صندوق الحج الكوردستاني"، فإن وزارة الأوقاف والشؤون الدينية في إقليم كوردستان العراق هي الجهة المسؤولة عن إعداد مشروع القانون. بعد إعداده، يقوم وزير الأوقاف بعرض المشروع على مجلس الوزراء، الذي يقرر دراسة الموضوع وإحالته إلى مجلس الإقليم التابع لوزارة العدل. مجلس الإقليم يتولى مراجعة الصياغة القانونية لمشروع القانون وتوحيدها، ثم يعيده إلى مجلس الوزراء مع التعديلات المطلوبة. بعد ذلك، يحال المشروع إلى هيئة الاستشارات القانونية، التي تراجع القانون من الناحية القانونية لضمان توافقه مع القوانين الأخرى. بعد انتهاء هيئة الاستشارات القانونية من المراجعة، يعود المشروع إلى مجلس الوزراء لمناقشته وتنفيذ التعديلات، إذا لزم الأمر، ثم التصويت عليه. إذا تمت الموافقة، يرسل المشروع إلى البرلمان، يحث يخضع لمناقشة اللجنة القانونية المتخصصة. في البرلمان، يتم تقديم المشروع للقراء الأولى والثانية، مع مشاركة الوزارة المعنية في الجلسات لتوضيح أهمية القانون والإجابة على استفسارات النواب. بعد المناقشة، يجري التصويت النهائي، وإذا حصل القانون على الأغلبية،

[٨] أستاذ القانون الدستوري في جامعة سوران في إقليم كوردستان العراق. تم إجراء المقابلة معه في تاريخ ٢٧-٠١-٢٠٢٥م.

يرسل إلى رئاسة الإقليم للمصادقة عليه. وأخيرًا، يتم نشر القانون في جريدة "وقائع كردستان"[٩]، ليصبح ساري المفعول.

السؤال الثاني: من الناحية القانونية، أيهما أكثر ملاءمة ومرونة: تأسيس الصندوق تحت إشراف وزارة الأوقاف والشؤون الدينية من خلال تعديل قانون الوزارة وإضافة فقرة خاصة بإنشاء صندوق الحج؟ أو إصدار قانون مستقل خاص بصندوق الحج؟ أو إصدار تعليمات تنظيمية من قبل وزير الأوقاف بإنشاء الصندوق؟

أوضح الدكتور محمد أن الخيار الأنسب والأقوى من الناحية القانونية والذي يمنح الصندوق استقلالية وصلاحيات أوسع هو إصدار قانون مستقل خاص بالصندوق. هذا القانون سيضمن للصندوق مرجعية قانونية قوية واستقلالية تامة في إدارته وأعماله. أما بالنظر إلى مسألة المرونة وسهولة التنفيذ، فإن إصدار تعليمات تنظيمية من قبل وزير الأوقاف يعد الخيار الأكثر مرونة وأقل تعقيدًا، حيث يمكن تنفيذها بسرعة مقارنة بإجراءات إصدار قانون. ومع ذلك، أشار إلى أن حتى التعليمات تحتاج إلى مصادقة من مجلس الوزارة قبل دخولها حيز التنفيذ. فيما يخص خيار تعديل قانون وزارة الأوقاف، أكد أن هذا الخيار ليس ملائمًا ولا بوفر مرونة، حيث إن تعديل القانون يتطلب نفس الإجراءات والآليات المعقدة التي يتطلبها إصدار قانون جديد. خلص الدكتور محمد إلى أن الخيار الأفضل والأكثر ملاءمة هو إصدار قانون مستقل خاص بالصندوق، إذ يجمع بين القوة القانونية والاستقلالية، مما يعزز من قدرة الصندوق على تحقيق أهدافه بكفاءة.

السؤال الثالث: في حال اللجوء إلى إصدار قانون خاص بإنشاء صندوق الحج الكوردستاني، ما أبرز التحديات القانونية قد تواجه الصندوق، وكيف يمكن صياغة القانون بشكل أفضل؟

أوضح الدكتور محمد أن إصدار قانون خاص بصندوق الحج، بمجرد نشره في جريدة "وقائع كردستان"، يُلزم الوزارة المعنية بتنفيذه، بغض النظر عن درجة تعقيد أو بساطة الصياغة. ومع ذلك، أشار إلى أن صياغة القانون يجب أن تكون بسيطة وغير معقدة، مع الأخذ بعين

[٩] هي الجريدة الرسمية لحكومة إقليم كوردستان العراق، تصدر من قبل وزارة العدل أسبوعيًا كل يوم اثنين في حالة توفر المواضيع.

الاعتبار واقع إقليم كوردستان، بعيدًا عن نقل نصوص أو قوانين من دول أخرى. صياغة قانون يتماشى مع السياق المحلي يزيد من فرص نجاحه وفعاليته. وأكد أن القانون يجب أن يركز على رسم الخطوط العريضة لتحقيق أهدافه الأساسية، دون التعمق في التفاصيل الدقيقة. فالقانون الناجح هو الذي يحدد الهدف الرئيسي وآليات تحقيقه، مع ترك التفاصيل لتنظيمها لاحقًا من خلال تعليمات يصدرها الوزير المعني. وأشار إلى أنه من المعتاد أن تحتوي القوانين في نهايتها نصًا يلزم الوزير المعني بإصدار التعليمات اللازمة لتنفيذ أحكام القانون. ومن خلال هذه التعليمات، يمكن توضيح التفاصيل الدقيقة وآليات التنفيذ العملي. وأشار إلى أن التحديات الأكبر تأتي بعد إصدار القانون، حيث تمكن الصعوبة في تحويل النصوص النظرية إلى إجراءات عملية تطبق على أرض الواقع. لذلك، من الضروري أن تكون هناك خطة واضحة ومتكاملة لدعم تنفيذ القانون ومواجهة التحديات التي قد تظهر أثناء التطبيق.

أهم النتائج المستخلصة من الأجوبة حول مدى الإطار التشريعي لمشروع صندوق الحج الكوردستان:

أظهرت المقابلة مع الخبير القانوني أن مسار إنشاء "صندوق الحج الكوردستاني للادخار والاستثمار" يخضع –شأنه شأن سائر القوانين في الإقليم– لسلسلة محددة من الإجراءات التشريعية تبدأ من الجهة القطاعية المختصة، وهي هنا وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، التي تتولى إعداد مشروع القانون في صيغته الأولية، ثم رفعه إلى مجلس الوزراء لمناقشته وإحالته إلى الجهات القانونية المختصة للمراجعة والصياغة، قبل عرضه على برلمان إقليم كوردستان لمناقشته والتصويت عليه، ومن ثمّ إحالته إلى رئاسة الإقليم للمصادقة ونشره في الجريدة الرسمية (وقائع كوردستان) ليصبح نافذًا.

كما بيّنت المقابلة أن الخيار الأكثر ملاءمة من الناحية القانونية لمشروع الصندوق هو إصدار قانون مستقل خاص به، يمنحه شخصية اعتبارية واضحة واستقلالية مالية وإدارية، ويؤطّر علاقته بالوزارة والحكومة والجهات الرقابية. وأوضح الخبير أن الاعتماد على مجرّد تعليمات وزارية، وإن كان أسرع من حيث الإجراءات، يظل أقلّ قوة من حيث الضمانات القانونية والاستقلالية؛ كما أن إدراج الصندوق في إطار تعديل لقانون وزارة الأوقاف لا يوفّر المرونة

المطلوبة، لأن إجراءات التعديل لا تقل تعقيدًا عن إجراءات إصدار قانون جديد. ومن ثمّ، فإن منح الصندوق قانونًا خاصًا يُعدّ الخيار الأرجح لتحقيق الاستقرار التشريعي والحوكمي للمشروع.

كذلك أكّدت المقابلة أهمية أن تأتي صياغة القانون بسيطة وواضحة ومتلائمة مع الواقع الكوردستاني، بعيدًا عن النقل الحرفي لنصوص تشريعية من دول أخرى تختلف في بنيتها الدستورية والقانونية. فالدور الأساس للقانون -كما أوضح الخبير- هو رسم الخطوط العريضة: تحديد الأهداف، وبيان طبيعة الصندوق وصفته القانونية، وبيان هيكله العام وآليات الإشراف والرقابة عليه، مع ترك التفاصيل الفنية والإجرائية للتعليمات التنفيذية التي يصدرها الوزير المختص لاحقًا. وبذلك ينتقل ثقل التعقيد من صلب القانون إلى التعليمات، بما يسمح بتطوير هذه التفاصيل دوريًا دون الحاجة إلى تعديل القانون في كل مرة.

وأخيرًا، أظهرت المقابلة أن التحديات ليست قانونية نظرية فحسب، بل تنفيذية وإدارية بالدرجة الأولى؛ إذ لا تنحصر الصعوبة في إصدار النص التشريعي، بل في تهيئة البيئة المؤسسية والقدرات الإدارية التي تمكّن من تنزيل القانون على أرض الواقع وتحويله إلى إجراءات عملية فعّالة. ومن ثمّ، فإن أي تصور تشريعي لصندوق الحج الكوردستاني يحتاج أن يُقرَن منذ البداية بخطة تطبيق واضحة، تتضمن آليات إصدار التعليمات التنفيذية، وبناء القدرات داخل الوزارة والصندوق، والتنسيق مع الجهات الرقابية والمالية ذات الصلة.

المطلب الثاني: دراسة التصور التشريعي لمشروع صندوق الحج الكوردستان

بالاستناد إلى التطور التشريعي الذي مرّ به صندوق الحج الماليزي[١٠]، والاستفادة من تجربة صندوق الحج الأردني[١١]، وربط ذلك بنتائج المقابلة مع الخبير القانوني، يتبيّن أن التصور التشريعي

---

[١٠] ينظر الصفحة: ٥٢.

[١١] وإذا نظرنا إلى التجربة الأردنية، نجد أن الإطار التشريعي لصندوق الحج الأردني أيضًا شهد تطورات عدة لضمان ملاءمته لواقع الصندوق وتوسعه. فقد نص قانون وزارة الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية رقم (٣٢) لسنة (٢٠٠١م)، في المادة (٣٠)، على إنشاء صندوق خاص داخل الوزارة تحت اسم "صندوق الحج"، يتمتع بالاستقلال المالي والإداري، وتنظم شؤونه من خلال نظام خاص يصدر لهذه الغاية. تأسس الصندوق رسميًا عام (٢٠١٣م) بموجب هذا القانون، بعد إصدار تعليمات الادخار في صندوق الحج اسنادًا إلى المادة (٢٥) من نظام صندوق الحج رقم (٣٥) لسنة (٢٠١٠م). ومع استمرار التطوير التشريعي، تم إلغاء النظام السابق واستبداله بنظام صندوق الحج وتعديلاته رقم

الملائم لمشروع صندوق الحج الكوردستاني ينبغي أن يقوم على إصدار قانون خاص ينظم الصندوق بوصفه مؤسسة ادخارية—استثمارية مستقلة، تُحدَّد فيه بوضوح أهداف الصندوق ووظيفته الرئيسة في تمويل فريضة الحج وتنمية المدخرات، إلى جانب بيان هيكله الإداري، وطبيعة شخصيته القانونية، واستقلاله المالي والإداري، وآليات الإشراف والرقابة عليه.

ويرجّح الباحث أن يُوضع الصندوق –من حيث الولاية القطاعية– تحت إشراف وزارة الأوقاف والشؤون الدينية في إقليم كوردستان، مع النص في القانون على استقلاليته التشغيلية والمالية؛ بحيث تبقى الوزارة جهة الإشراف العام وضمان انسجام أنشطة الصندوق مع السياسة الدينية والشرعية في الإقليم، بينما يتولى مجلس إدارة الصندوق وطاقمه التنفيذي إدارة عملياته اليومية واستثماراته وفق أحكام القانون والضوابط الشرعية.

يثير وضع الصندوق تحت إشراف وزارة الأوقاف والشؤون الدينية مع تمتّعه بالاستقلال المالي والإداري تساؤلًا حول طبيعته القانونية: هل يعدّ مؤسسة حكومية خالصة أم هيئة عامة شبه حكومية؟

بالاستقراء المقارن للتجارب الدولية، لا سيما تجربة صندوق الحج الماليزي الذي أنشئ بوصفه هيئة قانونية مستقلة خاضعة لإشراف حكومي، يتبيّن أن النموذج الأنسب لمشروع صندوق الحج الكوردستاني هو نموذج المؤسسة العامة ذات الشخصية الاعتبارية المستقلة، أي الكيان شبه الحكومي. فهذا النموذج يجمع بين مزايا الانتماء إلى المنظومة الرسمية للدولة –من حيث الرقابة، والثقة المجتمعية، وإمكانية تقديم الضمان الحكومي– وبين مزايا الاستقلال في الإدارة والاستثمار التي تتطلبها طبيعة الصندوق بوصفه مؤسسة ادخارية—استثمارية تحتاج إلى مرونة تشغيلية وقدرة على جذب الكفاءات وتطبيق أفضل ممارسات الحوكمة.

كما يُستحسن –في ضوء التجربتين الماليزية والأردنية، وما أشار إليه الخبير القانوني– أن تُصاغ مواد القانون صياغة موجزة وواضحة، تركز على المبادئ العامة والأحكام الأساسية، دون إثقاله بالتفاصيل الفنية والإجرائية الدقيقة. ويمكن أن تُترَك هذه التفاصيل، مثل إجراءات

---

(٥١) لسنة (٢٠١٩م)، الذي جاء لمعالجة الجوانب القانونية والإدارية وتحقيق كفاءة أكبر في إدارة الصندوق واستثماراته. ينظر: **صندوق الحج للادخار والاستثمار**، الموقع: https://hajjfund.gov.jo/ar/node/126 شوهد في ١٥-٠١-٢٠٢٥م.

فتح الحسابات، وآليات الاستثمار التفصيلية، ونظم العمل الداخلية، للتعليمات والأنظمة التنفيذية التي يصدرها الوزير المختص أو مجلس إدارة الصندوق بموجب تفويض قانوني صريح. إن تبنّي هذا النهج يضمن من جهة استقرار الإطار القانوني العام، ومن جهة أخرى يتيح مرونة أكبر في تحديث الإجراءات واللوائح بما يتلاءم مع تطور عمل الصندوق والبيئة الاقتصادية.

وانطلاقًا من التجارب المقارنة، يرى الباحث أن يُصاغ الإطار التشريعي للصندوق بحيث يكون مرنًا وقابلًا للتطوير؛ فيُدرج في القانون نص يتيح مراجعته أو تعديله عند الحاجة، كما يُنصّ في ختامه على إلزام الوزير المعني بإصدار التعليمات اللازمة لتنفيذ أحكامه خلال مدة زمنية محددة. وبذلك يتكوّن إطار تشريعي متكامل: قانون يؤسس ويضبط الاتجاه العام، وأنظمة وتعليمات تفصّل وتواكب، بما يضمن للصندوق القدرة على التكيّف مع توسّعه المستقبلي وتطوّر أدواته الاستثمارية.

المبحث الثالث: دراسة تكامل مشروع صندوق الحج الكوردستاني مع وزارة الأوقاف والشؤون الدينية والمصارف الإسلامية

يدرس الباحث في هذا المبحث طبيعة العلاقة التكاملية بين مشروع صندوق الحج الكوردستاني من جهة، وكلٍّ من وزارة الأوقاف والشؤون الدينية في حكومة إقليم كوردستان والمصارف الإسلامية العاملة في الإقليم من جهة أخرى. ولتحقيق ذلك، اعتمد الباحث على مقابلات خبراء مع كلٍّ من ممثّل رسمي لوزارة الأوقاف والشؤون الدينية، والمدير العام للمديرية العامة للحج والعمرة، إضافة إلى خبير مصرفي متخصص في العمل المصرفي الإسلامي. والهدف من هذه المقابلات ليس بناءَ صورة كمية أو إحصائية، بل استجلاء الرؤية القانونية والمؤسسية والعملية الرسمية في ضوء القوانين والأنظمة النافذة في الإقليم، وهو ما يتحقّق عادةً عبر مقابلات الخبراء مع أصحاب الاختصاص والموقع، لا عبر تعدد الأفراد. ويُختَم هذا المبحث بتحليلٍ تصوّري لطبيعة هذا التكامل المؤسسي، يستند إلى نتائج هذه المقابلات، وإلى ما تتيحه التجربة الماليزية، فضلًا عن التجربة الأردنية، من مؤشراتٍ يمكن الإفادة منها في سياق إقليم كوردستان العراق. وذلك في أربعة مطالب على النحول الآتي:

المطلب الأول: مقابلة حول تكامل مشروع صندوق الحج الكوردستان مع وزارة الأوقاف والشؤون الدينية

المطلب الثاني: مقابلة حول تكامل مشروع صندوق الحج الكوردستان مع المديرية العامة للحج والعمرة

المطلب الثالث: مقابلة حول تكامل مشروع صندوق الحج الكوردستان مع المصارف الإسلامية

المطلب الرابع: تحليل تكامل لمشروع صندوق الحج الكوردستان مع وزارة الأوقاف والشؤون الدينية والمصارف الإسلامية

المطلب الأول: مقابلة حول تكامل مشروع صندوق الحج الكوردستان مع وزارة الأوقاف والشؤون الدينية

أجرى الباحث مقابلة مع الدكتور إبراهيم محمد طاهر[١٢]، كممثل وزارة الأوقاف والشؤون الدينية في حكومة إقليم كوردستان، وقد اختير الدكتور إبراهيم بوصفه مسؤولًا في وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، وذي صلة مباشرة بملف الحج، ممثّلًا مناسبًا لاستطلاع موقف الوزارة من فكرة الصندوق وآليات تكاملها معه، وعليه فإن الإجابات تعبّر عن التصوّر المؤسسي الأوّلي للوزارة، وإن تضمّنت في بعض المواضع اجتهادات شخصية مبنية على خبرته العملية.

السؤال الأول: هل لدى وزارة الأوقات والشؤون الدينية في حكومة إقليم كوردستان رؤية لإنشاء صندوق للحج يختص بالادخار والاستثمار؟

أكد الدكتور إبراهيم أن وزارة الأوقاف تمتلك رؤية مستقبلية تهدف إلى إنشاء صندوق يختص بادخار أموال المواطنين الراغبين في أداء فريضة الحج واستثمارها، مستوحاة من التجارب الناجحة في ماليزيا والدول الإسلامية الأخرى. تتضمن هذه الرؤية اعتماد نظام تسجيل ودفع رسوم الحج إلكترونيًا، سواء من خلال المصارف أو الصندوق المقترح، بهدف استثمار هذه الأموال بما يسهم في تحسين الاقتصاد، رفع مستوى معيشة الناس، وتعزيز البنية الاقتصادية.

---

[١٢] معاون المفتش العام ومدير الإرشاد والبحوث والدراسات في وزارة الأوقاف والشؤون الدينية في حكومة إقليم كوردستان العراق. تم إجراء المقابلة معه في تاريخ ١٥-١١-٢٠٢٣م.

وأوضح أن الوزارة لم تتخذ بعد خطوات عملية لتطبيق هذه الرؤية، لكنها ترحب بجميع الجهود البحثية والمبادرات التي تسعى لتحقيق هذا الهدف. وأشار إلى أن مثل هذه الجهود البحثية، بما في ذلك هذا البحث الذي يتم العمل عليه، يمكن أن تقدم خارطة طريق واضحة لحكومة الإقليم حول كيفية تأسيس هذا الصندوق. وأضاف أن الموضوع نوقش سابقًا في مؤتمر الحج الذي عُقد في ديسمبر (٢٠١٩م)، لكن لم تتخذ توصيات مباشر في ذلك الوقت نظرًا للظروف القائمة. ومع ذلك، فإن وجود دراسة مفصلة ومتكاملة قد يساعد في المضي قدمًا لتحقيق هذه الرؤية.

السؤال الثاني: ما الآلية المناسبة لربط صندوق الحج بوزارة الأوقاف؟

أوضح الدكتور إبراهيم أنه لا يوجد حاليًا قانون خاص بصندوق الحج سواء في إقليم كوردستان أو العراق، ولكن يمكن لوزير الأوقاف استخدام صلاحياته لإصدار تعليمات تعنى بتأسيس الصندوق. وتحدث عن خيارين رئيسيين:

١. إصدار التعليمات: يعد خيارًا أسرع وأسهل للتنفيذ، لكنه قد يكون أقل قوة مقارنة بالقوانين.
٢. إصدار قانون: يوفر أساسًا قانونيًا أقوى، لكنه يتطلب موافقة برلمان كوردستان، مما يجعل العملية أطول وأكثر تعقيدًا.

وأشار إلى أن كلا الخيارين يحتاجان إلى موافقة مجلس الوزراء، مع ضرورة تهيئة المناسبة لضمان نجاح التنفيذ وتجنب التحديات المحتملة التي قد تواجه القانون أو التعليمات.

السؤال الثالث: كيف يمكن التنسيق بين نشاط صندوق الحج ووزارة الأوقاف؟

أكد الدكتور إبراهيم أنه في حال إنشاء صندوق الحج، يمكن أن يتم التنسيق بينه وبين الوزارة عبر تقسيم أنواع الحج إلى درجات مختلفة يتم ربطها ببرامج الصندوق. كما أشار إلى إمكانية تضمين برامج العمرة كجزء من أنشطة الصندوق، مما يعزز من دوره وفعاليته. ولضمان نجاح المشروع، دعا إلى تنظيم مؤتمر وورش عمل تعريفية عن الصندوق وأهدافه. كما شدد على أهمية الاستفادة من خطباء المساجد وشركات العمرة في نشر الوعي المجتمعي حول الصندوق، مما يسهم في زيادة المشاركة وتعزيز ثقافة الادخار المؤسسي لأداء الحج والعمرة.

أهم النتائج المستخلصة من الأجوبة حول تكامل مشروع صندوق الحج الكوردستاني مع وزارة الأوقاف والشؤون الدينية:

ومن خلال هذه المقابلة مع ممثل وزارة الأوقاف والشؤون الدينية تبيّن للباحث أن الوزارة تمتلك رؤية مبدئية تجاه إنشاء صندوق حج يُعنى بالادخار والاستثمار، مستلهمةً في ذلك التجارب الناجحة في الدول الإسلامية الأخرى، ولا سيما التجربة الماليزية، وأن هذه الرؤية تتركّز على توظيف مدّخرات الراغبين في أداء الفريضة ضمن إطار مؤسسي منظم يعود بالنفع على الحجاج وعلى الاقتصاد المحلي في آنٍ واحد. كما أظهرت المقابلة انفتاح الوزارة وترحيبها بالجهود البحثية والمبادرات العلمية التي يمكن أن تسهم في بلورة هذا المشروع، إذ أشار الدكتور إبراهيم إلى إمكانية الإفادة من هذه الدراسة بوصفها خارطة طريق أولية يمكن رفعها إلى الجهات المعنية في حكومة الإقليم عند بحث موضوع إنشاء الصندوق.

واتضح كذلك أن الوزارة تنظر بمرونة إلى الخيارات القانونية المتاحة لربط الصندوق بها؛ إذ يرى ممثلها أن تأسيس الصندوق يمكن أن يتم مؤقتًا عبر تعليمات تنظيمية يصدرها وزير الأوقاف باعتبارها أيسر وأسرع من حيث الإجراءات، مع بقاء خيار إصدار قانون خاص بالصندوق مطروحًا بوصفه الإطار التشريعي الأقوى والأكثر رسوخًا على المدى الطويل متى ما تهيأت الظروف التشريعية الملائمة. كما أكّدت المقابلة أن لوزارة الأوقاف دورًا محوريًا في دعم الصندوق وتفعيل عمله، من خلال ربط برامج الحج والعمرة بأنشطة الصندوق، والاستفادة من المنابر الدينية، وخطباء المساجد، وشركات الحج والعمرة في نشر ثقافة الادخار المؤسسي للحج والتعريف بأهداف الصندوق وآلياته.

ويرى الباحث –في ضوء ذلك– أن تكامل مشروع صندوق الحج الكوردستاني مع وزارة الأوقاف والشؤون الدينية يُظهر قابلية عالية للنجاح متى ما أُحسن توظيف هذه الرؤية المبدئية في إطار تشريعي وتنظيمي واضح، وتم البناء عليها عبر خطوات تنفيذية مدروسة تعزّز ثقة المجتمع بالصندوق وتضمن استدامة عمله.

المطلب الثاني: مقابلة حول تكامل مشروع صندوق الحج الكوردستان مع المديرية العامة للحج والعمرة

أجرى الباحث مقابلة مع الشيخ نياز راغب عبد الله مدير العام للمديرية الحج والعمرة [١٣]، حيث تم توجيه مجموعة من الأسئلة المتخصصة إليه حول العلاقة التكاملية المحتملة بين مشروع صندوق الحج الكوردستاني مع المديرية العامة للحج والعمرة، وذلك على النحو الآتي:

السؤال الأول: ما الرؤية المؤسسية للمديرية العامة للحج والعمرة بشأن مشروع "صندوق الحج الكردستاني للادخار والاستثمار"، ودوره المحتمل في دعم عمل المديرية وتسهيل أداء فريضة الحج من الناحية المالية؟

أوضح الشيخ نياز أن هذا المشروع يمثل مبادرة مهمة للغاية لمنطقة إقليم كوردستان العراق، حيث يسهم بشكل كبير في تطوير آليات أداء الحج من الناحية المالية. وأشار إلى أن الحجاج في الإقليم يواجهون صعوبات مالية كبيرة نتيجة للظروف الاقتصادية العامة في العراق، مما يجعل الادخار عبد الصندوق وسيلة فعالة لدعمهم ماليًا. وأضاف أن توفير نظام ادخاري واستثماري للحجاج سيخفف الأعباء المالية عليهم، وسيمكنهم من أداء الفريضة بسهولة أكبر، مما يجعله مشروعًا ملائمًا وضروريًا للراغبين في الحج داخل الإقليم.

السؤال الثاني: ما الآلية المناسبة للتعاون بين المديرية العامة للحج والعمرة ومشروع صندوق الحج لتخصيص نسبة محددة من الأسماء المرشحة للحج لصالح المشتركين في الصندوق؟

أكد الشيخ نياز أن الآلية الأنسب للتعاون تمكن في وضع الصندوق تحت إشراف المديرية العامة للحج والعمرة، نظرًا لكون المديرة الجهة المسؤولة عن تنظيم وإدارة شؤون الحج والعمرة في الإقليم. وأضاف أنه في حال إنشاء الصندوق، يجب تخصيص نسبة من الأسماء المرشحة لصالح الصندوق وذلك لتشجيع الناس للاشتراك فيه. وأشار إلى أنه نظرًا لأن المشروع حديث التأسيس، فمن المناسب أن تبدأ نسبة

[١٣] مدير العام للمديرية الحج والعمرة في وزارة الأوقاف والشؤون الدينية في حكومة إقليم كوردستان العراق. تم إجراء المقابلة معه في تاريخ ٣٠-٠١-٢٠٢٥م.

تخصيص الأسماء المشمولة بالصندوق بمعدل (٥٪)، على أن تزيد هذه النسبة تدريجيًا مع نمو الصندوق وزيادة عدد المشتركين. كما أكد أن المديرية مستعدة تمامًا للتعاون مع الصندوق المقترح، مشددًا على أن هذه المبادرة سيكون لها تأثير إيجابي بنسبة (١٠٠٪) على تحسين إدارة وتنظيم أداء فريضة الحج.

السؤال الثالث: ما الوسيلة المناسبة لنشر التوعية حول الصندوق المقترح لدى الحجاج المحتملين؟

أوضح الشيخ نياز أن أفضل وسيلة لنشر الوعي حول الصندوق هي إثبات مصداقية من خلال التطبيق الفعلي. وأكد أن الصندوق يحتاج إلى إجراءات ملموسة لبناء ثقة الجمهور، فعلى سبيل المثال، إذا أعلن الصندوق عن تخصيص نسبة من الأسماء المرشحة للحج لمشتركيه، ثم رأى الناس فعلًا أن هذه النسبة قد حصلت على فرصة الحج من خلال الصندوق، فسيترسخ لديهم الشعور بالثقة في المشروع. وأضاف أن بناء الثقة يعتمد في الشفافية والمصداقية في التنفيذ، مشددًا على أن النجاح الفعلي للصندوق في توفير فرص الحج للمشتركين وفقًا لما تم الإعلان عنه، سيكون أكبر دافع للناس للاشتراك في المستقبل، مما يعزز من انتشار المشروع وزيادة الإقبال عليه.

أهم النتائج المستخلصة من الأجوبة حول تكامل مشروع صندوق الحج الكوردستاني مع المديرية العامة للحج والعمرة:

من خلال إجابات الشيخ نياز راغب عبد الله يتضح أن المديرية العامة للحج والعمرة تنظر إلى مشروع صندوق الحج الكوردستاني بوصفه مبادرة ذات أهمية خاصة في السياق المالي للحجاج في الإقليم؛ إذ ربط بين الفكرة وبين الواقع الاقتصادي الصعب الذي يعيشه أغلب المتقدمين للحج، وبيّن أن وجود آلية ادخارية واستثمارية منظَّمة من خلال الصندوق من شأنه أن يخفّف العبء المالي عنهم ويُيسّر عليهم الوفاء بتكاليف الفريضة. كما أشار إلى أن المديرية، باعتبارها الجهة المسؤولة عن تنظيم شؤون الحج والعمرة، تُعدّ المكان الطبيعي لإسناد وظيفة الإشراف على الصندوق، مع اقتراحه العملي بربط الصندوق بحصة محددة من الأسماء المرشّحة للحج، تبدأ بنسبة تقارب (٥٪) في السنوات الأولى ثم ترتفع تدريجيًا مع توسّع قاعدة المشتركين.

ويكشف هذا الطرح عن استعداد مؤسسي واضح للتعاون مع الصندوق، وعن إدراك بأن تخصيص نسبة من مقاعد الحج للمشتركين يمثّل حافزًا قويًا للانخراط في النظام الادخاري المقترح. كما شدّد الشيخ نياز على أن بناء ثقة الجمهور لا يتحقّق بالخطاب النظري فقط، وإنما من خلال التطبيق العملي والشفافية في تنفيذ التعهّدات؛ أي أن يرى الناس بالفعل أن المشتركين في الصندوق يحصلون على فرص الحج وفق الآليات المعلن عنها، وهو ما يجعله يرى أن تأثير المشروع -إذا نُفِّذ على هذا النحو- سيكون إيجابيًا بدرجة كبيرة على تنظيم وإدارة عملية الحج في الإقليم.

في ضوء ما تقدّم، يرى الباحث أن نجاح مشروع صندوق الحج الكوردستاني يتوقّف بدرجة أساسية على بناء علاقة تكاملية واضحة مع المديرية العامة للحج والعمرة، بوصفها الجهة المسؤولة عن تنظيم وترشيح الحجاج في الإقليم. فإجابة الشيخ نياز أظهرت -من جهة- استعدادًا مؤسسيًا للتعاون، ومن جهة أخرى، قدّمت آلية عملية للتكامل عبر تخصيص نسبة من مقاعد الحج للمشتركين في الصندوق تبدأ بنسبة محدودة (٥٪) ثم تزداد تدريجيًا مع توسّع المشروع. ومن ثمّ، فإن اعتماد نموذج التعاون المقترَح من قِبَل المديرية، وتضمينه في الإطار التشريعي والتنظيمي للصندوق، يمثّل -في نظر الباحث- مسوّغًا واقعيًا قويًا للاعتقاد بأن الصندوق لن يكون مجرّد كيان ادخاري منفصل، بل جزءًا من منظومة الحج الرسمية في الإقليم.

المطلب الثاني: مقابلة حول تكامل مشروع صندوق الحج الكوردستان مع المصارف الإسلامية

أجرى الباحث مقابلة مع الدكتور صالح محمد محمود[١٤]، الخبير المصرفي في بنك جيهان الإسلامي، للوقوف على طبيعة العلاقة التكاملية الممكنة بين مشروع صندوق الحج الكوردستاني والمصارف الإسلامية في الإقليم، ودور هذه المصارف في إسناد الصندوق فنيًّا وتمويليًّا وتشغيليًّا.

[١٤] عضو مجلس الإدارة في مصرف جيهان ومستشار متخصص في العمليات المصرفية الإسلامية. يتمتع بخبرة طويلة وواسعة في عمله في البنك الإسلامي الأردني بين عامي (١٩٩٤-٢٠١٩م). تم إجراء المقابلة معه في تاريخ ٣٠-٠٣-٢٠٢٣م.

السؤال الأول: ما العلاقة التكاملية بين مشروع صندوق الحج الكوردستاني والمصارف الإسلامية؟

بيّن الدكتور صالح في إجابته أن شكل العلاقة التكاملية بين الصندوق والمصارف الإسلامية يتوقف ابتداءً على الكيفية التي سيتمّ بها تأسيس الصندوق وهيكلته. وميّز في هذا السياق بين مسارين رئيسين: المسار الأول أن يُنشأ الصندوق ككيان مستقلّ متخصص في ادخار أموال الراغبين في الحج واستثمارها؛ بحيث يستقبل الإيداعات مباشرة من المشتركين، ويديرها استثماريًّا، ثم يوزّع العوائد على أصحابها، مع إمكانية أن يتوسع نشاطه ليشمل تنظيم رحلات الحج للمشتركين الذين يستوفون الشروط. أمّا المسار الثاني، فيتمثّل في أن يعتمد الصندوق –إذا لم تتوافر لديه في المراحل الأولى الإمكانات والكوادر والخبرات الكافية– على شراكة عملية مع المصارف الإسلامية القائمة في الإقليم، بحيث تُسند إليها إدارة أموال الصندوق واستثمارها وفقًا لعقود شرعية متفق عليها، وبما يتيح الاستفادة من البنية المؤسسية والخبرة المتراكمة لهذه المصارف في إدارة الأموال والاستثمار والرقابة.

السؤال الثاني: ما الخدمات المصرفية الإسلامية التي يمكن أن تفيد في مشروع صندوق الحج الكوردستاني؟

أوضح الدكتور صالح أن المصارف الإسلامية في إقليم كوردستان تمتلك حزمة من الخدمات المصرفية التي يمكن أن تخدم مشروع الصندوق بصورة مباشرة. فمن حيث الجانب التشغيلي، تستطيع هذه المصارف استقبال الودائع الخاصة بالصندوق وإدارتها بكفاءة، وإدماجها في محافظ استثمارية متنوّعة متوافقة مع أحكام الشريعة. ومن حيث الجانب المالي والائتماني، يمكن أن توفّر المصارف خطوط تمويل أو تسهيلات ائتمانية تدعم نشاط الصندوق في المراحل الأولى أو عند الحاجة إلى تعزيز السيولة. كما تستطيع المصارف أن تقدّم للصندوق تقارير مالية ورقابية وإحصائية دورية تعزّز من مستوى الشفافية أمام أصحاب الودائع، إلى جانب إدارة شؤون عملاء الصندوق وإصدار القوائم أو البيانات المتعلقة بالمشتركين المؤهلين للحج متى اقتضت آليات العمل ذلك.

السؤال الثالث: كيف يمكن للمصارف الإسلامية المساهمة في مشروع صندوق الحج الكوردستاني؟

أشار الدكتور صالح إلى أن مساهمة المصارف الإسلامية لا تقتصر على جانب واحد، بل يمكن أن تكون متعددة الأبعاد. فمن ناحية البنية التحتية، تستطيع المصارف أن تضع في تصرّف الصندوق ما يلزمه من أنظمة تقنية، وبرمجيات، وقنوات إلكترونية لخدمة العملاء، بما في ذلك تطبيقات الهواتف الذكية ومنصات الدفع الإلكتروني. ومن ناحية الموارد البشرية، يمكن لهذه المصارف رفد الصندوق بكوادر مهنية ذات خبرة في التمويل الإسلامي وإدارة الاستثمار، سواء عن طريق الإعارة أو من خلال عقود شراكة استشارية وإدارية. كما أن خبرة المصارف في إدارة المحافظ الاستثمارية وتمويل المشروعات تمكّنها من مساعدة الصندوق في بناء سياسة استثمارية رشيدة تحافظ على أموال المودعين وتحقّق عائدًا مناسبًا في الإطار الشرعي.

السؤال الرابع: ما الضمانات التي يمكن أن تقدمها المصارف الإسلامية لتأمين الأموال المستثمرة لصالح مشروع صندوق الحج الكوردستان؟

أكّد الدكتور صالح أن أموال الصندوق إذا أودعت لدى المصارف الإسلامية فإنها ستخضع – شأنها شأن باقي الودائع – لمنظومة من الضوابط الرقابية التي يفرضها البنك المركزي العراقي والتعليمات الناظمة لعمل المصارف. وتشمل هذه المنظومة، على سبيل المثال، الالتزام بنِسَب معيّنة لمتطلّبات كفاية رأس المال، وتكوين مخصّصات لمواجهة المخاطر المحتملة، والالتزام بإدارة السيولة بما يضمن قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته في كل الأوقات. إلى جانب ذلك، تعتمد المصارف أنظمة رقابة داخلية صارمة على عمليات السحب والإيداع والتحويل، وتطبّق معايير ائتمانية متشدّدة عند توظيف أموال الصندوق في عمليات التمويل، بما في ذلك اشتراط الضمانات والتأمينات المناسبة على المستفيدين من هذه التمويلات. كل هذه الأدوات مجتمعة تُسهم في توفير مستوى معقول من الحماية لأموال الصندوق والمشتركين فيه.

السؤال الخامس: ما الأدوات المالية الإسلامية التي يمكن توظيفها لزيادة استفادة مشروع صندوق الحج الكوردستاني من خلال المصارف الإسلامية؟

أوضح الدكتور صالح أنَّ من بين الأدوات المالية التي يمكن أن تعزّز استفادة الصندوق من التعاون مع المصارف الإسلامية تصميم حسابات استثمارية خاصة بالمشتركين في الصندوق، تقوم على صيغ استثمارية شرعية مثل المضاربة أو الوكالة بالاستثمار، بحيث تُربط هذه الحسابات هدفًا وغرضًا بادخار مبالغ الحج واستثمارها لصالح أصحابها. كما يمكن تطوير منتجات تمويلية

موجهة ترتبط ببرنامج الصندوق، بحيث تُموَّل –من موارد الصندوق أو بالشراكة مع المصارف– نفقات الحج لمن اقتربت مدّخراته من المبلغ المطلوب، ثم تُستوفى الأقساط وفق جدول يتناسب مع دخل المشترك.

السؤال السادس: ما العوائق التي قد تواجه تكامل مشروع صندوق الحج الكوردستاني مع المصارف الإسلامية، وكيف يمكن التغلب عليها؟

أكد الدكتور صالح أن هناك عددًا من العوائق المحتملة يمكن مواجهتها، من اقتراح حلول لتجاوزها أشار الدكتور صالح إلى جملة من العوائق المحتملة، في مقدمتها ضعف ثقة شريحة من المجتمع بالمؤسسات الحكومية وببعض المصارف الأهلية نتيجة تراكم التجارب السلبية السابقة، وهو ما قد ينعكس على الإقبال على الصندوق إذا لم يُحسن تصميم إطاره المؤسسي وضماناته. واقترح في هذا السياق أن تُسهم الحكومة في طمأنة الجمهور من خلال تقديم ضمان رسمي لمدّخرات المشتركين، واختيار مصارف إسلامية ذات سمعة طيبة وإدارة رشيدة كشركاء للصندوق. كما نبّه إلى التحديات التقنية المرتبطة بتوفير أنظمة حديثة وموثوقة لإدارة حسابات المشتركين وعملياتهم، مؤكدًا أن تجاوز هذه العقبة ممكن عبر الاستثمار في البنية التكنولوجية الملائمة. وأخيرًا، أشار إلى أن غياب الفهم الواضح لدى الجمهور لفكرة الصندوق وآلية عمله قد يكون عائقًا في المراحل الأولى، واقترح لمواجهة ذلك إطلاق حملات توعوية منظَّمة لتوضيح أهداف الصندوق، وضوابطه الشرعية، وضماناته، وآلية الاستفادة منه

أهم النتائج المستخلصة من الأجوبة حول تكامل مشروع صندوق الحج الكوردستاني مع المصارف الإسلامية:

تكشف إجابات الدكتور صالح محمد محمود أن العلاقة بين مشروع صندوق الحج الكوردستاني والمصارف الإسلامية علاقة تكاملية بالأساس، تتحدّد ملامحها وفق النموذج المؤسسي الذي سيُعتمد في تأسيس الصندوق. فإذا أنشئ الصندوق ككيان مستقلّ ذي شخصية اعتبارية وموارد خاصة، أمكنه استقبال إيداعات الحجاج مباشرة وإدارتها استثماريًّا، على أن يستفيد في الوقت نفسه من خبرات المصارف الإسلامية في مجالات التقنية، والموارد البشرية، والاستثمار، من خلال عقود شراكة واستشارات متخصصة. أمّا إذا اختير أن يعتمد

الصندوق في مرحلة التأسيس الأولى على البنى القائمة، فإن المصارف الإسلامية تصبح شريكًا تنفيذيًّا رئيسًا يتولى إدارة أموال الصندوق واستثمارها وفق صيغ شرعية متفق عليها.

كما أظهرت المقابلة أن المصارف الإسلامية قادرة على تقديم مجموعة من الخدمات الداعمة لمشروع الصندوق؛ فهي تملك الخبرة والبنية اللازمة لاستقبال الودائع وإدارتها، وإدماجها في محافظ استثمارية متنوّعة، مع توفير تقارير مالية ورقابية تعزّز من مستويات الشفافية والمساءلة أمام المودعين. وإلى جانب ذلك، تستطيع هذه المصارف أن تضع في خدمة الصندوق ما لديها من بنية تحتية تقنية، من أنظمة إلكترونية وقنوات دفع رقمية وشبكات فروع، فضلًا عن كوادر مهنية متخصصة في التمويل الإسلامي وإدارة الاستثمار.

ومن زاوية إدارة المخاطر، بيّن الدكتور صالح أن إيداع أموال الصندوق لدى المصارف الإسلامية يتيح الاستفادة من مظلة الرقابة التي يفرضها البنك المركزي العراقي، ومن أنظمة الرقابة الداخلية ومعايير الائتمان التي تطبّقها هذه المصارف في حماية أموال العملاء. وهو ما يعني أن الصندوق، إذا ما نُسقت علاقته مع المصارف بصورة سليمة، يمكن أن يستند إلى إطار رقابي قائم بالفعل دون الحاجة إلى بناء منظومة رقابية من الصفر.

أما على مستوى الأدوات المالية، فقد ركّزت إجابة الخبير المصرفي على إمكان تصميم حسابات استثمارية خاصة للمشتركين في الصندوق، تقوم على صيغ مثل المضاربة والوكالة بالاستثمار، وربط هذه الحسابات بهدف ادخار مبالغ الحج واستثمارها لصالح أصحابها، إضافة إلى تطوير منتجات تمويلية موجهة تساعد مَن قاربت مدّخراتهم على بلوغ كلفة الحج على استكمال المبلغ وفق آلية سداد منضبطة. ويُشير هذا الطرح إلى أن المصارف الإسلامية قادرة، من خلال خبرتها في تصميم المنتجات، على ترجمة فكرة الصندوق إلى أدوات عملية ملموسة.

وفي المقابل، لم تُغفل المقابلة الإشارة إلى العوائق المتوقعة، وعلى رأسها ضعف الثقة المجتمعية بالمؤسسات المالية، والحاجة إلى بنية تقنية متطورة، وقصور فهم الجمهور لفكرة الصندوق ومنافعه. غير أن الدكتور صالح قدّم في الوقت نفسه مداخل عملية للتعامل مع هذه العوائق، من قبيل تقديم ضمان حكومي لمدّخرات المشتركين، واختيار مصارف إسلامية ذات سمعة راسخة كشركاء للصندوق، والاستثمار في البنية التكنولوجية، وإطلاق برامج توعوية متدرّجة لشرح فكرة الصندوق وضوابطه الشرعية وضماناته

في ضوء ذلك، **يرى الباحث** أن المقابلة مع الخبير المصرفي تؤكد أن التكامل مع المصارف الإسلامية ليس خيارًا ثانويًّا، بل يمثل أحد الأعمدة الرئيسة لإنجاح مشروع صندوق الحج الكوردستاني؛ إذ يوفّر هذا التكامل للصندوق ما يحتاجه من خبرة، وبنية تحتية، وإطار رقابي، وأدوات مالية شرعية، بما يمكّنه من إدارة مدّخرات الحجاج واستثمارها بكفاءة، في بيئة تتّسم بحساسية عالية تجاه الأمان المالي والالتزام الشرعي في آن واحد.

المطلب الثالث: تحليل تكامل مشروع صندوق الحج الكوردستان مع وزارة الأوقاف والشؤون الدينية والمصارف الإسلامية

أولًا: تحليل تكامل مشروع صندوق الحج الكوردستاني مع وزارة الأوقاف والشؤون الدينية والمديرية العامة للحج والعمرة: بالعودة إلى تجربة صندوق الحج الماليزي، نجد أن تأسيس الصندوق بدأ في عام (١٩٦٣م) تحت اسم "شركة ادخار الحجاج المحتملين"، وكان يتبع وزارة التنمية الريفية دون إدارة شؤون الحج. لاحقًا، تم دمج هذه الشركة مع "مكتب إدارة شؤون الحج" لتكوين "هيئة صندوق ادخار وشؤون الحج" في عام (١٩٦٩م)، أي بعد ست سنوات من إنشائه. مع هذا الدمج، أصبح الصندوق مسؤولًا عن إدارة شؤون الحج إلى جانب الادخار والاستثمار، وتم تخصيص جميع المقاعد المخصصة للحج للمشتركين في الصندوق. في عام (١٩٩٥م) تغير اسم الصندوق إلى "هيئة صندوق الحج" بموجب قانون جديد. كما يخضع الصندوق لإشراف الوزير المكلف بمسؤولية الإشراف على شؤون الحج ضمن ديوان مجلس الوزراء (الشؤون الدينية). يتمتع الوزير بصلاحيات توجيه وظائف الصندوق، إلى جانب الوصل إلى المعلومات المطلوب المتعلقة بأعماله، ويتولى إدارة الصندوق مجلس الإدارة يتألف من:

١. رئيس يعينه الوزير
٢. ممثل عن مكتب رئيس الوزراء
٣. ممثل عن وزارة المالية
٤. سبعة أعضاء آخرين يعينهم الوزير[١٥].

[١٥] ينظر صفحة:

وعند دراسة التجربة الأردنية، نجد أن صندوق الحج قد تم تأسيسه ضمن إطار وزارة الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية، حيث تم تخصيص (٢٠٪) مع العدد الإجمالي للحجاج للمشتركين في الصندوق. كما يتولى وزير الأوقاف رئاسة مجلس إدارة الصندوق، وعضوية كل من:

١. المدير العام/نائبًا للرئيس.
٢. أمين عام الوزارة
٣. مدير عام دائرة تنمية أموال الأوقاف.
٤. مدير عام دائرة الحج والعمرة.
٥. ممثل عن وزارة المالية
٦. ممثل عن البنك المركزي الأردني
٧. ممثل عن هيئة الأوراق المالية
٨. أربعة أعضاء آخرين من القطاع الخاص يعينون بقرار مجلس الوزراء بناءً على تنسيب الرئيس[١٦].

أما في إقليم كوردستان، فإن تنظيم شؤون الحج والعمرة يتم تحت إشراف المديرية العامة للحج والعمرة التابعة لوزارة الأوقاف والشؤون الدينية، وذلك بموجب قانون رقم (١١) لسنة (٢٠٠٧م) الخاص بوزارة الأوقاف والشؤون الدينية لإقليم كوردستان العراق[١٧].

استنادًا إلى تجربة صندوق الحج الماليزي، واستئناسًا بالتجربة الأردنية، ونتائج المقابلة البحثية، والواقع التنظيمي لإقليم كوردستان، **يرى الباحث** أن التكامل بين مشروع صندوق الحج الكوردستاني ووزارة الأوقاف والشؤون الدينية يمكن أن يتبلور على النحو التالي:

أن يكون صندوق الحج جزءًا من الهيكل التنظيمي لوزارة الأوقاف والشؤون الدينية، مع ضمان التنسيق والدعم من الجهات المعنية لضمان كفاءة التشغيل والاستدامة المالية. كما يفضل

---

[١٦] ينظر: نظام صندوق الحج وتعديلاته رقم (٥١) لسنة (٢٠١٩م)، المادة (٥) و(١٤). https://hajjfund.gov.jo/ar/node/126 شوهد في ٢١-٠١-٢٠٢٥م.

[١٧] ينظر: برلمان كوردستان، الموقع: https://legislation.krd/law-detail/?id=3658 شوهد في ٢١-٠١-٢٠٢٥م.

أن يتولى إدارة الصندوق مجلس إدارة متخصص، يكون وزير الأوقاف رئيسًا له، وعضوية كل من:

١. المدير العام لصندوق الحج المقترح/نائبًا للرئيس.
٢. ممثل عن مكتب رئيس الوزراء.
٣. ممثل عن وزارة التجارة والصناعة.
٤. ممثل عن هيئة الاستثمار.
٥. ممثل هيئة الرقابة الشرعية
٦. خمسة أعضاء آخرين من القطاع الخاص يعينون بقرار مجلس الوزراء بناءً على تنسيب الرئيس.

أن تخصص المديرية العامة للحج والعمرة نسبة من المرشحين للحج سنويًا للصندوق، تبدأ من (٥٪)، على أن تزداد النسبة بمقدار (٥٪) سنويًا، إلى أن تصل إلى (١٠٠٪) بعد مرور عشرين سنة من تأسيس الصندوق. هذا التطور التدريجي يتماشى مع نمو الصندوق المقترح وتوسع نشاطاته السنوية، حتى يتمكن من استيعاب جميع المرشحين للحج. وعند الوصول إلى هذه المرحلة، يمكن دمج المديرية العامة للحج والعمرة مع الصندوق المقترح، ليصبح الصندوق المقترح هو الجهة المسؤولة عن شؤون الحج والعمرة بالإضافة إلى إدارة أنشطة الادخار والاستثمار تحت مسمى "هيئة صندوق الحج الكوردستاني".

ثانيًا: تحليل تكامل مشروع صندوق الحج الكوردستاني مع المصارف الإسلامية:

بالرجوع إلى تجربة صندوق الحج الماليزي، نجد أن تأسيس الصندوق سبق ظهور المصارف الإسلامية في ماليزيا، حيث تم إنشاء أول بنك إسلامي، وهو بنك إسلام ماليزي، في عام (١٩٨٣م)، أي بعد عشرين عامًا من تأسيس الصندوق. وقد لعب الصندوق دورًا محوريًا في تأسيس البنك، حيث يمتلك الصندوق حصة قدرها (٤٨٪) من رأس مال البنك. استفاد الصندوق بشكل كبير من القطاع المصرفي في ماليزيا، من خلال إقامة شراكات مع العديد من المصارف الإسلامية، مما أسهم في تسهيل عمليات الإيداع والسحب للمودعين[١٨]. هذه التجربة

[١٨] ينظر الصفحة: ٦١.

توضح أهمية التعاون بين الصندوق والمصارف الإسلامية لتحقيق التكامل المالي والإداري الذي يعزز كفاءة إدارة عمليات الصندوق.

عند دراسة التجربة الأردنية، نجد أن صندوق الحج الأردني منذ افتتاحه تبنى نموذج التعاون مع البنوك الإسلامية، حيث تم فتح أول نافذة للصندوق بالشراكة مع "البنك الإسلامي الأردني للتمويل والاستثمار"، مما أتاح استخدام كافة فروعه ومكاتبه في المملكة الأردنية لتقديم خدمات الصندوق[١٩]. لاحقًا، انضم بنك صفوة الإسلامي إلى المشروع، مما عزز انتشار الصندوق وزيادة قاعدة المشتركين. لعبت المصارف الإسلامية دورًا محوريًا في نجاح الصندوق من خلال تقديم الدعم الفني والتقني، والاستفادة من خبرات كوادرها المصرفية، مما ساهم في تطوير الخدمات المالية المقدمة للمشتركين. كما أن الانتشار الواسع لفروع المصارف أتاح للصندوق توسيع نطاق خدماته جغرافية، حيث اعتُبر كل فرع مصرفي نقطة خدمة للصندوق، مما سهّل عمليات الإيداع والسحب. بالإضافة إلى ذلك، أسهمت حملات الدعاية المشتركة بين المصارف الإسلامية وصندوق الحج في استقطاب أعداد متزايدة من المشتركين، وتعزيز وعي المجتمع بأهمية الادخار والاستثمار لأداء فريضة الحج[٢٠].

أما في إقليم كوردستان، فقد شهدت المصارف الإسلامية تطورًا ملحوظًا على مدار العقدين الماضيين، حيث يعمل حاليًا (١٣) مصرفًا محليًا، إلى جانب مصرفين أجنبيين[٢١]. هذا الواقع يوفر فرصة مثالية لمشروع صندوق الحج الكوردستاني لبناء علاقات استراتيجية مع هذه المصارف، بهدف تسهيل عمليات الإيداع والسحب للمشتركين، واستثمار الودائع في مشاريع استثمارية متنوعة لتعزز العوائد المالية الصندوق، بالإضافة إلى الاستفادة من الخبرات والكفاءات المصرفية المتاحة، مما يسهم في الإدارة الفعالة لأموال الصندوق.

استنادًا إلى تجربة صندوق الحج الماليزي، واستئناسًا بتجربة صندوق الحج الأردني، ونتائج المقابلة البحثية، مع الأخذ بعين الاعتبار واقع المصارف الإسلامية في إقليم كوردستان، **يرى**

---

[١٩] ينظر: وائل محمد عربيات، "الاستثمارات المالية في صندوق الحج من خلال نظام عقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص لتعزيز الاستثمار طويل الأجل"، مقالة منشورة في **المجلة الأردنية في الدراسات الإسلامية**، المجلد (١٤)، العدد (٢)، (٢٠١٨م)، ص٤٢٢.

[٢٠] استفاد الباحث من مقابلة مفصلة مع الدكتور صالح محمد.

[٢١] ينظر الصفحة:١٨٨.

الباحث أن التكامل بين مشروع صندوق الحج الكوردستاني والمصارف الإسلامية يمكن أن يتجسد على النحو التالي:

أن يتم إدارة أموال الصندوق المقترح من قِبل مصرف إسلامي مملوك لشركة محلية في إقليم كوردستان، وهو "مصرف جيهان للاستثمار والتمويل الإسلامي"[٢٢]، وذلك لعدة أسباب، منها:

١. **الخبرة المصرفية المتميزة:** يمتلك مصرف جيهان خبرة تمتد لنحو (١٥) عامًا في بيئة إقليم كوردستان، وقد أسهمت هذه الخبرة في بناء سمعة جيدة بين الجمهور وثقة واسعة في خدماته المصرفية.
٢. **الانتشار الجغرافي الواسع:** يتميز مصرف جيهان بشبكة فروع منتشرة في جميع محافظات الإقليم، حيث يبلغ عدد فروعه (١٢) فرعًا في العراق، منها (٦) فروع في الإقليم.
٣. **تنوع المنتجات الإسلامية:** يقدم المصرف مجموعة متنوعة من المنتجات والخدمات المصرفية الإسلامية، بما في ذلك: المرابحة، والمشاركة، والإجارة المنتهية بالتمليك، والإجارة الموصوفة بالذمة، والاعتمادات المستندية، وخطابات الضمان، وخدمات أخرى متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية[٢٣].

---

[٢٢] تم تأسيس مصرف جيهان للاستثمار والتمويل الإسلامي في فبراير (٢٠٠٨م)، وبدأ نشاطه رسميًا في أبريل (٢٠٠٩م) من مقره الرئيسي في مدينة أربيل. يعتبر مصرف جيهان مصرفًا إسلاميًا متكاملًا ومدرجًا في السوق النظامي لسوق العراق للأوراق المالية منذ عام (٢٠١٧م) تحت الاسم المختصر (BCIH). كما يخضع المصرف لمعايير الإفصاح الصادرة عن هيئة الأوراق المالية العراقية (ISC) وسوق العراق للأوراق المالية. يقدم مصرف جيهان مجموعة واسعة من المنتجات والخدمات المصرفية الإسلامية، مع التركيز على تقديم خدمات مصرفية متميزة، وتطويرها بما يتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية. المصرف هو عضو في مجموعة جيهان، التي تعد واحدة من أكبر المجموعات الاقتصادية في إقليم كوردستان العراق. تتمتع المجموعة بأنشطة متنوعة تغطي مجالات تجارة السيارات، والبناء، والتعليم، والتجارة العامة، وغيرها من القطاعات الاقتصادية المهمة. ينظر: بنك جيهان، الموقع: https://www.cihanbank.com.iq/ شوهد في ٢٨-٠١-٢٠٢٥م.

[٢٣] ينظر: بنك جيهان، الموقع: https://www.cihanbank.com.iq/ شوهد في ٢٨-٠١-٢٠٢٥م.

تظهر هذه العوامل أن مصرف جيهان يتمتع بالمقومات اللازمة لإدارة أموال الصندوق بكفاءة وفعالية، مما يعزز من فرص نجاح المشروع واستدامته[٢٤].

وأن تظل فرصة الانضمام مفتوحة أمام المصارف الإسلامية الأخرى للانضمام إلى الصندوق في المستقبل، بهدف تسهيل عمليات الاشتراك، والايداع، والسحب. من شأن هذا الإجراء أن يسهم في توسيع قاعدة المشتركين وزيادة انتشار خدمات الصندوق.

المبحث الرابع: دراسة العقود والمنتجات المالية الشرعية لدعم الادخار والاستثمار في مشروع صندوق الحج الكوردستاني

يهدف هذا المبحث إلى دراسة وتحليل العقود والمنتجات المالية الشرعية التي يمكن اعتمادها لدعم آليات الادخار والاستثمار في مشروع صندوق الحج الكوردستاني، بما يضمن توافقها مع مبادئ الشريعة الإسلامية من جهة، وتحقيق الاستدامة المالية للصندوق من جهة أخرى.

يعتمد الباحث في ذلك على مقابلات خبراء شبه منظَّمة مع عدد من المتخصصين في المالية والمصرفية الإسلامية، وهم نفس الخبراء الذين أُجريت معهم المقابلات في المبحث الأول، بهدف تحليل النوعية المناسبة من العقود والمنتجات الشرعية للصندوق، وتقييم الأدوات الاستثمارية الملائمة لضمان استدامته. كما يستند الباحث إلى تحليل تجربة صندوق الحج الماليزي، والاستفادة من تجربة صندوق الحج الأردني، بهدف اقتراح أفضل العقود والمنتجات المالية الشرعية التي تتناسب مع واقع إقليم كوردستان العراق. يتناول هذا المبحث الموضوع في مطلبين رئيسيين:

المطلب الأول: مقابلات حول العقود والمنتجات المالية الشرعية لدعم الادخار والاستثمار في مشروع صندوق الحج الكوردستاني

المطلب الثاني: دراسة العقود والمنتجات المالية الشرعية لدعم الادخار والاستثمار في مشروع صندوق الحج الكوردستاني

---

[٢٤] استفاد الباحث من مقابلة مفصلة مع الدكتور صالح محمد.

المطلب الأول: مقابلات حول العقود والمنتجات المالية الشرعية لدعم الادخار والاستثمار في مشروع صندوق الحج الكوردستاني

في إطار تحليل العقود والمنتجات المالية الشرعية التي يمكن تبنيها في مشروع صندوق الحج، أجرى الباحث مقابلات مع عدد من الخبراء والمتخصصين في التمويل الإسلامي، وهم: الدكتور علي محي الدين القره داغي، والدكتور شعبان محمد إسلامي برواري، والدكتور أبو بكر محمد أمين سعيد. تمحور السؤال حول تحديد أنسب العقود والمنتجات المالية الإسلامية التي يمكن استخدامها لدعم آليات الادخار والاستثمار في الصندوق.

السؤال المطروح على الخبراء: ما أنسب العقود والمنتجات المالية الإسلامية التي يمكن استخدامها في مشروع صندوق الحج الكوردستاني؟

إجابة الدكتور علي القراه داغي:

أوضح الدكتور علي أن تحقيق استثمار ناجح للأموال المدخرة يتطلب الاعتماد على تنويع الاستثمارات، مع التركيز على الخيارات الشرعية التي توفر حماية للأموال وتحقق عوائد مستدامة. من بين هذه الخيارات: المضاربة، والمشاركة، والإجارة المنتهية بالتمليك، والاستصناع، والصكوك الإسلامية بأنواعها. كما أشار إلى أهمية إدارة المحافظ الاستثمارية من خلال شركات موثوقة أو مصارف كبيرة، حيث تعد حماية رأس المال أولوية تفوق تحقيق الأرباح[٢٥].

إجابة الدكتور شعبان محمد:

أوضح الدكتور شعبان أن عقود المضاربة والوكالة بالاستثمار تعد من الخيارات الأفضل فيما يتعلق بالادخار. وأشار إلى أن الوكالة أكثر نجاحًا لصناديق الاستثمار، حيث لا تشارك الإدارة في الأرباح، بل تحصل على أجر محددة من رأس المال، مع إمكانية تحديد نسبة إضافية من الأرباح للإدارة في حال تحقيق أرباح أعلى من المتوقع. أما من حيث الاستثمار، فشدد على ضرورة تنويع محفظة الصندوق لتقليل المخاطر، مستشهدًا بتجربة صندوق الحج الماليزي. يمكن استثمار الأموال في: مشاريع البنية التحتية، مثل التمويل العقاري والزراعي، والتمويل التجاري، ومشاريع إنتاج حيواني. وأكد أن إقليم كوردستان والعراق يمتلكان فرصًا استثمارية

[٢٥] جزء من مقابلة مع الدكتور علي القراه داغي الأمين العام للاتحاد العالمي لعلماء المسلمين في تاريخ ١٨-١١-٢٠٢٣م.

كبيرة، لكن التحدي الأساسي يمكن في ضرورة وجود الحماية القانونية ومنع التدخل السياسي[٢٦].

إجابة الدكتور أبو بكر محمد:

أكد الدكتور أبو بكر أن هناك العديد من المنتجات المالية، لكن يفضل أن يتجنب الصندوق المخاطر الاستثمارية المباشرة. وأن يركز على العقود التي توفر ضمانات شرعية مع تقليل المخاطر. من بين هذه العقود: المرابحة، والإجارة المنتهية بالتمليك. وأشار إلى أن هذه العقود تعد خيارات آمنة لأنها تنقل مسؤولية الاستثمار إلى الطرف الآخر حتى نهاية العقد، مما يضمن حماية الأموال وضمان الشفافية والالتزام بالمعايير الشرعية[٢٧].

أهم النتائج المستخلصة حول أنسب العقود والمنتجات المالية الإسلامية لمشروع صندوق الحج الكوردستاني:

أظهرت إجابات الخبراء أن عقد الوكالة بالاستثمار يمثّل الصيغة الأكثر ملاءمة لمرحلة التأسيس في مشروع صندوق الحج الكوردستاني؛ إذ يتيح للصندوق أن يتقاضى أجرًا ثابتًا نظير إدارته لاستثمارات المدخرين، مع إمكان ربط جزء من عائده بنسبة من الأرباح المتحققة إذا تجاوز الأداء المالي الحدود المتوقعة، بما ينسجم مع ضوابط الوكالة بالاستثمار في الفقه والمعايير المعاصرة. كما برز عقد المضاربة بوصفه خيارًا مكمّلًا، يمكن للصندوق من خلاله أن يعمل مضاربًا بأموال المدخرين، فيحصل على حصة مشروعة من الأرباح مقابل قيامه بالإدارة والخبرة، بما يعزّز من كفاءة توظيف المدخرات متى توافرت بيئة استثمارية مناسبة ومستقرة.

وتبيّن من مجمل المقابلات أن الاتجاه الغالب لدى الخبراء يميل إلى تفضيل العقود الشرعية الأكثر أمانًا في المراحل الأولى من عمل الصندوق، نظرًا لحساسية أموال المدخرين وضرورة بناء الثقة المؤسسية قبل التوسع في المخاطر الاستثمارية. لذا جاءت عقود: المرابحة، والمشاركة، والإجارة المنتهية بالتمليك، والاستصناع، والصكوك الإسلامية في مقدّمة الأدوات المقترحة،

---

[٢٦] جزء من مقابلة مع الدكتور شعبان محمد مؤسس ومدير شريك لشركة قطوف للاستشارات في مملكة البحرين في تاريخ ٢٩-٠٤-٢٠٢٣م.

[٢٧] جزء من مقابلة مع الدكتور أبو بكر محمد عضو في اللجنة التأسيسية لمؤسسة "Rozhi Spi" للخدمات المالية والاستشارية في تاريخ ٢٢-٠٣-٢٠٢٣م.

بوصفها صيغًا قادرة -إذا حُسن تصميمها- على تحقيق قدر معقول من العائد مع ضبط المخاطر والالتزام بالضوابط الشرعية. وقد أكّد بعض المستجيبين أن الجمع بين الوكالة بالاستثمار وهذه الصيغ التمويلية والاستثمارية، يوفّر إطارًا متوازنًا بين متطلبات الحماية الشرعية والمالية لأموال المدخرين وبين الحاجة إلى تحقيق عوائد منتظمة.

كما خلص التحليل إلى أن تنويع محفظة الصندوق يُعدّ شرطًا أساسيًا لتحقيق الاستدامة المالية على المدى المتوسط والبعيد؛ إذ إن قصر الاستثمارات على قطاع واحد يعرّض أموال الصندوق لمخاطر دورات الكساد والتقلبات القطاعية. ولذلك أوصى الخبراء بتوزيع استثمارات الصندوق — تدريجيًا — بين قطاعات العقار المنتج، والتمويل التجاري، والتمويل الزراعي، وسائر المشاريع الحقيقية المتوافقة مع الشريعة، بحيث يسهم الصندوق في دعم التنمية الاقتصادية في إقليم كوردستان، وفي الوقت نفسه يحافظ على قدر من الاستقرار في العوائد لصالح المشتركين.

ويرى الباحث، في ضوء هذه المعطيات، أن نجاح مشروع صندوق الحج الكوردستاني يتوقف على حسن اختيار مزيج من العقود المالية الشرعية التي تجمع بين الأمان النسبي في المراحل الأولى والقدرة على التوسع التدريجي في فرص الاستثمار المنتج، بما يخدم مقاصد الصندوق في التيسير على الحجاج وتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الإقليم.

المطلب الثاني: دراسة العقود والمنتجات المالية الشرعية لدعم الادخار والاستثمار في صندوق الحج الكوردستاني

في الفصل الثالث، تناول الباحث بالتفصيل العقود والمنتجات المالية الداعمة للادخار والاستثمار في صندوق الحج الماليزي، حيث شملت الدراسة العلاقة التعاقدية بين الصندوق والمشتركين وإدارة المدخرات، واستثمارات الصندوق، ونظام توزيع الأرباح. بناءً على ذلك، يمكن تلخيص هذه التجربة مع إضافة تجربة صندوق الحج الأردني، وواقع إقليم كوردستان، بهدف الوصول إلى تصور ملائم للعقود والمنتجات المالية الشرعية التي تدعم الادخار والاستثمار في مشروع صندوق الحج الكوردستاني، وذلك من خلال المحاور التالية:

أولًا: العلاقة التعاقدية بين صندوق الحج والمشتركين وإدارة المدخرات:

في التجربة الماليزية، استقرت العلاقة التعاقدية بين صندوق الحج والمشتركين على عقد الوكالة بالاستثمار، حيث يعتمد على الوكالة المطلقة التي تمنح الصندوق صلاحية التصرف الكامل في أموال المشتركين وفقًا لأحكام الشريعة الإسلامية. بموجب هذا العقد، يستحق صندوق الحج الماليزي أجرًا مقابل تكاليف الإدارة والخدمات المقدمة للمشتركين. وتم تحديد حد الأدنى لمبلغ الإيداع بـ(٢) رينغيت ماليزي، بينما حدد سقف السحب النقدي اليومي للمودعين ليكون (١٠,٠٠٠) رينغيت ماليزي. كما أن الحكومة الماليزية قدمت ضمانًا رسميًا لأموال المودعين، مما عزز ثقة المشتركين في الصندوق وساهم في استقراره[٢٨].

أما في التجربة الأردنية، فقد تم اعتماد عقد المضاربة كأساس للعلاقة التعاقدية بين صندوق الحج والمشتركين، بحيث يعمل الصندوق بصفته مضاربًا يستثمر أموال المشتركين في أنشطة استثمارية متنوعة، ويقوم عمله على أساس المضاربة المطلقة فله الحق في التصرف في إدارة الأموال بحسب ما يراه مناسبًا من الاستثمارات دور الرجوع إلى رأي المشتركين، ويستحق حصة من الأرباح المتحققة من هذه الاستثمارات وفقًا لنسب محددة متفق عليها مسبقًا. وتم تحديد مبلغ الإيداع في الصندوق على شكل صكوك إيداع بفئات متعددة، وهي: عشرة دنانير، وخمسون دينارًا، ومائة دينار، وخمسمائة دينار، وألف دينار، مما يوفر مرونة في خيارات الادخار للمشتركين. كما مُنح المشتركون حرية سحب كامل مدخراتهم أو جزء منها في أي وقت، إلا أن الصندوق لم يقدم أي ضمانات لأموال المشتركين، مما يجعله عرضة للمخاطر الاستثمارية مقارنة بالنموذج الماليزي[٢٩].

يرى الباحث أن عقد الوكالة بالاستثمار على أساس الوكالة المطلقة يعد الخيار الأنسب للعلاقة التعاقدية بين مشروع صندوق الحج الكوردستاني والمشتركين، مقارنة بعقد المضاربة. ويعود ذلك إلى أن الوكالة تضمن حصول الصندوق على أجر محدد مقابل التكاليف الإدارية، بغض النظر عن تحقيق الأرباح أو عدمه، مما يضمن استقرارًا ماليًا أكبر لإدارة الصندوق. في

---

[٢٨] ينظر: الصفحة

[٢٩] ينظر: نظام صندوق الحج وتعديلاته رقم (٥١) لسنة (٢٠١٩م)، المادة (١٥). https://hajjfund.gov.jo/ar/node/126 شوهد في ٠٣-٠٢-٢٠٢٥م. وحنان نور الدين الجعبري وردينا إبراهيم الرفاعي، أحكام الاستثمار في صندوق الحج الأردني "الجانب التطبيقي"، مقالة منشورة في **مؤتة للبحوث والدراسات**، سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد (٣٢)، العدد (٦)، (٢٠١٧م)، ص٢٤٥.

المقابل، فإن الصندوق يختلف عن الصناديق الاستثمار المملوكة للشركات الخاصة، كونه ليس كيانًا ربحيًا مستقلًا حتى يكون مضاربًا، بل يعمل كوسيط لإدارة أموال المشتركين بطريقة شرعية ومستدامة.

أما فيما يتعلق بمبلغ الإيداع، فيقترح الباحث تحديد حد أدني للإيداع الشهري بقيمة (٢٥,٠٠٠)[٣٠] دينار عراقي، كما يرى الباحث أن من الملائم –في مرحلة التأسيس– منح المشتركين حقَّ سحب مدخراتهم في أي وقت، على أن تُنظَّم هذه العملية لوجستيًا عند التطبيق. ويستند هذا المقترح إلى أمرين رئيسين:

- الأول: طبيعة الادخار للحج بوصفه ادخارًا تعبديًا قد تطرأ معه ظروف شخصية أو اقتصادية تدعو المدَّخر إلى استرجاع أمواله دون أن يشعر بأن الصندوق يقيّد حريته المالية، وهو ما ينسجم مع مقاصد الشريعة في رفع الحرج ودفع الضرر.
- والثاني: ما كشفته المقابلات مع الخبراء من ضعف الثقة بالمؤسسات المالية في الإقليم، واعتماد غالبية الناس على التعاملات النقدية، مما يستدعي تصميم منتج ادخاري يتمتع بدرجة عالية من السيولة وإمكانية السحب، لبناء ثقة أولية بالصندوق وتشجيع الجمهور على الانخراط فيه. كما يستأنس الباحث في هذا المقترح بما هو معمول به في التجربة الأردنية، التي تتيح للمشتركين سحب كامل مدخراتهم أو جزء منها عند الطلب، مع إمكان تنظيم هذه الحرية بنظم داخلية تضمن سلامة إدارة السيولة في الصندوق.

بالإضافة إلى ذلك، **يرى الباحث** أن تقديم ضمان حكومي لمدخرات المشتركين يعد ضرورة ملحة، خاصة في ظل تقلبات الأوضاع الاقتصادية والسياسية في إقليم كوردستان. وجود

[٣٠] يساوي (١٩) دولارًا أمريكيًا.

هذا الضمان سيساهم في حماية أموال المشتركين ويعمل كآلية لإنقاذ الصندوق في حال حدوث أزمات مالية مستقبلية، كما حدث لصندوق الحج الماليزي خلال الأزمة المالية عام (٢٠١٨م).

ثانيًا: استثمارات صندوق الحج:

في التجربة الماليزية، منح قانون صندوق الحج مجلس الإدارة الصلاحية الكاملة لاستثمار أموال الصندوق داخل ماليزيا وخارجها، مع تحديد كيفية الاستثمار ووجهته، وذلك بشرط موافقة الوزير. وقد تم توزيع أصول الصندوق على عدة فئات رئيسية تعد ركائز أساسية لاستثماراته، وتشمل:

١. الصكوك الإسلامية (الحكومية والخاصة).
٢. الأوراق التجارية الإسلامية.
٣. التمويل للشركات التابعة.
٤. الاستثمار في الأسهم المتوافقة مع الشريعة الإسلامية.
٥. العقارات.
٦. السوق النقدي الإسلامي.
٧. رأس المال العامل[٣١].

أما في التجربة الأردنية، فتخضع استثمارات صندوق الحج لقرارات مجلس الإدارة، حيث حدد قانون الصندوق عدة خيارات استثمارية، تشمل:

١. الاتفاق مع بنك أو أكثر من البنوك الإسلامية أو الشركات المتخصصة في إدارة المحافظ الاستثمارية، سواء داخل المملكة أو خارجها.
٢. استثمار مشاريع تنمية الأراضي والعقارات الوقفية وتمويلها وفقًا للصيغ المعتمدة.
٣. الاستثمار في الأراضي والعقارات بيعًا وشراءً.
٤. الاستثمار في الأسهم بيعًا وشراءً.
٥. تأسيس الشركات غير الربوية أو المساهمة فيها[٣٢].

---

[٣١] ينظر: الصفحة

[٣٢] ينظر: نظام صندوق الحج وتعديلاته رقم (٥١) لسنة (٢٠١٩م)، المادة (٩). https://hajjfund.gov.jo/ar/node/126 شوهد في ١٠-٠٢-٢٠٢٥م

ويعكس هذا التنوع في الاستثمارات في كلا التجربتين حرص الصندوق على تحقيق استدامة مالية وضمان تنويع مصادر الدخل بما يتماشى مع مبادئ التمويل الإسلامي.

يرى الباحث أن استثمارات مشروع صندوق الحج الكوردستاني ينبغي أن تتطور وِفق مراحل تدريجية تتناسب مع حجم الصندوق وتوسعه وهيكله الإداري، مستفيدًا من التجربة الماليزية والأردنية، مع مراعات الواقع الاقتصادي لإقليم كوردستان. وبناءً على ذلك، يقترح الباحث أن تمر استثمارات الصندوق بثلاث مراحل رئيسية:

١. **مرحلة الاستقرار (السنوات الخمس الأولى)**: في هذه المرحلة، يجب أن تتركز استثمارات الصندوق على العقود الشرعية الآمنة ذات المخاطر المنخفضة، وذلك من خلال التعاون مع المصارف الإسلامية، لضمان استقرار المالي، وتعزيز ثقة المشتركين، وتحقيق أرباح مع الحد الأدنى من المخاطر. وتشمل هذه الاستثمارات:
   - المرابحة للآمر بالشراء.
   - المشاركة.
   - الإجارة المنتهية بالتمليك.

تستهدف هذه المرحلة إرساء قاعدة مالية متينة للصندوق، وتأهيله لبناء سمعة قوية وكسب ثقة المدخرين، مما يساهم في تحقيق أرباح مستقرة وتقليل التقلبات المالية خلال السنوات الأولى من التشغيل.

٢. **مرحلة التطوير (من ٥ إلى ١٠ سنوات)**: مع النمو الصندوق وزيادة عدد المشتركين، يمكن تنويع الاستثمارات لتشمل عقودًا أكثر تطويرًا، مع الاستفادة من الشراكة مع المصارف الإسلامية في تنفيذ مشاريع استثمارية أوسع نطاقًا. تشمل هذه المرحلة استخدام عقود مثل:
   - المضاربة.
   - الصكوك الإسلامية.

كما يمكن للصندوق في هذه المرحلة التوسع في الاستثمارات العقارية، مثل:
   - شراء وتطوير العقارات.
   - الاستثمار في مشاريع تنمية الأراضي والعقارات الوقفية وتمويلها.

- المشاركة في مشاريع الإسكان والإنشاءات.

تسهم هذه المرحلة في زيادة العوائد المالية، مما يتيح للصندوق تنمية أوصله وتوسيع نطاق خدماته تدريجيًا.

٣. **مرحلة التوسع (بعد ١٠ سنوات فما فوق)**: في هذه المرحلة، يكون الصندوق قد استكمل بناء هيكله الإداري وحوكمته المؤسسية، وحقق استقرارًا ماليًا مع قاعدة استثمارية واسعة، مما يمكّنه من التوسع في استثمارات أكثر تنوعًا لتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية. تشمل هذه الاستثمارات:

- الاستثمار في الأسهم المتوافقة مع الشريعة الإسلامية.
- تأسيس الشركات التابعة.
- الاستثمار في القطاعات الحيوية مثل: القطاع الزراعي، والتجاري، والتعليمي، والصناعي، والسياحي.

تهدف هذه المرحلة إلى تحقيق النمو المستدام للصندوق، مع تعزيز الاستقلالية المالية والقدرة على المنافسة، مما يساهم في دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية لإقليم كوردستان.

ثالثًا: نظام توزيع الأرباح:

يعتمد صندوق الحج الماليزي على آلية دقيقة في توزيع الأرباح، حيث لا يتم الإعلان عن الأرباح السنوية إلا بعد التأكد من أن إجمالي أصول الصندوق في نهاية السنة المالية أكثر من التزاماته المالية، مع توفر نسبة كافية في صندوق الاحتياطي حيث يتم تحديد الحد الأدنى لهذا الاحتياطي من قبل الوزارة المالية. تتم عملية توزيع الأرباح وفق المراحل التالية:

١. خصم التكاليف التشغيلية للصندوق.
٢. اقتطاع نسبة الزكاة المستحقة على أصول الصندوق.
٣. تخصيص جزء من الأرباح للدعم المالي للحجاج.
٤. توزيع صافي الأرباح على المشتركين وفقًا لحجم مدخراتهم في الصندوق[٣٣].

في التجربة الأردنية، يعتمد صندوق الحج الأردني على نظام مضاربة، حيث يتم تحديد حصة الصندوق بصفته مضاربًا، حيث يحصل على نسبة من الأرباح مقابل إدارته لاستثمارات

[٣٣] ينظر: الصفحة

المدخرين، ثم يتم توزيع أرباح الاستثمار السنوي وفقًا للقرارات التي يصدرها مجلس إدارة الصندوق لكل من:

١. حسابات المدخرين وفقًا لنسبة مساهمة كل مدخر في الصندوق.
٢. حساب أمانات شؤون الحج والعمرة.
٣. حساب احتياطي مخاطر الاستثمار[٣٤].

يرى الباحث أن نموذج التجربة الماليزية في آلية توزيع الأرباح هو الأنسب لمشروع صندوق الحج الكوردستاني، وذلك لاعتماده على عقد الوكالة بالاستثمار بدلًا من المضاربة، وتعزيزه للتكافل الاجتماعي من خلال تقديم دعم مالي للمشتركين لتغطية تكاليف الحج، إضافة إلى مساهمته في دعم المجتمع من خلال إخراج الزكاة من أصول الصندوق. وفقًا لهذا النموذج، لا يتم الإعلان عن الأرباح السنوية إلا بعد التأكد من أن إجمالي أصول الصندوق في نهاية السنة المالية يفوق التزاماته المالية، مع ضمان توفر نسبة كافية في صندوق الاحتياطي لمخاطر الاستثمار إلا أن الوصول إلى هذه النسبة يحتاج إلى عدة سنوات في بداية تشغيل الصندوق، حيث يتم تراكم تلك النسبة باقتطاع جزء من الأرباح سنويًا.

توزيع الأرباح السنوية يتم وفق الترتيب التالي:

١. خصم التكاليف التشغيلية للصندوق.
٢. اقتطاع نسبة الزكاة المستحقة على أصول الصندوق.
٣. اقتطاع نسبة مخصصة لصندوق الاحتياطي لمخاطر الاستثمار.
٤. تخصص جزء من الأرباح للدعم المالي للحجاج.
٥. توزيع ما تبقى من الأرباح الصافية على المشتركين في الصندوق.

---

[٣٤] ينظر: نظام صندوق الحج وتعديلاته رقم (٥١) لسنة (٢٠١٩م)، المادة (١٥) و(١٦). https://hajjfund.gov.jo/ar/node/126 شوهد في ١٣-٠٢-٢٠٢٥م.

المبحث الخامس: النموذج المؤسسي والشرعي المقترَح لمشروع صندوق الحج الكوردستاني في ضوء تجربة صندوق الحج الماليزي

بعد دراسة تجربة صندوق الحج الماليزي تحليلًا لنشأته وتطوّره وإطاره التشريعي وآليات حوكمته المؤسسية والشرعية، واستئناسًا بتجربة صندوق الحج الأردني، ثم تحليل واقع الادخار المؤسسي والبيئة الاقتصادية والتشريعية في إقليم كوردستان العراق، توصّل الباحث إلى الحاجة إلى نموذج مؤسسي ادخاري واستثماري متوافق مع الشريعة الإسلامية يُمكِّن سكّان الإقليم من أداء فريضة الحج ضمن إطار منظم ومستدام. وانطلاقًا من ذلك، يقترح الباحث إنشاء "صندوق الحج الكوردستاني للادخار والاستثمار" بوصفه آلية مؤسسية تجمع بين وظيفة الادخار للأفراد ووظيفة الاستثمار المنتج على مستوى الاقتصاد الكلي في الإقليم.

ويهدف هذا المبحث إلى تقديم نموذج مؤسسي وشرعي متكامل لهذا الصندوق المقترَح، من حيث تعريفه وأهدافه وأهميته، وإطاره القانوني، وعلاقته التكاملية مع الجهات المعنية، وآليات الادخار والاستثمار، وهيكله الإداري والتنظيمي؛ وذلك في المطالب الآتية:

المطلب الأول: التعريف بصندوق الحج المقترح، وأهدافه، وأهميته.

المطلب الثاني: الإطار القانوني لصندوق الحج المقترح.

المطلب الثالث: تكامل صندوق الحج المقترح مع وزارة الأوقاف والشؤون الدينية والمصارف الإسلامية.

المطلب الرابع: آليات الادخار والاستثمار في صندوق الحج المقترح.

المطلب الخامس: الهيكل الإداري والتنظيمي لصندوق الحج المقترح.

المطلب الأول: التعريف بصندوق الحج المقترح، وأهدافه، وأهميته.

أولًا: التعريف بصندوق الحج المقترح[٣٥]: يقترح الباحث إنشاء "صندوق الحج الكوردستاني للادخار والاستثمار"، وهو مؤسسة ادخارية استثمارية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال

[٣٥] ويقتضي تقديم هذا النموذج المؤسسي المقترَح البدء بضبط تعريف الصندوق وحدود شخصيته القانونية، لكونه صيغة جديدة على البيئة التشريعية والمالية في الإقليم.

المالي والإداري، تُنشأ بموجب قانون خاص يصدر عن برلمان إقليم كوردستان، وتُوضَع من حيث الولاية القطاعية تحت إشراف وزارة الأوقاف والشؤون الدينية في الإقليم، مع النص على استقلالية الصندوق التشغيلية والمالية في إطار القانون الناظم له.

ثانيًا: أهداف صندوق الحج المقترح: يسعى الصندوق المقترح إلى تحقيق مجموعة من الأهداف، يجملها الباحث في النقاط التالية:

١. إيجاد مؤسسة مالية متخصصة قادرة على تحقيق حلول مالية منظمة للراغبين في أداء فريضة الحج، من خلال نظام ادخار مؤسسي واستثماري يتيح للأفراد تغطية نفقات الحج بطريقة ميسّرة دون أعباء مالية مفاجئة.

٢. استثمار أموال الصندوق وفق أحكام الشريعة الإسلامية وتحقيق أرباح للمشتركين، مما ينعكس إيجابيًا على المشتركين في النظام، إضافة إلى المساهمة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية في إقليم كوردستان.

٣. تعزيز منظومة التمويل الإسلامي من خلال المؤسسات المالية الإسلامية، مما يدعم توسيع نطاق التمويل الإسلامي في إقليم كوردستان، ويعزز ثقافة الادخار والاستثمار الشرعي بين أفراد المجتمع.

ثالثًا: أهمية إنشاء صندوق الحج المقترح:

١. تحقيق الاستدامة المالية للحجاج عبر إدارة مدخراتهم واستثمارها بطرق منظمة وفعالة، مما يقلل اعتمادهم على الموارد الشخصية غير المنظمة. كما رأينا في تجربة صندوق الحج الماليزي كيف أن تطبيق نموذج ادخاري واستثماري مستدام أدى إلى تحسين قدرة الأفراد على أداء الحج ماليًا، وجعل الحج أكثر سهولة وتنظيمًا.

٢. توسيع المدخرات المحلية من خلال الصندوق المقترح يعد أداة مهمة لتعزيز الاستقرار المالي في مواجهة الأزمات الاقتصادية، حيث يتم تشغيل الأموال المدخرة في مشاريع استثمارية منتجة، مما يؤدي إلى زيادة معدل الاستثمار وتحقيق فائض في الدخل القومي.

٣. تطوير دور المصرفية الإسلامية في توسيع نطاق التمويل الإسلامي في إقليم كوردستان من خلال تقديم خدمات مالية متوافقة مع الشريعة الإسلامية للأفراد والشركات، مما يساعد في نشر ثقافة الادخار والاستثمار الإسلامي.

٤. تفعيل الاستثمار في القطاعات الاقتصادية المتنوعة من خلال الصندوق المقترح، يساهم في زيادة النشاط الاقتصادي وتعزيز التنمية المستدامة. وكما هو الحال في تجربة صندوق الحج الماليزي، فإن استثمار الصندوق في شركات تابعة في قطاعات استثمارية متنوعة أدى إلى دعم الاقتصاد الوطني، وهو ما يمكن تطبيقه في إقليم كوردستان لتحقيق نتائج مماثلة.

المطلب الثاني: الإطار القانوني لمشروع صندوق الحج الكوردستاني

يهدف هذا المطلب إلى تقديم إطار قانوني تصوّري لمشروع صندوق الحج الكوردستاني، يسترشد بالتجربتين الماليزية والأردنية، ونتائج المقابلات مع الخبير القانوني في الإقليم. ولا يُعدّ ما يقدّمه الباحث مشروعَ قانون جاهزًا للإقرار، بل مقترحًا علميًّا عامًا يبيّن أبرز الملامح التشريعية والمؤسسية اللازمة لتمكين إنشاء الصندوق مستقبلاً، تحقيقًا لهدف الدراسة في اقتراح نموذج مؤسسي قابل للتطبيق.

أولًا: التأسيس والشخصية القانونية

رجّح الباحث أن يُنظَّم الصندوق بقانون خاص يصدر عن برلمان إقليم كوردستان، يحدّد:

- اسم الصندوق: "صندوق الحج الكوردستاني للادخار والاستثمار".
- تمتعه بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي والإداري.
- ارتباطه من حيث الولاية القطاعية بوزارة الأوقاف والشؤون الدينية، مع النصّ على استقلاليته التشغيلية والمالية في إدارة المدخرات والاستثمارات.

ويضمن صدور قانون خاص للصندوق وضوح مرجعيته القانونية، ويعطيه من حيث القوة الإلزامية وضعًا أعلى من التعليمات الوزارية أو القرارات الإدارية.

ثانيًا: أهداف الصندوق واختصاصاته القانونية

يمكن أن يركّز القانون المنظّم للصندوق على أهداف محددة، من أهمها:

- تمكين سكان الإقليم الراغبين في أداء فريضة الحج من الادخار المنظّم لتغطية نفقات الحج.
- استثمار مدخرات المشتركين في مشروعات متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، وتحقيق عوائد تُوزَّع عليهم بعدالة وشفافية.
- الإسهام في تعزيز التمويل الإسلامي في الإقليم من خلال إدارة استثمارات شرعية منظَّمة.
- دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الإقليم عبر توجيه جزء من الاستثمارات إلى قطاعات إنتاجية معتمدة.

أما من جهة الاختصاصات، فينص الإطار القانوني على أن الصندوق يتولى:

- استقبال مدخرات المشتركين وإدارتها.
- استثمار هذه المدخرات في مجالات يقرّها مجلس الإدارة والهيئة الشرعية.
- تنظيم العلاقة مع المديرية العامة للحج والعمرة فيما يتصل بترتيب الأولوية لأداء الفريضة للمشتركين في الصندوق.
- إبرام الشراكات اللازمة مع المصارف الإسلامية والمؤسسات المالية.

ثالثًا: الحوكمة والهيكل الإداري العام

بدل الدخول في تفصيل المواد، يكفي أن يقرّر الإطار القانوني المبادئ الآتية:

- يكون للصندوق مجلس إدارة يضم ممثلين عن:
  - وزارة الأوقاف.
  - الجهات الحكومية ذات الصلة (مثل الاستثمار أو المالية أو مكتب رئيس الوزراء).
  - إضافة إلى عدد من الخبراء من القطاع الخاص في مجالات الشريعة والاقتصاد والتمويل.
- يتولى مجلس الإدارة رسم السياسات العامة للصندوق، واعتماد الخطط الاستثمارية، وتعيين الإدارة التنفيذية، وإقرار اللوائح الداخلية.

- يكون للصندوق هيئة رقابة شرعية مستقلة تُنظَّم مهامها بقانون الصندوق أو بلوائح تنفيذية، وتتولى:
  - مراجعة العقود والمنتجات المالية.
  - مراقبة الالتزام بالمعايير الشرعية.
  - تقديم تقارير دورية لمجلس الإدارة.

رابعًا: الموارد المالية وميادين الاستثمار

يمكن أن يحدّد الإطار القانوني مصادر تمويل الصندوق في خطوط عامة، مثل:

- مدخرات المشتركين.
- العوائد الاستثمارية.
- التبرعات والهبات المشروعة التي يقبلها مجلس الإدارة وفق ضوابط محددة.
- أي موارد أخرى يجيزها القانون وتتوافق مع أحكام الشريعة.

كما ينصّ على أن استثمارات الصندوق تكون في مجالات محددة، مثل:

- التمويل الإسلامي عبر المصارف الإسلامية.
- مشروعات البنية التحتية والعقارات المنتِجة.
- الأوراق المالية الإسلامية (الصكوك والأسهم المتوافقة مع الشريعة).
- وغير ذلك من القطاعات التي يقرّها مجلس الإدارة بعد موافقة الهيئة الشرعية.

خامسًا: الإشراف والرقابة والشفافية

يراعي الإطار القانوني المقترح أن يخضع الصندوق لطبقات متعددة من الإشراف والرقابة، من أهمها:

- إشراف الوزارة من حيث السياسة العامة والانسجام مع التوجهات الدينية والاجتماعية في الإقليم.
- رقابة الهيئة الشرعية لضمان الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية في جميع العقود والاستثمارات.
- التزام الصندوق بمبادئ الشفافية والإفصاح من خلال:
  - نشر تقارير مالية سنوية،

- تزويد كل مشترك بكشف دوري عن رصيده وعوائده،
- الإفصاح عن السياسات الاستثمارية الرئيسة وآليات توزيع الأرباح.

سادسًا: أحكام عامة

وأخيرًا، يمكن أن ينص الإطار القانوني في خطوط عامة على:

- التزام الصندوق بحماية حقوق المدخرين وفق القوانين النافذة، مع السعي –قدر الإمكان– لتوفير ضمانات رسمية لأموالهم، كما في التجربة الماليزية.
- إمكانية تعديل اللوائح والأنظمة المرتبطة بالصندوق بما ينسجم مع تطور نشاطه، عبر الآليات التشريعية المعتمدة في الإقليم.

المطلب الثالث: تكامل صندوق الحج المقترح مع وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية والمصارف الإسلامية

أولًا: تكامل صندوق الحج المقترح مع وزارة الأوقاف والشؤون الدينية: يتحقق تكامل صندوق الحج المقترح مع وزارة الأوقاف والشؤون الدينية من خلال ما يلي:

١. يكون الصندوق جزءًا من الهيكل التنظيمي لوازرة الأوقاف والشؤون الدينية، على أن له مدير عام ويتمتع بشخصية معنوية واستقلال مالي وإداري، على أن تنظم شؤونه بموجب إطار قانون خاص.
٢. يتولى مجلس إدارة مستقل إدارة الصندوق، بحيث يكون وزير الأوقاف رئيسًا له، والمدير العام للصندوق نائبًا للرئيس.
٣. يتم تخصيص نسبة من المرشحين للحج من قِبل المديرية العامة للحج والعمرة لصالح المشتركين في الصندوق، بحيث تبدأ النسبة من (٥٪)، وتزداد بمقدار (٥٪) سنويًا، حتى تصل إلى (١٠٠٪) بعد مرور عشرين عامًا من تأسيس الصندوق.
٤. يمكن دمج المديرية العامة للحج والعمرة مع الصندوق بعد تحقيق الاستيعاب الكامل للمشرحين للحج، ليصبح الصندوق الجهة المسؤولة عن شؤون الحج والعمرة، وإدارة أنشطة الادخار والاستثمار تحت اسم "هيئة صندوق الحج الكوردستان".

ثانيًا: تكامل صندوق الحج المقترح مع المصارف الإسلامية: تُدار أموال الصندوق من قِبل مصرف أو أكثر من المصارف الإسلامية المؤهَّلة، بهدف الاستفادة من البنية المصرفية الإسلامية القائمة من حيث التقنيات والبرمجيات الحديثة، وتوفير الكوادر المؤهَّلة، وإدارة الأموال بكفاءة، وتقديم الاستشارات الاستثمارية المتخصِّصة، بما يسهم في تسهيل عمليات الاشتراك والإيداع والسحب، وتوسيع قاعدة المشتركين، وزيادة انتشار خدمات الصندوق.

ويمكن أن يُعهد بإدارة أموال الصندوق إلى مصرف إسلامي تتوافر فيه –على سبيل المثال لا الحصر– المعايير الآتية:

١. خبرة مصرفية كافية في مجال العمل المصرفي الإسلامي لعدد من السنوات، مع سجلّ مهني مستقر وسُمعة طيّبة في السوق.
٢. انتشار جغرافي مناسب من حيث عدد الفروع داخل إقليم كوردستان وخارجه، بما يسهِّل وصول المشتركين إلى خدمات الصندوق.
٣. تنوع في المنتجات والخدمات الإسلامية بما يتيح استثمار أموال الصندوق في أدوات وصيغ شرعية متعدِّدة، وفق سياسات الاستثمار المعتمدة.
٤. متانة مالية ورقابية من خلال التزامه بتعليمات البنك المركزي، وتمتّعه بأنظمة حوكمة ورقابة داخلية وخارجية فعّالة.

ومع ذلك، يظل باب التعاون مفتوحًا أمام أكثر من مصرف إسلامي تتوافر فيه هذه المعايير أو بعضها، بما يحقِّق مصلحة الصندوق ويُوسِّع شبكة التعاملات المصرفية الداعمة له.

المطلب الرابع: آليات الادخار والاستثمار في صندوق الحج المقترح

أولًا: الادخار في صندوق الحج المقترح: تقوم العلاقة التعاقدية بين صندوق الحج المقترح والمشتركين على أساس عقد الوكالة بالاستثمار، حيث تعتمد على الوكالة المطلقة التي تمنح الصندوق المقترح صلاحية التصرف الكامل في أموال المشتركين وفقًا لأحكام الشريعة الإسلامية.

- يحدد حد أدني للإيداع الشهري بمبلغ (٢٥,٠٠٠) دينار عراقي، دون وضع سقف أعلى للإيداعات.

- تقديم ضمان حكومي لمدخرات المشتركين، حيث سيسهم هذا الضمان سيساهم في حماية أموال المشتركين ويعمل كآلية إنقاذ للصندوق في حال حدوث أزمات مالية مستقبلية.

ثانيًا: استثمارات صندوق الحج المقترح: تتطور استثمارات صندوق الحج المقترح وِفق مراحل تدريجية تتناسب مع حجم الصندوق وتوسعه وهيكله الإداري، حيث تمر بثلاث مراحل رئيسية:

١. **مرحلة الاستقرار (السنوات الخمس الأولى):** في هذه المرحلة، يتركز استثمارات الصندوق على العقود الشرعية الآمنة ذات المخاطر المنخفضة، من خلال التعاون مع المصارف الإسلامية، وتشمل هذه الاستثمارات:
   - المرابحة للآمر بالشراء.
   - المشاركة.
   - الإجارة المنتهية بالتمليك.
٢. **مرحلة التطوير (من ٥ إلى ١٠ سنوات):** في هذه المرحلة، يتم تنويع الاستثمارات لتشمل عقودًا أكثر تطويرًا، مع الاستفادة من الشراكة مع المصارف الإسلامية. تشمل هذه المرحلة:
   - المضاربة.
   - الصكوك الإسلامية.

كما يمكن للصندوق التوسع في الاستثمارات العقارية، مثل:

- شراء وتطوير العقارات.
- الاستثمار في مشاريع تنمية الأراضي والعقارات الوقفية وتمويلها.
- المشاركة في مشاريع الإسكان والإنشاءات.

٣. **مرحلة التوسع (بعد ١٠ سنوات فما فوق):** في هذه المرحلة، يتم التوسع في استثمارات أكثر تنوعًا لتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وتشمل هذه الاستثمارات:
   - الاستثمار في الأسهم المتوافقة مع الشريعة الإسلامية.

- تأسيس الشركات التابعة.
- الاستثمار في القطاعات الحيوية مثل: القطاع الزراعي، والتجاري، والتعليمي، والصناعي، والسياحي.

ثالثًا: نظام توزيع الأرباح: توزيع الأرباح السنوية يتم وفق الترتيب التالي:

١. خصم التكاليف التشغيلية للصندوق.
٢. اقتطاع نسبة الزكاة المستحقة على أصول الصندوق.
٣. اقتطاع نسبة مخصصة لصندوق الاحتياطي لمخاطر الاستثمار.
٤. تخصص جزء من الأرباح للدعم المالي للحجاج.
٥. توزيع ما تبقى من الأرباح الصافية على المشتركين في الصندوق.

المطلب الخامس: الهيكل الإداري والتنظيمي لصندوق الحج المقترح

يقترح الباحث أن يقوم الهيكل المؤسسي للصندوق على ثلاثة مستويات مترابطة:

- مستوى الحوكمة والإشراف ممثَّلًا في مجلس الإدارة واللجان المتخصِّصة،
- مستوى الإدارة التنفيذية ممثَّلًا في المدير العام للصندوق والجهاز التنفيذي،
- مستوى الإدارات التشغيلية التي تتولى تنفيذ الأنشطة اليومية للصندوق في مجالات الاستثمار والمالية وخدمة الحجاج والالتزام الشرعي وإدارة المخاطر. ويبيَّن الشكل الآتي هذا الهيكل في صورة متكاملة.

الاسم	مجلس الإدارة
الاختصاص العام	يمثل السلطة العليا المشرفة على الصندوق، ويتولى رسم سياساته العامة واعتماد خططه الاستثمارية والرقابية.
أهم المهام	١. إقرار الرؤية والأهداف الاستراتيجية للصندوق. ٢. اعتماد سياسات استثمار أموال الصندوق وحدود المخاطر المقبولة. ٣. تعيين المدير العام للصندوق ومراقبة أدائه. ٤. اعتماد اللوائح الداخلية، والهيكل التنظيمي، والموازنة السنوية.

	٥. تلقي تقارير اللجان المتخصصة (لجنة الاستثمار، هيئة الرقابة الشرعية، لجنة المخاطر والتدقيق والحَوْكمة) واتخاذ القرارات المناسبة بشأنها.
اللجان التابعة	١. لجنة الاستثمار. ٢. هيئة الرقابة الشرعية. ٣. لجنة المخاطر والتدقيق والحكومة.

الاسم	لجنة الاستثمار
الاختصاص	المراقبة والإشراف على جميع الأنشطة الاستثمارية الصندوق المقترح، تتكون اللجنة من رئيس وأربعة أعضاء آخرين، من بينهم ممثل من هيئة الرقابة الشرعية، وممثل من أعضاء مجلس الإدارة.
المهام الرئيسية	١. تقديم التوجيهات والاستشارات لمجلس الإدارة بشأن الممارسات والأنشطة الاستثمارية، بما يتماشى مع أهداف الصندوق المقترح. ٢. تطوير وتنفيذ الأهداف والاستراتيجيات والسياسات الاستثمارية للصندوق المقترح. ٣. تعزيز فعالية وكفاءة إدارة استثمارات الصندوق المقترح.

الاسم	هيئة الرقابة الشرعية
الاختصاص	الإشراف الشرعية على جميع أعمال الصندوق، وتضم مجموعة من الخبراء في المالية الإسلامية من الشرعيين والقانونين والمدققين على مستوى إقليم كوردستان.
المهام الرئيسية	١. تقديم الاستشارات الشرعية لمجلس الإدارة بشأن المسائل المتعلقة بالشريعة الإسلامية لضمان امتثال العمليات الاستثمارية للصندوق لمبادئ الشريعة الإسلامية. ٢. إقرار السياسات والإجراءات الشرعية واعتماد المنتجات المالية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية. ٣. وضع إطار للامتثال الشرعي من خلال الإشراف على التدقيق الشرعي.

الاسم	لجنة المخاطر والتدقيق والحوكمة

الاختصاص	الإشراف على إدارة المخاطر وإعداد التقارير المالية وتطوير الحوكمة المؤسسية. تتكون اللجنة من رئيس وثلاثة أعضاء آخرين.
المهام الرئيسية	١. تقييم وإدارة المخاطر المالية والاستثمارية التي تواجه الصندوق المقترح. ٢. تحديد مستوى المخاطر ووضع إطار إدارة المخاطر. ٣. الإشراف على إعداد التقارير المالية والتدقيق المحاسبي. ٤. تطوير معايير الحوكمة وتعزيز النزاهة والشفافية في إدارة الصندوق.

الاسم	الإدارة التنفيذية للصندوق
الاختصاص العام	تنفيذ السياسات والقرارات الصادرة عن مجلس الإدارة، وإدارة العمليات اليومية للصندوق. يقودها المدير العام للصندوق، ويتبع له عدد من الإدارات المتخصِّصة.
الإدارات المتخصصة التابعة	١. **إدارة الاستثمار**: تتولى تنفيذ الاستراتيجية الاستثمارية، ودراسة الفرص في القطاعات المختلفة، ومتابعة أداء المحفظة بالتنسيق مع لجنة الاستثمار. ٢. **إدارة الشؤون المالية والمحاسبة**: مسؤولة عن إعداد الموازنات، والبيانات المالية، ومتابعة السيولة، وحساب أرباح المشتركين. ٣. **إدارة العمليات وخدمة الحجاج والمشتركين**: تعنى بإجراءات فتح الحسابات، واستقبال المدفوعات والسحوبات، والتنسيق مع المديرية العامة للحج والعمرة بشأن قوائم الحجاج، وخدمات ما قبل وما بعد الحج. ٤. **إدارة تقنية المعلومات والأنظمة**: تشرف على الأنظمة الإلكترونية، ومنصات الادخار، وربط الصندوق بالمصارف الإسلامية وشركات الدفع الإلكتروني. ٥. **إدارة الموارد البشرية والشؤون الإدارية**: تتولى شؤون العاملين، والتدريب، وتنظيم العمل الإداري واللوجستي داخل الصندوق.

٦. **وحدة الالتزام والتدقيق الداخلي:** تتابع التزام الإدارات بالسياسات واللوائح الداخلية، وتنسق مع لجنة المخاطر والحَوْكمة وهيئة الرقابة الشرعية فيما يتعلق بملاحظات التدقيق.	

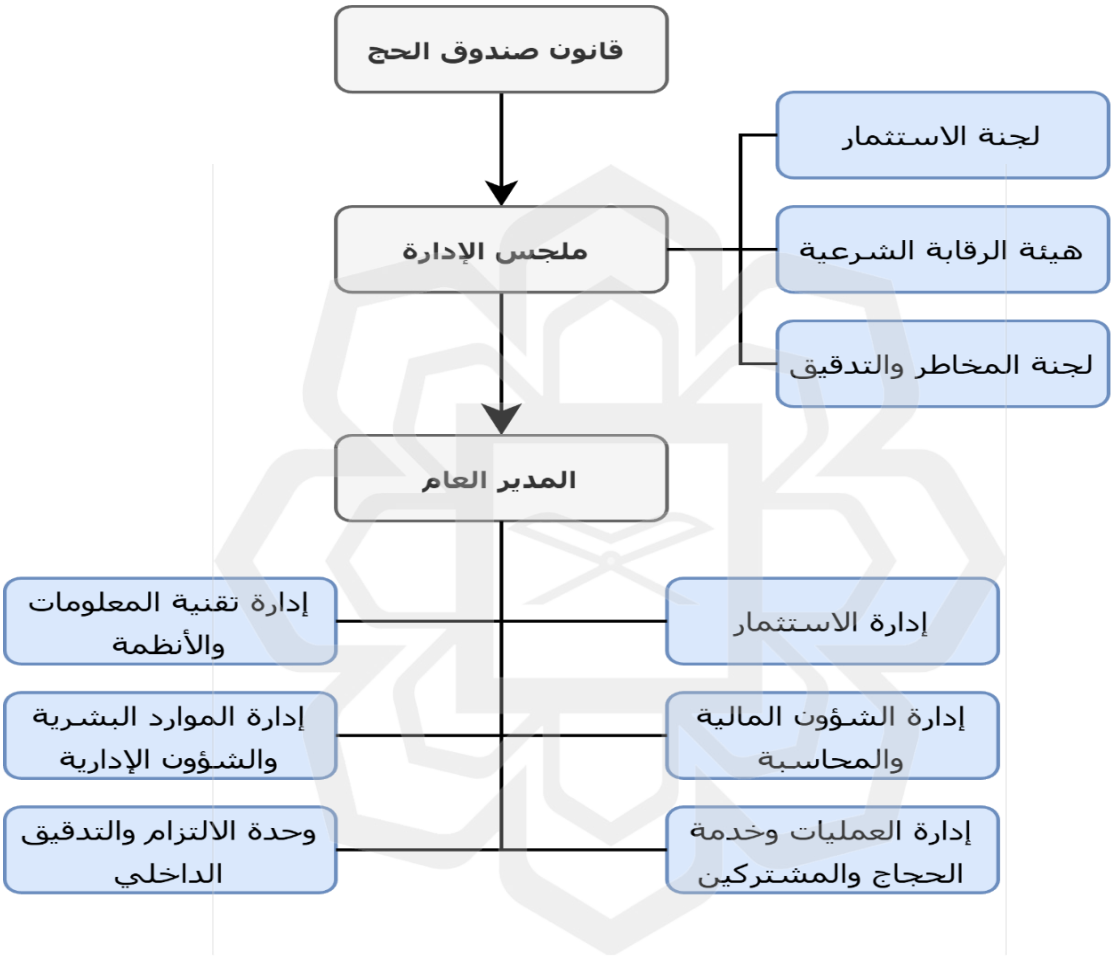

شكل (٢١) الهيكل الإداري والتنظيمي لصندوق الحج المقترح

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على الهيكل الإداري والتنظيمي لصندوق الحج المقترح

تحليل المقارنة بين التجربة الماليزية والتصور المقترح لصندوق الحج الكوردستاني:

المحور	التجربة الماليزية	التصور المقترح لصندوق الحج الكوردستاني
الإطار التشريعي	تأسس بموجب قانون خاص عام (١٩٦٩م) وتم تحديثه عام (١٩٩٥م) لضمان الامتثال المالي والإداري.	إصدار قانون خاص ينظم عمل الصندوق، ويربطه بوزارة الأوقاف مع ضمان استقلاله الإدارية والمالية.
الإشراف والإدارة	يخضع لإشراف وزارة الشؤون الدينية، ويدار عبر مجلس إدارة مستقل.	تشكيل مجلس إدارة برئاسة وزير الأوقاف، وعضوية ممثلين عن الجهات الحكومة.
مصادر التمويل	تعتمد موارده على مدخرات الحجاج، وعوائد الاستثمارات المتنوعة، وضمان حكومي يساهم في استقرار الصندوق.	تمويل الصندوق من خلال مدخرات المشتركين، وعوائد الاستثمارات، مع إمكانية تقديم دعم حكومي.
الاستثمارات	تنويع الاستثمار في الصكوك، الأسهم الإسلامية، العقارات، التمويل الإسلامي.	تبني مراحل استثمارية تدريجية تبدأ باستثمارات منخفضة المخاطر مثل المرابحة، ثم تتوسع إلى الصكوك، والعقارات، والمشاريع التنموية.
إدارة المدخرات	يعتمد على عقد الوكالة بالاستثمار، مع ضمان حكومي للمدخرات.	اعتماد عقد الوكالة بالاستثمار، مع إمكانية تقديم ضمان حكومي لحماية المدخرات.
توزيع الأرباح	يتم توزيع الأرباح بعد خصم التكاليف التشغيلية، واقتطاع نسبة الزكاة، مع تخصيص جزء لدعم الحجاج.	تبني النموذج الماليزي في توزيع الأرباح، مع تخصيص جزء من الأرباح لتمويل الحجاج المحتاجين.
التكامل مع المصارف الإسلامية	شراكة استراتيجية مع البنوك الإسلامية لتوفير الخدمات المصرفية والاستثمارية.	التعاون مع مصرف جيهان الإسلامي كبداية، مع فتح المجال لمصارف إسلامية أخرى في المستقبل.

الآليات التشغيلية	تسجيل الحج إلكترونيًا، ونظام أولوية للمشتركين، ورقابة شرعية على العقود المالية.	اعتماد نظام تسجيل إلكتروني، تخصيص نسبة للحجاج المشتركين تبدأ بـ(٥٪) وتزداد سنويًا.
التحديات المتوقعة	تشمل تقلبات السوق، والحاجة إلى تحديث التشريعات، وتحقيق توازن بين العوائد والاستدامة.	تشمل ضعف الثقافة المالية لدى المجتمع، والحاجة إلى توعية مجتمعية، ودعم قانوني ومؤسسي لتطبيق المشروع.

خلاصة الفصل الخامس:

سعى هذا الفصل إلى الانتقال من مستوى التحليل والوصف إلى مستوى البناء التطبيقي، من خلال تقديم نموذج مؤسسي وشرعي مقترح لإنشاء صندوق الحج الكوردستاني، مستندًا إلى تجربة صندوق الحج الماليزي، ومستأنسًا بالتجربة الأردنية، ومتكيفًا مع الواقع القانوني والمؤسسي لإقليم كوردستان العراق. وقد بيّن الفصل أن نقل التجربة لا يعني استنساخها حرفيًا، بل يتطلب إعادة تصميمها بما يراعي الخصوصيات المحلية.

وأظهر الفصل، من خلال التحليل التشريعي والمقابلات المتخصصة، أن الإطار القانوني الأنسب لصندوق الحج الكوردستاني يتمثل في إصدار قانون خاص يمنحه شخصية معنوية واستقلالًا ماليًا وإداريًا، مع إخضاعه لإشراف عام من وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، بما يحقق التوازن بين الاستقلال المؤسسي والمرجعية الشرعية والرسمية. كما أوضح أن اعتماد عقد الوكالة بالاستثمار يمثل الخيار الأرجح للعلاقة التعاقدية مع المشتركين، نظرًا لطبيعة الصندوق غير الربحية، وحاجته إلى استقرار إداري ومالي.

وفي جانب الحوكمة، بيّن الفصل أن نجاح الصندوق المقترح يتطلب هيكلًا إداريًا واضحًا، ولجانًا متخصصة، وهيئة رقابة شرعية مستقلة، بما يضمن سلامة القرارات الاستثمارية والامتثال الشرعي، ويعزز ثقة المجتمع. كما أكد الفصل أهمية التكامل المؤسسي مع المديرية العامة للحج والعمرة، والمصارف الإسلامية، دون الإخلال بمبدأ الاستقلالية أو الوقوع في تعارض المصالح.

وعليه، خلص الفصل إلى أن النموذج المقترح لصندوق الحج الكوردستاني يمثل إطارًا عمليًا قابلًا للتطبيق، إذا ما توافرت الإرادة المؤسسية، والدعم التشريعي، والتدرج في التنفيذ.

ويُعد هذا النموذج خلاصة تفاعلية لما سبق عرضه وتحليله في فصول الرسالة، ومخرجًا علميًا تطبيقيًا يربط بين النظرية الشرعية، والتجربة المؤسسية، وواقع إقليم كوردستان العراق.

الخاتمة

بعد أن وفقني الله سبحانه وتعالى إلى عرض المادة العلمية المتعلقة بموضوع البحث، تأتي هذه الخاتمة لبيان أبرز النتائج التي توصل إليها البحث، والتوصيات المقترحة، وذلك على النحو الآتي:

أولًا: نتائج البحث

توصلت هذه الدراسة، في ضوء أهدافها المتمثلة في تحليل تجربة صندوق الحج الماليزي، وبيان إمكانات الاستفادة منها في إقليم كوردستان العراق، إلى مجموعة من النتائج العلمية المهمة:

فقد أظهرت الدراسة أن إنشاء صندوق الحج الماليزي لم يكن مجرد مبادرة مالية، بل جاء استجابة لحاجة مجتمعية حقيقية إلى نظام ادخاري إسلامي منظم يمكّن المسلمين من أداء فريضة الحج دون اللجوء إلى وسائل غير آمنة أو ممارسات مالية مثقلة بالأعباء الاجتماعية والاقتصادية. وأسهم هذا الصندوق في سد فراغ مؤسسي في بيئة كانت تفتقر آنذاك إلى مؤسسات مالية إسلامية متخصصة.

وبيّنت الدراسة أن نجاح تجربة صندوق الحج الماليزي ارتكز على تطور إطارها القانوني بصورة تدريجية، حيث انتقلت من تنظيم أولي محدود إلى قانون مستقل مكّن الصندوق من التوسع المؤسسي والاستثماري، وهو ما يدل على أن الاستقلال القانوني يمثل عنصرًا حاسمًا في استدامة مثل هذه الصناديق.

كما كشفت الدراسة عن أن تحديث العلاقة التعاقدية بين الصندوق والمشتركين، من نموذج الوديعة إلى عقد الوكالة بالاستثمار، شكّل معالجة جوهرية لإشكالات شرعية وتنظيمية كانت قائمة، وأسهم في تعزيز الشفافية والامتثال الشرعي.

وأظهرت نتائج التحليل أن السياسة الاستثمارية لصندوق الحج الماليزي اتسمت بالتوازن بين الأمان والعائد، مع ميل واضح إلى أدوات الدخل الثابت، بما ينسجم مع طبيعة الصندوق بوصفه مؤسسة ادخارية ذات بعد اجتماعي، وليس صندوقًا استثماريًا عالي المخاطر. كما

أبرزت أزمة عام ٢٠١٨م أهمية الضمان الحكومي والحوكمة الرشيدة في حماية أموال المدخرين والحفاظ على الثقة المؤسسية، حيث كان لتدخل الدولة دور حاسم في إنقاذ الصندوق ومنع انهياره.

وفيما يتعلق بواقع إقليم كوردستان العراق، خلصت الدراسة إلى أن الإقليم يمتلك مقومات تشريعية ومؤسسية واقتصادية تتيح إمكانية تطبيق نموذج صندوق الحج، ولا سيما في ظل وجود بيئة استثمارية داعمة وانتشار ملحوظ للمصارف، بما فيها المصارف الإسلامية.

كما أثبتت الدراسة أن الحاجة المجتمعية إلى آلية ادخارية منظمة لأداء فريضة الحج في الإقليم باتت ملحّة، في ظل ارتفاع تكاليف الحج وتذبذب الأوضاع الاقتصادية، الأمر الذي يجعل إنشاء صندوق حج كوردستاني خيارًا واقعيًا ومبررًا من الناحيتين الشرعية والاقتصادية.

وبيّنت النتائج كذلك أن تطبيق التجربة الماليزية في إقليم كوردستان لا يخلو من تحديات سياسية واقتصادية وإدارية، غير أن هذه التحديات يمكن معالجتها من خلال تصميم مؤسسي يضمن استقلالية الصندوق، وتدرج استثماري محسوب، وبرامج تدريب وبناء قدرات إدارية، إلى جانب حملات توعوية مجتمعية لتعزيز الثقة.

كما أظهرت الدراسة أن التكامل المؤسسي بين صندوق الحج المقترح وكل من المصارف الإسلامية والمديرية العامة للحج والعمرة يمثل ركيزة أساسية لنجاح المشروع، سواء من حيث إدارة الأموال أو تنظيم قوائم الحجاج.

وأخيرًا، خلصت الدراسة إلى أن عقد الوكالة بالاستثمار يمثل الإطار التعاقدي الأنسب لإدارة مدخرات المشتركين في الصندوق المقترح، وأن اعتماد استراتيجية استثمارية مرحلية ومتدرجة يتوافق مع طبيعة الصندوق ويعزز استدامته. وبناءً على ذلك، تمكّن الباحث من بلورة تصور متكامل لإنشاء صندوق الحج الكوردستاني، مستندًا إلى التجربة الماليزية، ومكيّفًا مع الخصوصيات التشريعية والاقتصادية والاجتماعية لإقليم كوردستان العراق.

ثانيًا: مساهمات البحث

تتمثل مساهمات هذا البحث في مجموعة من الإضافات العلمية والتطبيقية التي تسهم في تطوير الأدبيات والدراسات المعاصرة في مجال المالية الإسلامية، ولا سيما ما يتعلق بصناديق الادخار

ذات البعد التعبدي والاجتماعي. فقد أسهم البحث، على المستوى النظري، في تقديم تحليل فقهي ومؤسسي معمّق لتجربة صندوق الحج الماليزي، مع بيان تطورها التاريخي، وأطرها القانونية، والتحولات التي شهدتها صيغها التعاقدية، بما يثري الدراسات المقارنة في المالية الإسلامية.

وعلى المستوى التطبيقي، قدّم البحث تصورًا متكاملًا ومكيّفًا لإنشاء صندوق الحج الكوردستاني، مستندًا إلى التجربة الماليزية والتجربة الأردنية، ومراعيًا الخصوصيات التشريعية والمؤسسية والاقتصادية لإقليم كوردستان العراق. ويُعد هذا التصور من أوائل المحاولات الأكاديمية التي تعالج موضوع صندوق الحج في الإقليم معالجة منهجية، تجمع بين التحليل الشرعي والاقتصادي والمؤسسي.

كما تتمثل مساهمة البحث في إبراز أهمية التكامل المؤسسي بين وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، والمصارف الإسلامية، والجهات التنظيمية، بوصفه شرطًا أساسيًا لنجاح واستدامة صناديق الحج، مع تقديم إطار تحليلي يمكن الاستفادة منه في مشاريع مماثلة داخل الإقليم وخارجه. وإلى جانب ذلك، يفتح البحث آفاقًا بحثية مستقبلية لدراسة نماذج أخرى لصناديق الادخار الإسلامية ذات الأهداف الاجتماعية، ويُعد مرجعًا استرشاديًا لصنّاع القرار والباحثين والجهات الراغبة في تبني مثل هذه المبادرات.

ثالثًا: توصيات البحث

١. بناءً على تحليل تجربة صندوق الحج الماليزي وما أظهرته من دور محوري للإطار التشريعي المستقل في تحقيق الاستقرار المؤسسي، يوصي الباحث السلطة التشريعية في إقليم كوردستان العراق بدراسة إمكانية إصدار قانون خاص بصندوق الحج، يمنحه الاستقلالية القانونية والإدارية، ويضمن خضوعه لحوكمة واضحة ورقابة فعالة.

٢. استنادًا إلى آراء المشاركين من وزارة الأوقاف والشؤون الدينية والمديرية العامة للحج والعمرة، يوصي الباحث بتشكيل لجنة فقهية–اقتصادية متخصصة تضم

ممثلين عن الوزارة، وخبراء في التمويل الإسلامي، وقانونيين، لدراسة الجدوى الشرعية والمؤسسية لإنشاء صندوق الحج الكوردستاني.

٣. في ضوء نتائج المقابلات مع الخبراء الشرعيين والاقتصاديين، يوصي الباحث باعتماد عقد الوكالة بالاستثمار كأساس للعلاقة التعاقدية بين الصندوق والمشتركين، لما يوفّره من وضوح شرعي، واستقرار إداري، وتقليل لمخاطر النزاع حول الأرباح والضمانات.

٤. بناءً على ما كشفته الدراسة من ضعف الوعي بالادخار المؤسسي في إقليم كوردستان، يوصي الباحث بإطلاق برامج توعوية ممنهجة، تشارك فيها وزارة الأوقاف والمصارف الإسلامية والمؤسسات الإعلامية، لبيان أهمية الادخار الشرعي ودوره في تحقيق الاستقرار المالي والاجتماعي.

٥. استنادًا إلى التجربة الماليزية والأردنية، يوصي الباحث بتبنّي نهج تدريجي في استثمارات الصندوق، يبدأ بالعقود والمنتجات الأقل مخاطرة في المراحل الأولى، مع التوسع التدريجي في الأدوات الاستثمارية الأكثر تنوعًا بعد ترسيخ الاستقرار المؤسسي.

٦. في ضوء أزمة صندوق الحج الماليزي عام (٢٠١٨م)، وما أبرزته من أهمية تدخل الدولة عند الضرورة، يوصي الباحث بدراسة إمكانية توفير آلية ضمان حكومي جزئي أو مشروط لمدخرات المشتركين، بما يعزز الثقة دون الإخلال بمبادئ الانضباط المالي

نظرًا لطبيعة هذه الدراسة وحدودها، وما فتحته من إشكالات علمية ومؤسسية، يقترح الباحث إجراء الدراسات المستقبلية الآتية:

١. دراسة فقهية مقارنة مستقلة تتناول نماذج صناديق الحج والادخار في الدول الإسلامية، مع التركيز على الإشكالات الشرعية المتعلقة بضمان رأس المال، وتوزيع الأرباح، وصيغ العقود المعتمدة.

٢. دراسة اقتصادية تطبيقية كمية لقياس الأثر المتوقع لإنشاء صندوق الحج الكوردستاني على معدلات الادخار العائلي، والاستثمار المحلي، والتنمية الاقتصادية في الإقليم.

٣. دراسة قانونية مقارنة بين الأطر التشريعية المنظمة لصناديق الحج في ماليزيا، والأردن، ودول إسلامية أخرى، بهدف استخلاص نموذج تشريعي قابل للتطبيق في السياق الكوردستاني.

٤. دراسة ميدانية اجتماعية لقياس مستوى تقبّل المجتمع لفكرة الادخار المؤسسي للحج، والعوامل الثقافية والاقتصادية المؤثرة في قرار الاشتراك.

٥. يوصي الباحث بإنشاء هيئة رقابة شرعية مستقلة تشرف على عمليات الصندوق لضمان توافق جميع أنشطة المالية والاستثمارية مع مبادئ الشريعة الإسلامية.

٦. دراسة متخصصة في الحوكمة وإدارة المخاطر في صناديق الادخار الإسلامية، تركّز على آليات الرقابة الداخلية، ودور الهيئات الشرعية، وتأثير الضمانات الحكومية على الاستدامة المؤسسية.

هذا ما وفقني الله إليه وأعانني عليه، وأسأله سبحانه وتعالى أن يكون هذا العمل خالصًا لوجهه الكريم، نافعًا للمختصين والمهتمين. وصلى الله وسلم وبارك على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

قائمة المصادر والمراجع

أولًا: المصادر والمراجع العربية

القرآن الكريم

ابن بيه، عبد الله. (٢٠١٨م). **مقاصد المعاملات ومراصد الواقعات**. (ط٥). دبي: مسار للطباعة والنشر.

ابن جرير الطبري، أبو جعفر محمد بن جرير. (١٤٢٢هـ/٢٠٠١م). **جامع البيان عن تأويل آي القرآن**. (ط١). تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي. القاهرة: دار هجر.

ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي. (١٣٧٩م). **فتح الباري بشرح صحيح البخاري**. (د.ط). تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي. بيروت: دار المعرفة.

ابن حنبل، أحمد. (١٤٢١هـ/٢٠٠١م). **مسند الإمام أحمد بن حنبل**. (ط١). تحقيق: شعيب الأرنؤوط وآخرون. بيروت: مؤسسة الرسالة.

ابن عابدين، محمد أمين بن عُمر. (١٤٢٣هـ/٢٠٠٣م). **رد المحتار على الدر المختار شرح تنوير الأبصار (حاشية ابن عابدين)**. (د.ط). تحقيق: عادل أحمد وعلي محمد. الرياض: دار عالم الكتب.

ابن عاشور، محمد الطاهر. (١٣٩٣هـ). **التحرير والتنوير**. (د.ط). تونس: الدار التونسية.

ابن عاشور، محمد الطاهر. (٢٠١١م). **مقاصد الشريعة الإسلامية**. (د.ط). الإسكندرية: دار الكتاب المصري ودار الكتاب اللبنانية.

ابن فارس، أحمد بن فارس بن زكريا القزويني الرازي. (١٣٩٩هـ/١٩٧٩م). **معجم مقاييس اللغة**. (د.ط). تحقيق: عبد السلام محمد هارون. القاهرة: دار الفكر.

ابن قدامة، عبد الله بن أحمد بن محمد. (١٤١٤هـ/١٩٩٤م). **الكافي في فقه الإمام أحمد**. (ط١). بيروت: دار الكتب العلمية.

ابن قدامة، عبد الله بن أحمد بن محمد. (١٤١٧هـ/١٩٩٧م). **المغني**. (ط٣). الرياض: دار عالم الكتب.

ابن منظور، محمد بن مكرم بن علي ابن منظور الأنصاري. (١٤١٤هـ). **لسان العرب**. (ط٣). بيروت: دار صادر.

أبو الوليد الباجي، سليمان بن خلف. (١٣٣٢هـ). **المنتقى شرح الموطأ**. (ط١). القاهرة: مطبعة السعادة.

أبو جيب، سعدي. (١٤٠٨هـ/١٩٨٨م). **القاموس الفقهي لغة واصطلاحاً**. (ط٢). دمشق: دار الفكر.

اتحاد البنوك الإسلامية. (١٣٩٧هـ/١٩٧٧م). **الموسوعة العلمية والعملية للبنوك الإسلامية**. (ط١). الرياض: اتحاد البنوك الإسلامية.

اتحاد هيئات الأوراق المالية العربية. (٢٠١٩م). **قاموس المصطلحات المالية الأكثر استخدامًا بالأسواق المالية**. دبي: اتحاد هيئات الأوراق المالية العربية.

الجوهري، إسماعيل بن حماد. (١٤٧٠هـ/١٩٨٧م). **الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية**. (ط٤). تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار. بيروت: دار العلم للملايين.

إسماعيل، زبير بلال. (١٩٧٧م). **تاريخ اللغة الكردية**. (د.ط). بغداد: د.ن.

إسماعيل، وان محمد. (٢٠٠٢م). **طابونغ حاجي كمؤسسة استثمارية إسلامية**. (ط٢). لوقائع قاعة البحث بشأن تنظيم وإدارة هيئة إدارة صندوق الحج وشئون الحجيج بماليزيا – جدة. جدة: المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب.

آل فواز، مبارك بن سليمان. (١٤٣١هـ/٢٠٢١م). **الأسواق المالية من منظور إسلامي**. (ط١). جدة: مركز النشر العلمي جامعة الملك عبد العزيز.

أيوفي، هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية. (١٤٣٧م). **المعايير الشرعية**. (ط١). الرياض: دار الميمان للنشر والتوزيع.

أيوفي، هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية. (١٤٣٧هـ/٢٠١٥م). **معايير المحاسبة والمراجعة والحوكمة والأخلاقيات**. (ط١). الرياض: دار الميمان للنشر والتوزيع.

البخاري، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل. (١٤١٤هـ/١٩٩٣م). **صحيح البخاري**. (ط٥). تحقيق: مصطفى ديب البغا. دمشق: دار ابن كثير–دار اليمامة.

البخاري، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل. (١٤١٨هـ/١٩٩٧م). **صحيح الأدب المفرد**. (ط٤). تحقيق: محمد ناصر الدين الألباني. الجبيل: دار الصديق.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. (١٩٩٧م). **إدارة الحكم لخدمة التنمية البشرية المستدامة**. (د.ط). وثيقة الحكم لخدمة التنمية البشرية المستدامة.

بي دبليو سي. (٢٠١٨م). **مشروع غاز كردستان**، تقرير تقييم الآثار ٢٠١٨م.

الترمذي، أبو عيسى محمد بن عيسى. (١٣٩٥هـ/١٩٧٥م). **سنن الترمذي**. (ط٢). تحقيق: أحمد محمد شاكر ومحمد فؤاد عبد الباقي وإبراهيم عطوة. القاهرة: مطبعة مصطفى البابي الحلبي.

جاليانـد، جيرارد. (٢٠١٢م). **شعب بدون وطن "الكرد وكردستان"**. (ط١). ترجمة: عبد السلام النقشبندي. أربيل: دار آراس.

حامد، بلقيس عبد الرحمن. (١٤٣١هـ/٢٠٢١م). **الاحتكار في الفقه الإسلامي والقوانين الوضعية دراسة مقارنة**. (ط١). الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.

حسن، حسن بن غالب. (١٤٣٣هـ/٢٠١٢م). **الصناديق الاستثمارية: دراسة فقهية تطبيقية**. (ط١). الرياض: دار كنوز إشبيليا.

حمّاد، نزيه. (١٤٢٩هـ/٢٠٠٨م). **معجم المصطلحات المالية والاقتصادية في لغة الفقهاء**. (ط١). دمشق: دار القلم.

حمودة، محمود محمد. (٢٠٠٩م). **الاستثمار والمعاملات المالية في الإسلام**. (ط٢). عمان: مؤسسة الوراق.

خان، صديق حسن. (١٤١٢هـ/١٩٩٢م). **فتح البيان في مقاصد القرآن**. (د.ط). بيروت: المكتبة العصرية.

الخطيب الشربيني، محمد بن محمد. (١٤١٥هـ/١٩٩٤م). **مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج**. (ط١). تحقيق: عادل أحمد وعلي محمد. بيروت: دار الكتب العلمية.

الخليل، أحمد بن محمد. (١٤٢٤هـ). **الأسهم والسندات وأحكامها في الفقه الإسلامي**. (ط١). الدمام: دار ابن الجوزي.

خوين، جكر. (١٩٩٦م). **تاريخ كردستان**. (د.ط). ترجمة: خالص مسور. بيروت: أميرال للطبع والنشر.

دائلة، حسن بن غالب بن حسين. (١٤٣٣هـ/٢٠١٢م). **الصناديق الاستثمارية دراسة فقهية تطبيقية**. (ط١). الرياض: دار كنوز إشبيليا.

الدبيان، دبيان بن محمد. (١٤٣٢هـ). **المعاملات المالية أصالة ومعاصرة**. (ط٢). د.م: د.ن.

الدريني، محمد فتحي. (١٤١٢هـ/١٩٩٢م). **الفقه الإسلامي المقارن مع المذاهب**. (ط٣). دمشق: منشورات جامعة دمشق.

الدسوقي، محمد بن أحمد. (د.ت). **حاشية الدسوقي على الشرح الكبير**. (د.ط). دمشق: دار الفكر.

الدمياطي، البكري عثمان بن محمد. (١٤١٨هـ/١٩٩٧م). **إعانة الطالبين على حل ألفاظ فتح المعين**. (ط١). دمشق: دار الفكر.

دوابة، أشرف محمد. (١٤٣٠هـ/٢٠٠٩م). **الاستثمار في الإسلام**. (ط١). القاهرة: دار السلام.

الرازي، محمد بن أبي بكر. (١٤٢٠هـ/١٩٩٩م). **مختار الصحاح**. (ط٥). تحقيق: يوسف الشيخ محمد. بيروت: المكتبة العصرية.

الرملي، محمد بن أحمد بن حمزة. (١٤٠٤هـ/١٩٨٤م). **نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج**. (د.ط). بيروت: دار الفكر.

الريسوني، أحمد. (١٤١٥هـ/١٩٩٥م). **نظرية المقاصد عند الإمام الشاطبي**. (ط٤). فيرجينيا: المعهد العالمي للفكر الإسلامي.

الزامل، بدر بن علي. (١٤٣١هـ). **الحسابات الاستثمارية لدى المصارف الإسلامية تأصيلها الشرعي وأساليب توزيع أرباحها**. (ط١). الدمام: دار ابن الجوزي.

الزحيلي، وهبة. (٢٠٠٢م). **المعاملات المالية المعاصر**. (د.ط). دمشق: دار الفكر.

زكي بك، محمد أمين. (٢٠٠٥م). **خلاصة تاريخ الكرد وكردستان من أقدم العصور التاريخية حتى الآن**. (ط٢). ترجمة: محمد علي. بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة.

سانو، قطب مصطفى. (١٤٢٠هـ). **الاستثمار أحكامه وضوابطه في الفقه الإسلامي**. (ط١). عمان: دار النفائس.

سانو، قطب مصطفى. (١٤٢١هـ/٢٠٠١م). **المدخرات أحكامها وطرق تكوينها واستثمارها في الفقه الإسلامي**. (ط١). عمّان: دار النفائس.

السرخسي، محمد بن أحمد. (١٤٣١هـ). **المبسوط**. (ط١). بيروت: دار المعرفة.

السلطان، صالح بن محمد. (١٤٢٧هـ/٢٠٠٦م). **الأسهم وحكمها وآثارها**. (ط١). الدمام: دار ابن الجوزي.

الشاطبي، أبو إسحاق إبراهيم بن موسى. (١٤١٧هـ/١٩٩٧م). **الموافقات**. (ط١). ضبط نصه وعلق عليه: أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان. الخُبر: دار ابن عفان.

الصاحب، إسماعيل بن عباد. (١٤١٤هـ/١٩٩٤م). **المحيط في اللغة**. (ط١). تحقيق: محمد حسن آل ياسين. بيروت: عالم الكتب.

الطبراني، سليمان بن أحمد. (١٤١٥هـ/١٩٩٥م). **المعجم الأوسط**. (د.ط). تحقيق: طارق بن عرض وعبد المحسن بن إبراهيم. القاهرة: دار الحرمين.

العبيدي، إبراهيم عبد اللطيف. (١٤٣٢هـ/٢٠١١م). **الادخار مشروعيته وثمراته، مع نماذج تطبيقية معاصرة من الادخار المؤسسي في الاقتصاد الإسلامي: الودائع المصرفية، الصناديق الاستثمارية، الصناديق الوقفية**. (ط١). دبي: دائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري.

عفيفي، أحمد بن مصطفى. (١٤٢٤هـ). **استثمار المال في الإسلام**. (ط١). القاهرة: مكتبة وهبة.

عمر، أحمد مختار عبد الحميد. (١٤٢٩هـ/٢٠٠٨م). **معجم اللغة العربية المعاصرة**. (ط١). بيروت: عالم الكتب.

الفيروزآبادي، محمد بن يعقوب. (١٤٢٦هـ/٢٠٠٥م). **القاموس المحيط**. (ط٨). تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة. بيروت: مؤسسة الرسالة.

قحف، منذر. (٢٠١١م). **أساسيات التمويل الإسلامي**. (ط١). كوالالمبور: إسرا.

قرارات الهيئة الشرعية بمصرف الراجحي. (١٤٣١هـ/٢٠٢١م). **القرار رقم (٥٣) جواز شراء أسهم الشركات المساهمة وبيعها بضوابط محددة بالقرار**. (ط١). الرياض: دار كنوز إشبيليا.

القره داغي، علي محي الدين. (١٤٢٩هـ/٢٠٠٨م). **مبدأ الرضا في العقود**. (ط٣). بيروت: دار البشائر الإسلامية.

القري، محمد بن علي. (٢٠١٩م). **صكوك التمويل الإسلامي**. (د.ط). الرياض: دار الميمان.

الكاساني، أبو بكر بن مسعود. (١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م). **بدائع الصنائع في ترتيب الشرائح**. (ط٢). تحقيق: علي محمد وعادل أحمد. بيروت: درا الكتب العلمية.

الماوردي، علي بن محمد بن محمد. (١٤١٩هـ/١٩٩٩م). **الحاوي الكبير في فقه مذهب الإمام الشافعي**. (ط١). تحقيق: علي محمد وعادل أحمد. بيروت: درا الكتب العلمية.

مجلس الخدمات المالية الإسلامية. (٢٠٠٩م). **المبادئ الإرشادية لنظم الضوابط الشرعية للمؤسسات التي تُقدّم خدمات ماليّة إسلامية**. المعيار رقم (١٠). الفقرة (٣).

مجمع الفقه الإسلامي بمكة. (١٩٩٥م). **القرار (٤) بشأن حكم أسهم الشركات والمصارف إذا كان في بعض معاملاتها ربًا**. الدورة الرابعة عشرة.

مجمع اللغة العربية. (١٤٢٥هـ/٢٠٠٤م). **المعجم الوسيط**. (ط٤). القاهرة: مكتبة الشروق الدولية.

محمد، مسعود. (١٩٨٧م). **لسان الكرد**. (د.ط). بغداد: مطبعة الحوادث.

مسلم، أبو الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري. (١٣٧٤هـ/١٩٥٥م). **صحيح مسلم**. (د.ط). تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي. القاهرة: مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه.

المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب. (١٤٢٩هـ/٢٠٠٨م). **مشروع المنتجات والأدوات المالية في الفقه الإسلامي**. (ط١). البنك الإسلامي للتنمية.

المغربي، عبد الحميد عبد الفتاح. (٢٠٠٤م). **الإدارة الإستراتيجية في البنوك الإسلامية**. (د.ط). السعودية: البنك الإسلامي للتنمية.

ميرزا، أحمد. (١٤٣٧هـ/٢٠١٦م). **انتشار الإسلام في كوردستان دراسة تأريخية تحليلية**. (ط١). أربيل: دار التفسير.

النمي، خلف بن سليمان. (٢٠٠٠م). **شركات الاستثمار في الاقتصاد الإسلامي**. (د.ط). الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة.

النووي، يحيى بن شرف. (١٣٩٢م). **المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج**. (ط٢). بيروت: دار إحياء التراث العربي.

النووي، يحيى بن شرف. (١٤١٢هـ/١٩٩١م). **روضة الطالبين وعمدة المفتين**. (ط٣). تحقيق: زهير الشاويش. بيروت: المكتب الإسلامي.

الهيثمي، أبو الحسن علي بن أبي بكر. (١٤١٤هـ/١٩٩٤م). **مجمع الزوائد ومنبع الفوائد**. (د.ط). تحقيق: حسام الدين القدسي. القاهرة: مكتبة القدسي.

هيكل، عبد العزيز فهمي. (١٤٠٦هـ/١٩٨٦م). **موسوعة المصطلحات الاقتصادية والإحصائية**. (د.ط). بيروت: دار النهضة العربية.

وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية. (١٤٠٨هـ/١٩٨٨م). **الموسوعة الفقهية الكويتية**. (ط٢). الكويت: دار السلاسل.

ثانيًا: المجلات والمؤتمرات والندوات والدوريات العلمية

أبو غدة، عبد الستار. (٢٠١٣م). **الوكالة بالاستثمار تأصيلها وتطبيقها**. ندوة البركة الرابعة والثلاثين للاقتصاد الإسلامي.

أبو غدة، عبد الستار. (د.ت). الاستثمار في الأسهم والوحدات الاستثمارية. **مجلة مجمع الفقه الإسلامي**. العدد (٩). المجلد (٢).

أحمد، داتو الحاج حنيفة. (٢٠٠٢م). **التنظيم والإدارة بهيئة إدارة صندوق الحج. وقائع قاعة البحث بشأن تنظيم وإدارة هيئة إدارة صندوق الحج وشئون الحجيج بماليزيا – جدة**. (ط٢). جدة: المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب.

أحمد، محمد. (٢٠١٨م). **دور الحوكمة الشرعية في تطوير المؤسسات المالية الإسلامية "تجربة ماليزيا"**. مجلة ملفات الأبحاث في الاقتصاد والتسيير. المجلد (٧). العدد (١).

إلياس، ميدون. (٢٠٢٠م). الادخار بين أدبيات الفكر الاقتصادي الإسلامي والنظريات الوضعية. **مجلة دراسات الاقتصادية**.

باقر، إخلاص. عبد الله، رجاء. (٢٠١٦م). قياس ادخار الحج في التجربة الماليزية للمدة (٢٠٠٢-٢٠١٤م). **مجلة البحوث الاقتصادية والمالية**، العدد (٦).

براني، عبد الناصر. بركات، سمير. (٢٠١٦م). دور الهيئات الرقابية الماليزية في تنمية وتنشيط سوق الأوراق المالية: سوق رأس المال الإسلامي نموذجًا. **مجلة الشريعة والاقتصاد**، العدد (١٠). المجلد (٥).

بورقبة، شوقي عاشور. غربي، عبد الحليم عمار. (٢٠١٥م). أثر تطبيق قواعد حوكمة الشركات في أداء المصارف الإسلامية: حالة دول منطقة الخليج. **مجلة جامعة الملك عبد العزيز**: الاقتصاد الإسلامي. المجلد (٢٨). العدد (٣).

بوهراوة، سعيد. بوكروشة، حليمة. (٢٠١٥م). حوكمة المؤسسات المالية الإسلامية: تجربة البنك المركزي الماليزي. **المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية**. العدد (٢).

التلباني، أحمد محيي الدين محمد. (٢٠١٩م). التجربة الاقتصادية الماليزية التقويم والدروس المستفادة. **المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية**.

جاسم، شهد. السالم، أحمد. (٢٠٢٣م). تحليل أثر تغيرات سعر الصرف على أداء مؤشر معدل الدوران في سوق العراق للأوراق المالية. بحث منشور في **مجلة العلوم الاقتصادية**. العدد (٦٨). المجلد (١٨).

جاسم، عباس. (٢٠٠٧م). التطورات المصرفية في العراق. **المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية**. العدد (٣).

الجعبري، حنان نور الدين. الرفاعي، ردينا إبراهيم. (٢٠١٧م). أحكام الاستثمار في صندوق الحج الأردني "الجانب التطبيقي". **مؤتة للبحوث والدراسات، سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية**، المجلد (٣٢). العدد (٦).

الحوراني، ياسر عبد الكريم. (٢٠٢٠م). الاستثمار المالي: حقيقته ومقاصده وضوابطه. **مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية**. العدد (٣٤).

خلف، صادق طعمة. (٢٠٢٤م). الإصلاح المصرفي في العراق تحليل الواقع وتقييم المسارات وخيارات الإصلاح. بحث منشور في **مجلة الإدارة والاقتصاد**. المجلد (٤٩). العدد (١٤٥).

سعيد، تحسين حمه. (٢٠٢١م). **الدور الإنشائي للقاعدة القانونية الاقتصادية ونتائج تطبيقه على قانون الاستثمار في إقليم كردستان**. المؤتمر العلمي الدولي التاسع "الجوانب النقص والزيادة في التشريعات، جامعة التنمية البشرية.

عبد الحفيظ، حسن. فوزي، أحمد. (٢٠٢٢م). الودائع في المصارف الإسلامية وتكييفها: دراسة فقهية مقارنة. **المجلة العالمية للدراسات العمرانية**. الجلد (٥). العدد (١).

عثمان، عبد الباري عزيز. (٢٠٢١م). الكرد والمذهب الشافعي. **مجلة *Kurdiyat***، العدد (٣).

عربيات، وائل محمد. (٢٠١٨م). الاستثمارات المالية في صندوق الحج من خلال نظامP.P.P عقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص لتعزيز الاستثمار طويل الأجل. **المجلة الأردنية في الدراسات الإسلامية**. المجلد (١٤). العدد (٢).

عربيات، وائل محمد. (٢٠١٨م). الاستثمارات المالية في صندوق الحج من خلال نظام عقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص لتعزيز الاستثمار طويل الأجل. **المجلة الأردنية في الدراسات الإسلامية**. المجلد (١٤). العدد (٢).

علي، ابتسام. (٢٠١٩م). سبل إصلاح وتطوير القطاع المصرفي العراقي. **مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة**. العدد (٥٨).

العياش، زرزار. (٢٠١٥م). ضرورة إنشاء سوق الأوراق المالية الإسلامية: تجربة سوق رأس المال الإسلامي في ماليزيا. **مجلة بيت المشورة**. العدد (٣).

قحف، منذر. (١٤٠٩هـ/١٩٨٩م). سندات القراض وضمان الفريق الثالث وتطبيقهما في تمويل التنمية في البلدان الإسلامية. **مجلة جامعة الملك عبد العزيز للاقتصاد الإسلامي**. الجلد (١). العدد (١).

قحف، منذر. (٢٠٠٥م). **ضمان الودائع في المصارف الإسلامية في الأردن**. مؤسسة الودائع في المملكة الأردنية الهاشمية.

القره داغي، علي محي الدين. (٢٠٠٩م). **مدى قدرة المنتجات المالية الإسلامية لمتطلبات السوق والتحديات المستقبلة أمام التطوير والابتكار: دراسة فقهية اقتصادية**. المؤتمر العالمي الرابع لعلماء الشريعة في التمويل الإسلامي. كوالالمبور.

القره داغي، علي محي الدين. الاستثمار في الأسهم. **مجلة مجمع الفقه الإسلامي**. العدد (٩).

ماجد، شهد. علي، عبد الرسول. (٢٠٢١م). أثر التكنولوجيا المالية على القطاع المصرفي في العراق: فرصة أم تهديد. **المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية**. العدد (٧١).

محمد، حسام الدين خليل. (٢٠١٤م). استثمار المدخرات ودور الصكوك الإسلامية في ذلك دراسة شرعية مقاصدية اقتصادية. **مجلة جامعة الشارقة**. العدد (٢). المجلد (١١).

مطرود، لميس محمد. (٢٠٢٣م). تحليل رأس المال البشري ودوره في الأداء المالي دراسة مقارنة لعينة من المصارف العراقية الخاصة. **المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية**. العدد (٧٦)،

مولوي، شبير أحمد. الميساوي، محمد الطاهر. (٢٠١٦). مقاصد الشريعة في الأموال ووسائلها عند الإمام محمد الطاهر ابن عاشور. **مجلة التجديد**. المجلد (٢٠)، العدد (٣٩).

نور الدين، حنان. حسين، ردينا إبراهيم. (٢٠١٧م). أحكام الاستثمار في صندوق الحج الأردني: الجانب التطبيقي. **مجلة مؤتة للبحوث والدراسات**. العدد (٦). المجلد (٣٢).

همام، موسى الحارث. (٢٠١٧م). أحاديث الادخار رواية ودراية. **مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الإسلامية**. مجلد (٢٥). العدد (١).

يوسف، أحمد. (٢٠١٠م). **تاريخ شؤون الحج في ماليزيا وإنشاء صندوق الحج**. ندوة طرق الحج الآسيوي. منشورات المنظمة الإسلامية للتربية والثقافة.

ثالثًا: الرسائل العلمية

إبراهيم، شيرين. (٢٠٢٠م). **اتجاهات المجتمع الكوردي نحو التعايش السلمي**. رسالة الدكتوراه المقدمة إلى كلية العلوم الإنسانية في جامعة السليمانية.

حنفي، خليل حسني. (٢٠١٩م). **الادخار الشرعي في صندوق الادخار للعمّال بماليزيا**. رسالة ماجستير كلية معارف الوحي والعلوم الإسلامية، الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا.

سعد، عبد العزيز أحمد. (٢٠١٩م). **نظرية الحوكمة الشرعية للمؤسسات المالية: دراسة تطبيقية لنظام الحوكمة الشرعية لدولة الكويت**. رسالة ماجستير الجامعة الإسلامية العالمية ماليزيا.

طه، نبيل خليل. (٢٠٠٧م). **سوق الأوراق المالية الإسلامية بين النظرية والتطبيق: دراسة حالة سوق رأس المال الإسلامي في ماليزيا**. رسالة الماجستير في إدارة الأعمال مقدمة إلى كلية التجارة بالجامعة الإسلامية–غزة.

عبد الله، محمد نجيب. (٢٠١٨م). **قرارات المجلس الاستشاري الشرعي التابع للبنك المركزي الماليزي في المعاملات المالية الإسلامية: دراسة تقويمية في ضوء مقاصد الشريعة**. رسالة الدكتوراه المقدمة إلى كلية معارف الوحي والعلوم الإسلامية، الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا.

عثمان، عبد الله. (٢٠٢٣م). **المسؤولية الاجتماعية للمصارف الإسلامية في إقليم كوردستان العراق: دراسة تقويمية**. رسالة الدكتوراه مقدمة إلى الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا.

المحسن، محمد أنس. (٢٠٠٢م). **الاستثمار في هيئة صندوق الحج بماليزيا**، رسالة ماجستير الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا.

رابعًا: المواقع الإلكترونية

موقع صندوق الحج للادخار والاستثمار، http://www.hajjfund.gov.jo/

https://hajjfund.gov.jo/ar/node/126

تقرير تحليل سكان إقليم كوردستان العراق، مجلس إحصاء إقليم كوردستان، (٢٠٢١م) عبر الإنترنيت: https://krso.gov.krd/content/upload/1/root/kurdistan-population-analysis-report-kurdish-v6-final-corrected-29052022.pdf

قرار مجمع الفقه الإسلامي الدولي بشأن سندات المقارضة، المملكة العربية السعودية: الدورة الرابعة، ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م، الموقع: https://iifa-aifi.org/ar/1713.html#_ftn1

قرار مجمع الفقه الإسلامي الدولي بشأن الودائع المصرفية، الإمارات العربية المتحدة: الدورة التاسعة، ١٩٩٥م. الموقع: https://iifa-aifi.org/ar/1992.html

قرار مجمع الفقه الإسلامي الدولي بشأن التورق: حقيقته، أنواعه (الفقهي المعروف والمصرفي)، الإمارات العربية المتحدة: الدورة الرابعة، ١٤٣٠هـ/٢٠٠٩م. الموقع: https://iifa-aifi.org/ar/1713.html#_ftn1

قرار مجمع الفقه الإسلامي الدولي بشأن الأسواق المالية، المملكة العربية السعودية: الدورة السابعة، ١٤١٢هـ/١٩٩٢م. الموقع: https://iifa-aifi.org/ar/1845.html

قرار مجمع الفقه الإسلامي الدولي بشأن دور آليات التمويل الاجتماعي الإسلامي في دعم العمل الإنساني في مناطق الصراعات والنزاعات والكوارث ...، المملكة العربية السعودية: الدورة الخامسة والعشرين، ١٤٤٤هـ/٢٠٢٣م. الموقع: https://iifa-aifi.org/ar/44161.html

العكيلي، رحيم حسن. الأقاليم في الدستور العراقي لعام (٢٠٠٥م) عبر الإنترنت: https://mn.annabaa.org/articles/11716?utm_source=chatgpt.com

الموقع برلمان كوردستان: https://legislation.krd/index

https://legislation.krd/law-detail/?id=3823

https://legislation.krd/law-detail/?id=3088

https://legislation.krd/law-detail/?id=3454

https://legislation.krd/law-detail/?id=3658

موقع رابطة المصارف الخاصة العراقية: https://www.ipbl-iraq.org

موقع حكومة إقليم كوردستان: https://gov.krd/dmi-ar/activities/news-and-press-releases/2023/january

https://gov.krd/dmi/activities/news-and-press-releases/2023/december

https://gov.krd/moera/activities/news-and-press-releases/2022

السيرة الذاتية الأستاذ الدكتور علي القره داغي عبر موقع الدكتور علي القره داغي: https://alqaradaghi.com/about-personal/

السيرة الذاتية للدكتور إدريس رمضان حجي عبر موقع جامعة صلاح الدين:https://academics.su.edu.krd/idrees.haji

موقع بنك جيهان: https://www.cihanbank.com.iq/

خامسًا: التقارير السنوية

تقرير الاستقرار المالي، البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث قسم الاستقرار النقدي والمالي. (٢٠٢١م) و(٢٠٢٣).

تقرير البركة للاقتصاد الإسلامي "واقع – التحديات- الصمود"، منتدى البركة للاقتصاد الإسلامي، (٢٠٢٢م).

النشرة الإحصائية السنوية، البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، (٢٠٢١م) و(٢٠٢٣م).

سادسًا: القوانين والتعليمات

دستور جمهورية العراق. (٢٠٠٥م). بغداد: مجلس النواب، الدائرة الإعلامية. ط٥.

قانون الاستثمار في إقليم كوردستان-العراق (٢٠٠٦).

سابعًا: المقابلات

الأستاذ الدكتور علي محي الدين القره داغي، الأمين العام للاتحاد العالمي لعلماء المسلمين.

الدكتور إبراهيم محمد طاهر، معاون المفتش العام ومدير الإرشاد والبحوث والدراسات في وزارة الأوقاف والشؤون الدينية في حكومة إقليم كوردستان العراق.

الدكتور أبو بكر محمد أمين سعيد، عضو في اللجنة التأسيسية لمؤسسة "Rozhi Spi" للخدمات المالية والاستشارية.

الدكتور إدريس رمضان حجي، الأستاذ المحاضر في كلية الإدارة والاقتصاد، قسم التمويل والمصارف بجامعة صلاح الدين – أربيل.

الدكتور أشرف هاشم، رئيس اللجنة الشرعية وعضو في مجلس الإدارة في صندوق الحج الماليزي.

الدكتور شعبان محمد إسلامي برواري، مؤسس ومدير شريك لشركة قطوف للاستشارات في مملكة البحرين.

الدكتور صالح محمد محمود، عضو مجلس الإدارة في مصرف جيهان ومستشار متخصص في العمليات المصرفية الإسلامية.

الدكتور محمد شهاب محمد أمين، أستاذ القانون الدستوري في جامعة سوران في إقليم كوردستان العراق

الشيخ نياز راغب عبد الله، مدير العام للمديرية الحج والعمرة في وزارة الأوقاف والشؤون الدينية في حكومة إقليم كوردستان العراق.

مادون محمد جاني، عضو قسم الاستثمار في صندوق الحج الماليزي.

ثامنًا: المراجع الأجنبية

A. Cadbury, (1992). *The Financial aspects of corporate governance*, London: Gee Publishing.

Ahmed Sekreter, (2017). *The Role of Islamic Finance and Banking for Kurdistan in the Next Decade*, International Journal of Social Sciences & Educational Studies (IJSSES), Vol.4, No.2.

Azmir Azri Ahmad, Muhammad Shahrul Ifwat, (2021). Shari'ah Governance of Islamic Non-Banking Financial Institutions in Malaysia: A Conceptual Review, *The Journal of Management Theory and Practice*, Volume-2, Issue-1.

Bank Negara Malaysia, (2010). *Shariah Resolutions in Islamic Finance*, Second Edition.

Bank Negara Malaysia, *The Malaysian Islamic Financial Market Report 2023*.

Basel Committee on Banking Supervision (BCBS), (2015). *Corporate Governance Principles for Banks*.

Basel Committee on Banking Supervision, (2010). *Principles for enhancing Corporate Governance*, Bank for International Settlements.

Beston M. Qadir et al., (2023). Diversification and Economic Growth in Emerging Economies: The Kurdistan of Iraq Experience, *Eurasian Journal of Management & Social Sciences*, Volume4, Issue2.

Gordon, Robert. J., (2006). *Macroeconomic*, USA, Boston: Pearson Addison Wesley, Pearson International Edition, 10th Edition.

Habibah Yahaya et al., (2016). *Tabung Haji Malaysia as a World Role Model of Islamic Management Institutions*, International Journal of Business and Management Invention, Vol. 5, No. 11.

ISRA & SC, (2015). *Islamic Capital Markets: Principles & practices*.

ISRA & SC, (2017). *Sukuk: Principles & practices*.

ISRA, (2016). *Islamic Financial System Principles & Operations*.

Karwan H. Sherwani & Waqar Ahmad, (2023). An Exploratory Study of Economic Factors That Hinder Economic Development of Kurdistan Region, *International Journal of Social Science & Educational Studies*, Vol.10, No.1.

Lembaga Tabung Haji, *Annual Report for year (2014-2016-2018-2020-2021-2023)*.

Lembaga Tabung Haji, (2013). *TH-Malaysia's Success Story*, Malaysian National News Agency.

Lembaga Urusan Dan Tabung Haji, (1969). *ACT 8*.

Martin van Bruinessen, (1991). *Religion in Kurdistan*, Kurdish Times (New York), vol.4.

Campbell R. McConnell et al., (2009). *Economics: Principles, Problems and Policies*, USA, Boston: McGraw-Hill, Irwin, 18th Edition.

Michiel Leezenberg, (2015). Politics, Economy, and Ideology in Iraqi Kurdistan since 2003: Enduring Trends and Novel Challenges, *Arab Studies Institute*, Vol.23, No.1.

Mohammed Jalal Mohammed Ameen, (2018). *How to Develop Trust in the Distrusted Banking System of the Kurdistan Region in Iraq*, PhD diss., Cardiff Metropolitan University.

Nijdar S. Khalid, (2021). *The State of the Institutions of Economic Freedom in the Kurdistan Region of Iraq*, Chapter4, Economic Freedom of the World, Annual Report for year.

Noor Mahinar Abu Bakar et al., (2020). *The Contemporary Role of Tabung Haji Malaysia in Fulfilling Sustainability via Islamic Social Finance*, Vol:9, No.2.

Noor Mahinar Abu Bakar et al., (2020). the contemporary role of Tabung Hali Malaysia in Fulfilling Sustainability via Islamic Social Finance, *Journal of Islamic Finance,* Vol. 9, No. 2.

Nor Amanda binti Ahmad Fuad, (2019). *A Pilgrimage Financial Motives: Lessons to be drawn from Tabung Haji Malaysia*, Master Thesis Submitted to Hamad bin Khalifa University.

Organization for Economic Co-operation and development (OECD), (2015). *G20/OECD Principles of Corporate Governance*, Paris: OECD Publishing.

Securities Commission Malaysia, *Annual Report for year 2015-2023*.

Securities Commission Malaysia, (2014). *Guidelines on Sukuk*.

Sharifa Ismail & Haslinda Hasan, (2020). The Conduct of the Hajj in Malaysia and its Economic Impact on the Society: 1963-2005, *Journal of Islamic, Social, Economics and Development (JISED),* Vol: 5, Issues: 34.

The Malaysian Industrial Development Authority (MIDA), *Malaysia Investment Performance Report*, 2023.

Tuan Badrul Hisyam Bin Tuan Soh, (2018). Hibah of Tabung Haji Deposit Account: The Implication of its Continuous practice and Some Recommendations, *International Journal of Business, Economics and low*, vol.15, Issue 4.

World bank, *Governance and Development*, Washington, D.C, The World Bank, 1992.

Nurul Aqilah Mohammad Zairi and Hussein Azeemi Abdullah Thaidi, (2023). *The Position of Tabung Haji Under Bank Negara Malaysia: Issues and Challenges*, SALAM Digest, Vol. 1, No. 1.

World Bank, *The Kurdistan region of Iraq – Reforming the economy for shared prosperity and protecting the vulnerable: Executive summary*, 2016.

https://documents.worldbank.org/en/publication/documents-reports/documentdetail/708441468196727918/executive-summary

World Bank, *Commercial bank branches* (pre 100,000 adults) 2020.

https://data.worldbank.org/indicator/FB.CBK.BRCH.P5

Central Bank of Malaysia, website: https://www.bnm.gov.my/-/surveillance-of-non-bank-financial-institutions

Asia Asset Management, website: https://www.asiaasset.com/post/24869-zafrultabunghaji-gte-0719

Tabung Haji, *ACT 535*, 1995. https://www.tabunghaji.gov.my/en/tabung-haji-act

Central Bank of Malaysia, Policy Document on Shariah Governance: https://www.bnm.gov.my/documents/20124/761679/Shariah+Governance+Policy+Document+2019.pdf

Tabung Haji, website: https://www.tabunghaji.gov.my/ms/kenyataan-akhbar/jum-09032021-1200/th-lancar-rangka-kerja-pengawasan-kukuhkan-asas-tadbir-urus

The Malaysian Reserve, website: https://themalaysianreserve.com/2023/08/16/tabung-haji-strengthens-governance-based-on-maqasid-syariah/

https://www.tabunghaji.gov.my/en/savings/forms/download-form

https://www.tabunghaji.gov.my/en/savings/general-info/savings

https://www.tabunghaji.gov.my/en/savings/campaign/2024-vao-campaign

https://www.tabunghaji.gov.my/en/savings/services/islamic-financial-service-centre-ific

https://www.tabunghaji.gov.my/en/wakalah

https://www.tabunghaji.gov.my/en/investment/general-info/investment

https://www.tabunghaji.gov.my/en/investment/general-info/investment

https://www.tabunghaji.gov.my/en/press-release/fri-01192024-1200/th-issues-hajj-offer-letters-financial-assistance-rise-rm350mln

https://www.tabunghaji.gov.my/ms/korporat/tanggungjawab-sosial-korporat/program-csr-zakat

https://www.tabunghaji.gov.my/ms/korporat/tanggungjawab-sosial-korporat/sumbangan

Bank Negara Malaysia, website: https://www.bnm.gov.my/shariah-advisory-council

https://financialmarkets.bnm.gov.my/uploads/files/MGII_brochure_Info_2023.pdf

Securities Commission Malaysia, website: https://www.sc.com.my/about/about-the-sc

https://www.sc.com.my/development/icm/shariah-compliant-securities/shariah-compliant-securities-screening-methodology

Bank Muamalat, website: https://www.muamalat.com.my/investment/business/treasury-capital-markets/islamic-commercial-papers-icps/

Bursa Malaysia, website:

https://www.bursamalaysia.com/sites/5d809dcf39fba22790cad230/content_entry617bfcae39fba20f70a06534/62df4aad5b711a425737fd42/files/July_26_Market_Updates_-_Islamic_Capital_Market_in_Malaysia.pdf?1658800813

Kurdistan24, website: https://www.kurdistan24.net/ar/story/812371

Central Bank of Iraq, website: https://cbi.iq/page/79

Rudaw, website: https://www.rudaw.net/sorani/kurdistan/1901202014

Invest Kurdistan, website: https://invest.gov.krd/

https://drawmedia.net/en/page_detail?smart-id=16052